



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للعلماء



عمر
عليه السلام

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

نهاية التعمير

في مباحث الصلاة

للجزء الثالث

تعمير وإحياء أئمة الإمام الجليل
آية الله العظمى السيد محمد باقر الطباطبائي البروجردي

تأليف: الفقيه الأصولي

آية الله العظمى الشيخ محمد باقر المجلسي الكركي

الكتاب

مكتبة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نهاية التقرير في مباحث الصلاة

كاتب:

محمد الفاضل اللكراني

نشرت في الطباعة:

مركز فقه الاثمة الاطهار عليهم السلام

رقم الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٠	نهايه التقرير في مباحث الصلاه المجلد ٣
١٠	اشاره
١٠	[كتاب الصلاه]
١٠	[تممه المطلب الرابع في الخلل الواقع في الصلاه]
١٠	لا سهو في سهو
١٠	اشاره
١٣	فروع:
١٣	الفرع الأول: الشك في الشك
١٦	الفرع الثاني: الشك في صلاه الاحتياط
١٧	الفرع الثالث: الشك في سجود السهو
١٧	كيفيه صلاه الاحتياط و أحكامها
١٧	اشاره
٢٥	الإخلال بصلاه الاحتياط
٢٦	حكم صور الانقلاب
٢٦	اشاره
٣٢	فذلكه أحكام الصور:
٣٣	سجود السهو
٣٣	اشاره
٤٦	هل يتعدّد السجود بتعدّد الموجب، أم يتداخل الأسباب؟
٤٨	الشك في النافله
٥٠	فروع العلم الإجمالي
٥٠	اشاره

٥٠	الأولى:
٥٢	الثانية:
٥٣	الثالثة:
٥٣	الرابعة:
٥٥	الخامسة:
٥٥	السادسة:
٥٦	السابعة:
٥٦	الثامنة:
٥٧	التاسعة:
٥٨	العاشرة:
٥٨	الحادية عشر:
٥٩	الثانية عشر:
٥٩	الثالثة عشر:
٦١	الرابعة عشر:
٦٤	الخامسة عشر:
٦٥	السادسة عشر:
٦٦	السابعة عشر:
٦٧	الثامنة عشر:
٦٧	التاسعة عشر:
٦٨	العشرون:
٧٠	الحادية و العشرون:
٧٠	الثانية و العشرون:
٧١	المطلب الخامس: في قضاء الصلوات
٧١	اشارة

- ٧١ قضاء الصلوات
- ٧٦ الترتيب بين الفائتة و الحاضرة
- ٩٢ الترتيب بين الفوائت
- ٩٢ اشارة
- ٩٩ هنا مسائل:
- ٩٩ الأولى: من فاتته فريضة غير معتينة
- ١٠١ الثانية: الإتيان بما فات كما فات، قصرا أو تماما
- ١٠٢ الثالثة: اشتراك القضاء مع الأداء في أحكام الشك
- ١٠٢ الرابعة: رعاية الهيئات وقت الفعل لا وقت الفوات
- ١٠٥ الخامسة: لو كان القصر لأجل الخوف كيف يقضى؟
- ١٠٥ المطلوب السادس في صلاة الجماعة
- ١٠٥ اشارة
- ١٠٦ توضيح حول صلاة الجماعة
- ١٠٦ اشارة
- ١٠٨ المبحث الأول: حكم صلاة الجماعة من حيث الوجوب و الاستحباب
- ١٠٩ المبحث الثاني: موارد مشروعية الجماعة
- ١١٠ المبحث الثالث: الجماعة من العناوين القصدية
- ١١١ المبحث الرابع: هل الجماعة وصف للمجموع أو للأبعض؟
- ١١٨ المبحث الخامس: أصناف الأئمة
- ١١٨ اشارة
- ١٢١ اعتبار العدالة في إمام الجماعة و بيان مفهومها
- ١٣٢ الذنوب الكبيرة و الصغيرة
- ١٤٠ الروايات الواردة في الصغيرة و الكبيرة
- ١٤٢ تعداد الكبائر

- الإصرار على الصغائر ١٤٤
- اعتبار الاجتناب عن خصوص الكبائر فى تحقق العدالة ١٤٥
- الإتيان بالكبيرة مانع عن قبول الشهادة ١٤٧
- مسألة: لو انكشف أن الإمام فاقد لبعض الشروط ١٤٨
- المبحث السادس: شرائط الجماعة ١٥٠
- اشارة ١٥٠
- الأول و الثانى: عدم الحائل بين الإمام و المأموم ١٥٠
- الثالث من شرائط الجماعة: عدم علو الإمام على المأموم ١٥٨
- الرابع من شرائط الجماعة: عدم تقدم المأموم على الإمام ١٦٢
- إذا نوى الاقتداء ثم انكشف فقدان بعض ما يعتبر فى الجماعة ١٦٣
- مسألة: اعتبار قصد القرية من حيث الجماعة و عدمه ١٦٧
- تحقيق حول الرياء و الجاه ١٦٨
- وجوب متابعة المأموم للإمام ١٦٩
- اشارة ١٦٩
- وجوب المتابعة شرطى أو تكليف نفسى؟ ١٧٢
- فروع: ١٧٥
- الفرع الأول: رفع الرأس من الركوع أو السجود قبل الإمام ١٧٥
- الفرع الثانى: سبق المأموم إلى الركوع ١٧٦
- اشارة ١٧٦
- لو سبق المأموم الإمام و لم يستكشف من الدليل أن وجوب المتابعة يكون نفسياً أو غيرتاً فما الحكم؟ ١٧٧
- الفرع الثالث: رفع الرأس قبل الإمام بتخيل السجدة الأولى ١٨٢
- مسألة: التأخر الفاحش عن الإمام ١٨٣
- قراءة المأموم خلف الإمام ١٨٩
- موارد إدراك الجماعة و تحققها ١٩٣

٢٠٤ إعادة المنفرد صلاته جماعة

٢٠٦ الاقتداء بمن يصلّي عن الغير

٢٠٨ تعريف مركز القائمة باصفهان للتمريرات الكمبيوترية

المنتهى (٣)، و شاع التكلم في المراد منه بين المتأخرين الشارحين للمتون الفقهيّة. وقد احتملوا- بعد الاعتراف بإجماله في المراد منه- وجوها كثيرة مرجعها إلى احتمال كون المراد بالسهو في الموضوع الشكّ، لا السهو بالمعنى المتعارف المصطلح و كان استعماله فيه مجازاً، و احتمال كون المراد به فيهما هو معناه المصطلح

(١) مفتاح الكرامة ٣: ٣٢٢-٣٢٣.

(٢) الوسائل ٨: ٢٤٣ و ٢٤١. أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٢٥ و ٢٤ ح ١ و ٨.

(٣) المنتهى ١: ٤١١.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٦

بين الفقهاء، و احتمال كون المراد به الأعم. و على جميع التقادير يمكن أن يكون المراد بالسهو نفسه، و يمكن أن يكون المراد به موجبه- بالكسر- أو موجبه- بالفتح- من صلاة الاحتياط و سجود السهو.

و التحقيق أن يقال: إنّنا قد حقّقنا في أوّل مبحث الخلل أنّ معنى السهو و ما وضعت بإزائه هذه الكلمة عبارة عن مجرد الذهول عن الواقع و عزوبه عن ذهن المكلف. غاية الأمر أنّ الساهي قد يكون في حال الذهول و الغفلة ملتفتاً إلى ذهوله و عزوب الواقع عن ذهنه، و لا محالة يكون حينئذ متردداً و شاكاً، و هو الذي يعبر عنه بالجاهل بالجهل البسيط، و قد يكون غافلاً عن غفلة أيضاً و غير متوجه إلى خفاء الواقع و عزوبه، و لا محالة يكون حينئذ معتقداً لخلاف الواقع.

و في هذه الحالة قد يترك بعض ما له دخل في الأمور به شطراً أو شرطاً، و قد يفعل بعض ما يكون مانعاً عن انطباق عنوان الأمور به على المأتمّي به. و الفرق بين فردى الساهي أنّ الساهي الذي كان متردداً و شاكاً، يحتاج في حال الشكّ إلى جعل الحكم عليه، إمّا بالمضى و عدم الاعتناء، و إمّا بالبطلان و الاستئناف، و إمّا بالعود و الرجوع، و أمّا الساهي الذي كان معتقداً لخلاف الواقع فلا يمكن جعل الحكم عليه في حال سهوه، لعدم التفاته إلى كونه ساهياً، بل بعد زوال الغفلة و عروض الانكشاف يحكم عليه بالأحكام المقرّرة لهذا النحو من السهو.

إذا عرفت ذلك يظهر لك أنّه لا بدّ من أن يكون المراد بالسهو المنفى في قولهم: لا سهو في سهوه، هو السهو المقرون مع التردد و الشكّ، لأنّ ظاهره أنّ نفى السهو إنّما هو في حال السهو و عدم زواله و ارتفاعه، و قد مرّ أنّ الساهي بالسهو المقارن مع اعتقاد الخلاف لا يمكن جعل الحكم عليه في حال السهو، فلا محيص من أن يكون المراد بالسهو المنفى هو الشكّ.

و معنى نفى الشكّ ليس نفى حقيقته، لأنّه لا يستقيم كما هو ظاهر، بل المراد به

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٧

نفى حكم الشكّ بلسان نفى الموضوع، فمحصيل المراد من العبارة أنّه لا يترتب الأحكام المقرّرة للشكّ، إذا وقع الشكّ في الشكّ الذي هو عبارة عن صلاة الاحتياط، فإذا شكّ في عدد ركعات صلاة الاحتياط، كما إذا شكّ في أنّه صلّى ركعة واحدة أو اثنتين، فلا يترتب عليه حكم الشكّ في الصلاة الثنائية الذي هو البطلان، بل يجب المضى و البناء على الأكثر.

و دعوى أنّه لا يستفاد من نفى حكم الشكّ البناء على الأكثر، فيحتمل أن يكون الواجب البناء على الأقلّ أو الحكم بالبطلان، مدفوعه بأنّ الظاهر عدم لزوم عمل من ناحية هذا الشكّ أصلاً، لا الإعادة من رأس، و لا البناء على الأقلّ المستلزم للإتيان بالأكثر.

و قد أفاد بعض الأعاظم من المعاصرين في كتاب صلواته- بعد استظهار أنّ المراد بالسهو بقريته الفقرات الأخر الواردة في سياق واحد في مرسله ابن هاشم «١»، هو الشكّ- من أنّ المراد من المنفى هو البناء على الأكثر و الإتيان بما احتمل نقصه مستقلاً، إذ هو القدر المشترك بين الموارد المذكورة، و هذا يجامع مع الصحّة و الفساد فلا يصح التمسك بهذه الرواية إلّا على عدم وجوب ما ذكر «٢».

و هذا الكلام لا يخلو عن النظر بل المنع، لأنّه لا إشكال- بقريته الأخبار الكثيرة الدالّة على أنّ الركعتين الأولتين من كلّ صلاة فرض

الله «٣»، و لا احتمالان للسهو بل يوجب الشك فيهما الإعادة- في أن المراد من النفي في قوله عليه السلام في المرسله: «و ليس في المغرب سهو و لا في الفجر سهو، و لا في الركعتين الأولتين من كل صلاة سهو»، هو البطلان الموجب للإعادة، كما أنه لا إشكال في أن المراد من النفي في

(١) الفقيه ١: ٢٣١ ح ١٠٢٨، الوسائل ٨: ٢٤١. أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٢٤ ح ٨.

(٢) كتاب الصلاة للمحقق الحائري: ٣٨٦.

(٣) راجع الوسائل ٨: ١٨٧. أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ١.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٨

قوله عليه السلام: «ليس على الإمام سهو»، هي الصحة بقريته التقييد بحفظ الآخر، فإنه يشعر بل يدل على أن صلاة كل من الإمام و المأموم باعتبار كونها جماعة بمنزلة صلاة واحدة، فحفظ كل منهما بمنزلة حفظ الآخر. و الظاهر أن الساهي يتبع الحافظ و يعمل عمله، لا أن صلاته باطله من رأس. و كذلك لا إشكال في أنه ليس المراد من النفي في قوله عليه السلام «و لا سهو في نافله» هو البطلان، فإن النافله لا تكون أجل شأننا من الفريضة، فإذا لم يكن السهو في الفريضة موجبا لبطلانها، فالسهو في النافله لا يبطلها بطريق أولى. مضافا إلى أن ذلك محل اتفاق بين المسلمين، و إن اختلفوا بين من يقول باتحاد حكمها مع الفريضة من حيث لزوم البناء على الأقل، كما عليه جمهور العامة، و بين من يذهب إلى جواز البناء فيها على الأكثر كما اتفق عليه الإمامية و ذهب إليه نادر من العامة، إلا أنه لا خلاف بينهم في عدم بطلانها بمجرد السهو «١».

و بالجملة: فالإشكال إنما هو في المراد من النفي في قوله عليه السلام في المرسله: «و لا سهو في سهو» و في رواية حفص: «ليس على السهو سهو» «٢»، و الظاهر باعتبار عدم تحمّل خصوص الركعتين الأولتين للسهو باعتبار كونهما فرض الله، و تحمل الأخيرتين له، و كون صلاة الاحتياط جابرة للنقص المحتمل بالنسبة إلى الأخيرتين، أن المراد بالنفي ليس البطلان، لأن صلاة الاحتياط جابرة لما يحتمل في نفسه السهو، و لم يكن يوجب السهو بطلانه.

فالمناسب أن لا يكون السهو موجبا لبطلانها، بل عدم ترتب أثر عليه أصلا

(١) الخلاف ١: ٤٦٥ مسألة ٢١٠، المعبر ٢: ٣٩٥، تذكرة الفقهاء ٣: ٣٣٣ مسألة ٣٥٢، المنتهى ١: ٤١٧، مدارك الأحكام ٤: ٢٧٤، رياض المسائل ٤: ٢٥٩، ذخيرة المعاد: ٣٧٩، الحقائق ٩: ٣٤٥، المجموع ٤: ١٦١، المغنى ١: ٧٣٤، بداية المجتهد ١: ٢٦٩ - ٢٧٠.

(٢) الوسائل ٨: ٢٤٣، ٢٤١. أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٢٥ و ٢٤ ح ١ و ٨.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٩

خصوصا مع التعبير عنها في الروايتين بالسهو، و هو يشعر بعد الدلالة على أنها هي الركعة أو الركعتان التي وقع السهو فيهما احتمالا، بأن السهو لا يلائم أن يجرى فيه حكم السهو حتى يحتاج إلى الإعادة أو الجبران أيضا، و يؤيد ذلك نفي الإعادة على الإعادة في رواية حفص بعد نفي السهو على السهو، فتدبر.

و الذى يظهر من الرواية بحسب ما هو المتفاهم منها عند العرف هو عدم ترتب أثر على السهو في السهو أصلا، لا البطلان و لا لزوم البناء على الأكثر ثم الإتيان بالنقص المحتمل مستقلا، بل مفاده جواز البناء على الأكثر و الإتمام من دون جبران لنقص المحتمل كما في النافله.

و يؤيد ذلك فهم الأصحاب و فتواهم، فإنّ الظاهر اتفاقهم على عدم الاعتناء بالشكّ في صلاة الاحتياط و جواز البناء على الصحة، فيبنى على الأكثر ما لم يستلزم الزيادة، و إلّا فيبنى على الأقلّ، كما أنّ الظاهر أنّ مستندهم في ذلك ليس إلّا النصوص الدالّة بظاها على نفي السهو في السهو، فيدلّ ذلك على عدم كون هذه العبارة مجملّة عندهم، بل هي ظاهرة الدلالة على ما أفتوا به. و كيف كان، فالذى يستفاد من هذه العبارة هو نفي ترتّب الأثر على الشكّ فيما يقتضيه الشكّ من صلاة الاحتياط، و أمّا سائر الفروع المتصوّرة هنا فلا بدّ من إرجاعها إلى القواعد و استنباط حكمه منها، فنقول:

فروع:

الفرع الأول: الشك في الشك

لو شكّ في شكّ بأن تردّد في أنّه هل شكّ أم لم يشكّ، و الوجه في عدم إمكان استفادة حكم هذا الفرع من النصوص النافية للسهو في السهو، و وجوب استفادة

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٠

حكمه من القواعد، مع أنّه استظهرنا أنّ المراد بالسهو المنفى و كذا السهو الذى يكون ظرفاً، هو الشكّ، و الظاهر من العبارة الواردة في النصوص أنّ كلمة «في سهو» ظرف للنسبة المنفية لا للسهو المنفى، بحيث يكون قيداً لاسم «لا» و المفروض في المقام كون السهو الثانى ظرفاً للسهو الأول فتدبر.

و كيف كان، فالشكّ في الشكّ بالمعنى المذكور على قسمين، فإنّه قد يكون الأمر الذى شكّ في تعلق الشكّ به من الأفعال، و قد يكون عدد الركعات الذى يكون تعلق الشكّ به موجبا للاحتياط، و على الأول قد يكون عروضه بعد التجاوز عن محلّ ذلك الشكّ، و قد يكون قبل التجاوز عنه، ففي الأول لا يلتفت إلى شكّه أصلاً بل يبنى على صحته ما مضى، و فى الثانى يجب التدارك لو وجد نفسه بالفعل شاكاً فى الإتيان بذلك الشكّ، و إلّا فلا أثر لشكّه أصلاً.

و هكذا الكلام فيما لو شكّ فى أنّ الحالة الحادثة له فى السابق هل هي حالة الشكّ أو الظنّ؟، فإنّه يبنى على صحته ما مضى مع التجاوز، و مع عدمه يراعى الحالة الفعلية و أنّه هل يكون شاكاً أو ظاناً، ففي الأول يجب التدارك و فى الثانى لا يجب، بناء على ما هو الحقّ من اعتبار الظنّ فى الأفعال أيضاً مطلقاً، هذا كلّه لو كان الأمر الذى شكّ في تعلق الشكّ به من الأفعال.

و أمّا لو كان ذلك الأمر عدد الركعات، فتارة يكون عروض الشكّ بعد الفراغ و اخرى قبله، و على الأول فتارة يحتمل أن يكون شكّه المحتمل المتعلّق بعدد الركعات باقياً إلى عروض هذا الشكّ و متصلاً به، و اخرى يقطع بزواله على تقدير ثبوته و بتخلّل القطع بينهما، أمّا فيما لو كان عروض الشكّ قبل الفراغ فاللزام مراعاة الحالة الفعلية، و أنّه هل يكون شاكاً فيعمل عمله أو ظاناً أو متيقناً فيعمل عملهما.

و أمّا فيما لو كان بعد الفراغ ففيه وجوه ثلاثة:

الأول: القول بجريان قاعدة الشكّ بعد الفراغ نظراً إلى أنّ موردها هو ما إذا كان

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١١

شاكاً بعد الفراغ فى تمامية الصلاة و عدمها و هو هنا متحقق كما لا يخفى.

الثانى: القول بعدم الجريان نظراً إلى أنّ مورد القاعدة هو ما إذا كان الشكّ حادثاً بعد الفراغ، بأن يكون ما بعده ظرفاً لحدوثه لا لأصل وجوده، و حدوثه مشكوك فيما بعد.

الثالث: التفصيل في جريان القاعدة بين صورتى المسألة، والقول بعدم الجريان فيما لو احتمل أن يكون شكه الفعلي بقاء للشك المحتمل المتعلق بعدد الركعات، بأن لم يتخلل بينهما الفصل بزوال الشك وطرو اليقين أو الظن، نظرا إلى ما ذكر في الوجه الثاني من أن جريان القاعدة مشروط بأن يكون الشك حادثا بعد الفراغ، وهو غير معلوم هنا.

و استصحاب عدم طرؤ الشك في الأثناء وبقاء اليقين لا يثبت كون الشك الموجود بعد الفراغ حادثا بعده، إلا على القول بالأصل المثبت الذى هو خلاف التحقيق، و أما فيما لو لم يحتمل ذلك بل يتيقن بحدوث الشك بعد الفراغ و إن كان متعلق شكه هذا هو حدوث الشك المتعلق بعدد الركعات في الأثناء، إلا أنه يقطع بعروض الفصل على تقدير ثبوته، فالظاهر جريان القاعدة لفرض تحقق موردها و هو كون الحدوث بعد الفراغ، و هذا الوجه هو الظاهر.

و مما ذكرنا انقذح أن ما ينبغي أن يكون موردا للبحث هنا هو جريان قاعدة الشك بعد الفراغ و عدمه، إذ من الواضح أن مع جريانها لا يبقى مجال لقاعدة الاشتغال، لأنها مجعولة في مورد تلك القاعدة، ناظرة إليها، كما أنه مع عدم جريانها لا يبقى مجال للخدشة في جريان قاعدة الاشتغال المقتضية للزوم الإتيان بصلاة الاحتياط، حتى يقطع بفراغ الذمة في مرحلة الظاهر.

و دعوى أن القطع بالفراغ لا يحصل بالإتيان بصلاة الاحتياط، لأن مقتضى استصحاب عدم الإتيان بالركعة الرابعة لزوم الإتيان بها متصلة، فاللازم الإتيان بها

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٢

كذلك حتى يقطع بالفراغ، مدفوعة بحصول القطع مع صلاة الاحتياط، لأن أمر شكه دائر بين العروض في الأثناء و الحدوث بعد الفراغ، فلو كان عارضا في الأثناء لا محيص عن صلاة الاحتياط، كما أنه لو كان حادثا بعد الفراغ لم يحتج إليها، لعدم اعتباره شرعا على ما هو قضية الشك بعد الفراغ، فالقطع بحصول البراءة شرعا يحصل معها.

ثم إنه يمكن أن يستند لوجوب صلاة الاحتياط في مورد عدم جريان قاعدة الشك بعد الفراغ، بالنصوص الواردة في الشكوك، الدالة على البناء على الأكثر و الإتيان بصلاة الاحتياط جبرا للنقص المحتمل «١»، نظرا إلى أن موردها و إن كان خصوص ما إذا كان ظرف الشك حال الاشتغال بالصلاة.

و بعبارة أخرى، خصوص صورة عروض الشك في الأثناء، إلا أنه لا يستفاد منها انحصار الحكم المذكور فيها بخصوص موردها، بل ربما يستفاد منها بملاحظة التعليل الوارد في بعضها- و هو كون صلاة الاحتياط متممة على تقدير نقص الفريضة، و نافلة على تقدير عدمه «٢»- أن الجابر للنقص المحتمل هو الإتيان بصلاة الاحتياط، و هذا لا فرق فيه بين أن يكون الاحتمال عارضا في الأثناء أو بعد الفراغ.

و لذلك لو لم تكن قاعدة الفراغ لقلنا بلزوم الإتيان بصلاة الاحتياط على من احتمل نقص الفريضة بعد الفراغ منها.

و بالجملة: يستفاد من تلك النصوص لزوم الإتيان بصلاة الاحتياط في مورد عدم جريان قاعدة الفراغ.

اللهم إلا أن يقال: إن التمسك بتلك النصوص للزوم الإتيان بصلاة الاحتياط مع احتمال كون الشك حادثا بعد الفراغ يصير من قبيل التمسك بالعام في الشبهة المصدقية للمخصص، و ذلك لأن الأدلة الدالة على اعتبار قاعدة الفراغ الجارية في

(١) الوسائل ٨: ٢١٣. أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٨ ح ٣ و ٤.

(٢) الوسائل ٨: ٢١٩. أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ١١ ح ١ و ٢.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٣

موارد حدوث الشك بعد الفراغ، بمنزلة المخصص للنصوص الواردة في الشكوك الدالة على لزوم جبران النقص المحتمل بعد البناء على الأكثر بصلاة الاحتياط، التي قد عرفت أن مقتضى التعليل الوارد في بعضها أنه لا فرق بين عروض احتمال النقص في الأثناء أو

حدوثه بعد الفراغ.

فأدلة قاعدة الفراغ تخصصها بخصوص الفرض الأول، وهو ما إذا عرض الاحتمال قبل تمامية العمل، و يبقى الفرض الثانى محكوما عليه بعدم الاعتناء و لزوم المضى كما هو القاعدة، و حينئذ فمع الشك في حدوث الشك بعد الفراغ أو فى الأثناء كما فى المقام، لا مجال للتمسك بتلك النصوص التى نزلت منزلة العام، بعد ما حققنا فى الأصول من عدم جواز التمسك بالعام فى الشبهة المصادقية للمخصص «١»، فينحصر الوجه للزوم الإتيان بصلاة الاحتياط هنا فى قاعدة الاشتغال.

و دعوى أن مقتضى استصحاب عدم تحقق ما يوجب صلاة الاحتياط فى الأثناء إلى زمان الفراغ، عدم تحقق الموجب، فلا وجه لوجوبها، مدفوعة بعد توضيحها بأن المراد بالموجب ليس هو مفهومه و ما يحمل عليه هذا العنوان بالحمل الأولى، بل المراد به مصادقه و ما يحمل عليه هذا العنوان بالحمل الشائع، بأن الاستصحاب لا يدفع احتمال النقص و لا يثبت تمامية الصلاة، ضرورة أنه يبقى بعد الفراغ محتملا للنقص، و المفروض عدم جريان قاعدة الفراغ للشك فى تحقق مجراه الذى هو الشك الحادث بعد الفراغ، و لا دافع لهذا الاحتمال إلا الإتيان بصلاة الاحتياط على ما عرفت.

و من جميع ما ذكرنا ظهر أنه لا بد فى المسألة من ملاحظة شقوقها، و أن الشك هل عرض بعد الفراغ أو فى الأثناء؟ و فى القسم الأول من ملاحظة الصورتين

(١) نهاية الأصول: ٣٢٨.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٤

المتقدمتين، فما صنع بعض الأعظم من المعاصرين فى كتاب صلاته لا يخلو عن إجمال و اضطراب حيث قال: لو شك فى أنه هل شك شكاً يوجب الاحتياط أم لا؟ فإن كانت حالته الفعلية القطع بتمامية الصلاة فلا إشكال، و إن رأى نفسه شاكاً فقد يقال بعدم وجوب الاحتياط عليه، لأصالة عدم تحقق موجبه.

و لا يعارضها أصالة عدم تحقق الشك بعد الفراغ، لأنه لا يترتب عليها إلا عدم كون الصلاة محكومةً بالتمامية من حيث الشك بعد الفراغ، و لا ينافى كونها محكومةً بها من حيث آخر، و المفروض تحقق أصل الصلاة، و لا نشك فى صحتها إلا من جهة احتمال احتياجها إلى الاحتياط، و قد فرضنا أن مقتضى الأصل عدم وجوبه، و بعبارة أخرى نقص الصلاة من جهة الاحتياج إلى الاحتياط مأمون بالأصل، و من جهة أخرى غير محتمل.

و فيه: أن الأصل المذكور لا يحرز تمامية الصلاة و لا قطع لنا بها واقعا و لا ظاهرا، أما الأول فظاهر، و أما الثانى فلأن المحرز للبراءة أما الاحتياط لو كان شاكا فى الأثناء، و إما قاعدة الشك بعد الفراغ لو حدث شك بعد الصلاة، و المفروض أن كلا منهما على خلاف الأصل، فلم يبق ما يكون حجة للعبد على فرض نقص صلاته فى الواقع، مع اشتغال ذمته بإتيان أربع ركعات، فمقتضى الاحتياط الإتيان بصلاة الاحتياط. للقطع بفراغ الذمة فى مرحلة الظاهر فتدبر «١»، انتهى.

تتمه لو علم بعد الفراغ من الصلاة بأنه طرأ له حالة تردد بين الثلاث و الأربع مثلا، و أنه بنى على الأربع، لكن شك فى أنه حصل له الظن بها و كان البناء على الأربع من

(١) كتاب الصلاة للمحقق الحائرى: ٣٨٨.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٥

جهة كونها راجحة فى احتمالها، أو كان البناء عليها من باب البناء على الأكثر الذى موضوعه الشك و عدم رجحان أحد الطرفين، و

يستلزم الاحتياط بعد الفراغ.

فقد يقال كما قال السيد قدس سرّه في العروة: بعدم وجوب الاحتياط عليه بعد الفراغ «١»، و منشأه الشك في وجوب الاحتياط بعده، نظرا إلى أنّ وجوبها متوقف على أن تكون الحالة الطارئة في الأثناء هي حالة شك و ترديد من غير رجحان لأحد الطرفين و هو غير محرز، فالشك في خصوصية تلك الحالة يوجب الشك في وجوب الاحتياط، و هو مجرى أصالة البراءة، إذ لا ينحصر جريانها بما إذا شك في وجوب شيء مستقل، كما قد حقق في محلّه.

و لكنّ الظاهر أن القول بوجوب الاحتياط قوى جدا، لأنه بعد الفراغ من الصلاة لا يعلم بتماميتها، و أنّها أربع ركعات حتى يتحقق فراغ ذمته ممّا اشتغلت به يقينا، ضرورة أنه يحتمل أن تكون حالة التردد متخصصة بخصوصية الشك، و هو يستلزم صلاة الاحتياط.

فمع هذا الاحتمال يكون شاكا في تمامية صلاته و نقصانها، و لا محرز له في الين، لعدم جريان قاعدة الفراغ هنا، لأنّ موردها ما إذا أحرز كون الشك حادثا بعد الفراغ، و هو هنا غير معلوم بالنسبة إلى الجهة الراجعة إلى جريان قاعدة الفراغ هنا، و هو الشك في عدد الركعات، ضرورة أنه يمكن أن تكون الحالة السابقة شكا و قد بقى إلى ما بعد الفراغ.

نعم هذا الشك من حيث تعلّقه بأنّ الحالة السابقة- سواء كانت شكا أو ظنا- شك حادث، لكن من هذه الحيثية لا تجرى قاعدة الفراغ أصلا كما هو أوضح من أن يخفى. هذا، مضافا إلى أنّ جريانها من الحيثية الأولى ممنوعة أيضا، و لو فرض حدوث الشك بعد الفراغ، لأنّ قاعدة الفراغ إنّما تكون ناظرة إلى أنّ العمل الذي صدر

(١) العروة الوثقى ١: ٦٥٧ مسألة ٩.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٦

منه لم يكن مخالفا لما يجب أن يصدر منه لكونه حين العمل أذكر منه حين يشك.

و ليس في المقام شك في صحته ما صدر منه، لأنّ عمله الواقع صحيح على التقديرين، سواء كان البناء على الأربع من باب الظنّ أو من باب كونها هو الأكثر.

غاية الأمر أنّ صحته على الأول صحة فعلية و على الثاني صحة تأهلية يتوقف فعليتها على الإتيان بصلاة الاحتياط، فليس الشك في صحة العمل الذي صدر منه حتى تجرى في حقه قاعدة الفراغ، و إنّما الشك في الاحتياج إلى الاحتياط و عدمه، للشك في التمامية و عدمها، فلا معارض لقاعدة الاشتغال المقتضية لزوم الإتيان بصلاة الاحتياط، لعدم حصول العلم بالفراغ إلّا به، و احتمال كون البناء على الأربع من باب حصول الظنّ الذي هو أماره شرعية لا يصلح للمعارضه، لأنّ احتمال وجود الامارة مع عدم إحرازها ممّا لا يجدى أصلا.

ثمّ إنه لا- فرق في الحكم المذكور- لزوم الإتيان بصلاة الاحتياط- بين الفرع المذكور، و بين ما إذا شك بعد العلم بأنّه طرأ له حالة ترديد شكّي في تبدلها إلى الظنّ أو بقاء الشك على حاله، لو لم نقل بأنّ وجوب الاحتياط في الفرع الثاني ثابت على طريق الأولوية، نظرا إلى استصحاب بقاء الشك و عدم التبدل إلى الظنّ كما هو ظاهر.

الفرع الثاني: الشك في صلاة الاحتياط

الشك في صلاة الاحتياط لا في عدد ركعاتها بل في أفعالها، و الظاهر عدم شمول هذه العبارة أعنى قوله عليه السّلام: «لا سهو في سهو» «١» لهذا الفرع، بعد ما استظهرنا منها من أنّ المراد بالسهو في الموضع الثاني هي صلاة الاحتياط، نظرا إلى أنّها بعينها هي الركعة أو الركعتان التي وقع السهو عنها احتمالا.

و المراد أنه لا يترتب عليها حكم مبدلها من الإتيان بصلاة الاحتياط بعد البناء

(١) الوسائل ٨: ٢٤٣. أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٢٥.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٧

على الأكثر و الفراغ منها، و أما عدم ترتب حكم على الشك في أفعالها أيضا فيما إذا كان في المحل و لم يتجاوز عنه بعد، فلا يستفاد منه بحسب الظاهر، فاللزام الإتيان بالفعل المشكوك.

و إن شئت قلت: إن ظاهر العبارة نفى الحكم المترتب على الشك بلسان نفى الموضوع، و لزوم الإتيان بالفعل المشكوك فيما إذا لم يتجاوز عن محله ليس أثرا للشك، بل إنما هو بمقتضى قاعدة الاشتغال و استصحاب عدم الإتيان به، اللذين خرج عنهما الشك بعد التجاوز عن محل المشكوك و بقي الشك قبله.

الفرع الثالث: الشك في سجود السهو

الشك في سجود السهو المسبب عن الشك في عدد الركعات، كما إذا شك بين الأربع و الخمس الذي قد عرفت أن حكمه البناء على الأربع، و إتمام الصلاة، ثم الإتيان بالسجدتين للسهو، و الظاهر أيضا خروج هذه الصورة عن تلك العبارة بملاحظة ما هو المختار في تفسيرها من أن المراد بالسهو في الموضوع الثاني هي صلاة الاحتياط، خصوصا بعد عدم كون السجدتين في هذا المورد جبرانا للزيادة المحتملة، بل هما جبران لنفس وقوع السهو و الذهول، و لذا قد عرفت أن تركهما عصيانا أو نسيانا لا يضر بصحة الصلاة أصلا. نعم الظاهر عدم إيجاب السهو فيهما لسجود سهو آخر، و أما عدم ترتب حكم على الشك في عددهما أو في بعض أفعالهما نظرا إلى العبارة فمحل إشكال، و أشكل من هذا الفرع ما لو كان سجود السهو مسببا لا عن الشك في أعداد الركعات، بل عن السهو بالمعنى المصطلح الموجب لترك شيء مما اعتبر وجوده، أو إيجاد شيء مما اعتبر عدمه فتدبر.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٨

كيفية صلاة الاحتياط و أحكامها

إشارة

لا ينبغي الإشكال في اعتبار تكبيره الإحرام في صلاة الاحتياط، و إن كانت النصوص الواردة فيها خالية عن التصريح بها، إلا أنه باعتبار كونها من مصاديق طبيعة الصلاة - كما يدل عليه كثير من الروايات المتقدمة الواردة في الشكوك - تحتاج إلى تكبيره الإحرام، لوضوح أن الصلاة لا تفتح عند المتسرعة إلا بها، و يدل عليه قوله عليه السلام: «افتتاح الصلاة الوضوء و تحريمها التكبير، و تحليلها التسليم» (١).

فالمناقشة في ذلك بعد وضوح كونها صلاة و أن تحريم الصلاة التكبير، مما لا يصغى إليها.

و أما الفاتحة فالظاهر تعينها كما هو المشهور (٢)، لظاهر الأمر بها فيها، و لأنها

(١) الفقيه ١: ٢٣ ح ٦٨، الكافي ٣: ٦٩ ح ٢، الوسائل ٦: ١١. أبواب تكبيره الإحرام و الافتتاح ب ١ ح ١٠.

(٢) جامع المقاصد ٢: ٤٩١، كشف اللثام ٤: ٤٣٥، كفاية الأحكام: ٢٦، بحار الأنوار ٨٥: ٢١١، الحدائق ٩: ٣٠٧، رياض المسائل ٤:

٢٤٦.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٩

صلاة منفردة بمقتضى ظواهر الأدلة الدالة على أنها شرعت لتدارك النقص المحتمل، و من المعلوم أنه لا صلاة إلا بها، مضافا إلى أن مقتضى كونها متممة للفريضة على تقدير النقص، و نافله على تقدير التمامية، صلاحيتها لوقوعها متممة و نافله، و هي لا تتحقق إلا بعد قراءة خصوص الفاتحة فيها.

و منه يظهر فساد ما حكى عن الحلّي من التخيير فيها بين الفاتحة و التسييح «١»، لعدم زيادة حكمها عن حكم مبدلها، و هي الركعتان الأخيرتان أو واحدة منهما، فإذا كانت الفاتحة واجبة فيه تخييرا ففيها أيضا كذلك.

وجه الفساد ما عرفت من ظهور الأخبار في تعيينها، كما أن ظاهرها عدم الاحتياج إلى السورة بعد قراءة الفاتحة، و إن كان يمكن أن يقال: إن إيجاب الفاتحة إنما هو في قبال التسييح، و لا دلالة له فيه على عدم وجوب السورة إلا أن الظاهر استفادته أيضا، خصوصا بملاحظة عدم وجوبها في مبدلها على تقدير اختيار الفاتحة على التسييح.

و هل يتعين فيها إلا الإخفات كما هي في مبدلها أو يتخير بينه و بين الجهر؟

ظاهر الأخبار باعتبار عدم التعرض لهذه الجهة و إن كان هو عدم التعيين، فيصير مقتضى القاعدة التخيير، إلا أن الأحوط الإخفات. و أما القنوت فالظاهر أنه لا دليل على استحبابه في صلاة الاحتياط. هذا ما يتعلق بكيفية صلاة الاحتياط.

و أما أحكامها، عدا ما تقدم من عدم كون الشك في عدد ركعاتها موجبا لصلاة احتياط اخرى، و اعتبار الشك في أفعالها قبل تجاوز المحل، و وجوب الإتيان بها إذا شك بعد الفراغ في وجوبها، من جهة كون الشك في أن الحالة الطارئة عليه في الأثناء هل كانت الشك أو الظن؟، و غير ذلك مما تقدم؟

(١) السرائر ١: ٢٥٤، و المفيد أيضا في المقنعة: ١٤٦.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٠

فمن تلك الأحكام: إنه لا يضّر تخلل المنافي بينها و بين الفريضة على اختلاف بين الفقهاء، و ليعلم أنه ليس في كتب القدماء من التعرض لحكم تخلل المنافي بين صلاة الاحتياط و بين الفريضة عين و لا أثر، بل الذي يظهر من تلك الكتب إنما هو وجوب المبادرة إلى إتيان صلاة الاحتياط «١».

نعم قد وقع التعرض له بين المتأخرين عنهم من الأصحاب، و نسب إلى الأكثر بل المشهور القول بطلان الصلاة و سقوط الاحتياط «٢». و حكى عن الحلّي و الفاضل في بعض كتبه و الشهيدين و جماعة من متأخري المتأخرين القول بعدم البطلان «٣». و كيف كان، فنقول: بعد بيان أن المنافي تارة يكون منافيا مطلقا عمدا و سهوا، كالحدث و الاستدبار، و اخرى يكون منافيا لخصوص صورة العمد:

الظاهر هو القول بالبطلان فيما لو تخلل مثل الحدث، لأن مقتضى الأخبار الواردة في الشكوك أن صلاة الاحتياط تتم للفريضة على تقدير النقص «٤».

فكأن الحدث المتخلل بينهما إنما حصل في الأثناء فتبطل. و كونه مسبقا بالتسليم غير مجد، لوقوعه في غير محله، فيكون ملحقا بالسهو، و إلا لكان مانعا عن انضمام اللاحق بسابقه.

و بالجملة: لا يبقى للسامع - لكون الحدث مبطلا إذا وقع في الأثناء، و أن صلاة

(١) المقنعة: ١٤٦، المبسوط ١: ١٢٣، الانتصار: ١٥٦، المراسم: ٨٩، المهذب ١: ١٥٥، الغنية: ١١٢، الوسيلة:

١٠٢، السرائر ١: ٢٥٤، شرائع الإسلام ١: ١٠٨.

(٢) الذكري ٤: ٨٢، جامع المقاصد ٢: ٤٩٢، رياض المسائل ٤: ٢٤٦، كشف اللثام ٤: ٤٣٥، مختلف الشيعة ٢:

٤١٥، ونقله عن المفيد أيضا في رسالة العزية.

(٣) السرائر ١: ٢٥٦، قواعد الأحكام ١: ٣٠٦، الدروس ١: ٢٠٥، روض الجنان: ٣٥٣، مجمع الفائدة و البرهان ٣:

١٩٤، مدارك الأحكام ٤: ٢٦٧، الحدائق الناضرة ٩: ٣٠٥.

(٤) الوسائل ٨: ٢١٣. أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٨ ح ١، ٣، ٤.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢١

الاحتياط متممة لصلاة الفريضة- الارتياح في بطلانها بسبب تخلل الحدث.

و يشهد له أيضا أنه قد أمر بسجدة السهو مع التكلم بينهما في خبر ابن أبي يعفور المتقدم سابقا، الوارد فيمن صلى ركعتين أم أربعاً؟ حيث قال عليه السلام: «يتشهد و يسلم ثم يقوم فيصلّى ركعتين و أربع سجّادات، يقرأ فيهما بفاتحة الكتاب ثم يتشهد و يسلم- إلى أن قال:- و إن تكلم فليسجد سجدة السهو» (١).

و احتمال كون المراد التكلم حين عروض الشكّ قبل أن يتلبس بما هو وظيفته من التشهد و التسليم ثم الاحتياط، أو كون المراد التكلم سهواً في أثناء الاحتياط في غاية البعد، و لا يجوز حمل الرواية عليه.

فانقدح أن مقتضى ظواهر النصوص بطلان الصلاة بتخلل الحدث و نحوه.

و منها: أنه لو تذكّر الشاكّ أحد طرفي الشكّ أو أطرافه، فتارة يكون أحد طرفيه مثلاً التمامية، و الآخر الزيادة، كما في الشكّ بين الأربع و الخمس، و اخرى يكون أحد طرفيه النقص كما في سائر الشكوك الصحيحة.

ففي الأول: لا إشكال في تمامية الصلاة و صحّتها لو تذكّر التمامية، و الظاهر لزوم سجدة السهو أيضا كما في صورة عدم التبين، لما عرفت من أنّ وجوبها إنّما هو أثر نفس الذهول و الغفلة المتحققة في أثناء الصلاة لا جبران احتمال الزيادة، لأنها مدفوعة بالأصل، كما أنه لا إشكال في البطلان لو تذكّر زيادة ركعة في الصلاة، لأنها القدر المتيقّن من الأخبار الدالة على وجوب الإعادة على من زاد في صلاته، كما مرّ فيما تقدّم.

و في الثاني: الذي حكمه وجوب البناء على الأكثر، و التشهد و التسليم ثمّ الإتيان بصلاة الاحتياط، إن تذكّر تمامية الصلاة و إنّها لم تكن ناقصة، فإن كان ذلك

(١) الكافي ٣: ٣٥٢ ح ٤: التهذيب ٢: ١٨٦ ح ٧٣٩، الاستبصار ١: ٣٧٢ ح ١٣١٥، الوسائل ٨: ٢١٩. أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ١١ ح ٢.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٢

قبل الإتيان بصلاة الاحتياط فالظاهر سقوط وجوبها حينئذ، لأنها إنّما شرعت لتدارك النقص المحتمل، و مع عدم احتمال النقص لا مجال لوجوبها أصلاً كما لا يخفى، و إن كان ذلك بعد الإتيان بصلاة الاحتياط.

فالظاهر بمقتضى الروايات المتقدمة الواردة في الشكوك وقوعها نافله، و هذا ممّا لا كلام فيه.

و إنّما الإشكال فيما لو تذكّر الشاكّ- بعد البناء على الأكثر و التسليم- نقصان الصلاة، و فيه صور ثلاث، لأنّه تارة يكون التذكّر قبل صلاة الاحتياط، و اخرى في أثناءها، و ثالثة بعدها.

فإن تذكّر النقص بعد الإتيان بصلاة الاحتياط، فالظاهر صحّة الصلاة و وقوع صلاة الاحتياط متممة لها، لأنّ ثمره تشريع الاحتياط ذلك كما مرّ مراراً، و ليس لأحد أن يدعى أنّ الأحكام المجعولة للشاكّ في عدد الركعات التي مرجعها إلى البناء على الأكثر ثمّ الإتيان

بصلاة الاحتياط إنما هي فيما لو بقي الشك بحاله دون ما لو حصل الجزم بالنقصان، لأنه - مضافا إلى مخالفته لظواهر النصوص بل صريح خبر عمّار المتقدم «١» - مدفوع بأن مقتضى ذلك عدم العلم بتحقيق موردها حين الشك في أثناء الصلاة أصلا، إذ لا يعلم ببقاء التردد و الشك إلى الأبد كما هو واضح.

و بالجمله، فالإشكال في هذه الصورة أيضا ممّا لا وجه له.

هذا فيما لو كان النقص المتبين قابلا للجبران بصلاة الاحتياط التي صلّاها.

و أمّا فيما لو لم يكن كذلك بأن تبين بعد صلاة الاحتياط نقص الصلاة أزيد ممّا كان محتملا، كما فيما لو شك بين الثلاث و الأربع و بنى على الأكثر و تشهد و سلم ثمّ أتى بركعة منفصلة بعنوان صلاة الاحتياط، ثمّ تذكّر أنّ صلاته كانت ناقصة بركعتين و أنّ اعتقاده بالثلاث كان جهلا مركبا، فهل تبطل صلاته حينئذ، نظرا إلى

(١) التهذيب ٢: ٣٤٩ ح ١٤٤٨، الوسائل ٨: ٢١٣. أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٨ ح ٣.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٣

عدم إمكان التتميم لتخلل صلاة الاحتياط في البين، و عدم إمكان كونها جابرة، لأنّ المفروض كون الصلاة ناقصة بركعتين أو تصحّح بعد تميمها بهما متصلة، فيما لو كان التبين قبل الإتيان بالمنافى، نظرا إلى عدم الدليل على كون صلاة الاحتياط التي تخللت في البين مانعا عن لحوق الأجزاء الباقية، أو مبطلا للأجزاء السابقة، خصوصا بعد كون الإتيان بها بتخيّل ثبوت الأمر بها؟ وجهان، لا يبعد ثانيهما.

و هنا وجه ثالث، و هو الاكتفاء في المثال بركعة أخرى متصلة بصلاة الاحتياط.

و لكن الإنصاف أنه لا دليل على شىء من الوجوه الثلاثة. نعم، لا دليل أيضا على مانعية صلاة الاحتياط المتخللة في البين، أو مبطلتها لعدم صدق عنوان الزيادة عليها، و لهذه الجهة نفينا البعد عن الوجه الثاني، فتدبر.

و إن كان تذكّر النقص قبل الإتيان بصلاة الاحتياط، فالمشهور أنه داخل في مسأله من تذكّر نقص الصلاة بعد التسليم بركعة أو أزيد «١»، فيشملة الأخبار الدالة على وجوب إلحاق ما نقص «٢»، و على تقدير المناقشة في دخوله فيها موضوعا، نظرا إلى أنّ مورد تلك الأخبار خصوص صورة ما لو صدر التسليم منه بزعم الفراغ لا مثل المقام. لا ينبغي الخدشة في اشتراك الموردين في الحكم، نظرا إلى أنّ الحكم المذكور فيها مطابق للقاعدة. و النصّ و الإجماع قائمان على أنّ التسليم المأتى به في المقام غير موجب للبطلان و لا يمنع عن الإتمام.

و قد تنظر في الاشتراك أيضا بعض الأعاضل من المعاصرين حيث قال في كتاب صلاته: و فيه نظر أيضا لإمكان أن يكون التسليم هنا مانعا من ضمّ الركعة المتصلة، كما يكون مانعا منه على تقدير التمامية، و تدارك المنقوص بالمنفصل لا

(١) الحدائق ٩: ٣٠٩، جواهر الكلام ١٢: ٣٧٨، كشف اللثام ٤: ٤٣٤، مستند الشيعة ٧: ٩٤.

(٢) الوسائل ٨: ١٩٨. أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٣.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٤

دليل عليه، لاخصاص دليله بما إذا كان باقيا على شكّه في حال الاحتياط، فإذا مقتضى القاعدة الجمع بين العمل بالاحتياط و الاستئناف، للعلم الإجمالى بوجوب أحدهما «١». انتهى موضع الحاجة من كلامه زيد في علوّ مقامه.

و أنت خبير بأنّه لا فرق بين مسألة من تذكّر نقص الصلاة بعد التسليم بركعة أو أزيد و بين المقام، من حيث وقوع التسليم في كلا المقامين سهوا، غاية الأمر أنّ السهو الذى أوجب التسليم فى غير محلّه هناك هو السهو بالمعنى المصطلح المعبر عنه بالجهل المركب، و السهو الذى أوجب التسليم فى غير محلّه هنا هو السهو و الذهول عن الواقع مع الالتفات إليه، و هو الذى يعبر عنه بالجهل البسيط.

ولا دليل على كون التسليم هنا مانعا من لحوق الأجزاء الباقية، لو لم نقل بقيام الدليل على العدم، وهو نفس الأخبار الدالة على البناء على الأكثر والتسليم، ثم الإتيان بصلاة الاحتياط، بضميمة ما ورد من التعليل في بعضها من كونها متممة على تقدير النقص «٢»، ضرورة أن مقتضى قابلية الصلاة الناقصة للتميم بصلاة الاحتياط، عدم كون التسليم المتخلل في البين مخرجا عن الصلاة، ومانعا عن صلاحية اللحوق، وإلا لم تصلح الصلاة الناقصة للعلاج بالتميم بها، كما أن مقتضى وقوع صلاة الاحتياط نافله على تقدير عدم النقص كونه في تلك الصورة مخرجا محللا.

وبالجملة: الأمر بالبناء على الأكثر والتسليم في مورد السهو المقارن للتردد والشك، مع احتمال زواله بمجرد الفراغ عن الصلاة، وعدم بقائه إلى انقضاء زمان الإتيان بوظيفة الاحتياط دليل على عدم مانعية التسليم، وإلا فكيف يمكن إيجاب

(١) كتاب الصلاة للمحقق الحائري: ٣٨٣.

(٢) الوسائل ٨: ٢١٢-٢١٣. أبواب الخلل الواقع في الصلاة.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٥

التسليم عليه مع هذا الاحتمال.

وإن شئت قلت: إن الحكم المجعول في مورد الشك في عدد الركعات وهو البناء على الأكثر، إما أن يقال باختصاص مورده بما إذا لم يزل الشك بعد الفراغ عن الصلاة قبل الإتيان بصلاة الاحتياط، وإما أن يقال بعدم الاختصاص، بل يعتم مفروض المقام أيضا. فإن قيل بالأول، فلازمه عدم جواز البناء على الأكثر إلا لمن يعلم ببقاء شكه إلى انقضاء زمان الإتيان بوظيفة الاحتياط، ومن المعلوم عدم الاختصاص به.

وإن قيل بالثاني، فلازمه عدم بطلان الصلاة بالتسليم، لأنه لا يجتمع الحكم بالبناء على الأكثر ثم التسليم الذي كان محط النظر فيه تصحيح الصلاة التي شك فيها بالنسبة إلى ركعاتها مع بطلانها بسبب التسليم في صورة تذكّر النقص التي هي مورد للحكم أيضا. فدعوى احتمال كون التسليم هنا مانعا عن ضم الركعة المتصلة، كما احتمله قدس سره، مما لا وجه لها. ويؤيد ما ذكرنا أنه لا خلاف بين من تعرّض للمسألة من الأصحاب في الحكم المذكور وهو وجوب ضم الركعة أو الركعتين متصلتين، والعجب أنه قدس سره قد عبر عنه بقوله:

وقد يقال: مع ما عرفت من عدم الخلاف فيه بين المتعزّزين.

إن قلت: إن مقتضى ما ذكرت هو الإتيان بصلاة الاحتياط مع تذكّر النقص، لا الإتيان بالركعة أو نحوها متصلة كما هو المدعى.

قلت: إن صلاة الاحتياط إنما هي مجعولة لأن تكون قابلة للتميم على تقدير النقص، ولوقوعها نافله على تقدير عدمه، فموردها خصوص صورة احتمال النقص وأما مع تيقن النقص فلا مجال لها أصلا.

وإن شئت قلت: لزوم صلاة الاحتياط المشتملة على تكبير الإحرام ونحوها

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٦

إنما هو في صورة احتمال تحقق الزيادة في الفريضة لو أتى بالركعة ونحوها متصلة، وأما مع عدم هذا الاحتمال فلا بد من الإتيان بها متصلة كما هو ظاهر.

ثم إنه لو شك في صحة الصلاة في المقام بضم الركعة كذلك، واحتمل بطلانها بمجرد تذكّر النقص قبل الإتيان بوظيفة الاحتياط، فمقتضى الاحتياط الجمع بين ضم الركعة متصلة ثم الاستئناف، وأما ما أفاده المحقق المزبور في عبارته المتقدمة «١»- من أن مقتضى القاعدة الجمع بين العمل بالاحتياط والاستئناف للعلم الإجمالي بوجوب أحدهما- فلا يعلم له وجه.

لأن الظاهر باعتبار عطف الاستئناف على الاحتياط الظاهر في المغايرة، أن المراد بالعمل بالاحتياط هو الإتيان بصلاة الاحتياط، وحينئذ

فبرد عليه أنه لا- وجه لعدم مراعاة احتمال وجوب ضمّ الركعة متّصلة، خصوصا بعد ما عرفت من عدم الخلاف فيه بين المتعرضين للمسألة من الأصحاب، بل لا وجه للإتيان بصلاة الاحتياط أصلا. فلا بدّ من الجمع بين ضمّ الركعة متّصلة، وبين الاستئناف على ما ذكرنا، لأنّ المنشأ للعلم الإجمالي ليس إلّا احتمالين، احتمال كون التسليم مانعا أو مبطلا، واحتمال عدم كونه كذلك. فمقتضى احتمال الأول وجوب الاستئناف ليحصل الفراغ عن عهدة التكليف المعلوم تفصيلا المتعلّق بالصلاة المشتملة على أربع ركعات. ومقتضى احتمال الثاني بملاحظة حرمة قطع الصلاة ووجوب الإتمام بعد الشروع فيها هو لزوم ضمّ الركعة متّصلة، وليس هنا احتمال ثالث كان مقتضاه الإتيان بصلاة الاحتياط. وبالجملة: فالسلام لا يخلو من أحد الأمرين: إمّا أن يكون مانعا أو مبطلا فيجب الاستئناف، وإمّا أن لا يكون كذلك، فيجب إتمام الصلاة بضمّ الركعة متّصلة ولا وجه للإتيان بالاحتياط أصلا كما لا يخفى.

(١) كتاب الصلاة للمحقّق الحائري: ٣٨٣.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٧

ثمّ إنّ المحقّق المتقدّم قال في كتاب صلاته- بعد العبارة المتقدّمة، و بعد كلام آخر متضمّن لما أورده على نفسه مع الجواب عنه بما لا يخلو عن اضطراب بل نظر- ما هذا لفظه:
و الأولى أن يقال: إنّ الموضوع في باب الشكوك في ركعات الصلاة هو الشكّ المستمر إلى آخر الوظيفة، كما أنّ الموضوع في كلّ عمل متدرّج الوجود المتعلّق بعنوان خاصّ، هو ذلك العنوان الباقي إلى آخر العمل.
و أمّا ما أورد على هذا القول بأنّ لازمه القول: بأنّ من لم يدر أنّ شكّه هل يبقى أم يزول؟ يجوز له رفع اليد عمّا بيده و استئناف العمل.

ففيه: أنّ الشخص المفروض له طريق عقلائي يقتضى عدم زوال شكّه، هو الغلبة بحيث يكون خلافه نادرا جدّا، فإنّ استقرّ شكّه بعد التروى لا- يزول عادة قبل الإتيان بتمام الوظيفة، فلو زال شكّه قبل ذلك يكشف عن خطأ طريقه، فالسلام المبني على طريق انكشاف خطئه بعده كالسلام المبني على القطع الذي انكشاف خطئه في دخوله تحت السّلام السهوي، و لو فرضنا أنّ شخصا لم تكن تلك الغلبة النوعية معتبرة في حقه، مثل أن تكون الغلبة في مورده شخصا على خلاف العادة، نلتزم بجواز رفع اليد عمّا بيده و استئناف العمل و لا ضير فيه «١». انتهى.

و يرد عليه أنّه إن كان المراد دخول المقام تحت أدلّة السّلام السهوي باعتبار كون السّلام السهوي المبني على طريق انكشاف خطئه، كالسلام السهوي الصادر عن جهل مرّكب، فيشملة الأخبار الواردة في من سلّم سهوا «٢»، فبرد عليه أيضا وضوح عدم الشمول، لأنّ مورده ما إذا سلّم بزعم الفراغ عن الصلاة.

(١) كتاب الصلاة للمحقّق الحائري: ٣٨٤.

(٢) الوسائل ٨: ١٩٨. أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٣.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٨

و هنا لا يكون التسليم كذلك، و إن كان جاهلا من حيث تخيل أنّ حكمه البناء على الأكثر الذي مورده صورة استمرار الشكّ إلى آخر الإتيان بوظيفة الاحتياط على ما هو المفروض، إلّا أنه من جهة التسليم لا يكون كذلك، لأنه لا يسلم بزعم الفراغ بعد العلم بلزوم الإتيان بصلاة الاحتياط فتدبر.

و إن كان مراده اشتراك المقام مع السّلام السهوي من حيث الحكم و إن لم يكن المقام مشمولا للأخبار الواردة فيه، فهو و إن كان

صحيحاً تاماً إلا أنه لا يحتاج في إثبات ذلك إلى سلوك الطريق الذي سلكه، بل يكفي في ذلك نفس الأخبار الواردة في الشكوك، الآمرة بالبناء على الأكثر والتسليم، بتقريب أن إيجاب التسليم عليه في هذه الصورة لا- يجتمع مع كونه مانعاً عن اللحوق أو مبطلاً للأجزاء السابقة و مخرجا لها عن الصحة التأهيلية فتأمل.

و قد انقدح من جميع ما ذكرنا أن الظاهر عدم بطلان الصلاة، و وجوب ضمّ الركعة أو أزيد متّصلة، كما لا خلاف فيه بين المتعرضين على ما عرفت.

هذا كله فيما لو كان تذكّر النقص قبل صلاة الاحتياط.

و أما لو كان تذكّره في أثناء صلاة الاحتياط ففيه وجوه أربعة:

أحدها: القول برفع اليد عن المقدار الذي صلّى من صلاة الاحتياط وإلغائه وإتيان بالنقص منضمّاً كالصورة المتقدمة، و هي ما لو تذكّر النقص قبل صلاة الاحتياط، نظراً إلى أن مقتضى كون صلاة الاحتياط متممة على تقدير النقص، عدم كون السّلام الواقع قبل التمامية محللاً مخرجا، و عدم كون التكبيرة مبطلّة، فلا مانع من لحوق ما بقي بما سبق.

و إتمام صلاة الاحتياط لا دليل عليه بعد اختصاص مورده بما إذا كان الشكّ باقياً إلى آخر العمل بالوظيفة الاحتياطية، مضافاً إلى أن مقتضى الأدلة الواردة فيمن سلّم سهواً اشتراك المقام مع موردها في الحكم فتدبر.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٩

ثانيها: القول بلزوم صلاة الاحتياط، نظراً إلى عدم شمول أدلّة «من سلّم سهواً» للمقام، لأنّ مورده ما إذا سلّم بزعم الفراغ لا مثل المقام، و عدم اختصاص مورد دليل الاحتياط بما إذا كان الشكّ باقياً إلى آخر صلاة الاحتياط، بل يعمّ مثل المقام ممّا كان الشكّ مستمراً إلى حين الشروع في صلاة الاحتياط.

ثالثها: التفصيل بين ما إذا كانت صلاة الاحتياط موافقةً للمنقوص كما و كيفاً، كما إذا شكّ بين الثلاث والأربع، و اشتغل بعد البناء على الأكثر و التسليم بركعة قائماً، فتذكّر كون صلاته ثلاثاً، و بين ما إذا كانت مخالفةً له فيهما أو في واحد منهما، كما إذا اشتغل في الفرض المذكور بركعتين جالسا، فتذكّر كونها ثلاثاً.

و كما في الشكّ بين الاثنتين و الثلاث و الأربع إذا تذكّر كون صلاته ثلاثاً في أثناء الاشتغال بركعتين قائماً، و كما إذا اشتغل في هذا الفرض بركعتين جالسا- بناء على جواز تقديمهما- و تذكّر كون صلاته ركعتين.

و مرجع هذا التفصيل إلى لزوم الإتمام في الصورة الأولى، و وجوب الإلغاء و إتمام ما نقص متّصلاً في غيرها من الصور و وجهه يستفاد من الوجهين المتقدمين و يحتمل الاستئناف في غير الصورة الأولى.

رابعها: البطلان و لزوم الاستئناف مطلقاً، نظراً إلى عدم إمكان العلاج لعدم شمول أدلّة الاحتياط للمقام، بعد اختصاص موردها بصورة بقاء الشكّ إلى آخر صلاة الاحتياط، و عدم شمول أدلّة «من سلّم سهواً» له أيضاً، لا اختصاص مورده بما إذا سلّم بزعم الفراغ، و مع عدم العلاج لا بدّ من الطرح ثمّ الاستئناف. □

ثمّ إنّ المتعرضين للمسألة من الأصحاب رضوان الله عليهم بين من اقتصر على ذكر الوجوه المحتملة من دون ترجيح، و بين من رجّح بعضها على الآخر كالعلامة قدّس سرّه، حيث اختار الاستئناف في القواعد و التذكرة و التحرير «١»، و حكى عن

(١) قواعد الأحكام ١: ٣٠٥، تذكرة الفقهاء ٣: ٣٦٧، تحرير الأحكام ١: ٥٠.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٠

الجعفرية و البيان و الإرشاد و اللعة و الألفية و شرحها للكركي، و الدرّة عدم الالتفات، و المحكّي عن الشهيد في الدروس الإتمام مع المطابقة و الإشكال مع المخالفة، و عن جامع المقاصد الاستئناف مع المخالفة دون الموافقة «١».

و دعوى أنه يستفاد إشعارا بل دلالة من رواية عمّار الواردة في مطلق الشكوك اختصاص أدلة الاحتياط بما إذا كان الشك الحادث في الأثناء باقيا إلى آخر الإتيان بصلاة الاحتياط، مدفوعة مضافا إلى عدم الدلالة، بل ولا الإشعار،

(١) البيان: ١٥١، وفيه: و لو ذكر في الثانية فوجهان: أقربهما الإتمام، للمعة: ١٨، إرشاد الأذهان ١: ٢٧٠، الدروس ١: ٢٠٥، جامع المقاصد ٢: ٤٩١، و حكاة في مفتاح الكرامة ٣: ٣٥٨، عن الجعفرية و الألفية و شرحها و الدرّة. و هنا تفصيل آخر استقره سيّدنا العلّامة الأستاذ- دام ظلّه الوارف- في تعليقه المباركة على كتاب العروة ص ٦٨، حيث قال: و الأقرب التفصيل بأنّ النقص المتبين إن كان هو الذي جعلت هذه الصلاة جابرة له شرعا، فالواجب إتمامها و إن خالفته في الكمّ و الكيف، كالركعتين من جلوس مع تبين النقص بركعة بل و كذا إذا أمكن تميمها كذلك، كالركعتين من قيام إذا تبينت الثلاث، قبل أن يركع في الثانية منهما، و أمّا في غير ما ذكر فالواجب قطعها و إتمام أصل الصلاة، و لا يترك الاحتياط بالإعادة فيهما خصوصا الثاني. انتهى. و مبنى ما أفاده على شمول أدلة الاحتياط لصورة تبين النقص في الأثناء و عدم اختصاص موردها بما إذا كان الشك باقيا إلى آخر صلاة الاحتياط. غاية الأمر أنه فيما إذا لم يمكن كون ما بيده جابرا للنقص المتبين، و لم يمكن تميمها كذلك كالركعتين من قيام مع تبين الثلاث بعد ما ركع في الثانية منهما، لا معنى للإتمام بعد كون تشريع الاحتياط لجبران النقص، و لزوم إتمام أصل الصلاة إنّما هو لعدم الدليل على مانعية الأمور المتخللة غير القابلة للوقوع جزء لو لم نقل باستفادة عدم مانعيتها من نفس أدلة الاحتياط الآمرة بها كما لا يخفى.

و كيف كان، فالظاهر شمول أخبار الاحتياط للشك الحادث في أثناء الصلاة الباقي إلى زمان الشروع في صلاة الاحتياط و إن زال بعد الشروع، و فاقا لمن فصل بين ما إذا كانت صلاة الاحتياط موافقة للمنقوص كما و كيفا، و بين ما إذا كانت مخالفة له فيهما أو في أحدهما، فأوجب إتمام ما بيده من صلاة الاحتياط في الصورة الاولى و الرجوع إلى حكم من تذكّر النقص في الصورة الثانية. كبعض المحققين في التعليقة على العروة.

فإنّ إيجاب إتمام صلاة الاحتياط في الصورة الأولى متوقف على كون المقام مشمولاً لأدلة الاحتياط، و إن كان يرد عليه أنه بعد الاعتراف بالشمول لا وجه للتفصيل بين صورتين، بل الظاهر عدم الفرق بينهما كما صرح به سيّدنا الأستاذ (مد ظلّه العالی) فيما تقدّم من عبارته. نعم لا بدّ من تخصيص موردها بما إذا لم يمكن كون ما بيده جابرة و لم يمكن تميمها كذلك، لعدم إمكان كونه جابرا، و تشريع الاحتياط إنّما هو للجبران و التدارك. «المقرّر».

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣١

لأنّ الرواية قد رويت مختلفة بثلاثة متون:

أحدها: ما رواه الصدوق بإسناده عن عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال له: «يا عمّار أجمع لك السهو كلّ في كلمتين: متى ما شككت فخذ بالأكثر، فإذا سلّمت فأتمّ ما ظننت أنّك نقصت» (١).

ثانيها: ما رواه الشيخ بإسناده عن سعد، عن محمد بن الحسين، عن موسى ابن عمر، عن موسى بن عيسى، عن مروان بن مسلم، عن عمّار بن موسى الساباطي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن شيء من السهو في الصلاة؟ فقال: «ألا أعلمك شيئا إذا فعلته ثمّ ذكرت أنّك أتممت أو نقصت لم يكن عليك شيء؟» قلت: بلى، قال:

«إذا سهوت فابن على الأكثر، فإذا فرغت و سلّمت فقم فصلّ ما ظننت أنّك نقصت، فإن كنت قد أتممت لم يكن عليك في هذه شيء، و إن ذكرت أنّك كنت نقصت كان ما صلّيت تمام ما نقصت» (٢).

ثالثها: ما رواه الشيخ أيضا بإسناده عن احمد بن محمد، عن محمد بن خالد، عن الحسن بن عليّ، عن معاذ بن مسلم، عن عمّار بن موسى قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «كلّما دخل عليك من الشكّ في صلاتك فاعمل على الأكثر»، قال:

«فإذا انصرفت فأتم ما ظننت أنك نقصت» (٣).

و التي يتوهم فيها الدلالة أو الإشعار من هذه المتون الثلاثة هي الرواية المروية بالطريق الثاني. و أما ما رويت بالطريقين الآخرين، فلا إشعار فيها فضلا عن الدلالة كما لا يخفى. و مع ثبوت هذا النحو من الاختلاف لا مجال للاستدلال بشيء منها، إلا فيما تشترك فيه كما هو ظاهر.

- (١) الفقيه ١: ٢٢٥ ح ٩٩٢، الوسائل ٨: ٢١٢. أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٨ ح ١.
 (٢) التهذيب ٢: ٣٤٩ ح ١٤٤٨، الوسائل ٨: ٢١٣. أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٨ ح ٣.
 (٣) التهذيب ٢: ١٩٣ ح ٧٦٢، الاستبصار ١: ٣٧٦ ح ١٤٢٦، الوسائل ٨: ٢١٣. أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٨ ح ٤.
 نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٢

الإخلال بصلاة الاحتياط

و من أحكام صلاة الاحتياط انه لو زاد فيها ركعة أو ركنا أو نقص كذلك بحيث لا يقبل التدارك فلا إشكال في بطلانها، و أما بطلان الصلاة في هذه الصورة و كذا فيما لو نسي الاحتياط و دخل في فريضة أخرى، و ذكر بعد ما كان ما أتى به نسيانا منافيا للفورية، فينتى على ملاحظة الأدلة.

فإن قلنا: باستفادة اعتبار الفورية منها، كما ربما يدعى أنها ظاهرها، فمقتضى ذلك بطلان الصلاة السابقة، و عدم كون نقصها المحتمل قابلا للتدارك، و إن قلنا:

بعدم ظهور الأدلة في اعتبار الفورية، بل غاية ما يقال: إن القدر المتيقن من مفادها كون ما يؤتى به عقيب السلام من دون فصل معتد به جابرا «١»، فالأدلة و إن لم يكن لها إطلاق يدل على جواز التراخي، و لكن لا دلالة لها أيضا على منع الفصل من صحة صلاة الاحتياط و وقوعها جابرة للنقص، و مع هذا الحال يجب الاحتياط بالجمع بين صلاة الاحتياط و الاستئناف، إلا أن يكون هنا أصل شرعي يوجب جواز الاكتفاء بصلاة الاحتياط.

ثم إن المحقق الحائري قدس سره بعد ما عقد للمقام مسألتين، إحداهما: مسألة إبطال صلاة الاحتياط، و الأخرى: مسألة نسيانها و الدخول في فريضة أخرى مرتبة أو غير مرتبة، قد قرّر الأصل المحتمل في المسألة الاولى من وجوه تأتي، و أشار في المسألة الثانية إليها.

و يرد عليه اتحاد ملاك المسألتين و الدليل فيهما، لأن الإخلال في كليهما إنما وقع بالفورية التي يحتمل اعتبارها، غاية الأمر أن الإخلال بها في المسألة الاولى من حيث الإبطال، و في المسألة الثانية من حيث الدخول في فريضة أخرى. و أما الأصول التي قررها:

- (١) الوسائل ٨: ٢١٣. أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٨ ح ٣، ٤، و ص ٢١٧ ب ١٠ ح ٤-٦.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٣

فمنها: استصحاب وجوب صلاة الاحتياط، و قد استشكل عليه بأن إجراء الحكم المعلق بالمفاهيم المقيّدة على غيرها لا يمكن بالاستصحاب، لتعدد الموضوع حتى بنظر العرف، نعم لو كان الحكم يسرى إلى الوجودات الخارجية المتصفة بالقيّد، يمكن استصحابه بعد زوال قيده، ألا ترى أن حكم الماء المتغير بنحو الكلي لا يمكن إجراؤه على الماء غير المتغير، و لكن لو تحقق الماء المتغير في الخارج و صار محكوما بالنجاسة بواسطة انطباق ذلك المفهوم على الفرد الخارجي الشخصي ثم زال تغيره من قبل نفسه

يصح استصحاب نجاسته، فإنّ معروض النجاسة كان ذلك الشخص الخارجى عرفاً، والحكم المتعلق بأفعال المكلفين ممّا لا يسرى إلى الخارج، بل الموجود الخارجى منها يوجب سقوط الحكم.

ومنها: استصحاب كون صلاة الاحتياط موجبة لتدارك الركعة المنسية، فإنّها كانت كذلك قبل ذلك. و أورد عليه بأنّ إيجابه للتدارك إنّما كان بوجودها الخارجى لا بالوجود اللحاظى الذى كان مورداً للأمر، و المفروض عدم تحققها فى الخارج قبل ذلك. و منها: الاستصحاب التعليق، و قد بيّنه من وجهين:

أحدهما: إنّ صلاة الاحتياط قد جعل الشارع وجودها الخارجى موجبا لتدارك النقص المحتمل، فيقال: إنّ الركعتين بعد التسليم فيما إذا شكّ المصلّى بين الثنتين و الأربع، كانتا بحيث لو وجدتا فى الخارج حصل بهما تدارك النقص المحتمل فى الفريضة شرعاً، و فى الزمن اللاحق يشكّ فى ارتفاع هذا الأثر الشرعىّ المعلق على الوجود الخارجى، فيستصحب كاستصحاب النجاسة المعلّقة على الغليان الخارجى.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٤

و أورد عليه: بأنّ تدارك النقص المحتمل ليس ممّا جعله الشارع، بل هو من فوائدها الواقعية صار موجبا لجعل الشارع صلاة الاحتياط. و بعبارة أخرى بناء الشاك بين الثنتين و الأربع على الأكثر، ثمّ إتيان مقدار النقص المحتمل بعد السلام مفصولاً مشتمل على مصلحة موجبة لتدارك ما فات من المصلّى، و لأجل ذلك أمر الشارع بذلك، لا- أنّ الشارع أمر بذلك و جعل وجود الركعتين موجبا للتدارك بجعل آخر.

ثانيهما: استصحاب كون الاحتياط على تقدير وجوده قبل ذلك متداركاً للنقص المحتمل، فإنّه كان كذلك من قبل، فإنّ التدارك و إن قلنا: بأنّه ليس بمجوعول شرعىّ و ليس له أثر شرعىّ أيضاً، و لكن تناله يد الجعل بتقبّل ما يأتى به فى حال عدم الفورية مصداقاً للمأمور به، نظير استصحاب الطهارة حال الصلاة بعد ما كان فارغاً منها، فإنّ مصحح الاستصحاب ليس إلّا تقبّل الشارع ما أتى به مصداقاً للمأمور به «١»، انتهى.

و التحقيق فى هذا المقام أن يقال: إنّ الشكّ فى وجوب صلاة الاحتياط، و كذا فى كونها موجبة لتدارك النقيصة المحتملة، مسبب عن الشكّ فى اعتبار الفورية و عدمه، أو الشكّ فى مانعية الفصل و عدمها، و مع جريان البراءة فى مثل الشكّ فى الشرطية أو المانعية- كما هو الحق و قد حقق فى محله- لا- يبقى مجال للشكّ فى وجوب صلاة الاحتياط، و كذا فى كونها موجبة لتدارك الركعة الناقصة المحتملة، مضافاً إلى أنّ استصحاب وجوب صلاة الاحتياط ممّا لا مانع منه على الظاهر، و كذا استصحاب كونها موجبة للتدارك.

(١) كتاب الصلاة للمحقّق الحائرى: ٣٨٦-٣٨٩.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٥

حكم صور الانقلاب

إشارة

و تفصيل الصور أنّ الشكّ الصحيح قد ينقلب إلى الظنّ و قد ينقلب إلى شكّ آخر صحيح أو مبطل، كما أنّ الظنّ قد ينقلب إلى ظنّ آخر و قد ينقلب إلى شكّ صحيح أو مبطل.

لا- ريب فى وجوب العمل على طبق الحالة الثانية فيما لو انقلب ظنّه إلى حالة ظنية أخرى، أو إلى حالة شكّ، كما أنه لا ريب فى

وجوب العمل على طبق الحالة الثانية أيضا، فيما لو انقلب شكّه الصحيح إلى الظنّ أو إلى شكّ آخر قبل الفراغ من الصلاة، فيعمل على طبق ظنّه أو شكّه، صحيحا كان أو مبطلا، كان حكمه مع الصحّة البناء على الأكثر والإتيان بصلاة الاحتياط، كما هو حكم أكثر الشكوك الصحيحة، أو البناء على الأقلّ والإتيان بسجدي السهو، كما هو حكم الشكّ بين الأربع والخمس على ما عرفت. إنّما الكلام فيما لو حصل الانقلاب إلى شكّ آخر بعد الفراغ من الصلاة، وله أيضا صورتان: فإنّه تارة ينقلب إلى ما يعلم معه بالنقيصة، وعليه فلا محالة وقع

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٦

التسليم في غير محلّه، كما إذا شكّ بين الاثنتين والأربع مثلا، ثمّ بعد الصلاة انقلب شكّه إلى الاثنتين والثلاث. وأخرى لا- يكون كذلك، كما إذا شكّ بين الاثنتين والأربع، ثمّ بعد الصلاة انقلب إلى الثلاث والأربع. ففي الصورة الاولى لا بدّ من أن يعمل عمل الشكّ المنقلب إليه الحاصل بعد الصلاة، لأنّ المفروض أنه تبين كونه في الصلاة، وأنّ السلام وقع في غير محلّه، ففي المثال المفروض أنه يبني على الثلاث ويتمّ بإضافه ركعة أخرى ويحتاط بركعة من قيام أو ركعتين من جلوس، ويسجد سجدي السهو للسلام في غير محلّه.

و أما الصورة الثانية فقد يقال فيها بصحّة الصلاة وعدم وجوب التدارك، لأنّ المفروض أنّ الشكّ الموجب للتدارك قد زال، والشكّ الحادث إنّما وقع بعد الفراغ فلا اعتبار به.

وقد استشكل فيه بعض الأعاظم من المعاصرين في كتاب صلاته بما ملخصه:

عدم شمول قاعدة الشكّ بعد الفراغ لهذا المورد، لأنّ الفراغ في مورد الفرض إنّما هو من جهة تخيل بقاء الشكّ السابق، فبني على الأ- كثر و سلّم بزعم أنه محكوم بذلك، ودليل الشكّ بعد الفراغ منصرف إلى الفراغ بعنوان آخر الركعات واقعا، وليس المراد هو الفراغ الواقعي من الصلاة، لأنّه يوجب أن يكون الشكّ بين النقيصة والتمام بعد السّلام من الشبهة المصدقية، لعدم إحراز أنه بعد الفراغ أو قبله، بل المراد أنّ مورد الدليل أن يأتي المصلّي بالجزء الأخير، بتخيّل أنه الجزء الأخير، لا بناء بواسطة تخيل الأمر، كما أنّ الشكّ المفروض في المقام ليس داخلا في الشكّ قبل الفراغ حتّى يترتب عليه حكم الشكّ في حال الصلاة، ولا يكون من الشبهة المصدقية للشكّ قبل الفراغ.

أما الأول: فواضح، و أما الثاني: فللزوم أن يكون الشكّ بين النقص والتمام بعد

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٧

السّلام من الشبهة المصدقية بين الأمرين، فإنّه على تقدير وقوع السّلام في محلّه يكون مصداقا للشكّ بعد الفراغ، وعلى تقدير آخر يكون مصداقا للشكّ قبل الفراغ. إلى أن قال ما محضه:

لزوم الإتيان بالنقيصة المحتملة في الصورة المفروضة موصولة لحصول البراءة به يقينا، لأنّه لو كانت صلاته تامّة لم يضرّ الزيادة بواسطة الفصل بالسلام الواقع في محلّه، وإن كانت ناقصة يكون ما أتى به متمما لها، وبعد انحصار العلاج بذلك يجب، فإنّ الاشتغال اليقيني يوجب البراءة اليقينية «١». انتهى ملخص موضع الحاجة من كلامه، زيد في علوّ مقامه.

و التحقيق في هذا المقام أن يقال: إنّ الصور المحتملة فيما لو حصل الانقلاب بعد الفراغ من الصلاة و كان كلّ من الشكّ المنقلب عنه والشكّ المنقلب إليه من الشكوك الخمسة الصحيحة المنصوصة، تبلغ عشرين صورة حاصلة من ضرب كلّ من الشكوك الخمسة في الأربعة الأخر، و حيث إنّ أحكام هذه الصور مختلفة، فلا بدّ من تفصيل الكلام في بيان أحكامها فنقول:

لو كان الشكّ المنقلب عنه هو الشكّ بين الأربع والخمس الذي يكون حكمه البناء على عدم الزيادة والإتيان بسجدي السهو بعد الفراغ من الصلاة، فتارة ينقلب إلى واحد من الشكوك التي أحد طرفيها أو أطرافها هو احتمال التمامية كالشكّ بين الثلاث والأربع، والشكّ بين الاثنتين والأربع، والشكّ بين الاثنتين والثلاث.

و اخرى ينقلب إلى الشكّ الذى لا يكون كذلك، كالشكّ بين الاثنتين و الثلاث ففى الصورة الاولى: لا يجب عليه شىء، بل تكون صلاته تامّة، و لا يرد عليه ما ذكر من عدم شمول قاعدة الشكّ بعد الفراغ للشكّ الحادث بعد الفراغ فى المقام. لأنّ

(١) كتاب الصلاة للمحقّق الحائرى: ٣٧٢-٣٧٣.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٨

المفروض أنّ المصلّى إنّما اتى فيها بالجزء الأخير الذى هو السّلام بعنوان أنه الجزء الأخير واقعا كما هو واضح. و منه يظهر عدم وجوب صلاة الاحتياط عليه، لأنّ احتمال النقص إنّما حدث بعد الفراغ، و مورد لزوم تدارك النقص المحتمل ما إذا طرأ احتمال النقص فى الأثناء، كما أنّه ممّا ذكرنا ظهر صحة الصلاة فى هذه الصورة، و لو انقلب شكّه إلى شىء من الشكوك المبطلة، لأنّه بعد جريان قاعدة الفراغ هنا لا يبقى لها أثر أصلا.

و فى الصورة الثانية، لا بدّ من البناء على الأكثر و الإتيان بركعة موصولة و التّشهد و التسليم، ثمّ الإتيان بصلاة الاحتياط، لأنّ المفروض هو القطع بوقوع السلام فى غير محلّه، فالشكّ الحادث بعده إنّما يكون حادثا فى الأثناء حقيقة، فلا بدّ من أن يعمل عمله. و لو كان الشكّ المنقلب عنه شيئا من الشكوك الأربعة و الشكّ المنقلب إليه هو الشكّ بين الأربعة و الخمس عكس الصور الأربعة المتقدّمة، فتارة يكون الشكّ المنقلب عنه من الشكوك التى أحد طرفيها أو أطرافها هو احتمال التمامية كالشكوك الثلاثة المتقدّمة. و اخرى ينقلب إلى الشكّ الذى لا يكون كذلك كالشكّ بين الاثنتين و الثلاث.

ففى الصورة الأولى: تتمّ صلاته و لا يجب عليه الإتيان بصلاة الاحتياط، لأنها مشروعة لتدارك النقيصة المحتملة، و المفروض أنه علم بعد الفراغ بالتمامية و عدم كون صلاته ناقصة فلا يبقى لها مجال، كما أنّ الظاهر عدم وجوب سجدة السهو لأجل الشكّ بين الأربعة و الخمس، لأنّ حدوثه إنّما هو بعد الفراغ و لا أثر له من هذه الجهة.

و أما الصورة الثانية: فالظاهر فيها البطلان و وجوب الاستئناف، لأنّ المفروض أنه علم بعد الفراغ بكون شكّه السابق الذى بنى معه على الأكثر و اتى

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٩

بركعة موصولة شكّا بين الأربعة و الخمس، و عليه فالركعة الموصولة التى أتى بها بعد البناء على الأكثر وقعت بعنوان الصلاة من دون أن يتخلل التسليم فى البين، و من المعلوم أنّ زيادة الركعة مطلقا توجب البطلان، فاللازم فى هذه الصورة الاستئناف. و قد انقذ بما ذكرنا حكم ثمان صور من عشرين صورة.

و يماثل الصورة الأخيرة فى الحكم بالبطلان و وجوب الاستئناف، ما لو كان شاكا بين الاثنتين و الثلاث، فعمل عمله ثمّ انقلب شكّه إلى الاثنتين و الأربعة، لأنه يعلم إجمالا بكون صلاته أمّا ناقصة بركعة أو زيدت فيها ركعة كما لا يخفى.

و لو كان شاكا بين الاثنتين و الثلاث و الأربعة، أو بين الاثنتين و الأربعة، أو بين الثلاث و الأربعة، فبنى على الأكثر و سلّم ثمّ انقلب شكّه إلى الاثنتين و الثلاث، فحكمه حكم ما لو كان الشكّ المنقلب عنه شكّا بين الأربعة و الخمس، و الشكّ المنقلب إليه هو الشكّ بين الاثنتين و الثلاث فى صحة صلاته، و لزوم عمل الشكّ بين الاثنتين و الثلاث للقطع بوقوع السّلام فى غير محلّه، و كون الشكّ المنقلب إليه حادثا فى الأثناء.

فانقذ ممّا ذكرنا أنه لا مجال لما افاده المحقّق المتقدّم من عدم شمول دليل الفراغ للشكّ الحادث بعد التسليم البنائى فى شىء من الصور المتقدّمة.

نعم الصور التى يجرى فيها هذا الكلام ستّة حاصله من ضرب أنحاء الشكوك المنقلب عنها التى كان أحد طرفيها أو أطرافها احتمال التمامية، و الآخر احتمال النقيصة فى أنحاء الشكوك المنقلب إليها التى تكون كذلك، بأن كان شاكا بين الثلاث و الأربعة فانقلب

شكّه بعد السلام إلى الاثنتين و الأربع، أو إلى الاثنتين و الثلاث و الأربع، أو كان شاكًا بين الاثنتين و الأربع فبنى على الأكثر و سلم، ثمّ انقلب شكّه إلى الثلاث و الأربع، أو إلى الاثنتين و الثلاث و الأربع، أو شاكًا بين الاثنتين و الثلاث و الأربع، فانقلب شكّه بعد البناء على الأكثر و التسليم إلى الاثنتين

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٤٠

و الأربع، أو إلى الثلاث و الأربع، فاللازم بيان حكم هذه الصور فنقول:

لو كان شاكًا في الأثناء بين الاثنتين و الثلاث و الأربع، فانقلب شكّه بعد الصلاة إلى الاثنتين و الأربع، أو إلى الثلاث و الأربع، فمرجع هذا الانقلاب و التبدّل إلى ذهاب واحد من الاحتمالات الثلاثة التي يحتملها في الأثناء، لأنه كان يحتمل التمامية، و يحتمل نقصان ركعتين، و يحتمل نقصان ركعة واحدة، و بعد التسليم زال أحد احتمالي النقصان.

إما احتمال نقصان ركعتين كما فيما لو انقلب إلى الثلاث و الأربع و إما احتمال نقصان ركعة واحدة فقط، كما فيما لو تبدّل إلى الاثنتين و الأربع، و يتبع زوال أحد الاحتمالين سقوط وجوب ما جعل جبراً له من صلاة الاحتياط. و لا ينافي ذلك وجوب ما جعل جبراً للاحتمال الآخر الذي لم يزل بعد كونه حادثاً في الأثناء، و باقياً بعد التسليم كما هو المفروض.

فيجب في الصورة الاولى من هاتين الصورتين الإتيان بركعتين قائماً بعنوان صلاة الاحتياط، و في الصورة الثانية الإتيان بركعة قائماً، أو ركعتين جالسا كذلك.

و لا مجال فيهما لدعوى زوال الشكّ المنقلب عنه الحادث في الأثناء. و حدوث الشكّ المنقلب إليه بعد الفراغ، فلا أثر لشيء منهما. فإنّه يرد عليها أنّ الشكّ الحادث في الأثناء المركّب من الاحتمالات الثلاثة - على ما هو المفروض في الصورتين - لم يزل يجمع أجزاءه و احتمالاته، بل الزائل واحد من احتمالي النقص من تلك الاحتمالات. فلكلّ من الزائل و الباقي حكمه، فلا تجب عليه صلاتان للاحتياط، بل تجب عليه صلاة واحدة للاحتياط، جبراً للنقص الذي كان احتمالاً باقياً بعد التسليم.

كما أنه لا مجال فيهما لما أفاده المحقّق المتقدم من وجوب ضمّ ما يحتمل نقصه بعد التسليم موصولاً، لعدم كون الاحتمال الحادث بعد التسليم مشمولاً لدليل الشكّ

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٤١

بعد الفراغ، حتّى لا يترتب عليه أثر، و عدم كونه مشمولاً أيضاً لأدلة الشكّ قبل الفراغ، حتّى يترتب عليه حكمه من وجوب صلاة الاحتياط، فاللازم الإتيان بالنقيصة المحتملة موصولاً.

فإنّه يرد عليه أيضاً أنه لا ينبغى الإشكال في كون الاحتمالين الباقيين بعد التسليم في الصورتين، حادثين في الأثناء و قبل الفراغ، فاللازم ترتيب أثره عليه و هو الإتيان بصلاة الاحتياط، و زوال أحد احتمالي النقيصة لا يضرّ بتأثير الاحتمال الموجود في ما يترتب عليه من وجوب الاحتياط، بعد وضوح كون تشريع صلاة الاحتياط لأجل جبر النقص المحتمل، بحيث كانت متممة على تقدير النقص، و غير مضرّة على تقدير التمامية.

و بالجملة: فالإشكال في هاتين الصورتين ممّا لا ينبغى أن يصغى إليه لوضوح الحكم فيهما كما عرفت.

و دون ذلك في الوضوح حكم عكس الصورتين، بأن كان شاكًا بين الثلاث و الأربع، أو بين الاثنتين و الأربع فانقلب شكّه بعد التسليم إلى الاثنتين و الثلاث و الأربع، فإنّ انقلاب الشكّ المركّب من الاحتمالين إلى الشكّ المركّب من الاحتمالات الثلاثة، لا يوجب زوال الاحتمالين اللذين يشتركان فيهما الشكّان، و حدوث مثلهما مع احتمال آخر حتّى يقال: إنّ الشكّ الحادث في الأثناء قد زال، و الموجود حادث بعد الفراغ فلا أثر لشيء منهما.

أو يقال بعدم كون الشكّ الموجود من قبيل الشكّ بعد الفراغ، و لا من موارد الشكّ قبل الفراغ، فاللازم الإتيان بالنقيصة المحتملة موصولاً. بل الظاهر بقاء الاحتمالين الحادثين في الأثناء و حدوث احتمال آخر، و مقتضى بقاء ما حدث في الأثناء من احتمال النقص

الإتيان بالنقيصة المحتملة مفصولة، فيجب عليه الإتيان بركعة في الصورة الأولى، و بركعتين في الصورة الثانية، و هذا ممّا لا إشكال فيه.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٤٢

إنّما الإشكال في ما يقتضيه الاحتمال الحادث بعد التسليم البنائي، لأنّ فيه وجوها ثلاثة:

أحدها: عدم كونه مؤثراً في إيجاب شيء لا موصولاً و لا مفصولة، لكونه حادثاً بعد الفراغ و مشمولاً لقاعدة الشكّ بعده، بناء على عدم كون المراد بالفراغ هو الفراغ بعنوان آخر الركعات، بل المراد أعمّ منه و من مثل المقام، ممّا إذا فرغ بعد البناء على الأكثر و سلّم حتى يأتي بالنقيصة المحتملة مفصولة.

ثانيها: وجوب ضمّ النقيصة المحتملة بهذا الاحتمال موصولاً.

ثالثها: وجوب ضمّها مفصولة.

و يرد على الوجه الأول عدم جريان قاعدة الفراغ في مثل المقام، لانصرافها إلى ما إذا كان الفراغ بعنوان آخر الركعات واقعا. و على الوجه الثاني أنّ الإتيان بالنقيصة المحتملة بالاحتمال الحادث موصولاً إن كان بعد الإتيان بصلاة الاحتياط التي هي مقتضى الاحتمال الحادث في الأثناء الباقي بعد الفراغ، فلا يبقى معنى لكونها موصولاً أصلاً كما لا يخفى، و إن كان الإتيان بها قبلها فهو أيضا بعيد بعد تخلّل التسليم و الإتيان به، فالأقوى هو الاحتمال الثالث.

و انقدح من ذلك أنّ الإشكال في هاتين الصورتين أيضا ممّا لا وجه له.

و أمّا صورتان الباقيتان من الصور الستة - و هما انقلاب الشكّ بين الثلاث و الأربع إلى الشكّ بين الاثنتين و الأربع و العكس - فهما العمدة فيما هو محلّ الكلام من الصور الستة، فقد تعرّض لحكهما الأصحاب و الفقهاء المتأخرون «١»:

١- عدم ترتّب أثر على شيء من الشكّين، أمّا الشكّ المنقلب عنه فلزواله بالانقلاب، و أمّا الشكّ المنقلب إليه فلحدوثه بعد الفراغ، فيشمله دليل قاعدة الشكّ بعد الفراغ.

(١) منهم: صاحب جامع المقاصد ٢: ٤٩١ و كشف اللثام ٤: ٤٣٤ - ٤٣٥.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٤٣

٢- عدم شمول قاعدة الشكّ بعد الفراغ للشكّ الحادث بعد التسليم هنا. و في تقريب عدم جريانها وجهان:

أحدهما: ما قرره الشارح المحقق الهمداني قدّس سرّه في المصباح، حيث قال: إنّ ما دلّ على عدم الاعتناء بالشكّ في الشيء بعد الخروج عنه، لا يتناول مثل هذا الخروج الذي اختاره، لا لزعم الفراغ بل تعبداً صوتاً للصلاة، من أن تلحقها زيادة بفعل ما يحتمل كونه تتمّة لها، فما لم يتحقّق الفراغ من الاحتياط لا يعلم بحصول الفراغ من الصلاة، فضلاً عن أن ينصرف إليه ما دلّ على عدم الاعتناء بشكّه. «١» انتهى.

و توضيحه، إنّ لسان الأدلّة الدالّة على عدم الاعتناء بالشكّ في الشيء بعد الخروج منه ظاهر في كون المراد من الخروج هو الخروج بزعم الفراغ من الصلاة، بحيث يشغل بعده بما هو مقصود له من الأعمال و الحركات، فإنّ قوله عليه السّلام: «كلّ ما مضى من صلاتك و طهورك فذكرته تذكراً فامضه، و لا إعادة عليك فيه» «٢» ظاهر في كون الشكّ العارض بعد مضى الصلاة و الطهور، و تخيّل حصول فراغ الذمّة عنهما، و لذا حكم بمعاملة المضىّ معهما كما هما ماضيان.

و مرجعه إلى عدم كون الاعتقاد بالإتيان بجميع ما له دخل في المأمور به المتحقّق في حال الاشتغال، بالإتيان به منخرماً حكماً بسبب الشكّ العارض، بعد مضى العمل و تخيّل حصول الفراغ منه.

و من الواضح اختصاص ذلك بما إذا خرج من العمل بزعم الفراغ، و أمّا لو خرج منه تعبداً صوتاً للصلاة من لحوق الزيادة بسبب

الإتيان بما يحتمل كونه متمما، فلا يكون هذا الخروج موجبا لمضي العمل حتى يلزم معه معاملة الأمر

(١) مصباح الفقيه كتاب الصلاة: ٥٧٥.

(٢) التهذيب ١: ٣٦٤ ح ١١٠٤، الوسائل ١: ٤٧١. أبواب الوضوء ب ٤٢ ح ٦.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٤٤

الماضي، فالإنصاف تمامية هذا الوجه و عدم شمول دليل القاعدة لمثل المقام.

ثانيهما: ما أفاده المحقق الحائري قدس سره مما تقدم «١» و حاصله: إن دليل الشك بعد الفراغ ينصرف إلى الفراغ بعنوان آخر الركعات واقعا، بمعنى أن يأتي المصلي بالجزء الأخير بتخييل أنه الجزء الأخير، لا بناء بواسطة تخيل بقاء الشك السابق، فبني على الأكثر و سلم زاعما أنه محكوم بذلك.

و بالجملة: التسليم المحقق لموضوع الفراغ الذي تجرى فيه القاعدة، إنما هو التسليم الذي كان مأمورا به من الشارع، و أما فيما لو سلم بناء بواسطة تخيل الأمر من حيث تخيل بقاء الشك السابق، فلا يكون هذا النحو من التسليم موجبا لتحقيق الفراغ أصلا. و الفرق بين هذا الوجه و الوجه السابق واضح، فإن مقتضى الوجه السابق عدم جريان القاعدة في مثل المقام، و لو لم ينقلب الشك الحادث في الأثناء إلى شك آخر أصلا لعدم الفراغ المتعقب لوجوب الإتيان بالنقيصة المحتملة مشمولاً لدليل القاعدة، و مقتضى هذا الوجه التفصيل بين صورتى الانقلاب و عدمه، بجريان القاعدة فيما لو لم ينقلب لكون التسليم مأمورا به شرعا. و عدم جريانها في صورة الانقلاب لعدم كونه مأمورا به، بل الإتيان به إنما هو لتخيل الأمر من حيث بقاء الشك السابق.

و يرد على هذا الوجه:

أولا: عدم جريان القاعدة، و لو كان التسليم مأمورا به، لاختصاصها بالخروج الذي اختاره لزعم الفراغ لا تعبدا، صونا للصلاة من لحوق الزيادة بفعل ما يحتمل كونه متمما، كما عرفت.

و ثانيا: إن مرجع القول بانتفاء الأمر في صورة الانقلاب إلى كون الشك

(١) كتاب الصلاة للمحقق الحائري: ٣٧٢-٣٧٣.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٤٥

الموضوع لأدلة الشكوك هو الشك الباقي الذي لم ينقلب إلى شك آخر، و مقتضى ذلك عدم جواز إجراء أحكام الشكوك على شيء من الشكوك الحادثة في الأثناء، لعدم العلم ببقائه و عدم انقلابه إلى شك آخر، فالظاهر عدم اختصاص موضوع أدلة الشكوك بالشك الباقي إلى آخر الإتيان بصلاة الاحتياط، بل يعم ما إذا انقلب بعد الفراغ أيضا.

و كيف كان، فلا خفاء في عدم شمول دليل الشك بعد الفراغ لمثل المقام، فيجب الاعتناء بهذا الشك و الإتيان بالنقيصة المحتملة.

و هل الواجب الإتيان بها موصولة كما اختاره المحقق الحائري قدس سره في كلامه المتقدم، أو أن اللازم الإتيان بها مفصولة، كما إذا كان الشك حادثا في الأثناء و لم يتبدل إلى شك آخر وجهان:

و الظاهر هو الوجه الثاني، لأنه بعد تحقق التسليم و وقوعه في محله - لكونه مأمورا به من الشارع - لا يبقى معنى للاتصال، بل تصير الركعة التي يأتي بها بهذا العنوان أمرا غير مرتبط بالصلاة، فاللازم الإتيان بها مفصولة لتكون صلاة مستقلة صالحة للتتميم على تقدير نقص الفريضة.

و بالجملة: فلا فرق بين المقام و بين ما إذا كان الشك الحادث في الأثناء باقيا بعد الصلاة من حيث لزوم تدارك النقيصة المحتملة مفصولة، صونا للصلاة من وقوع الزيادة فيها، فالظاهر هو الوجه الثاني.

و بقى من الصور، صورتان:

١- انقلاب الشك بين الاثنتين و الثلاث إلى الشك بين الاثنتين و الثلاث و الأربع.

٢- انقلابه إلى الشك بين الثلاث و الأربع و الحكم فيهما البطلان، لأن مرجع الانقلاب بحسب حاله الأول بعد لزوم الإتيان بركعة موصولة في الشك بين

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٤٦

الاثنتين و الثلاث إلى كونه بحسب حاله الفعلي مرددا بين الثلاث و الأربع و الخمس في الصورة الاولى و بين الأربع و الخمس في الصورة الثانية.

فذلكة أحكام الصور:

قد ظهر مما ذكرنا أن عشرين صورة التي تتحصّل من ضرب الشكوك الخمسة المنصوصة المنقلب عنها في الشكوك الأربعة المنقلب إليها مختلفة من حيث الحكم، فأربع منها حكمها البطلان، و ستّ منها حكمها الصّحّة و التمامية و عدم وجوب شيء، و أربع منها حكمها لزوم العمل على وفق الشك المنقلب إليه بلا اشكال، و الباقية حكمها كذلك على الأقوى، و إن وقع فيها الإشكال و الخلاف. أمّا الأربع التي حكمها البطلان فهي انقلاب الشك بين الاثنتين و الثلاث إلى شيء من الشكوك الأربعة الأخر، و وجه البطلان فيها إمّا العلم التفصيلي بتحقق الزيادة في الصلاة كما في بعضها، أو العلم الإجمالي بالزيادة أو النقيصة كما في بعضها الآخر.

و أمّا الستّ التي حكمها الصّحّة و التمامية، و عدم وجوب شيء، فهي ما لو كان الشك المنقلب عنه هو الشك بين الأربع و الخمس، و الشك المنقلب إليه واحدا من الشكوك الثلاثة التي كان أحد طرفيها أو أطرافها احتمال التمامية، و هي الشك بين الاثنتين و الأربع، و الشك بين الثلاث و الأربع، و الشك بين الاثنتين و الثلاث و الأربع، أو بالعكس.

و الوجه في الصّحّة ما عرفت من أنّه لو كان الشك المنقلب إليه هو الشك بين الأربع و الخمس، يتحقق العلم بعدم النقص، فلا معنى للتدارك و إن كان محتملا في الأثناء، و لو كان الشك المنقلب عنه هو الشك بين الأربع و الخمس يكون الشك الحادث بعد الصلاة شكّا بعد الفراغ الحقيقي، لأن المفروض أنّه أتى بالجزء الأخير

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٤٧

بعنوان أنّه الجزء الأخير كما تقدّم.

و أمّا الأربع التي حكمها لزوم العمل على وفق الشك المنقلب إليه بلا كلام، فهي الصور التي كان الشك المنقلب إليه هو الشك بين الاثنتين و الثلاث، و الشك المنقلب عنه واحدا من الشكوك الأربعة الأخر. و السرّ في ذلك هو أنّه مع وجود الشك المنقلب إليه يعلم بنقصان الصلاة و عدم كون التسليم واقعا في محلّه، فالشك الحادث بعده شكّ في أثناء الصلاة حقيقة، و قد تقدّم أنّه لو تبدّل الشك إلى شكّ آخر في الأثناء لا بدّ من العمل على وفق الشك المنقلب إليه بلا إشكال.

و أمّا الستّ الباقية التي حكمها أيضا لزوم العمل على وفق الشك المنقلب إليه على الأقوى، و إن وقع فيها الإشكال و الخلاف تارة من حيث إلحاقها بالستّ المتقدّمة التي حكمها الصّحّة و التمامية و عدم وجوب شيء، نظرا إلى زوال ما حدث في الأثناء و عروض الموجود بعد الفراغ، فلا أثر لشيء منهما، و أخرى من حيث لزوم الإتيان بالنقيصة المحتملة بالاحتمال الموجود موصولة كما عن المحقّق المتقدّم.

فهي الصور الستّ الأخيرة التي تتحصّل من انقلاب واحد من الشكوك التي أحد طرفيها أو أطرافها احتمال التمامية، و الآخر احتمال النقيصة إلى شكّ آخر من تلك الشكوك كما عرفت. و عليك بملاحظة الجدول المرقوم في الذيل:

الصور الأربع التي حكمها لزوم العمل على طبق الشك الثاني بلا إشكال:

الشك المنقلب عنه - الشك المنقلب إليه -- الشك بين الثلاث والأربع - الشك بين الاثنتين والثلاث -- الشك بين الاثنتين والأربع - الشك بين الاثنتين والثلاث -- الشك بين الأربعة والخمس - الشك بين الاثنتين والثلاث -

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٤٨

الصور الأربع التي حكمها البطلان:

الشك المنقلب عنه - الشك المنقلب إليه -- الشك بين الاثنتين والثلاث - الشك بين الثلاث والأربع -- الشك بين الاثنتين والثلاث - الشك بين الاثنتين والأربع -- الشك بين الاثنتين والثلاث - الشك بين الأربعة والخمس - الصور الست التي حكمها الصحة وعدم وجوب شيء - الشك المنقلب عنه - الشك المنقلب إليه -- الشك بين الأربعة والخمس - الشك بين الثلاث والأربع -- الشك بين الأربعة والخمس - الشك بين الأربعة والخمس -- الشك بين الأربعة والخمس - الشك بين الأربعة والخمس -- الشك بين الأربعة والخمس - الشك بين الأربعة والخمس -- الشك بين الأربعة والخمس - الشك بين الأربعة والخمس -- الشك بين الأربعة والخمس - الشك بين الأربعة والخمس -- الشك بين الأربعة والخمس -

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٤٩

الصور الست الباقية التي حكمها لزوم العمل على وفق الشك الثاني مع إشكال منهم - الشك المنقلب عنه - الشك المنقلب إليه -- الشك بين الثلاث والأربع - الشك بين الاثنتين والأربع -- الشك بين الاثنتين والثلاث والأربع - الشك بين الاثنتين والأربع -- الشك بين الاثنتين والثلاث والأربع -- الشك بين الأربعة والخمس - الشك بين الثلاث والأربع -- الشك بين الأربعة والخمس - الشك بين الأربعة والخمس -- الشك بين الأربعة والخمس - الشك بين الأربعة والخمس -- الشك بين الأربعة والخمس - الشك بين الأربعة والخمس -- الشك بين الأربعة والخمس - الشك بين الأربعة والخمس -- الشك بين الأربعة والخمس - الشك بين الأربعة والخمس -- الشك بين الأربعة والخمس -

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٥١

سجود السهو

إشارة

□
قد استمر العمل من المسلمين من زمان النبي صلى الله عليه وآله و زمان الأئمة عليهم السلام إلى يومنا هذا على وجوب سجدة السهو في بعض الموارد، وأخبار الفريقين تدل على أنه صلى الله عليه وآله اتفق له السهو في صلاة وسجد بعدها السجدة (١) و لكن مقتضى أصول المذهب خلافها، مضافاً إلى معارضتها مع رواية زرارة قال: سألت أبا جعفر عليه السلام هل سجد رسول الله صلى الله عليه وآله سجدة السهو قط؟ قال: «لا ولا يسجدهما فقيه» (٢).

و المراد بالفقيه، الأئمة المعصومون عليهم السلام، و مع وجود هذه الرواية، يغلب على الظن كون تلك الروايات المثبتة لسهو النبي صلى الله عليه وآله صدرت تقيّة.

و كيف كان، فلا إشكال في أصل ثبوت سجود السهو و كذا في كونه سجدة، و إن وقع الاختلاف بين فقهاء المسلمين في موارد ثبوته، حيث إن العامة اتفقوا على

(١) سنن البيهقي ٢: ٣٣٥، صحيح البخاري ٢: ٨٢ و ٨٣ ح ١٢٢٧-١٢٢٩، ب ١-٤، الكافي ٣: ٣٥٥ ح ١ و ص ٣٥٧ ح ٦، الوسائل ٨:

٢٠١ و ٢٠٣. أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٣ ح ١١ و ١٦.

(٢) التهذيب ٢: ٣٥٠ ح ١٤٥٤، الوسائل ٨: ٢٠٢. أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٣ ح ١٣.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٥٢

ثبوته في موارد الشك في عدد الركعات مطلقا من دون فرق بين الأوليين والأخيرتين، وإن اختلفوا في ذلك على ثلاثة أقوال:

- ١- البناء على الأقل والإتيان بالركعة المشكوكة وسجدتي السهو، وذهب إليه مالك والشافعي وبعض آخر.
- ٢- ما اختاره أبو حنيفة من أنه إن كان أول أمره فسدت صلاته، وإن تكرّر ذلك منه تحرّى وعمل على غلبه الظنّ ثمّ يسجد سجديتين بعد السلام.

٣- إنّه ليس عليه إذا شكّ لا- رجوع إلى اليقين ولا تحر، وإنّما عليه السجود فقط إذا شكّ، وظاهره البناء على الأكثر، واختار هذا القول جماعة منهم «١» وهو قريب من فتاوى الإمامية من حيث إيجابهم البناء على الأكثر في غير الأوليين من الرباعية «٢».

ولكن يرد عليه منع ما قالوا: من أنّ السجديتين جابرتان للنقيصة المحتملة من عدد الركعات، فإنه كيف يمكن أن تجبر السجديتان لركعة أو أزيد كما هو واضح، هذا بالنسبة إلى الركعات.

وأما بالنسبة إلى الأفعال، فقد اتفقوا على إيجاب سجود السهو لمطلق الزيادة، وإن لم تكن من أجزاء الصلاة، وأما النقيصة فظاهرهم التفصيل بين الفريضة والسنة والرغية، بأن الإخلال بالأولى موجب للاستئناف إن لم تكن قابلة للتدارك، وبالثنائية موجب لسجديتي السهو والثالثة لا يترتب عليه أثر «٣».

(١) المجموع ٤: ١٠٧ و ١١١، بداية المجتهد ١: ٢٧٣، الخلاف ١: ٤٤٥ مسألة ١٩٢، تذكرة الفقهاء ٣: ٣١٤ مسألة ٣٤١.

(٢) الانتصار: ١٥٥ مسألة ٥٤، الخلاف ١: ٤٤٥ مسألة ١٩٢، السرائر ١: ٢٥٤، تذكرة الفقهاء ٣: ٣١٤، مستند الشيعة ٧: ١٤٠.

(٣) المجموع ٤: ١٢٥-١٢٨، فتح العزيز ٤: ١٣٨-١٣٩، المدونة الكبرى ١: ١٤، تذكرة الفقهاء ٣: ٣٤٩ مسألة ٣٦٠.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٥٣

وأما موضعه عندهم فذهب الشافعي إلى أنّ سجود السهو موضعه أبدا قبل السلام، وذهب أبو حنيفة إلى أنّ موضعه أبدا بعد السلام، وفضل مالك فقال: إن كان السجود لنقصان كان قبل السلام، وإن كان لزيادة كان بعد السلام. وقال أحمد: يسجد قبل السلام في المواضع التي سجد فيها رسول الله صلى الله عليه وآله قبل السلام، ويسجد بعد السلام في المواضع التي سجد فيها بعده «١».

وأما صفة سجود السهو فقد اختلفوا فيها، فرأى مالك أنّ حكمها إذا كانت بعد السلام أن يتشهد فيها ويسلم منها، وبه قال أبو حنيفة، لأنّ سجديتي السهو عنده بعد السلام، وإذا كانت قبل السلام أن يتشهد لها فقط، وأنّ السلام من الصلاة هو سلام منها، وبه قال الشافعي، إذا كان السجود كلّ عنده قبل السلام.

وحكى عن مالك أنه لا يتشهد للتي قبل السلام، وبه قال جماعة، وقال أبو بكر بن المنذر: اختلف العلماء في هذه المسألة على ستّة أقوال، فقالت طائفة: لا تشهد فيها ولا تسليم، وبه قال أنس بن مالك والحسن وعطاء، وقال قوم مقابل هذا وهو: أنّ فيها تشهدا وتسليما، وقال قوم: فيها تشهد فقط دون تسليم، وبه قال الحكم وحماد والنخعي، وقال قوم مقابل هذا وهو: إنّ فيها تسليما وليس فيها تشهد، وهو قول ابن سيرين.

والقول الخامس: إن شاء تشهد وسلم وإن شاء لم يفعل، روى ذلك عن عطاء، والسادس: قول أحمد بن حنبل: إنّه إن سجد بعد السلام تشهد وإن سجد قبل السلام لم يتشهد. وهو الذي حكيناه نحن عن مالك، قال أبو بكر: قد ثبت أنه صلى الله عليه وآله كبر فيها أربع تكبيرات وأنه سلم، وفي ثبوت تشهده فيها نظر «٢»، انتهى. هذا كلّ

(١) المجموع ٤: ١٥٤ - ١٥٥، بداية المجتهد ١: ٢٦٥، المغنى لابن قدامة ١: ٧٠٩، الشرح الكبير ١: ٧٣٣ - ٧٣٤، تذكرة الفقهاء ٣: ٣٥٥ مسألة ٣٦٣.

(٢) بداية المجتهد ١: ٢٧١.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٥٤

ما يتعلق بسجود السهو في نظر العامة.

و أما نحن معاشر الإمامية فلا إشكال عندنا في عدم وجوبه في موارد الشك في عدد الركعات إلّا في الشك بين الأربع والخمس على ما عرفت «١». نعم أوجه والد الصدوق في الشك بين الاثنتين والثلاث في بعض فروضه ولكنّه نادر «٢».

و أما في الأفعال، فما يوجب منها السجدين أمور:

أحدها: ترك التشهد نسياناً، فإنه يجب قضاؤه بعد السلام والإتيان بسجدة السهو نصّاً وفتوى على ما تقدّم في باب التشهد «٣».

ثانيها: نسيان سجدة واحدة إلى أن يركع في اللاحقة، فإنّه يجب قضاؤها نصّاً وفتوى، والإتيان بسجدة السهو على ما هو المشهور من حيث الفتوى «٤»، وإن كان النصّ خالياً من ذلك إلّا أنه يستكشف وجوده من فتوى المشهور.

ثالثها: التكلم سهواً، فإنه أيضاً يوجب سجود السهو بمقتضى الروايات الواردة فيه، مضافاً إلى الشهرة بل الإجماع، على ما ادّعى.

رابعها: السلام في غير المحلّ كما هو المشهور «٥» ولعله لكونه من كلام الأدميين على ما عرفت تحقيقه في باب التسليم، فوقعه في غير محلّه إنّما هو كالتكلم سهواً بل هو عينه.

(١) راجع ٢: ٤٩٦ - ٤٩٧.

(٢) نقله عنه في مختلف الشيعة ٢: ٣٨٣.

(٣) راجع مختلف الشيعة ٢: ٤٠٧، مدارك الأحكام ٤: ٢٤٢، جواهر الكلام ١٢: ٣٠٣.

(٤) المقنعة: ١٣٨، جمل العلم والعمل (رسائل الشريف المرتضى) ٣: ٣٦ - ٣٧، المراسم: ٨٩، الكافي في الفقه: ١١٩، السرائر ١: ٢٥٧، مختلف الشيعة ٢: ٣٦٧، مدارك الأحكام ٤: ٢٤٠، جواهر الكلام ١٢: ٣٠٠.

(٥) المقنعة: ١٤٧ - ١٤٨، المبسوط ١: ١٢٣، الجمل والعقود: ٨٠، جمل العلم والعمل (رسائل الشريف المرتضى) ٣: ٣٧، الفقيه ١: ٣٤١ و ٣٥٣، مختلف الشيعة ٢: ٤٢٣.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٥٥

خامسها: القعود في موضع القيام أو العكس، واختار إيجابهما للسجود جماعة كالصدوق و علم الهدى و أبي يعلى و أبي الصلاح و القاضي و ابن حمزة و أبي المكارم و ابن إدريس و العلامة و كثير ممّن تأخر «١»، و خالف فيه الشيخان و على بن بابويه و جمع من متأخري المتأخرين «٢»، و منشأ الاختلاف اختلاف الأخبار التي يستفاد منها حكم هذه المسألة.

و ما يدلّ منها على مذهب المثبتين خبران:

أحدهما: خبر معاوية بن عمّار قال: سأله عن الرجل يسهو فيقوم في حال قعود أو يقعد في حال قيام؟ قال: «يسجد سجدة بعد التسليم، و هما المرغمتان ترغمان الشيطان» «٣».

ثانيهما: موثقة عمّار بن موسى قال: سألت أبا عبد الله صلّى الله عليه و آله عن السهو ما تجب فيه سجدة السهو؟ قال: «إذا أردت أن تقعد فقم، أو أردت أن تقوم فقعدت، أو أردت أن تقرأ فسبّحت، أو أردت أن تسبّح فقرأت، فعليك سجدة السهو، و ليس في شيء ممّا تتمّ به الصلاة سهو». و عن الرجل إذا أراد أن يقعد فقام ثمّ ذكر من قبل ان يقدم شيئاً أو يحدث شيئاً؟ فقال: «ليس عليه سجدة السهو حتّى يتكلم بشيء» «٤».

و قال الباقون: هذان الخبران معارضان بالأخبار الكثيرة المتضافرة الدالة

(١) أمالي الصدوق: ٥١٣، جمل العلم والعمل (رسائل الشريف المرتضى) ٣: ٣٧، المراسم: ٩٠، الكافي في الفقه: ١٤٨، المهذب ١: ١٥٦، الوسيلة: ١٠٢، الغنية: ١١٣، السرائر ١: ٢٥٧، مختلف الشيعة ٢: ٤٢٦، الروضة البهية ١: ٣٢٧، روض الجنان: ٣٥٣، الحدائق ٩: ٣٢٣، مدارك الأحكام ٤: ٢٧٩، مستند الشيعة ٧: ٢٣٥.
(٢) المقنعة: ١٤٧-١٤٨، المبسوط ١: ١٢٣، الخلاف ١: ٤٥٩، المعتمد ٢: ٣٩٩، و حكاة عن ابن بابويه في مختلف الشيعة ٢: ٤٢٦، الجامع للشرائع: ٨٦.

(٣) الكافي ٣: ٣٥٧ ح ٩، الوسائل ٨: ٢٥. أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٣٢ ح ١.

(٤) التهذيب ٢: ٣٥٣، ١٤٦٦، الوسائل ٨: ٢٥٠. أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٣٢ ح ٢.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٥٦

على أن من ترك سجدة أو تشهدا وقام فذكر قبل أن يركع، يرجع و يتدارك المنسى «١»، و لا- يكون فيها إشارة إلى لزوم سجود السهو من أجل القيام في موضع القعود، فيستفاد من ذلك عدم كونه موجبا لسجود السهو أصلا.
و حكى في المفتاح عن أستاذه أنه أجاب عن هذا الاستدلال: بأن المراد من موضوع البحث ما إذا وقع السهو في خصوص القيام موضع القعود و كذا العكس، لا أنه سهى فترك السجود أو التشهد فقام عمدا، أو أنه سهى فاعتقد أنها الركعة الثانية، فقعد عمدا للتشهد فتذكر أنها الأولى أو الثالثة، و ذلك بخلاف ما إذا غفل و سهى فقام في الركعة الثانية في موضع قعود التشهد، أو قعد كذلك بعد الركعة الأولى أو الثالثة «٢».

و يرد عليه: أن القيام موضع القعود لا يتفق غالبا إلا مع السهو عن التشهد، و كون الركعة السابقة ركعة ثانية، و كذا القعود موضع القيام يتحقق غالبا مع السهو عن كون الركعة التي بيده هي الركعة الأولى أو الثالثة، و أما كون السهو سببا لنفس القيام موضع القعود أو العكس، فهو فرض لا يكاد يتفق إلا نادرا كما لا يخفى.

و كيف كان، فالخبران المتقدمان يدلان على ثبوت سجدة السهو في القيام موضع القعود و كذا العكس، و نحن نقول: إن القعود في الصلاة في ثلاثة مواضع، أولها و ثانيها القعود في حال التشهد الأول و الأخير، و الثالث القعود بين السجدين، و أما جلسة الاستراحة فقد عرفت ثبوت الخلاف فيها، و أن الأقوى عدم الوجوب.

□
أما القعود في حال التشهد، فالظاهر عدم كونه واجبا مستقلا في مقابل التشهد، عند أصحابنا الإمامية رضوان الله عليهم، خلافا للعامة حيث ذهب كثير

(١) الوسائل ٦: ٣٦٤ و ٣٦٥. أبواب السجود ب ١٤ ح ١، ٤ و ص ٤٠٦. أبواب التشهد ب ٩ ح ٤.

(٢) مفتاح الكرامة ٣: ٣١٩.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٥٧

منهم إلى وجوبه بنفسه، بل ذهب جمع من هذه الطائفة إلى عدم وجوب التشهد أصلا و كونه سنة محضة «١».

و بالجملة: فالظاهر عندنا أن القعود واجب في حال التشهد لا لنفسه بل لأجله.

و حينئذ فالسهو عن القعود في حاله لا ينفك إما عن الاعتقاد بالإتيان بالتشهد، و إما عن الاعتقاد بكون الركعة التي فرغ منها من أوتار ركعات الصلاة، و لا يكاد يمكن أن يتحقق السهو عنه دون التشهد، فالسهو عنه عبارة أخرى عن السهو عن التشهد، و عليه فيعارض الخبرين من هذه الجهة الروايات الكثيرة الواردة في نسيان التشهد، الدالة على أنه لو تذكر قبل أن يركع في الثالثة يجب عليه الرجوع

لتداركه، و ظاهرها بقريته الحكم بوجوب السجدين في الشق الآخر من شقي مسألة نسيان التشهد، و هو ما لو تذكّر بعد الرجوع من الركعة الثالثة عدم وجوبهما في هذا الشق كما لا يخفى.

و أمّا القعود بين السجدين فهو و إن كان واجبا خلافا لبعض العامة كآبي حنيفة و من يحذو حذوه «٢»، إلّا أنّ الظاهر أنه لا يكاد ينفك السهو عنه عن السهو عن السجدة الأخيرة، و حينئذ تقع المعارضة بين الخبرين و بين الروايات الكثيرة الواردة في نسيان سجدة واحدة، الدالة على وجوب العود للتدارك مع التذكّر قبل أن يركع في الركعة اللاحقة. و هذه الروايات غير متعزّضة لسجدة السهو أصلا، بل ظاهرها عدم

(١) المجموع ٣: ٤٤٩ - ٤٥٠، ٤٦٢، المغنى ١: ٦٠٦ - ٦١٣، الشرح الكبير ١: ٦٣٤، الخلاف ١: ٣٦٤ و ٣٦٧ مسألة ١٢١ و ١٢٦، تذكّره الفقهاء ٣: ٢٢٧ - ٢٢٨.

(٢) المغنى لابن قدامة ١: ٥٩٨، المجموع ٣: ٤٤٠، الخلاف ١: ٣٦٠ مسألة ١١٧، تذكّره الفقهاء ٣: ١٩٠ مسألة ٢٦١.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٥٨

الوجوب، و من المعلوم أنّ الترجيح معها، لأن المشهور بين القدماء وجوب السجدين في خمسة مواضع فقط، و سيجيء نقل عبارة الشيخ في كتاب المبسوط، و مع ذلك لا ينبغي ترك الاحتياط.

ثمّ إنّ المحقق في المعتمد بعد الإشكال على الاستدلال بخبر عمّار المتقدم بأنّه نادر ينفرد به عمّار الساباطي، و هو فطحي، فلا يعمل به، قال: و يعارضه بما رواه سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من حفظ سهوه فأتمه فليس عليه سجدة السهو» «١». و هذا يؤيد ما ذكرنا، فتدبر.

ثمّ إنّ على تقدير الوجوب، فهل يكون الموجب هو القعود في موضع القيام و كذا العكس، أو نقصان القعود أو القيام في مواضع وجوبهما، أو عنوان تبدّل القعود إلى القيام و العكس المتقوم بعدم واحد و وجود ضده؟. كلّ محتمل، و لكنّ الظاهر هو الوجه الثاني كما لا يخفى.

ثمّ إنّ الروايات الواردة في موجبات سجود السهو كثيرة ربما تبلغ ثلاثين أو أزيد، و قد ورد أكثرها في السهو بالمعنى المصطلح، أعنى المقارن للجهل المركب، و جملة منها في السهو المساوق للجهل البسيط، و هذه الطائفة على قسمين: قسم منها وارد في خصوص الظنّ، و القسم الآخر في خصوص الشكّ.

أمّا ما ورد في السهو بالمعنى المصطلح فهي كثيرة جدّا، و لكن موردها مختلف، فطائفة منها واردة في التكلم نسيانا، و هي رواية ابن أبي يعفور الواردة في الشكّ بين الاثنتين و الأربع «٢»، و رواية عبد الرحمن بن الحجاج «٣» و رواية

(١) المعتمد ٢: ٣٩٩، الوسائل ٨: ٢٣٨، أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٢٣ ح ٤.

(٢) الكافي ٣: ٣٥٢ ح ٤، التهذيب ٢: ١٨٦ ح ٧٣٩، الاستبصار ١: ٣٧٢ ح ١٣١٥، الوسائل ٨: ٢١٩. أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ١١ ح ٢.

(٣) الكافي ٣: ٣٥٦ ح ٤، التهذيب ٢: ١٩١ ح ٧٥٥، الاستبصار ١: ٣٧٨ ح ١٤٣٣، الوسائل ٨: ٢٠٦. أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٤ ح ١.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٥٩

الأعرج «١» هذا، و قد اتفق الأصحاب أيضا على مقتضى هذه الطائفة، و أنّ التكلم نسيانا يوجب السجدين كما عرفت. □
و طائفة منها واردة فيما إذا نسي التشهد الأول حتّى يركع في الركعة الثالثة، و هي رواية الفضيل بن يسار و الحلبي عن أبي عبد الله

عليه السلام «٢»، ورواية علي بن أبي حمزة «٣» ورواية سليمان بن خالد و ابن أبي يعفور والحسين بن أبي العلاء ورواية قرب الاسناد المروية في الوسائل «٤» وغير ذلك مما ورد بهذا المضمون، وقد اتفق الأصحاب هنا أيضا على ذلك «٥». وطائفة ثالثة واردة في نسيان سجدة واحدة حتى يركع في الركعة اللاحقة، وهي رواية معلى بن خنيس، وما رواه البرقي في المحاسن المحكي في الوسائل «٦»، ومرسله سفيان بن السمط «٧»، ولكن الإنصاف أنه لا دلالة لشيء منها على الوجوب، ولكن يغنينا عن ذلك اتفاق الأصحاب عليه كالتشهد المنسي «٨»، فيستكشف من ذلك وجود نص معتبر، غاية الأمر أنه لم يصل إلينا.

- (١) الكافي ٣: ٣٥٧ ح ٦، التهذيب ٢: ٣٤٥ ح ١٤٣٣، الوسائل ٨: ٢٠٣. أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٣ ح ١٦.
- (٢) الكافي ٣: ٣٥٦ و ٣٥٧ ح ٢ و ٨: التهذيب ٢: ٣٤٥ و ٣٤٤ ح ١٤٣١ و ١٤٢٩، الوسائل ٦: ٤٠٥ و ٤٠٦. أبواب التشهد ب ٩ ح ١ و ٣.
- (٣) التهذيب ٢: ٣٤٤ ح ١٤٣٠، الكافي ٣: ٣٥٧ ح ٧، الوسائل ٨: ٢٤٤، أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٢٦ ح ٢.
- (٤) التهذيب ٢: ١٥٧-١٥٩ ح ٦١٦ و ٦١٨-٦٢٠، الاستبصار ١: ٣٦٢ و ٣٦٣ ح ١٣٧٤ و ١٣٧٥، الفقيه ١: ٢٣١ ح ١٠٢٦، قرب الاسناد: ١٦٨ ح ٧٢٧، الوسائل ٦: ٤٠٢-٤٠٤. أبواب التشهد ب ٧ ح ٣ و ٤ و ٥ و ٨.
- (٥) مدارك الأحكام ٤: ٢٤٢.
- (٦) التهذيب ٢: ١٥٤ ح ٦٠٦، الاستبصار ١: ٣٥٩ ح ١٣٦٣، المحاسن ٢: ٥٠ ح ١١٥٠، الوسائل ٦: ٣٦٦، ٣٦٧.
- أبواب السجود ب ١٤ ح ٥ و ٧.
- (٧) التهذيب ٢: ١٥٥ ح ٦٠٨، الاستبصار ١: ٣٦١ ح ١٣٦٧، الوسائل ٨: ٢٥١. أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٣٢ ح ٣.
- (٨) رياض المسائل ٢: ٥٢٧.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٦٠

ثم إنه قد وقع اشتباه في نقل متن المرسله، حيث إن الشيخ قدس سره في التهذيب بعد ما ذكر عبارة المقنعة في نسيان سجدة واحدة استدلل بحكمه بالمرسله ونقلها، ثم بين انطباقها على المورد بكلام «١»، وقد توهم جماعة من المحدثين كصاحب الوافي و ترتيب التهذيب أن ذلك الكلام أيضا من تتمه الرواية «٢»، ولكن صاحب الوسائل و جمع آخر قد سلموا من هذا الاشتباه، و سيأتي نقل متن المرسله.

وهنا رواية واحدة تدل على صحة الصلاة لو زيدت فيها ركعة سهوا، غاية الأمر وجوب سجدة السهو من أجل ذلك، وهي رواية زيد بن علي بن الحسين عن آباءه، عن علي عليهم السلام «٣» و لكنها - مضافا إلى مخالفتها لأصول المذهب من حيث اشتغالها على أن رسول الله صلى الله عليه وآله صلى بالقوم الظهر خمس ركعات ثم سجد السجدة بعد التذکر - شاذ لا يعمل بها، لأن زيادة الركعة توجب الاستئناف بمقتضى الأخبار الكثيرة.

ورواية أخرى واردة في نقصان ركعة وأنه يوجب السجدة، وهي رواية عيص بن القاسم «٤» و لكن من الواضح أن الموجب للسجود في ذلك المورد إنما هو السلام سهوا، وإلا فمجرد نسيان الركعة من حيث هو لا يوجب السجود، نعم يقع الكلام في السلام السهوي وأنه هل يكون بنفسه موجبا للسجود، أو لأجل أنه من مصاديق الكلام سهوا، حيث إنك عرفت أن السلام من كلام الأدميين؟، فيه وجهان.

ورويتان واردتان فيمن قام في موضع القعود أو بالعكس، و هما روايتان

(١) التهذيب ٢: ١٥٥.

(٢) الوافي ٨: ٩٩٢، ترتيب التهذيب ١: ٣٧٨.

(٣) التهذيب ٢: ٣٤٩ ح ١٤٤٩، الاستبصار ١: ٣٧٧ ح ١٤٣٢، الوسائل ٨: ٢٣٣. أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ١٩ ح ٩.

(٤) التهذيب ٢: ٣٥٠ ح ١٤٥١ و ص ١٤٩ ح ٥٨٦، الوسائل ٨: ١٩٨. أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٣ ح ٨.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٦١

معاوية بن عمارة و عمارة الساباطي المتقدمان «١».

و رواية واحدة واردة فيمن قرأ موضع التسبيح أو بالعكس، و هي رواية عمارة المتقدمه.

و رواية واحدة واردة في مطلق الزيادة و النقصه، و هي مرسله سفيان بن السمط «٢» التي يجيء نقلها و التكلم في مفادها.

قال الشيخ في المبسوط: و هي تعم كل فعل و هيئه و فرض و نفل، و لكنه بعيد «٣». هذه هي الروايات الواردة في السهو بالمعنى المصطلح.

و أما ما ورد منها في خصوص الظن، فهي رواية الحلبي الواردة في الشك بين الثلاث و الأربع الدالة على وجوب سجدة السهو إذا ذهب الوهم إلى الأربع «٤»، و قد أفتى على طبقها علي بن بابويه «٥»، و لكنه شاذ، و رواية إسحاق بن عمارة الواردة فيمن ذهب و وهمك إلى التمام أبدا في كل صلاة «٦»، و رواية محمد بن مسلم «٧»، و لم يعمل على طبق هذه الرواية أحد من الأصحاب رضوان الله عليهم أجمعين.

و أما الروايات الواردة في خصوص الشك فعلى طائفتين، طائفة منها غير معمول بها، كرواية سهل بن اليسع الواردة فيمن لا يدرى أ تنتين صلى أم ثلاثا أم أربعا الدالة على أنه يبنى على يقينه و يسجد سجدة السهو بعد التسليم «٨»، و رواية

(١) الوسائل ٨: ٢٥٠. أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٣٢ ح ١ و ٢.

(٢) الوسائل ٨: ٢٥٠. أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٣٢ ح ٢ و ٣.

(٣) المبسوط ١: ١٢٥.

(٤) الكافي ٣: ٣٥٣ ح ٨، الوسائل ٨: ٢١٧. أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ١٠ ح ٥.

(٥) مختلف الشيعة ٢: ٤١١ و ٤٢٤، الذكرى ٤: ٨٦.

(٦) التهذيب ٢: ١٨٣ ح ٧٣٠، الوسائل ٨: ٢١١. أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٧ ح ٢.

(٧) الكافي ٣: ٣٥٢ ح ٥، الوسائل ٨: ٢١٧. أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ١٠ ح ٤.

(٨) الفقيه ١: ٢٣٠ ح ١٠٢٣، الوسائل ٨: ٢٢٣. أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ١٣ ح ٢.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٦٢

عنبه الواردة فيمن لا يدرى ركعتين ركع أو واحدة أو ثلاثا الدالة على أنه يبنى صلاته على ركعة واحدة، يقرأ فيها بفاتحة الكتاب و يسجد سجدة السهو «١».

و رواية أبي بصير الواردة في الشك بين الاثنتين و الأربع الدالة على وجوب إضافة الركعتين بعد القيام و السجدة بعد السلام «٢»، و رواية بكير بن أعين الواردة في الشك بين الاثنتين و الأربع أيضا «٣»، و رواية علي بن يقطين الواردة فيمن لا يدرى كم صلى واحدة أو اثنتين أم ثلاثا الدالة على وجوب البناء على الجزم، و أنه يسجد سجدة السهو و يتشهد تشهدا خفيفا «٤».

و طائفة قد أفتى على وفقها بعض الأصحاب، و هي رواية الحلبي الواردة في الشك بين الأربع و الخمس «٥» و رواية زرارة الواردة فيما إذا شك الرجل فلم يدر زاد أم نقص «٦»، و رواية سماعة الدالة على نفي سجود السهو فيمن حفظ سهوه فأتته «٧»، و رواية الفضيل كذلك «٨»، و قد أفتى الصدوق على طبقها «٩» و لا بد من التكلم في مفاد هذه الروايات الأربع بعد إيرادها فنقول:

- (١) التهذيب ٢: ٣٥٣ ح ١٤٦٣، الاستبصار ١: ٣٧٦ ح ١٤٢٧، الوسائل ٨: ١٩٣. أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ١ ح ٢٤.
- (٢) التهذيب ٢: ١٨٥ ح ٧٣٨، الوسائل ٨: ٢٢١. أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ١١ ح ٨.
- (٣) المحاسن ٢: ٥٧ ح ١١٦٦، الوسائل ٨: ٢٢١. أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ١١ ح ٩.
- (٤) التهذيب ٢: ١٨٧ ح ٧٤٥، الاستبصار ١: ٣٧٤ ح ١٤٢٠، الوسائل ٨: ٢٢٧. أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ١٥ ح ٦.
- (٥) الفقيه ١: ٢٣٠ ح ١٠١٩، التهذيب ٢: ١٩٦ ح ٧٧٢، الاستبصار ١: ٣٨٠ ح ١٤٤١، الوسائل ٨: ٢٢٤. أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ١٤ ح ٤.
- (٦) الكافي ٣: ٣٥٤ ح ١، الوسائل ٨: ٢٢٤. أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ١٤ ح ٢.
- (٧) الكافي ٣: ٣٥٥ ح ٤، الوسائل ٨: ٢٣٩. أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٢٣ ح ٨.
- (٨) الفقيه ١: ٢٣٠ ح ١٠١٨، الوسائل ٨: ٢٢٥. أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ١٤ ح ٦.
- (٩) الفقيه ١: ٢٢٥ ذ ٩٩٣.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٦٣

□
أما رواية الحلبي فهي ما رواه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا لم تدر أربعا صليت أم خمسا أم نقصت أم زدت فتشهد و سلم و اسجد سجدتين بغير ركوع و لا قراءة تتشهد فيهما تتشهدا خفيفا». و قوله: «أم نقصت» يحتمل أن يكون عطفًا على قوله أربعا. و يحتمل أن يكون عطفًا على قوله لم تدر.

و على الأول يحتمل أن تكون لفظه «أم» متصلة. و يحتمل أن تكون منقطعة.

أما احتمال أن يكون عطفًا على قوله: «لم تدر» بأن يكون المراد من الرواية: إذا لم تدر أربعا صليت أو خمسا أو إذا نقصت أو زدت، فتدلّ الرواية حينئذ على ثبوت سجدة السهو لكل زيادة و نقص، كما هو مفاد مرسله سفيان المتقدم، فيعده أن كون كلمة «أم» متصلة مشروطة بوقوعها، إما بعد همزة التسوية كقوله تعالى:

سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ «١» أو وقعت بعد همزة تكون مغنية عن لفظه أي، كقوله: أزيد جاءك أم عمرو؟

و من المعلوم عدم ثبوت هذا الشرط بناء على هذا الاحتمال، مضافا إلى أن الظاهر من السياق كون المراد بالنقص و الزيادة، النقص عن الركعة بركعة أو أزيد، و الزيادة عليها كذلك، و عليه تكون الرواية معرضا عنها بالنسبة إلى الزيادة، لأن العلم بثبوتها يوجب الاستئناف لا السجدتين. نعم لا بأس به في طرف النقيصة لا من حيث كون النقص من حيث هو موجبا لهما، بل من حيث استلزامه لوقوع التسليم في غير محله، و هو الموجب للسجدتين كما هو ظاهر.

و أما بناء على أن يكون معطوفا على قوله: «أربعا» كما لعله الظاهر، فيحتمل حينئذ أن تكون «أم» متصلة و يحتمل أن تكون منقطعة، و على الأول يصير مدلول الرواية أنه إذا لم تدر أربعا صليت أو خمسا أو نقصت من الأربع أو زدت على الخمس، بأن كان شكك ذا أطراف كثيرة مشتملا على احتمال النقيصة إما بركعة أو

(١) البقرة: ٦.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٦٤

ركعتين أو أزيد، و على احتمال التمامية و احتمال الزيادة بركعة أو ركعتين أو أزيد فيجب عليك سجدة السهو، و من المعلوم أن هذا المدلول لا يكون مفتى به لأحد من الأصحاب رضوان الله عليهم.

و على الثاني الذي مبناه على كون «أم» منقطعة، و معناها كونها للإضراب عن المطلب السابق، تدلّ الرواية على ثبوت سجدة السهو في الشك بين الأربع و الخمس، و كذا في الشك بين مطلق الزيادة و النقيصة، سواء كانت الزيادة خمسا أو غيرها، و النقيصة أربعا أو

غيرها، و عليه لا- يكون المراد بالزيادة، الزيادة على الخمس. و لا- بالنقيصة، النقيصة من الأربع، كما في الاحتمال الأول، بل مطلق الزيادة و النقصان.

و من المعلوم أن هذا بإطلاقه غير معمول به، ضرورة أن العلم الإجمالي بكون الصلاة إما ناقصة بركعة مثلاً أو مزيدة عليها كذلك يوجب الاستثناف كما عرفت لا السجدين، فالإنصاف أنه لا يمكن الالتزام بمدلول الرواية على شيء من التقادير المتقدمة. و أما رواية زرارة، فهي التي رواها عن أبي جعفر عليه السلام قال: سمعته يقول: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: «إذا شكك أحدكم في صلاته فلم يدر زاد أم نقص فليسجد سجدين و هو جالس» و سماها رسول الله صلى الله عليه و آله المرغمتين. و الظاهر عدم جواز العمل بها، لظهورها في كون المراد بالزيادة هي زيادة ركعة أو أزيد، و بالنقيصة هي نقيصة ركعة أو أزيد.

و حينئذ فإن كان المراد، الزيادة على الأربع و النقص عنها بحيث كان مرجعه إلى العلم الإجمالي بوقوع الخلل في الصلاة إما من ناحية الزيادة و إما من جهة النقيصة، فالحكم كما عرفت هو وجوب الاستثناف، لبطلانها بذلك.

و إن كان المراد بهما مطلق الزيادة و النقيصة، بحيث كانت الزيادة زيادة بالنسبة

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٦٥

إلى النقيصة، و النقيصة نقيصة بالإضافة إلى الزيادة، فإطلاق الرواية لا يكون حينئذ معمولاً به عند أصحابنا الإمامية، بل يقرب من مذهب العامية، على ما عرفت من أنه يجب سجود السهو عندهم عند عرض الشك في عدد الركعات في أثناء الصلاة، بلا فرق بين الأوليين و الأخيرتين «١».

و أما رواية الفضيل بن يسار أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن السهو؟ فقال: «من حفظ سهوه فأتمه فليس عليه سجدة السهو، و إنما السهو على من لم يدر أ زاد في صلواته أم نقص منها»، و الكلام في هذه الرواية كالكلام في رواية زرارة، إلا أنه لا يجرى هنا احتمال كون المراد بالزيادة و النقيصة مطلقاً، بل ظاهرها باعتبار كلمة «منها» هي الزيادة على الأربع و النقيصة عنها، و قد عرفت أن- في صورة العلم الإجمالي بنقصان الصلاة و زيادتها- الحكم هو البطلان، و وجوب الاستثناف، لا وجوب السجدين.

و أما رواية سماعه فهي من حيث المتن متحدة مع رواية الفضيل، فالكلام فيها هو الكلام فيها.

و قد انقذ من جميع ما ذكرنا أنه لا ينهض شيء من هذه الروايات الأربع لإثبات وجوب سجدة السهو لكل زيادة و نقيصة كما عرفت من الصدوق، نعم يدل على ذلك مرسله سفيان بن السمط عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «تسجد سجدة السهو في كل زيادة تدخل عليك أو نقصان».

و المناقضة في سندها من جهة الإرسال، مدفوعة، بأن المرسل هو ابن أبي عمير الذي كان له جامع معمول بين الأصحاب مؤلف في زمن الرضا عليه السلام، و لم يفرّق الأصحاب بين مسانيد و مراسيله، كما أن دلالتها على أن المراد بالزيادة و كذا

(١) راجع ٣: ٥٢.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٦٦

النقيصة هي الزيادة و النقيصة السهويتان، واضحة من حيث التعبير بكون السجدين هما سجدة السهو، و من جهة توصيف الزيادة بالدخول عليك كما لا يخفى.

نعم، الذي يقتضيه التنوع و التفحص في شتات الأخبار الواردة في الأبواب المختلفة، أن المرسله معارضات كثيرة، و لا بأس بإيراد جملة منها فنقول:

منها: صحيحة زرارة الواردة فيمن جهر فيما لا ينبغي الإجهار فيه، و أخفى فيما لا ينبغي الإخفاء فيه، الدالة على أنه إن فعل ذلك ناسياً أو ساهياً أو لا يدرى فلا شيء عليه و قد تمت صلاته «١»، وجه المعارضة أن الظاهر من قوله عليه السلام: «فلا شيء عليه» هو نفى

ثبوت التكليف عليه من وجوب الإعادة أو غيرها كالسجدتين للسهو، فدلّ على ثبوت سجدة السهو مع نقصان الجهر أو الإخفات في موضعهما.

ويمكن المناقشة في المعارضة: تارة بأنّ الظاهر من قوله: «فلا شيء عليه» هو نفى خصوص وجوب الإعادة عليه، لأنّ الظاهر أنّ هذه الجملة بيان لمفهوم الجملة الأولى الدالّة على وجوب الإعادة على من فعل ذلك متعمّداً، فيختصّ بذلك ولا دلالة لها على نفى سجود السهو.

و أخرى بأنّه على تقدير دلالتها على نفى وجوب سجود السهو أيضاً لا تكون صالحة للمعارضة، لأنّ الإخلال بالجهر أو الإخفات في مواضعها خارج عن مورد المرسلّة، لأنّ المتبادر من النقيض هو نقص الأجزاء الواجبة كما لا يخفى.

ومنها: صحيحتا زرارة و محمد بن مسلم الواردتان في نسيان القراءة الدالّتان على أنّ من نسيها فلا شيء عليه - كما في الأولى - أو فقد تمّت صلاته ولا شيء

(١) الفقيه ١: ٢٢٧ ح ١٠٠٣، التهذيب ٢: ١٦٢ ح ٦٣٥، الاستبصار ١: ٣١٣ ح ١١٦٣، الوسائل ٦: ٨٦. أبواب القراءة في الصلاة ب ٢٦ ح ١.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٦٧ عليه - كما في الثانية «١».

ومنها: حديثا ابن حازم «٢» و حسين بن حماد «٣» الواردان في السهو عن القراءة في الصلاة كلّها، الدالّان على تمامية الصلاة مع إتمام الركوع و السجود - كما في الأوّل - أو مع حفظهما - كما في الثاني - و الانصاف أنّه لا دلالة لهما على نفى وجوب سجود السهو، لأنّ غاية مدلولهما تمامية الصلاة مع إتمام الركوع و السجود، و هي لا تنافي وجوب السجود للسهو بناء على ما هو الحقّ عندنا من عدم كون الإخلال بسجود السهو في مورد وجوبه مضراً بتمامية الصلاة خلافاً للعامة «٤».

ومنها: الأخبار الواردة في جواز العدول عن سورة إلى أخرى في بعض الموارد «٥» من غير تعرّض لسجود السهو، و يمكن المناقشة في معارضتها للمرسلّة بعدم كون مورد تلك الأخبار زيادة مشمولة للمرسلّة حتّى يقع بينهما التعارض.

ومنها: خبر عبد الله بن ميمون القداح الوارد في نسيان تسييح الركوع الدالّ على تمامية الصلاة، و خبر عليّ بن يقطين الوارد في نسيان تسييح الركوع و السجود الدالّ على نفى البأس بذلك «٦».

ومنها: رواية إسماعيل بن جابر عن أبي عبد الله عليه السّلام الدالّة على وجوب الرجوع للسجود ما لم يركع فيما إذا نسي السجدة الثانية فذكر و هو قائم، مع أنّ الرجوع مستلزم لوقوع القيام أو هو مع القراءة كلّاً أو بعضاً زيادة في الصلاة، و ظاهر

(١) الفقيه ١: ٢٢٧ ح ١٠٠٥، التهذيب ٢: ١٤٦ ح ٥٦٩، الكافي ٣: ٣٤٧ ح ١، الوسائل ٦: ٨٧ أبواب القراءة في الصلاة ب ٢٧ ح ١ و ٢.

(٢) الكافي ٣: ٣٤٨ ح ٣، التهذيب ٢: ١٤٦ ح ٥٧٠، الوسائل ٦: ٩٠. أبواب القراءة في الصلاة ب ٢٩ ح ٢.

(٣) الفقيه ١: ٢٢٧ ح ١٠٠٤، التهذيب ٢: ١٤٨ ح ٥٧٩، الوسائل ٦: ٩٣. أبواب القراءة في الصلاة ب ٣٠ ح ٣.

(٤) المجموع ٤: ١٥٢، بداية المجتهد ١: ٢٦٤، الخلاف ١: ٤٦٢، تذكرة الفقهاء ٣: ٣٥٩ مسألة ٣٦٥.

(٥) راجع الوسائل ٦: ١٠٠، أبواب القراءة في الصلاة ب ٣٦.

(٦) التهذيب ٢: ١٥٧ ح ٦١٢ و ٦١٤، الوسائل ٦: ٣٢٠. أبواب الركوع ب ١٥ ح ١ و ٢.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٦٨

الرواية عدم وجوب سجدة السهو لأجل ذلك. و مثلها رواية أبي بصير - ليث المرادي - في الدلالة على وجوب الرجوع للسجود فيما

إذا نسي سجدة واحدة ما دام لم يركع، و عدم التعرض لوجوب سجدة السهو، بل ظاهرها العدم «١».

ومنها: الأخبار الكثيرة الواردة في نسيان التشهد الأول الدالة على وجوب الرجوع إليه ما دام لم يركع «٢»، من غير تعرض لوجوب السجدين للسهو من جهة زيادة القيام أو هو مع التسيحات كلاً أو بعضاً، بل ظاهرها بقرينة المقابلة مع ما إذا تذكر بعد الركوع - حيث حكم فيه بالقضاء و سجدة السهو - عدم وجوبهما هنا.

ومنها: الأخبار الواردة في نسيان القنوت الدالة على أنه لا شيء معه «٣».

و غير ذلك مما يستفاد منه خلاف ما تدل عليه المرسله. و مع ثبوت المعارض لها لا بد من ترجيحه لأجل ثبوت الشهرة من حيث الفتوى على خلافها كما عرفت، و يؤيده ما ذكره الشيخ في المبسوط حيث إنّه بعد اختيار أنّ سجدة السهو لا تجبان إلّا في خمسة مواضع، و حكاية أنّ في أصحابنا من قال: تجبان في كلّ زيادة و نقصان، و عليه تجبان في كلّ زيادة على أفعال الصلاة أو هيئاتها، فرضا كانت أو نفلا، و كذلك كلّ نقيصة كذلك، قال: إلّا أنّ الأول أظهر في الروايات و المذهب «٤».

و بالجملة: فالأقوى ما اختاره الشيخ قدس سرّه لما عرفت.

ثمّ إنّ سجود السهو في موارد وجوبه هل يكون شرطاً لصحة الصلاة بحيث كان الإخلال به مضراً بها، أو أنّ التكليف الوجوبى المتعلق به تكليف نفسى، غاية

(١) التهذيب ٢: ١٥٣ و ١٥٢ ح ٦٠٢ و ٥٩٨، الاستبصار ١: ٣٥٩ و ٣٥٨ ح ١٣٦١ و ١٣٦٠، الفقيه ١: ٢٢٨ ح ١٠٠٨، الوسائل ٦: ٣٦٤ و ٣٦٥. أبواب السجود ب ١٤ ح ١ و ٤.

(٢) راجع الوسائل ٦: ٤٠١. أبواب التشهد ب ٧.

(٣) راجع الوسائل ٦: ٢٨٥. أبواب القنوت ب ١٥.

(٤) المبسوط ١: ١٢٣-١٢٥.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٦٩

الأمر أنّ موجب أمر وقع في الصلاة من زيادة أو نقصان على ما عرفت؟ وجهان، و الظاهر أنه لا خلاف بيننا نصاً و فتوى في عدم كون الإخلال به موجبا لبطلان الصلاة.

نعم، حكى عن الشيخ في الخلاف أنه قال بالوجوب، و كونهما شرطاً في الصحة حيث قال: سجود السهو واجب و شرط في صحة الصلاة «١» كما أنه حكى ذلك عن المصايح مع نسبه فيه إلى بقيه الأصحاب «٢»، لأنهم كانوا قائلين بوجوب المبادرة، و عن الذخيرة و الكفاية أنه أحوط «٣».

و عن المعتمد «٤» أنه ربما يظهر منه موافقة الخلاف و قواه في مفتاح الكرامة، حيث إنّه بعد نقل هذا القول قال: قلت: هو قوياً جداً بحسب الأصول و القواعد و ظواهر الأخبار، لأنّ العبادة إن كانت اسماً للصحيح - كما هو الصحيح - يكون المكلف مع هذا الخلل غير ممتثل، لأنّ الشارع قد جعل هذه السجدة تداركاً لخللها، فالصلاة حينئذ مطلوبة مع هذه السجدة و مأموراً بها بهذا الوجه، فلو ترك السجدة عمداً لا يكون آتياً بالمأمور به على وجهه، بل لو ترك سهواً يكون كذلك أيضاً، إلّا أن نقول بصحتها من دليل أو قاعدة في صورة السهو.

نعم لو قيل: بأنّها اسم للأعمّ يكون الإتيان بسجدة السهو واجباً برأسه، من غير مدخليه له في صحة الصلاة لأصالة الصحة، أو قيل: بأنّ كلّ خلل في الصلاة خطأ أو سهواً غير مضرّ، لعدم قوله عليه السلام: «رفع عن أمّتي الخطأ و النسيان»، و كلاهما غير مرضيين، خصوصاً في مقام قد جعل الشارع أمراً من الأمور تداركاً للسهو.

(١) الخلاف ١: ٤٦٢ مسألة ٢٠٣.

(٢) مصابيح الظلام: أواخر ج ٧، مفتاح ٢٠١، ذ شرح قول الماتن: «و لو أهملها»، مفتاح الكرامة ٣: ٣٧٥.

(٣) ذخيرة المعاد: ٣٨٢، كفاية الأحكام: ٢٦، المسألة الخامسة من الطرف الثاني.

(٤) المعتبر ٢: ٤٠٢.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٧٠

و تتبع أحكام السهو يوجب على القطع بفساد أصالة الصحّة في غير كثير الشكّ، و من كان شكّه بعد الخروج عن موضع الشكّ، و قد ورد في غير واحد من الأخبار «فاسجد سجدة السهو» و الفاء للتعقيب بلا مهلة و ربما منع، لكن المتبادر من جميع أخبار المسألة أنّهما بعيد التسليم و ليس في مدّة العمر، و في بعضها بعد التسليم و في بعضها و أنت جالس «١». انتهى بعض كلامه رفع مقامه.

و الظاهر ما عرفت من عدم كونهما شرطا، و ذهب الشيخ إليه في كتاب الخلاف الذي قد صنّف في محيط جميع فقهاء المسلمين، و كان المقصود من تصنيفه إيراد الفتاوى المتداولة بينهم لا يسدنا عن الخلاف، خصوصا مع ذهابه في سائر كتبه إلى ما ذكرنا، كما أنّ اختيار السيّد قدس سرّه في كتاب المصايح لا يصرّفنا عن ذلك، خصوصا بعد كون ذلك الكتاب متفرقات جمعت بعد موت مؤلفه، و نسبة ذلك إلى بقيّة الأصحاب مردودة، لما عرفت من عدم الخلاف بينهم ظاهرا في عدم الشرطيّة.

و أمّا ما استدللّ به لهذا القول الذي قواه صاحب المفتاح فيرد عليه:

أولا: إنّ العبادة و إن كانت اسما للصحیح على ما هو التحقيق، إلّا أنّ الصحیح الموضوع له هو عنوان واحد لا يختلف بحسب اللّغة و الملل، و يدلّ عليه تحقّق عنوان الصلاة على ما في الكتاب العزيز في شريعة موسى و عيسى عليهما السّلام، كقوله تعالى حكاية عن عيسى عليه السّلام و أَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَ الرُّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا «٢» و ذلك العنوان هو عنوان التخصّص و التخصّص بنحو مخصوص، غاية الأمر تحقّق الاختلاف بين الأديان في تلك الكيفية و ذلك النحو، و حينئذ بالإخلال بالسجدين المأمور

(١) مفتاح الكرامة ٣: ٣٧٥ - ٣٧٦.

(٢) مريم: ٣١.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٧١

بهما بعد الصلاة لا يوجب عدم تحقّق عنوانها حتّى لا يكون ممثلا فتدبر.

و ثانيا: إنّ دعوى كون السجدة تداركا للخلل الواقع في الصلاة و هي مطلوبة مع هذه السجدة و مأمور بها بهذا الوجه، أوّل الكلام، فإنّا لا نسلم أنّ تكون الصلاة مطلوبة مع هذه السجدة بحيث كانت السجدة مأمورا بها بالأمر الضمني أو الغيري و كونها تداركا للخلل. ممنوعة، لعدم الدليل عليه، فلعلّها كانت عقوبة لأصل السهو الواقع في الصلاة، كما استظهرنا ذلك سابقا في سجود السهو المسبّب عن الشكّ بين الأربع و الخمس «١»، حيث ذكرنا أنّ احتمال الزيادة مدفوع بالأصل، و التكليف بالسجود مسبّب عن أصل تحقّق السهو في الصلاة، و يؤيد ما ذكرنا من عدم قدح الإخلال بسجود السهو في صحة الصلاة رواية عمّار بن موسى المتقدّمة الدالّة على أنّ نسيان سجدة السهو لا يضرّ بالصلاة، بل يسجدهما متى ذكر «٢»، فإنّها و إن كانت مشتملة على ما لا يقول به الأصحاب من الأحكام، إلّا أنّه لا يضرّ بالاستدلال بها في غير تلك الموارد كما هو واضح.

هذا كلّ ما يتعلّق بذلك عند أصحابنا الإمامية، و أما العامّة فقد اختلفوا في ذلك، و الظاهر أنّ القائلين بالجوب - و أنّ سجود السهو فرض - كأبي حنيفة و مالك في بعض الموارد ذهبوا كلّا أو جلا إلى كونه من شروط صحة الصلاة «٣».

ثمّ إنّ موضع سجود السهو عند أصحابنا الإمامية إنّما هو بعد التسليم «٤»، و قد

- (١) راجع ٢: ٤٩٨.
- (٢) الوسائل ٨: ٢٥٠. أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٣٢ ح ٢.
- (٣) راجع ٣: ٦٧.
- (٤) أمالي الصدوق: ٥١٣، المقنع: ١٤٨، الخلاف: ١: ٤٤٨، المبسوط: ١: ١٢٥، جمل العلم والعمل (رسائل الشريف المرتضى) ٣: ٣٧، الكافي في الفقه: ١٤٨، المراسم: ٩٠، مستند الشيعة ٧: ٢٤١.
- نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٧٢
- عرفت الاختلاف في ذلك من العامة «١».
- و أما كفيته، فالظاهر عدم ثبوت التكبير فيهما، و حكي عن بعض العامة القول بالثبوت «٢»، و أما رواية زيد بن علي بن الحسين المتقدمة «٣» الدالة على إتيانه صلى الله عليه و آله بسجدة السهو، و أنه استقبل و كبر و هو جالس ثم سجد سجدتين، فهي التي رواها العامة و استدلوا بها لإتيانه صلى الله عليه و آله بسجدة السهو «٤».
- و لكن قد تقدم «٥» أنها مضافا إلى كونها مخالفة لأصول المذهب، معارضة بصحيفة زرارة المتقدمة الدالة على أنه لم يسجد سجدة السهو قط. هذا، و لكن لا خلاف بين المسلمين - كما مر «٦» في كونهما سجدتين - و بين الإمامية ظاهرا في ثبوت التشهد و التسليم فيهما «٧»، و قد عرفت اختلاف العامة في ذلك «٨».
- و أما الذكر، فقد وقع الاختلاف بين الإمامية في وجوبه و استحبابه، و كذا في كفيته «٩» و قد ورد في هذا الباب ما رواه الصدوق في الفقيه بإسناده عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «تقول في سجدة السهو: بسم الله و بالله و صلى الله على محمد و آل محمد» (اللهم صل على محمد و آل محمد خ ل) قال: و سمعته مرة أخرى

- (١) راجع ٣: ٥٣.
- (٢) فتح العزيز ٤: ١٨٣ و ١٩٢، عمدة القارئ ٧: ٣١٠، تذكرة الفقهاء ٣: ٣٦٧، مستند الشيعة ٧: ٢٤٤.
- (٣) الوسائل ٨: ٢٣٣، أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ١٩ ح ٩.
- (٤) صحيح البخاري ١: ١٩٧ ح ٧١٤، و ج ٢: ٨٢-٨٣ ح ١٢٢٧-١٢٢٩، سنن ابن ماجه ١: ٣٨٣ ب ١٣٤.
- (٥) راجع ٣: ٦٠.
- (٦) راجع ٣: ٥١.
- (٧) المبسوط ١: ١٢٥، جمل العلم والعمل (رسائل الشريف المرتضى) ٣: ٣٧، السرائر ١: ٢٥٩، المعبر ٢: ٤٠١، تذكرة الفقهاء ٣: ٣٦٢، مسألة ٣٦٦، مستند الشيعة ٧: ٢٤٢، جواهر الكلام ١٢: ٤٤٢.
- (٨) راجع ٣: ٥٣.
- (٩) المقنع: ١١٠، المبسوط ١: ١٢٥، المعبر ٢: ٤٠١، مدارك الأحكام ٤: ٢٨٣، الحدائق ٩: ٣٣٦، مجمع الفائدة و البرهان ٣: ١٦٢، ذخيرة المعاد: ٣٨٢، مستند الشيعة ٧: ٢٤٤، جواهر الكلام ١٢: ٤٥٣.
- نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٧٣
- يقول: «بسم الله و بالله و صلى الله عليه و آله و بركاته»، و رواه الشيخ في التهذيب مع اختلاف يسير، و هو إعادة الجار مع قوله: آل محمد و عطف جملة «السلام عليك» بالواو «١».
- هذا، و الظاهر أن المراد بقول الراوي: و سمعته مرة أخرى يقول: ليس هو أنه سمعه في مقام الإتيان بسجدة السهو يقول كذلك، كيف و هو مضافا إلى مخالفته لأصول المذهب مردود لصحيفة زرارة المتقدمة الدالة على أنه لا يسجدهما فقيه «٢»، بل المراد أنه

سمعته يقول على وجه الفتوى والتعليم.

و كيف كان، فيستفاد من الرواية التخيير في الذكر بين الكيفيتين، بل الظاهر التخيير في مقام الصلاة على النبي وآله بين الإتيان بالجملة الخبرية أو الإنشائية، وإن كان الصادر من الامام عليه السّلام واحدا منهما، وذلك لأجل عدم تفاوت في المضمون. و منه يظهر ثبوت التخيير بين الإتيان بالجار وعدمه، و بين العطف في قوله: السلام عليك و عدمه، كما هو ظاهر.

هل يتعدّد السجود بتعدّد الموجب، أم يتداخل الأسباب؟

هل يتعدّد السجود عند تعدّد الموجب مطلقا، أم يتداخل مطلقا، أو يفصل بين ما إذا كان الموجب من سنخ واحد، كما إذا تحقّق الكلام السهوى متعدّدا فيتداخل، و بين ما إذا لم يكن كذلك فيتعدّد؟ وجوه و أقوال، ذهب إلى الأول جمع كثير كالعلامة و الشهيد و المحقّق الكركي و غيرهم بل هو المشهور «٣»، و إلى الثاني

(١) الفقيه ١: ٢٢٦ ح ٩٩٧، الكافي ٣: ٣٥٦ ح ٥، التهذيب ٢: ١٩٦ ح ٧٧٣، الوسائل ٨: ٢٣٤. أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٢٠ ح ١.

(٢) الوسائل ٨: ٢٠٢. أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٣ ح ١٣.

(٣) التحرير ١: ٥٠، نهاية الأحكام ١: ٥٤٩، تذكرة الفقهاء ٣: ٣٦٥، الذكرى ٤: ٩٠، جامع المقاصد ٢: ٤٩٣، الموجز الحاوي (رسائل العشر): ١٠٨، مجمع الفائدة و البرهان ٣: ١٩٨، و نسب في مفتاح الكرامة ٣: ٣٧٦، إلى كشف الالتباس، و الجعفرية و الغرّية و شرح الألفية و إرشاد الجعفرية، مستند الشيعة ٧: ٢٤٧.

بروجردى، آقا حسين طباطبائي، نهاية التقرير، ٣ جلد، ه ق

نهاية التقرير؛ ج ٣، ص: ٧٤

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٧٤

الشيخ في المبسوط و المحقّق السبزواري في الذخيرة و الكفاية و بعض آخر «١»، و إلى الثالث ابن إدريس في السرائر، و حكى عنه أنه نفى الخلاف عن عدم التداخل عند الاختلاف «٢»، و حيث أنه لا خصوصية للمقام بل هو من صغريات مسألة التداخل المعنونة في الأصول، فلا بأس بالإشارة إلى تلك المسألة و التعرّض لها بنحو الاجمال، فنقول و على الله الاتكال:

إذا تعدّد الشرط و اتّحد الجزاء كقوله: «إذا بليت فتوضاً» و «إذا نمت فتوضاً»، فهل اللازم الإتيان بالجزاء متعدّدا حسب تعدّد الشرط أم يتداخل فلا يجب إلّا إتيانه، فتعدّد دفعه واحدة، أم يفصل بين ما إذا اتّحد جنس الشرط فيتداخل و ما إذا تعدّد فيتعدّد؟ وجوه و أقوال، نسب الأول إلى المشهور. و الثاني إلى المحقّق السبزواري و جماعة. و الثالث إلى الحلّي في السرائر «٣».

و نحن نقول: لا إشكال و لا خلاف في أنّ طبيعة واحدة و ماهية فأرده لا يعقل أن يتعلّق بها أزيد من أمر واحد بالنسبة إلى أمر واحد و مأمور كذلك، ضرورة أنّ التخصّص بخصوصيتين أو أزيد، لا بدّ و أن يكون ناشئا من اختلاف الخصوصيات و تعدد المميزات، و إلّا فصرف الشيء لا يتشّئ و لا يتكرّر.

إنّما الإشكال فيما إذا تعدّدت الأسباب، و أنّ كلّ سبب هل يؤثّر في حصول الأمر مستقّلا أو لا، بل التأثير مستند إلى السابق منها و عند الاجتماع إلى مجموعها، نظير توارد العلل التامة على معلول واحد في الأمور الخارجية؟، و نقول: حيث إنّ

(١) المبسوط ١: ١٢٣، المعبر ٢: ٤٠٢، الذخيرة: ٣٨٢، كفاية الأحكام: ٢٧، بحار الأنوار ٨٥: ٢٢٧، الحقائق ٩:

٣٤١، مفتاح الكرامة ٣: ٣٧٦.

(٢) السرائر ١: ٢٥٨.

(٣) نهاية الأصول: ٣٠٥.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٧٥

متعلق الأمرين أو الأوامر في الجزء طبيعته واحدة و هي التوضاً في المثال، و ظاهر القضية عدم كونها مقيدة بشيء آخر، و أنّ الطبيعته بإطلاقها متعلقة للأمر.

و قد عرفت أنّ الطبيعته الواحدة التي لم يلحظ فيها جهة الكثرة أصلاً يستحيل أن يتعلق بها أزيد من طلب واحد، لأنّ التكثر لا بدّ و أن يكون مسبباً إما عن الأمر و إما عن المأمور، و إما عن المأمور به، المفروض اتحاد الأمور الثلاثة في المقام، فلا بدّ أن يقال بتداخل الأسباب و عدم تأثيرها إلّا في مسبب واحد، و إلّا يلزم تعلق أمرين أو أزيد بأمر واحد و شيء فارد.

و هذا لا فرق فيه بين أن تكون الأسباب و العلة الشرعية مؤثرات تامّة أو غير تامّة، أو معرفات لا يكون لها تأثير أصلاً، فإنّ امتناع التكثر إنّما هو من جهة استحالة اتّصاف طبيعته واحدة بكونها مأموراً بها بأمرين أو أزيد، فاللازم على القائل بعدم التداخل من الالتزام بأحد الأمرين على سبيل منع الخلوّ، إمّا القول بكون متعلق الوجوب في كليهما هي الطبيعته المقيدة، و إمّا القول بالإطلاق في أحدهما و التقييد في الآخر.

و هذا الالتزام و إن كان يمكن أن يستند إلى ظهور الشرطية في السببية التامة و ترجيحه على ظهور الجزء في إطلاق متعلقه - حيث إنّه مقدّمات الحكمة و لا مجال لها مع ظهور الشرطية في السببية التامة - إلّا أنه يقع مورداً للإشكال، من جهة أن القيد الذي يقيد به أحد المتعلقين أو كلاهما ما هو؟ و أنّ المتعلق هل يكون قابلاً للتقييد أم لا؟.

ضرورة أنّ القيد المتصور هنا هو عنوان الغيرية، بأن يكون متعلق الوجوب في قوله: «إذا بليت فتوضاً» هو الموضوع الموصوف بكونه مغايراً للموضوع الذي تعلق به الوجوب في قوله: «إذا نمت فتوضاً» و كذا العكس، و من الواضح عدم استقامة هذا، لأنّ تحقّق عنوان الغيرية متقومّ بأن يكون الأمر الذي هذا مغايراً له

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٧٦

متميزاً و متعيناً، و المفروض أنّ تميّزه أيضاً إنّما هو بكونه مغايراً لهذا الأمر، فكون هذا الأمر مغايراً له يتوقف على تعيينه، فإذا توقّف تعيينه على كونه مغايراً لهذا الأمر يلزم الدور كما هو واضح.

و دعوى أنّ القيد لا ينحصر في عنوان الغيرية، بل يمكن تقييد المتعلق في كليهما بخصوصية سبب الأمر الذي تعلق به، بأن يكون الواجب في قوله: «إذا بليت فتوضاً» هو الموضوع الجائي من قبل البول، و في قوله: «إذا نمت فتوضاً» هو الموضوع الجائي من قبل النوم. مدفوعة بأنّ لازم ذلك و وجوب تقييد المنويّ ذلك أيضاً، بأن يكون اللازم عند التوضي عقيب البول قصد الموضوع المتّصف بذلك، مع أنه لا يلتزم به أحد.

و بالجملة: العمدة في هذا الباب تصوير القيد الذي يوجب تعدّد المتعلقين لأحدهما أو كليهما، و مع عدمه لا مجال لدعوى عدم التداخل بعد كون المتعلق في كليهما هو نفس الحيثية المطلقة و صرف وجود الطبيعته.

و ليس المراد بصرف الوجود ما لا ينطبق إلّا على أوّل الأفراد حتّى يمنع كون متعلق الأوامر ذلك، نظراً إلى أنّ ما يدلّ العقل على دخله في متعلق الطلب زائداً على مدلول اللفظ، إنّما هو مطلق الوجود لا عنوان الصرفية و الناقضية للعدم، بل المراد به هو الوجود الصرف الذي لا يكون مقيداً بقيد، و ليس مبنى القول بالتداخل هو القول بصرف الوجود بذلك المعنى، بل على تقدير تعلق الأوامر بمطلق وجود الطبيعته أيضاً، يستحيل تعلق أمرين أو أزيد بطبيعته واحدة و حقيقة فأرده.

ضرورة أن مطلق وجود الطبيعة وإن كان يصدق على المصاديق الطولية كصدقه على المصاديق العرضية، لا بمعنى كون المتعدد منها فردا واحدا، بل بمعنى كون كل واحد فردا مستقلا، إلا أنه يكفي في تحقق الامتثال و حصول الغرض الإتيان بفرد واحد و وجود فارد، فإطلاق متعلق الجزاء لا يقتضى لزوم الإتيان بأزيد منه.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٧٧

فعلى تقدير القول بتعلق الأوامر بمطلق وجود الطبيعة أيضا، لا- بد من الالتزام بالتداخل، لما عرفت من أن وجود الطبيعة وإن كان متكثرًا صادقًا على كل واحد من الأفراد، من دون فرق بين الأفراد التدريجية و الدفعية، إلا أن الفرد الأول كاف في تحقق الطبيعة و حصول الامتثال، فإطلاق متعلق الجزاء في كلتا الشرطيتين يقتضى الاجتزاء بأول وجود الطبيعة لتحقيقها به، فلا وجه لعدم التداخل. و قد انقذ من جميع ما ذكرنا أن مقتضى الأصل التداخل، و لكن الظاهر أن العرف ربما يساعد القول بالعدم، و يفهم من القضايا الشرطية التى تعدد الشرط فيها و اتحد الجزاء تكرار متعلق الجزاء حسب تعدد الأسباب و تكررهما، مضافا إلى أن المستفاد من بعض الروايات الواردة فى المقام- أعنى سجود السهو- من طرق العامة «١» و طريق الخاصية و جوب تكراره حسب تعدد الموجب، فإن قوله عليه السلام فى المرسلة المتقدمة: «تسجد سجدة السهو لكل زيادة تدخل عليك أو نقصان» «٢» ظاهر فى إيجاب كل زيادة و كذا نقيضه للسجدة مستقلا، فلا- ينبغى ترك الاحتياط و تكراره حسب تكرار الموجب، نعم لا- يجب التكرار حسب تعدد أجزاء كل زيادة، بل اللازم ملاحظة الزيادة الواقعة و أنه هل تعد شيئا واحدا أم أشياء متعددة، فالتكلم سهوا بمقدار جملة أو أزيد متصلا، لا يوجب إلا الإتيان بالسجدة مرة واحدة.

ثم إنه على تقدير تعدد الموجب لا يجب تعيينه قصدا عند الإتيان بهما، بل يكفي الإتيان به على حسب تعدد الموجب و إن لم يعين قصدا، و ذلك لعدم الدليل على

(١) سنن أبى داود ١: ٢٧٢ ح ١٠٣٨، سنن ابن ماجه ١: ٣٨٥.

(٢) التهذيب ٢: ١٥٥ ح ٦٠٨، الاستبصار ١: ٣٦١ ح ١٣٦٧، الوسائل ٨: ٢٥١، أبواب الخلل الواقع فى الصلاة ب ٣٢ ح ٣.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٧٨

لزوم تعيين الموجب و إطلاق الأخبار الأمر بالسجود عقيب الموجب «١» يدفع اللزوم كما هو ظاهر.

الشك فى النافلة

قد اشتهر بين الأصحاب بل كاد أن يكون إجماعا- كما ادّعاه بعض- أنه لا حكم للسهو فى النافلة خلافا لسائر الفرق، حيث لم يفرقوا بين الفريضة و النافلة فى الأحكام المترتبة على السهو «٢»، و كيف كان، فالمعروف بين الإمامية التخيير بين البناء على الأقل و البناء على الأكثر، فيما إذا شك فى عدد الركعات «٣».

فما نسبه السيد الأجل المحقق اليزدى صاحب العروة إلى الأصحاب رضوان الله عليهم فى بعض رسائله العملية من كون المعروف بينهم هو البناء على الأكثر، إلا أن يكون مستلزما للزيادة «٤»، كأنه سهو منه قدس سره، لما عرفت من أن المشهور هو التخيير بين البناء على الأقل و البناء على الأكثر.

و بالجملة: فاشتهار الحكم بين الأصحاب خصوصا مع مخالفة سائر فرق المسلمين و انفرادهم به، يغنى عن الاجتهاد و التفحص عن الدليل، و ذلك لكشفه عن وجود نص معتبر، و دلالة على كون هذا الحكم متلقى إليهم من ناحية أئمتهم المعصومين صلوات الله عليهم أجمعين، و مع ذلك فيمكن استفادة الحكم من جملة

(١) الوسائل ٨: ٢٥٠. أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٣٢.

(٢) المجموع ٤: ١٦١، بداية المجتهد ١: ٢٦٤، الخلاف ١: ٤٦٥ مسألة ٢١٠، تذكرة الفقهاء ٣: ٣٣٣ مسألة ٣٥٢.

(٣) الخلاف ١: ٤٦٥ مسألة ٢١٠، المعتمد ٢: ٣٩٥، شرائع الإسلام ١: ١٠٨، تذكرة الفقهاء ٣: ٣٣٣، مدارك الأحكام ٤: ٢٧٤، جواهر الكلام ١٢: ٤٢٣، مفتاح الكرامة ٣: ٣٤٥.

(٤) منتخب الرسائل: ٦٤.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٧٩

من الروايات:

منها: ما رواه الشيخ بإسناده عن الحسين بن سعيد، عن فضالة و صفوان، عن العلاء، و الكليني عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن

عيسى، عن يونس، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام قال: «سألته عن السهو في النافلة؟

فقال: ليس عليك (عليه كما في الكافي) شيء «١» و قد عرفت أن السهو بحسب المعنى اللغوي هو مطلق الذهول عن الواقع و عزوبه

عن الذهن، سواء كان مقارنا للجهل البسيط و التردد و الالتفات إلى ذهوله، أم مقارنا للجهل المركب و السهو بالمعنى المصطلح.

و ظاهر الرواية بملاحظة الجواب أن المراد بالسهو الذي سئل عن حكمه هو السهو المساوق للشك و التردد، و مرجع عدم ثبوت شيء

عليه أو على الساهي إلى عدم كونه موجبا لشيء على المكلف، فلا يجب عليه الإتيان بالركعة المشكوكة لا متصلة و لا منفصلة، و

يمكن أن يحمل السهو في الرواية على ما هو ظاهره، و هو الأعم من السهو المساوق للشك، بأن كان المراد عدم ترتب شيء على

السهو في النافلة، سواء كان السهو موجبا للتردد في ركعاتها أو موجبا للإتيان بما يكون وجوده مخربا، أو لترك بعض ما يكون معتبرا

شظرا أو شرطاً.

و عليه، فإطلاقها يشمل السهو عن الركن، بل عن الركعة، و لا يبعد دعوى كون مقتضى إطلاقها عدم وجوب القضاء فيما لو نسي شيئا

مما يوجب نسيانه القضاء، كالسجدة الواحدة، و التشهد.

و كيف كان، فالرواية تدل على عدم لزوم الإتيان بالركعة المشكوكة لا متصلة و لا منفصلة.

(١) التهذيب ٢: ٣٤٣ ح ١٤٢٢، الكافي ٣: ٣٥٩ ح ٦، الوسائل ٨: ٢٣٠. أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ١٨ ح ١.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٨٠

و منها: مرسله الكليني قال: «و روى أنه إذا سهى في النافلة بنى على الأقل «١» و هي و إن كانت ظاهرة في لزوم البناء على الأقل، إلا

أن مقتضى الجمع بينها و بين ما تقدم، حملها على الاستحباب و كون البناء على الأقل أفضل كما هو المعروف بين الأصحاب أيضا.

و منها: مرسله يونس المتقدم في سهو الإمام أو المأموم مع حفظ الآخر، المشتملة على قوله عليه السلام: «و لا سهو في نافلة» «٢»، بعد

نفي السهو في السهو، و السهو في المغرب، و السهو في الفجر، و السهو في الركعتين الأولتين من كل صلاة، و مفادها عدم ترتب

حكم على السهو في النافلة و الشك فيها، فلا يتعين عليه الإتيان بالركعة المشكوكة، لا متصلة كما هو مقتضى البناء على الأقل، و لا

منفصلة كما هو مقتضى البناء على الأكثر، و الإتيان بصلاة الاحتياط بعد التسليم، بل يبنى على الأكثر من دون لزوم جبران النقيصة

المحتملة.

و حيث أن ظاهرها نفي تعيين البناء على الأقل لا نفي جوازه، فلا منافاة بينها و بين المرسله المتقدمه، بل مقتضى الجمع هو الحمل على

الجواز، و استحباب البناء على الأقل كما عرفت. إلى غير ذلك من الأخبار التي يستفاد منها حكم الشك أو السهو في النافلة.

(١) الكافي ٣: ٣٥٩ ح ٩، الوسائل ٨: ٢٣٠. أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ١٨ ح ٢.

(٢) الكافي ٣: ٣٥٨ ح ٥، الفقيه ١: ٢٣١ ح ١٠٢٨، التهذيب ٣: ٥٤ ح ١٨٧، الوسائل ٨: ٢٤٢. أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٢٥ ح

٨

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٨١

فروع العلم الإجمالي

إشارة

قد اشتهر بين الفقهاء في خاتمته مسائل الشكّ التكلّم في كثير من فروع العلم الإجمالي، وقد تعرض السيّد الطباطبائي صاحب العروة قدّس سرّه «١» فيها لخمس وستين مسألة من المسائل المتفرّقة، لكنّها لا تنحصر بما إذا كان في البين علم إجماليّ، بل يوجد فيها بعض مسائل الشكّ الخالي عن العلم الإجماليّ.

كما أنّ ما اشتمل على العلم الإجماليّ بين ما كان العلم الإجماليّ متعلقاً بأصل الصلاة وهي مسألة واحدة من المسائل الختامية، وبين ما كان العمل الإجماليّ متعلقاً بركعاتها وهي عشر من تلك المسائل، وبين ما كان متعلقاً بأفعالها وهي خمس عشرة منها، كما أنّ متعلّق العلم الإجماليّ في الأفعال قد يكون هو الزيادة وقد يكون هي النقيضة فلا تغفل، وكيف كان فنحن نقتصر على جملة منها التي يكون الابتلاء بها أكثر من غيرها فنقول:

(١) العروة الوثقى ١: ٦٨٧.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٨٢

الأولى:

إذا كان في الركعة الرابعة مثلاً، وشكّ في أنّ شكّه السابق بين الاثنتين والثلاث كان قبل إكمال السجدين أو بعدهما، قال قدّس سرّه في العروة: بنى على الثاني، كما أنه كذلك إذا شكّ بعد الصلاة «١». وقد استشكل - في البناء على كون الشكّ بعد الإكمال - السيّد الأصفهاني قدّس سرّه في حاشية العروة، واحتاط بالبناء وعمل الشاكّ ثمّ إعادة الصلاة «٢».

ويمكن أن يكون الوجه في استشكله أنّ مستند البناء على الثاني وكون الشكّ بعد الإكمال لا بدّ وأن يكون قاعدة التجاوز، وهي لا - تجرى في المقام، لأنّ مجراها هو ما إذا كان الشكّ في وجود جزء بعد التجاوز عن محلّه، وهنا ليس الشكّ في وجود الجزء، و إنّما الشكّ في صحة الأجزاء السابقة و بطلانها، والشكّ في الصحة لا يكون مورداً لجريان القاعدة.

ويمكن أن يناقش فيه بعدم اختصاص مجراها بذلك، بل تجرى فيما إذا كان الشكّ في صحة الموجود أيضاً كما هنا، إلّا أن يقال: إنّ الشكّ في المقام ليس في صحة الموجود، ضرورة أنّ الأجزاء السابقة التي وقعت صحيحة لا تخرج عن الصحة التأهيلية مع العلم بوقوع المبطل، فضلاً عن الشكّ فيه، فالشكّ ليس في صحتها بل إنّما هو في صحة الصلاة، ولا مجال لإحرازها بقاعدة التجاوز الجارية في أثناء العمل، بل المحرز لها هي قاعدة الفراغ، ومورد جريانها هو الشكّ بعد الفراغ عن العمل.

ومنه ظهر الفرق بين ما إذا عرض له هذا الشكّ في الأثناء أو بعد الفراغ، فالحكم باتّحاد صورتين كما عرفت من العروة لا يخلو عن النظر، فتدبّر.

(١) العروة الوثقى ١: ٦٨٨، المسألة الرابعة.

(٢) تعليقه السيد الأصفهاني: ٣٨.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٨٣

و يظهر من المحقق الحائري قدس سره الإشكال في البناء بوجه آخر، حيث قال: وفيه إشكال من جهة أن احتمال المضى على الشك قبل إكمال السجدين، وإن كان خلافا للأصل، ولكنه لا يثبت به حدوث الشك بعد الإكمال الذي هو موضوع للبناء، فلا يمكن الرجوع إلى أحكام الشك مع الشك في المصداق، فمقتضى الاحتياط العمل بقواعد الشك ثم إعادة الصلاة «١».

و ظاهر هذه العبارة وإن كان يعطى أن احتمال المضى على الشك قبل الإكمال على خلاف الأصل، إلا أن الظاهر أن مراده كون احتمال حدوث الشك قبل الإكمال مخالفا للأصل، لأن مقتضى الاستصحاب عدم تحقق الشك إلى زمان الإكمال، إلا أنه لا يثبت التأخر و كونه حادثا بعد الإكمال.

الظاهر عدم الاحتياج إلى إثباته، لأنه لا يعتبر إحراز كون الحدوث بعد الإكمال بعد عدم اختصاص مورد أدلته البناء على الأكثر بخصوص هذا الفرض، بل مقتضى إطلاقها البناء على الأكثر ولو بالنسبة إلى الأوليين. غاية الأمر أنه قد ورد النص على لزوم حفظ الأوليين و كون عدمه موجبا للإعادة، و حينئذ فيمكن إجراء الاستصحاب بالنسبة إلى الحفظ، و جزه إلى زمان تحقق الركعتين بإكمال السجدين من ثانياً الركعتين.

و يمكن أن يناقش في جريان هذا الأصل - و هو استصحاب عدم تحقق الشك إلى زمان إكمال الركعة الثانية المتحقق بإكمال السجدين منها - بأنه معارض باستصحاب عدم تحقق إكمال الركعة الثانية إلى زمان حدوث الشك، فلا مجال لجريانه، إما لأجل المعارضة و كونها هي المانعة من جريان الأصل في مجهولي التاريخ من الحادثين، و إما لما أفاده المحقق الخراساني قدس سره في وجه عدم جريان الأصل في مجهولي التاريخ، من اختلال أركان الاستصحاب، لعدم إحراز اتصال زمان

(١) كتاب الصلاة للمحقق الحائري: ٤٢١.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٨٤

الشك باليقين فلا يجزى، و لو لم تكن هنا معارضة لأجل عدم ترتب أثر شرعي على المستصحب في واحد منهما «١».

و التحقيق في المقام أن يقال: إن الشك في كون الشك السابق بين الاثنتين و الثلاث هل حدث قبل إكمال الركعتين أو بعده، ليس مرجعه إلى الشك في زمان حدوث شك واحد و هو الشك بين الاثنتين و الثلاث، و أنه هل هو قبل الإكمال أو بعده كى تقع المعارضة بين الأصلين، أو يختل أركان الاستصحاب فيسقط كل منهما و لو لم تكن المعارضة في البين؟

بل مرجعه إلى الشك في أن شكه السابق هل هو الشك بين الاثنتين و الثلاث أو الشك بين الواحدة و الاثنتين؟ لأن المراد بالركعات هي الركعات التامة، و حينئذ فالشك بين الاثنتين و الثلاث من هذه الجهة لا يكون بمبطل، بل المبطل هو الشك بين الاثنتين كما ورد هذا العنوان في خمس أو ست من الروايات الواردة في هذا الباب.

نعم ورد في رواية سماعه السهو في الركعتين الأوليين، و لكنه فرع عليه قوله عليه السلام: «فلم يدر واحدة صلى أم اثنتين «٢»» و في بعض الروايات الأخر اعتبار الحفظ أو السلامة أو نفي السهو «٣».

و بالجملة: فمقتضى الروايات أن ما يوجب البطلان هو الشك في الأوليين و أنه صلى واحدة أم اثنتين، و أما الشك في الاثنتين و الثلاث فهو ليس بمبطل، لظهور الأخبار الواردة فيه في كون مورده هو الشك في الركعات التامة، كما هو كذلك

(١) كفاية الأصول ٢: ٣٣٦.

(٢) الكافي ٣: ٣٥٠ ح ٢، التهذيب ٢: ١٧٦ ح ٧٠٤، الاستبصار ١: ٣٦٤ ح ١٣٨١، الوسائل ٨: ١٩١. أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ١

ح ١٧.

(٣) الوسائل ٨: ١٨٨-١٩٠. أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ١ ح ١، ٣، ٤، ٨، ١٣.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٨٥

بالنسبة إلى الروايات الواردة في سائر الشكوك، كالشك بين الاثنتين والأربع، أو بين الثلاث والأربع، أو غيرهما من الشكوك. وحينئذ فمرجع شكه في المقام إلى أن شكه السابق هل كان هو الشك بين الواحدة والاثنتين حتى يوجب بطلان الصلاة، أو الشك بين الاثنتين والثلاث حتى تصح الصلاة، ويجب عليه البناء على الأكثر والإتيان بالنقص المحتمل بعد الصلاة، والتمسك بقاعدة التجاوز لإثبات الصحة قد عرفت ما فيه، من أن تحقق المبتل في الأثناء يوجب عدم تحقق عنوان الصلاة، ولا يخرج الأجزاء السابقة عن الصحة التأهيلية التي مرجعها إلى قابلية وقوعها جزء فعلياً، مع انضمام سائر الأجزاء إليها بشرائطها، وعدم شيء من موانعها، فالشك في عروض المبتل لا يرجع إلى الشك في صحة ما وقع قبله من الأجزاء حتى تجرى فيه قاعدة التجاوز، بناء على عدم اختصاص مجراها بخصوص ما إذا شك في وجود الجزء، بل يعم ما إذا شك في صحة الجزء الموجود أيضاً.

هذا، ولكن الظاهر أنه لا مانع من جريان القاعدة، بتقريب أن مفاد الأدلة الدالة على اعتبار حفظ الركعتين الأوليين شرطاً لكونهما فرض الله، أو على مانعية السهو فيهما ليس أن إحراز تحققهما والإتيان بهما شرط في صحة الصلاة، بحيث كان اللازم فيها مجرد إحراز الإتيان بهما، كيف، ولازم ذلك عدم بطلان الصلاة مع الشك قبل إكمال الركعة الثانية، لأنه بعد الإتيان بباقي الأجزاء منها يتحقق إحراز الإتيان بالركعتين الأوليين، فلا مجال لبطلان الصلاة بعد حصول شرط صحتها.

وبالجملة: فلا يكاد يتحقق عدم إحرازهما إلا نادراً، وذلك لأن النقص المحتمل بالآخره هو نقص الركعة الأخيرة أو أزيد، نعم لو شك بين الواحدة والأربع مثلاً ثم أتم الصلاة لا يكون بذلك محرراً للأوليين، وأما في غير هذا المورد مما لم يكن شيء من طرفي الشك أو أطرافه احتمال الركعة الواحدة، فلا يكاد يتحقق عدم الإحراز

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٨٦

كما هو واضح.

فليس المراد من الروايات الواردة بهذا المضمون اعتبار حفظ الأوليين شرطاً في صحة الصلاة أو السهو عنهما مانعاً عنها، بل الذي يقتضيه النظر أن مفاد تلك الروايات هو اعتبار حفظ الأوليين شرطاً لصحتها أو السهو مانعاً عنها، بحيث كان الإخلال به مضرًا بوقوعهما على ما يجب أن تقعا عليه، فيترتب عليه بطلان الصلاة لا لفقدها لشرط صحتها، أو وجود المانع عنها، بل لفقدانها للركعتين اللتين هما فرض الله، وهو لا يحتمل السهو ولا يقبل لأن يقع ظرفاً للشك والذهول عن الواقع.

و حينئذ فالشك في الصلاة وأنه هل صلى واحدة أو اثنتين، يبطلها لأجل خلوها عن الركعتين الأوليين، فمرجع الشك في أن شكه السابق هل كان شكاً بين الواحدة والاثنتين أو بين الاثنتين والثلاث إلى أن الركعتين الأوليين هل وقعتا صحيحتين جامعيتين للشرط المعبر فيهما، أو خاليتين عن المانع المخل بهما، فلا مانع حينئذ من إجراء القاعدة بناء على عموم موردتها للشك في الصحة أيضاً كما هو الظاهر، فالتحقيق يوافق ما ذهب إليه السيد قدس سره صاحب العروة، ولا موقع للإشكال فيه.

الثانية:

إذا شك في أن ما بيده ظهر أو عصر، فإن كان قد صلى الظهر بطل ما بيده، وإن كان لم يصلها أو شك في أنه صلاها أو لا، عدل به إليها «١». لأنه إن كان الشروع بتيه الظهر فجعلها بعد الشك بالنية كذلك لا يكون عدولاً، بل هذه النية استدامة للنية التي كانت عند الشروع، وإن كان الشروع بتيه العصر فالحكم بمقتضى النص والفتوى العدول منها إلى الظهر لو تذكر في الأثناء أنه لم يأت بالظهر بعد، أو شك في

(١) العروة الوثقى ١: ٦٨٧ المسألة الاولى و الثانية.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٨٧
أنه صلّاها.

و مثله في الحكم ما لو شكّ في أنّ ما بيده مغرب أو عشاء، و لم يكن صلّى المغرب أو شكّ في أنه صلّاها، فإنه يعدل بالنية إلى المغرب ما دام لم يأخذ في القيام إلى الركعة الرابعة «١»، بناء على ما اختاره العلّامة و تبعه صاحب الجواهر قدّس سرّهما، أو ما دام لم يدخل في ركوع الركعة الرابعة بناء على ما هو المشهور «٢».

الثالثة:

إذا شكّ في العشاء بين الثلاث و الأربع و تذكّر أنه سهى عن المغرب، قال في العروة: بطلت صلاته و إن كان الأحوط إتمامها عشاء و الإتيان بالاحتياط ثمّ إعادتها بعد الإتيان بالمغرب «٣».

أقول: هذه المسألة مبتنية على مسألة أخرى معنونة في باب العدول، و هو أنه قد وقع الخلاف في أنه لو تجاوز محلّ العدول فيما إذا كان في العشاء و قد سهى عن المغرب و تذكّر أنه لم يأت بها بعد، بأن دخل في ركوع الركعة الرابعة، فهل اللازم عليه الإتمام عشاء ثمّ الإتيان بالمغرب، كما لو تذكّر بعد الفراغ عن العشاء أنه لم يكن صلّى المغرب، أو أنه تبطل الصلاة لعدم إمكان العدول إلى المغرب بعد التجاوز عن محلّه، كما هو المفروض؟.

و لا دليل على سقوط شرطية الترتيب المستفاد من قوله عليه السلام: «إلا أنّ هذه قبل هذه» «٤» و من أدلّة العدول كما مرّ مرارا، لأنّ القدر المتيقّن من السقوط ما إذا تذكّر بعد الفراغ من اللاحقة أنه فاتت منه السابقة و لم يكن صلّاها، و أمّا إذا تذكّر قبل

(١) العروة الوثقى ١: ٦٨٧ المسألة الاولى و الثانية.

(٢) المنتهى ١: ٤٢٢، جواهر الكلام ٧: ٣١٦.

(٣) العروة الوثقى ١: ٦٨٩، المسألة السادسة.

(٤) الوسائل ٤: ١٢٥٦ و ١٣٠. أبواب المواقيت ب ٤ ح ٥ و ٢٠ و ٢١.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٨٨

الفراغ فلا دليل عليه.

فإن قلنا بالأول الذي مرجعه إلى سقوط اعتبار الترتيب لو تذكّر في الأثناء أيضا مع عدم إمكان العدول، فالحكم في المقام أيضا إتمام الصلاة عشاء ثمّ الإتيان بصلاة الاحتياط ثمّ بالمغرب، لأنه لا فرق بين المسألتين من حيث عدم إمكان العدول، غاية الأمر أنه هناك لأجل استلزام العدول زيادة ركوع في صلاة المغرب و هي مبطلّة، و هنا لأجل استلزامه وقوع الشكّ في عدد الركعات في صلاة المغرب و هو أيضا مبطل، و إن قلنا بالثاني فالحكم بالطلان و الإتيان بالمغرب ثمّ بالعشاء.

و الظاهر هو الوجه الأول، لإلغاء الخصوصية من الدليل الدال على سقوط اعتبار الترتيب فيما إذا تذكّر بعد الفراغ من صلاة العشاء، بدعوى عدم اختصاصه بخصوص هذه الصور، بل يعمّ ما إذا تذكّر قبل الفراغ فيما إذا تجاوز عن محلّ العدول أيضا فتدبر.

الرابعة:

إذا صَلَّى الظهرين، وقبل أن يسلم للعصر علم إجمالاً أنه إما نقص من ظهره ركعةً و الركعة التي بيده رابعةً العصر، وإما أنه أتى بالظهر تامةً وهذه الركعة التي بيده ثالثة العصر، فالاحتمالان اللذان هما طرفا العلم الإجمالي مع قطع النظر عن كونهما طرفين له، يكون أحدهما مجرى قاعدة الفراغ، و الآخر مورد أدلة البناء على الأكثر.

و ذلك لأنّ الشكّ بالنسبة إلى صلاة الظهر شكّ بعد الفراغ فتجرى قاعدته و بالنسبة إلى صلاة العصر شكّ بين الثلاث و الأربع، و حكمه البناء على الأكثر و التسليم، ثمّ الإتيان بصلاة الاحتياط. و أما بملاحظة العلم الإجمالي و كون الاحتمالين طرفين له فذكر سيّد الأساطين في العروة: أنه لا يمكن إعمال القاعدتين معاً، لأنّ الظهر إن كانت تامةً فلا يكون ما بيده رابعةً، و إن كان ما بيده رابعةً فلا نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٨٩

يكون الظهر تامةً، فتجب إعادة الصلاتين لعدم الترجيح في إعمال إحدى القاعدتين. نعم، الأحوط الإتيان بركعة أخرى للعصر ثمّ إعادة الصلاتين لاحتمال كون قاعدة الفراغ من باب الأمارات «١»، انتهى «٢».

و الوجه فيه أن مقتضى قاعدة الفراغ الجارية بالنسبة إلى صلاة الظهر ليس الحكم بوقوعها تامةً واقعا، بل غايته الحكم بتماميتها ظاهراً، الذي مرجعه إلى عدم الاعتناء بهذا الشكّ الحادث بعد الفراغ، لأنه على تقدير وقوعها ناقصةً واقعا كانت مقبولة عند الشارع، كما إذا صَلَّى صلاة تامةً فليس مقتضى هذا الحكم بنقص العصر.

كما أنّ الحكم بالبناء على الأكثر مع الشكّ بين الثلاث و الأربع ليس مرجعه إلى الالتزام بكون ما بيده هي الركعة الرابعة التي آخر الركعات، و أنّها لا تكون ناقصةً بوجه، بل غايته الحكم بالمعاملة مع ما بيده معاملةً الرابعة، و إن كان شاكاً فيها مع جبر النقص المحتمل بصلاة الاحتياط، فلا تدافع بين نفس القاعدتين بوجه.

و أما عدم التدافع بينهما و بين العلم الإجمالي، فلأنّ مقتضى التحقيق - تبعاً لما أفاده الشيخ المحقق الأنصاري قدس سرّه «٣» - أن عدم جريان الأصل في أطراف العلم الإجمالي ليس لأجل المناقضة بين الأصلين، أو الأصول و العلم الإجمالي، حتّى ترجع هذه المناقضة إلى التناقض في أدلة الأصول، بل عدم الجريان إنّما هو لأجل

(١) العروة الوثقى ١: ٦٩٧ المسألة السادسة والعشرون.

(٢) و أورد عليه سيّدنا العلّامة الأستاذ (أدام الله أظلاله على رؤوس المسلمين) في تعليقه المباركة ما لفظه: الحكم بتمامية الظهر ظاهراً لا يستلزم الحكم بنقص العصر، و أنّ ما بيده ثالثتها، و ليس الواجب عند الشكّ في الثلاث و الأربع هو الالتزام بعدم النقص و أنّها أربع، بل إتمامها على ما بيده كائناً ما كان مع جبر النقص المحتمل فيها بصلاة الاحتياط، فلا تدافع بين القاعدتين و لا بينهما و بين العلم الإجمالي، و العمل بهما متعين. انتهى تعليقه السيّد البروجردى، على العروة الوثقى: ٧١. «المقرّر».

(٣) فرائد الأصول: ١٩.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٩٠

استلزام جريانه لطرح تكليف منجز عليه، فيختصّ عدم الجريان بما إذا استلزم ذلك دون ما إذا لم يستلزم، كما إذا علم إجمالاً بطهارة واحد من الإنائين المسبوقين بالنجاسة، فإنّ إجراء استصحاب النجاسة في كلّ منهما لا تلزم منه مخالفة تكليف منجز كما هو واضح.

إذا ظهر لك ذلك فنقول: لا بدّ من ملاحظة أنّ إعمال القاعدتين في المقام هل يستلزم نفي حكم ثابت بسبب العلم الإجمالي بوقوع النقص في إحدى الصلاتين أم لا؟، الظاهر عدم الاستلزام، و ذلك لأنّ مقتضى العلم الإجمالي لزوم مراعاة النقص الواقع في إحدى الصلاتين، و إعمال القاعدتين لا ينفى ذلك، غاية الأمر أنّ مقتضاها أنّ النقص على تقدير وقوعه في الصلاة السابقة يكون كالعدم.

لأنّ الشارع بمقتضى قاعدة الفراغ، تقبل الصلاة الناقصة مقام التامة الكاملة، و على تقدير وقوعه في هذه الصلاة التي بيده، يكون مجبوراً بصلاة الاحتياط التي شأنها جبر النقص المحتمل، فلا يكون النقص المحتمل في كلّ من الصلاتين غير معتنى به، بل روعى

كمال المراعاة، وكون حكمه على تقدير الوقوع في الصلاة السابقة هو عدم الاعتناء به، وعلى تقدير الوقوع في الصلاة اللاحقة هو الجبر والتدارك بركعة مفصولة لا يوجب عدم مراعاته كما هو غير خفي.

هذا، ولكن يبقى في المقام شيء، وهو أن مرجع العلم الإجمالي بالنقص في إحدى الصلاتين إلى العلم التفصيلي ببطلان خصوص العصر على تقدير التسليم في هذه الركعة إما من جهة نقصانها وكون الركعة ثالثة العصر، وإما من جهة نقصان الظهر الموجب لعدم صحة العصر من جهة فقدانها للترتيب المعبر فيها، ومورد أدلة البناء على الأكثر هو ما إذا كانت الصلاة صحيحة من غير جهة الشك في الركعة.

هذا، ولكن يدفع ذلك أن نقصان الظهر إنما يؤثر في بطلان العصر من جهة

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٩١

فقدان الترتيب إذا كان موجبا لبطلان نفسها، ومع جريان قاعدة الفراغ المقتضية للصحة والتمامية لا يترتب على نقصانها بطلان العصر، كما أن نقصان العصر أيضا لا يقتضى عدم تماميتها بعد كونه مجبورا بصلاة الاحتياط كما عرفت، فالمتعين في المسألة بالقاعدتين معا فتدبر جيدا.

وقد تحصل مما ذكرنا أن في المسألة وجوها ثلاثة.

أحدها: ما اختاره سيّد الأساطين في العروة من الحكم بوجوب إعادة الصلاتين، للتدافع بين القاعدتين وعدم ترجيح في البين. ثانيها: انحلال العلم الإجمالي بالعلم التفصيلي، ببطلان خصوص صلاة العصر، والشك البدوي بالنسبة إلى صلاة الظهر، فتجربى قاعدة الفراغ بالنسبة إليها وتجب إعادة العصر.

ثالثها: ما اخترناه من إعمال القاعدتين والحكم بجريان قاعدة الفراغ بالنسبة إلى الظهر، وكون الشك بالنسبة إلى العصر موردا لأدلة البناء على الأكثر، ومرجعه إلى كون صلاة الاحتياط جابرة للنقص المحتمل، وإما واقعا كما ربما يستفاد من بعض الروايات الواردة في ذلك الباب، وإما كونها حكما ظاهريا في مورد الشك، وقد حققنا في محلّه أن امتثال الأمر الظاهري مجز عن الواقع «١».

الخامسة:

إذا توضأ وصلى ثم علم أنه إما ترك جزء من وضوئه أو ركنا من صلاته، قال في العروة: الأحوط إعادة الوضوء ثم الصلاة، ولكن لا يبعد جريان قاعدة الشك بعد الفراغ في الوضوء، لأنها لا تجرى في الصلاة حتى يحصل التعارض، وذلك للعلم ببطلان الصلاة على كل حال «٢»، انتهى.

(١) نهاية الأصول: ١٢٥، مبحث الأجزاء.

(٢) العروة الوثقى ١: ٧١٠، المسألة السابعة والخمسون.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٩٢

وهذه المسألة قريبة من المسألة السابقة، ولكن نفى السيد قدس سره البعد هنا عن جريان قاعدة الفراغ بالنسبة إلى الوضوء، ولزوم إعادة خصوص الصلاة للعلم ببطلانها على كل حال، وذلك لما أشار إليه من الفرق بين المقامين وهو ثبوت التعارض بين القاعدتين هناك، بناء على مذهبه وأما هنا فليس إلّا قاعدة واحدة جارية بالنسبة إلى الوضوء، بعد انحلال العلم الإجمالي إلى العلم التفصيلي والشك البدوي، فهذا الوجه هنا أقوى.

السادسة:

إذا علم أنه صَلَّى الظهرين ثمان ركعات و قبل السلام من العصر شكّ في أنه هل صَلَّى الظهر أربع ركعات فالتى بيده رابعة العصر، أو أنه نقص من الظهر ركعة فسَلِّم على الثلاث و هذه التى بيده خامسة العصر؟
فالحكم هو ما أفاده فى العروة: من أنّ هذا الشكّ بالنسبة إلى الظهر شكّ بعد السلام، و بالنسبة إلى العصر شكّ بين الأربع و الخمس، فيحكم بصحة الصلاتين، إذا لا مانع من إجراء القاعدتين - لعدم التدافع بينهما بوجه - فبالنسبة إلى الظهر تجرى قاعدة الفراغ و الشكّ بعد السلام، فيبنى على أنّه سلّم على الأربع، و بالنسبة إلى العصر يجرى حكم الشكّ بين الأربع و الخمس، فيبنى على الأربع إذا كان بعد إكمال السجدين، فيتشهد و يسلم ثمّ يسجد سجدتى السهو.
هذا بالنسبة إلى الظهرين، و كذا الحال بالنسبة إلى العشاءين إذا علم قبل السلام من العشاء أنه صَلَّى سبع ركعات و شكّ فى أنه سلّم من المغرب على ثلاث فالتى بيده رابعة العشاء، أو سلّم على الاثنتين فالتى بيده خامسة العشاء، فإنّه يحكم بصحة الصلاتين و اجراء القاعدتين «١».

(١) العروة الوثقى ١: ٦٩٩، المسألة الثامنة و العشرون.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٩٣

السابعة:

لو انعكس الفرض السابق بأن شكّ - بعد العلم بأنّه صَلَّى الظهرين ثمان ركعات قبل السلام من العصر - فى أنه صَلَّى الظهر أربع فالتى بيده رابعة العصر أو صلّاها خمسا فالتى بيده ثلثة العصر، فقال فى العروة: إنّهُ بالنسبة إلى الظهر شكّ بعد السلام و بالنسبة إلى العصر شكّ بين الثلاث و الأربع، و لا وجه لإعمال قاعدة الشكّ بين الثلاث و الأربع فى العصر، لأنه إن صَلَّى الظهر أربعاً فعصره أيضاً أربعة فلا - محلّ لصلاة الاحتياط، و إن صَلَّى الظهر خمسا فلا وجه للبناء على الأربع فى العصر و صلاة الاحتياط، فمقتضى القاعدة إعادة الصلاتين، انتهى «١».

و الظاهر أنه لا مانع من جريان قاعدة الشكّ بين الثلاث و الأربع، بل اللازم العمل بها، لأنّ صحة الظهر و إن كانت مستلزمة لصحة العصر و هى مستلزمة لعدم المورد لصلاة الاحتياط، إلّا أنّ هذا الاستلزام إنّما هو بحسب الواقع، و أمّا بحسب الحكم الظاهرى فالحكم بصحة الظهر لا يلزم الحكم بصحة العصر، بل مفاده هو مجرد الحكم بصحة الظهر بملاحظة كون الشكّ حادثاً بعد الفراغ عنها، و أمّا بالنسبة إلى صلاة العصر فلا بدّ من ملاحظة أنّ موضوع صلاة الاحتياط و هو احتمال النقص له هل يكون متحقّقاً أم لا؟، و من المعلوم أنه متحقق وجدانا كما هو واضح.

الثامنة:

لو علم أنه صَلَّى الظهرين ثمان ركعات، و لكن لم يدر أنه صَلَّى كلّاً منهما أربع ركعات أو نقص من إحداهما ركعة و زاد فى الأخرى.

فالحكم ما أفاده فى العروة: من أنه بنى على أنه صَلَّى كلّاً منهما أربع ركعات، عملاً بقاعدة عدم اعتبار الشكّ بعد السلام - الجارية بالنسبة إلى كلتا الصلاتين،

(١) العروة الوثقى ١: ٦٩٩، المسألة التاسعة و العشرون.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٩٤

و لا تدافع بينهما بعد احتمال أنه صَلَّى كلاً منهما أربع ركعات-، و كذا إذا علم أنه صَلَّى العشائين سبع ركعات، و شك بعد السلام في أنه صَلَّى المغرب ثلاثة و العشاء أربعة، أو نقص من إحدهما و زاد في الأخرى، فيبني على صحتهما «١».

التاسعة:

إذا صَلَّى الظهرين و علم بعد السلام بنقصان إحدى الصلاتين ركعة، فإن كان العلم بعد الإتيان بالمنافي مطلقاً عمداً و سهواً أتى بصلاة واحدة بقصد ما في الذمّة للعلم بطلان إحدى الصلاتين و صحة الأخرى، فيأتي بواحدة مردّدة بينهما و يحصل به العلم ببراءة الذمّة عن التكليف، و إن كان قبل ذلك قام فأضاف إلى الثانية ركعة، لاحتمال كونها هي الناقصة، ثمّ سجد للسهو لأجل التسليم في غير المحلّ ثمّ أعاد الصلاة الأولى، لعدم العلم بتحقيق الفراغ عنها، لاحتمال كونها ناقصة، و الترتيب المعتبر بين الصلاتين يحصل بذلك كما هو غير خفيّ.

و قال في العروة: إنّ الأحوط أن لا ينوي الأولى، بل يصلي أربع ركعات بقصد ما في الذمّة، لاحتمال كون الثانية على فرض كونها تامة محسوبة ظهراً «٢».

أقول: منشأ هذا الاحتمال هي صحیحته زرارة الواردة في العدول الدالّة على العدول من العصر إلى الظهر و لو بعد الفراغ من العصر «٣»، و حيث أن هذا الحكم الذي تشتمل عليه الصحيحة غير مفتى به لأحد من الأصحاب، فلا يبقى مجال لهذا الاحتمال، و حينئذ فيأتي بأربع ركعات بقصد الصلاة الأولى.

ثمّ إنّه قد يقال، فيما لو كان العلم الإجمالي قبل الإتيان بالمنافي: بأنه يحصل الفراغ عن عهدة التكليفين بالإتيان بأربع ركعات مردّدة بين الصلاتين. و لا

(١) العروة الوثقى ١: ٦٩٨، المسألة السابعة و العشرون.

(٢) العروة الوثقى ١: ٦٩٧، المسألة الرابعة و العشرون.

(٣) الكافي ٣: ٢٩١ ح ١، التهذيب ٣: ١٥٨ ح ٣٤٠، الوسائل ٤: ٢٩٠، أبواب المواقيت ب ٦٣ ح ١.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٩٥

موجب لإضافته ركعة موصولة ثمّ إعادة خصوص الصلاة الأولى، و ذلك لأنه بهذا النحو يتحقق العلم بالفراغ عنهما بعد كون المعلوم بالإجمال هو نقصان إحدى الصلاتين.

و لكن الظاهر ما ذكرنا، فإنّ مرجع العلم الإجمالي بنقصان إحدهما إلى العلم الإجمالي بثبوت واحد من التكليفين، لزوم إعادة الصلاة الأولى، و على تقدير كونها هي الناقصة، و لزوم إضافته ركعة موصولة إلى صلاة العصر على تقدير كونها كذلك، و مقتضى هذا العلم لزوم مراعاة كلا التكليفين من باب الاحتياط.

و قد يقال أيضاً: بأنّه يكفي في مثل هذا الفرض الإتيان بالنقيصة المحتملة ركعة كانت أو أزيد، بنية مردّدة بين الصلاتين، و لا ملزم لإعادة الأولى أو الإتيان بصلاة تامة مردّدة بين الصلاتين.

و لكن هذا القول مبنيّ على جواز اقحام صلاة في صلاة، و نحن لا نقول به.

فانقدح من جميع ذلك أنّ الأظهر بل الظاهر ما ذكرنا من أنه لو كان العلم بالنقص قبل الإتيان بالمنافي يجب الإتيان بالنقص المحتمل ثمّ إعادة الأولى.

و الفرق بينه و بين المسألة الرابعة المتقدّمة- و هي ما لو كان العلم بالنقص قبل أن يسلم للعصر، حيث اخترنا فيها إعمال القاعدتين:

قاعدة الفراغ بالنسبة إلى الظهر، و البناء على الأكثر بالنسبة إلى العصر - واضح، فإنك قد عرفت هناك أنه لا يلزم من إعمال القاعدتين مخالفة عملية للعلم الإجمالي، فلا مانع من جريانهما، و أما في المقام، فإجراء فردين من قاعدة الفراغ بالنسبة إلى كلتا الصلاتين يستلزم المخالفة العملية للعلم الإجمالي، فلا يجرى شيء منهما، بل اللازم مراعاة العلم الإجمالي بلزوم إعادة خصوص الظهر أو إضافة ركعة موصولة إلى العصر كما عرفت.

هذا كله فيما لو علم بنقصان إحدى الصلاتين و صحة الأخرى، و أما لو احتمل

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٩٦

نقصان الأخرى أيضا فالحكم أيضا كذلك، لأنه تجرى قاعدة الفراغ بالنسبة إليها و إن كانت غير معينة، لأنه لا مانع من جريان قاعدة الفراغ بالنسبة إلى أحدهما لا على التعيين، كما هو الشأن في غيرها من القواعد و الأصول.

ألا- ترى أنه لو علم إجمالا بكون عامٍ مخصّص بالنسبة إلى بعض أفراده و شكّ في تخصيصه بالنسبة إلى بعض آخر، و كان البعض الخارج بالتخصيص مشتبهًا مع البعض الذي شكّ في تخصيص العام بالنسبة إليه، فإنه لا إشكال في جريان أصالة العموم بالنسبة إلى الفرد المشكوك و إن كان غير معيّن فتدبر.

العاشر:

إذا صلّى المغرب و العشاء ثمّ علم بعد السلام من العشاء أنه نقص من إحدى الصلاتين ركعة، فإن كان بعد الإتيان بالمنافى عمدا و سهوا و جب عليه إعادتهما، و إن كان قبل ذلك، قام فأضاف إلى العشاء ركعة ثمّ يسجد سجدة السهو ثمّ يعيد المغرب «١»، لما ذكر في المسألة السابقة، و يجرى في هذه المسألة جميع ما ذكر هناك.

و الفرق بينهما إنّما هو في خصوص ما لو كان العلم بعد الإتيان بشيء من المنافيات، فإنك عرفت في المسألة السابقة أنه لا يجب في هذه الصورة إلّا الإتيان بأربع ركعات بقصد ما في الذمّة، ظهرها كان أو عصرا، و هنا تجب إعادة العشاءين، و الفرق إنّما هو كون الظهرين متجانسين، و العشاءين متخالفين، كما هو واضح.

الحادية عشر:

و هذه المسألة هي التي تتعلّق بالعمل الإجمالي المتعلّق بأصل الصلاة، لأنك عرفت أنّ المسائل الختامية المذكورة في العروة بين ما كان من فروع العلم الإجمالي و ما كان من مسائل الشكّ و السهو، كما أنّ ما يتعلّق بالعلم الإجمالي بين ما كان العلم الإجمالي متعلقا بأصل الصلاة، و هي مسألة واحدة من تلك المسائل، و بين ما كان

(١) العروة الوثقى ١: ٦٩٧، المسألة الخامسة و العشرون.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٩٧

العلم الإجمالي متعلقا بركعاتها، و هي عشر من تلك المسائل و بين ما كان متعلقا بأفعالها، و هي خمس عشرة منها.

و منه يظهر أنّ مسائل الشكّ و السهو ترتقى إلى ثلاثين.

و كيف كان، فالمسألة الواحدة المتعلّقة بالعلم الإجمالي المتعلّق بأصل الصلاة هي ما لو شكّ في أنه صلّى المغرب و العشاء أم لا، قبل أن ينتصف الليل، و المفروض أنه عالم بأنه لم يصلّ في ذلك اليوم إلّا ثلاث صلوات من دون العلم بتعيينها.

فيحتمل أن تكون الصلاتان الباقيتان المغرب و العشاء، و يحتمل أن يكون آتيا بهما و نسي اثنتين من صلوات النهار، فاللازم عليه

بملاحظة الأصول والقواعد الإتيان بالمغرب والعشاء فقط، لأن الشك بالنسبة إليهما شك في الوقت «١»، ومقتضى قاعدة الاشتغال لزوم الإتيان بهما، وأما صلوات النهار فالشك بالنسبة إليها شك بعد الوقت ولا اعتبار به. وهذا لا فرق فيه بين أن نقول بكون الشك بعد الوقت من جزئيات قاعدة واحدة جامعة له، وللشك بعد التجاوز، والشك بعد الفراغ- كما ربما يستفاد من الشيخ قدس سره في رسالة الاستصحاب «٢»، حيث أورد الروايات الواردة في الشك بعد الوقت في ضمن الروايات الدالة على عدم الاعتناء بالشك بعد التجاوز أو الفراغ- أم لم نقل بذلك، كما هو الظاهر على ما عرفت سابقا.

الثانية عشر:

إذا صَلَّى الظهر والعصر ثم علم إجمالا- بأنه شك في إحداهما بين الاثنتين والثلاث وبنى على الثلاث، ولا يدري أن الشك المذكور في أيهما كان؟ قال في

(١) العروة الوثقى ١: ٧٠٨، المسألة الثالثة والخمسون.

(٢) فرائد الأصول: ٤١٠.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٩٨

العروة: يحتاط بإتيان صلاة الاحتياط وإعادة صلاة واحدة بقصد ما في الذمّة «١».

أقول: الظاهر أنه يحتاط بإتيان صلاة الاحتياط وإعادة خصوص صلاة الظهر، للعلم الإجمالي بأن الشك إما وقع في صلاة العصر، فيجب عليه جبر النقص المحتمل فيها بصلاة الاحتياط، وإما وقع في صلاة الظهر فتجب إعادتها في المقام لعدم جبر نقيصتها المحتملة بسبب الفصل الموجب لبطلانها.

ومنه يظهر أن صلاة الاحتياط إنما يوتى بها بعنوان جبر النقص المحتمل في صلاة العصر، وأما ما ذكره من إعادة صلاة واحدة بقصد ما في الذمّة فهو مبنّى على جواز العدول من العصر إلى الظهر ولو بعد الفراغ منها، وقد عرفت أنه ممّا لا قائل به، وإن كان مستنده صحيحة زرارة الطويلة الواردة في مسائل العدول كما عرفت «٢».

ثم إنه قد يتوهم أن الاحتياط لا يتحقق بما ذكرنا، لعدم إحراز الترتيب المعتبر في صلاة العصر حال الإتيان بصلاة الاحتياط، ولكنه مندفع بأن صلاة الاحتياط على تقدير الاحتياج إليها واجدة للترتيب، لأنه على هذا التقدير تكون صلاة الظهر تامة، وعلى تقدير عدم الاحتياج إليها لا معنى لإحراز ترتيب حالها كما لا يخفى.

الثالثة عشر:

إذا صَلَّى الظهرين و علم بعد التسليم من العصر أنه صلّاهما تسع ركعات، ولا يدري أنه زاد ركعة في الظهر أو في العصر؟ فمقتضى العلم الإجمالي بالزيادة المبطلّة في إحداهما لا على التعيين لزوم إعادة كلتا الصلاتين، لكن حيث تكونان متجانستين، فلا يجب عليه إلّا الإتيان بأربع ركعات بقصد ما في الذمّة، للعلم

(١) العروة الوثقى ١: ٧٠٩، المسألة الرابعة والخمسون.

(٢) الوسائل ٤: ٢٩٠. أبواب المواقيت ب ٦٣ ح ١.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٩٩

بوقوع إحداهما صحيحة، وهذا مما لا اشكال فيه.

و أما لو كان قبل السلام من العصر، فبالنسبة إلى الظهر يكون الشك من مصاديق الشك بعد السلام الذي هو مجرى قاعدة الفراغ، و بالنسبة إلى العصر يكون من الشك بين الأربع والخمس، فمع قطع النظر عن العلم الإجمالي و كون الاحتمالين طرفين له، لا مانع من إعمال القاعدتين، و أما مع ملاحظته ففي المسألة وجوه ثلاثة:

أحدها: ما اختاره سيّد الأساطين في العروة، من أنه لا يمكن إعمال الحكمين، لكن لو كان بعد إكمال السجدين عدل إلى الظهر، و أتم الصلاة و سجد للسهو يحصل له اليقين بظهر صحيحة، أما الأولى أو الثانية «١»، و تبعه في ذلك بعض الأعظم من المعاصرين مصرّحاً بأنه لا فرق فيما ذكرنا من العلم بصحة الظهر إجمالاً بعد العدول من العصر إليها، بين أن يكون بعد إكمال السجدين أو قبله، بل ذكر أنه يصح لو كان في حال القيام أيضاً «٢».

ثانيها: ما حكى عن المحقق العراقي قدس سره في الحاشية «٣» على العروة، من انحلال العلم الإجمالي بوقوع الزيادة المبطله في إحداهما إلى العلم التفصيلي بطلان العصر، إما من جهة اشتغالها على الزيادة المبطله، و إما من جهة بطلان الظهر المترتب عليه بطلان العصر، مع عدم العدول و عدم تحقّق الفراغ منها- كما هو المفروض- و الشك البدوي بالنسبة إلى صلاة الظهر، فتجرى فيها قاعدة الفراغ و لا يجب إلّا أعاده خصوص صلاة العصر و الإتيان بأربع ركعات بعنوانها.

ثالثها: القول بإعمال القاعدتين لعدم التدافع بينهما، كما اخترناه فيما لو علم

(١) العروة الوثقى ١: ٧٠٠ المسألة الثلاثون.

(٢) كتاب الصلاة للمحقق الحائري: ٤٣٢.

(٣) تعليقه المحقق العراقي على العروة الوثقى: ١٤٥.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٠٠

بالنقص في إحدى الصلاتين نظراً إلى أن العلم الإجمالي بتحقق زيادة في إحدى الصلاتين لا يستلزم العلم الإجمالي بطلانها، لأنّ الزيادة إن كانت واقعة في صلاة الظهر فلا توجب بطلانها لأجل قاعدة الفراغ الجارية بالنسبة إلى الظهر، لكون الشك حادثاً بعد الفراغ عنها، و إن كانت متحققة في صلاة العصر، فلا توجب أيضاً بطلانها، نظراً إلى أدلة الشك بين الأربع والخمس.

و هذا لا فرق فيه بين أن نقول بكون سجدة السهو الواجبتين في الشك بين الأربع والخمس إنّما هما عقوبتان للسهو و الذهول عن ركعات الصلاة، و أنّ احتمال الزيادة مندفع بالأصل كما نفينا عنه البعد فيما سبق، أو نقول بكون السجدين جابرتين للزيادة المحتملة و إن كان عدم البطلان بناء على الاحتمال الثاني أوضح.

و ذلك لأنّه لا يكون حينئذ فرق بين هذه المسألة و المسألة السابقة، و هي ما لو علم قبل السلام بنقصان إحدى الصلاتين، لأنّه كما يكون النقص المحتمل مجبوراً هناك بصلاة الاحتياط، كذلك الزيادة المحتملة هنا مجبورة بالسجدين.

ثمّ إنّ بناء على هذا الوجه يختص إعمال القاعدتين بما إذا كان العلم عارضاً بعد إكمال السجدين، و ذلك لأنّ مورد أدلة الشك بين الأربع و الخمس على ما عرفت سابقاً إنّما هو خصوص هذه الصورة.

هذا، و يرد على هذا الوجه الفرق بين هذه المسألة و المسألة السابقة، و ذلك لأنّ المصلّى هناك، و إن كان يحصل له العلم الإجمالي بالنقص في إحدى الصلاتين إذا بنى على الأربع و سلّم، إلّا أنّ النقص على تقدير وقوعه في صلاة العصر كان منجبراً بصلاة الاحتياط، و لم يكن قادحاً في صحة الصلاة أصلاً، و هنا كان العلم الإجمالي بالزيادة المبطله في إحدى الصلاتين حاصلًا له قبل أن يسلم.

و مقتضى هذا العلم الإجمالي مع ملاحظة اعتبار الترتيب في الصلاة اللاحقة و إن كان هو العلم التفصيلي بطلانها، إنّما لوقوع الزيادة المبطله فيها- و دعوى كون

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٠١

السجود جابرا لها مدفوعة بأنها خالية عن الدليل بل لا يتجاوز عن الاحتمال- وإما لبطلان السابقة المترتب عليه بطلانها، إلا أنه باعتبار أدلة العدول الدالة على جواز العدول من اللاحقة إلى السابقة مع عد إحراز الإتيان بها صحيحة، ينسد باب البطلان، و به يتحقق العلم بإتيان الظهر صحيحة، إما لخلو الصلاة الأولى عن الزيادة وإما لخلو المعدول عنه عنها.

فانقذ من ذلك الخلل في الوجه الثاني أيضا الذي مرجعه إلى انحلال العلم الإجمالي إلى التفصيلي ببطلان العصر والشك البدوي بالنسبة إلى الظهر، وهو مجرى قاعدة الفراغ، وذلك لأن العلم التفصيلي متفرع على عدم العدول، ومع إمكانه وجازه لا يبقى له مجال أصلا.

فالحق ما اختاره في العروة من العدول والإتمام ثم سجود السهو.

ويمكن أن يقال بعدم الاحتياج إلى سجود السهو «١»، وذلك من أن زيادة الركعة غير محتملة في صلاة الظهر الواقعية منهما، لأنه بعد العدول والإتمام ظهرا يحصل له اليقين بالإتيان بظهر صحيحة خالية عن الزيادة، فلا حاجة إلى سجود السهو.

ثم إنه ربما يمكن أن يقال: إن العدول بالنحو المذكور وإن كان موجبا لحصول اليقين بظهر صحيحة خالية عن الزيادة، إلا أنه لا دليل على لزومه وتعيينه، فيمكن أن يكون مختيرا بينه وبين عدم العدول الموجب للعلم التفصيلي ببطلان العصر والشك البدوي بالنسبة إلى الظهر، وهو مجرى قاعدة الفراغ.

وبعبارة أخرى كان مختيرا بين تحصيل العلم بفراغ الذمة عن الظهر بسبب العدول وبين إحراز صحتها بقاعدة الفراغ الجارية فيها بعد انحلال العلم الإجمالي،

(١) راجع ما أفاده سيدنا العلامة الأستاذ (مدّ ظلّه) في حاشية العروة: ٧١. «المقرّر»

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٠٢

نعم يقع الكلام في جهة أخرى، وهي أنه عند دوران الأمر بين العلم بإتيان الواقع وبين إحرازه بأصل أو أمانة هل يكون الترجيح مع الأول أم لا و للتكلم في هذه الجهة مقام آخر.

الرابعة عشر:

إذا علم بعد الفراغ من الصلاة أنه ترك سجدين، ولكن لم يدر أنّهما من ركعة واحدة كي يكون تاركا للركن فيجب عليه الإعادة والاستئناف، أو من ركعتين حتى لا- يجب عليه إلما القضاء وسجود السهو. قال في العروة: وجب عليه الإعادة، ولكن الأحوط قضاء السجدة مرتين، وكذا سجود السهو مرتين أولا ثم الإعادة «١».

وحكى عن الشيخ في المبسوط وجماعه، القول بوجوب الإعادة «٢» ولو علم أنّهما كانتا من ركعتين ولكن لم يدر الركعتين، و أنّهما هل هما الركعتان الأوليان أو الأخيرتان، وذلك لأنه لم تسلّم الأوليان يقينا مع أنّ سلامتهما معتبرة بمقتضى النصوص، ولكن هذا مبنّى على ما ذهب إليه من اعتبار سلامة الأولتين مطلقا.

وقد تقدّم أنّ الأظهر أنه لا فرق بين الأوليين وغيرهما في شيء من الأحكام إلا في خصوص السهو المساوق للشك والترديد المتعلق بخصوص عدد الركعات.

وقال المحقق في الشرائع في هذا المقام: إنه لو ترك سجدين ولم يدر أنّهما من ركعة أو ركعتين رجحنا جانب الاحتياط «٣».

والظاهر بحسب بادئ النظر أنّ مراده من الاحتياط الذي رجح جانبه هو

(١) العروة الوثقى ١: ٦٩٢، المسألة الرابعة عشر.

(٢) المبسوط ١: ١٢٠-١٢١، المعتمر ٢: ٣٧٩، تذكرة الفقهاء ٣: ٣٠٧، مسالك الأفهام ١: ٢٨٨، مستند الشيعة ٧:

٩٤، جواهر الكلام ١٢: ٢٧٣.

(٣) شرائع الإسلام ١: ١٠٥.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٠٣

الجمع بين الإعادة وقضاء السجدين، و لكن الذي يقتضيه التأمل - كما حكي أنه قد يلوح من كلام بعض - أن مراده منه هو خصوص الإعادة لا الجمع، وذلك لأن وجوب القضاء وسجود السهو وعدم وجوبهما ليس في عرض صحة الصلاة و بطلانها بل في طولها، ضرورة أن الوجوب متفرع على الصحة، وقد استوجه ذلك صاحب المصباح و استدلل عليه بأن الأصل براءة الذمة عن التكليف بقضاء السجدين ثم قال: ولا يعارضه أصالة براءة ذمته عن التكليف بالإعادة، لأنها من آثار بقاء الأمر الأول و عدم حصول امتثاله، و هو موافق للأصل، فعلمه الإجمالي بأن عليه إمّا قضاء السجدين أو الإعادة غير موجب للاحتياط بعد أن كان مقتضى الأصل في أحد طرفيه الاشتغال و في الآخر البراءة فليتأمل، انتهى «١».

و كيف كان، فيمكن أن يقال في المسألة: بوجوب الجمع بين الإعادة وقضاء السجدين و سجود السهو مرتين، نظرا إلى أنه مقتضى العلم الإجمالي، بأن صلاته أمّا باطلة أو أنه يجب عليه قضاء المنسى. و يمكن أن يقال: بأن مرجع الشك في أن السجدين هل كانتا من ركعة أو ركعتين إلى الشك في صحة الصلاة و بطلانها؟.

و الشك في الصحة و البطلان إذا كان حادثا بعد التسليم، يكون مجرى قاعدة الفراغ الحاكمة بالصحة. و عدم لزوم الإعادة، فمقتضى قاعدة الفراغ عدم وجوب الاستئناف، و أمّا وجوب القضاء و سجود السهو، فهو منفي بأصالة براءة الذمة عنه للشك في تحقق موجه. و دعوى مخالفته للعلم الإجمالي بأحد التكليفين و هو منجز كالعلم التفصيلي فلا محيص عن الجمع. مدفوعه بأنه لا شك أنه ليس في البين إلّا التكليف بأصل الصلاة و هو معلوم تفصيلا لا إجمالا، فلا بد من تحصيل فراغ الذمة عنه إمّا بالعلم أو بغيره من أماره أو

(١) مصباح الفقيه كتاب الصلاة: ٥٤٥.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٠٤

أصل، و المفروض أن قاعدة الفراغ تحكم بحصول البراءة مع الشك في الصحة، فلا مجال لإيجاب الجمع.

هذا كله فيما لو علم بعد الفراغ، و أمّا لو علم في الأثناء و كان العلم بعد التجاوز عن محلّ الإتيان بالسجدين اللتين يعلم بتركهما، و لكن لا يدري أنّهما من ركعة أو ركعتين، كما إذا علم بعد الدخول في الركعة الثالثة بترك سجدين، إمّا في الركعة الأولى، أو في الركعة الثانية، أو كانت إحداهما من الركعة الأولى و الأخرى من الركعة الثانية.

فإنه قد تحقق التجاوز عن محلّ الشك، سواء تحقق التجاوز عن محلّ السهو أيضا - كما إذا علم بعد الدخول في ركوع الركعة الثالثة - أم لم يتجاوز عنه، كما إذا علم قبل الدخول في ركوعها، فالظاهر أنه لا مجال لقاعدة التجاوز هنا بعد مخالفتها للعلم الإجمالي بترك السجدين الذي يترتب عليه الإعادة في صورتين من تلك الصور الثلاثة و وجوب القضاء و سجود السهو في صورة واحدة منها.

توضيح ذلك، إنه قد مرّ سابقا أنه يعتبر في كلّ ركعة من ركعات الصلاة طبيعة السجود المتحققة بإيجاد فرد واحد منه على نحو لا يمكن انطباق الصلاة بدونها، لكونها دخيلة فيها ركنا، و يعتبر في كلّ ركعة أيضا في خصوص حال العمد و الالتفات الإتيان بالفرد الثاني من تلك الطبيعة، و لكن لا يكون هذا الفرد من مقومات عنوان الصلاة بحيث لا يمكن انطباقه بدونه.

و حينئذ، فالعلم الإجمالي بترك السجدين مع الشك في أنه من ركعة أو ركعتين في الصورة المفروضة له ثلاثة أطراف:

أحدها: كون تركهما متحققاً في الركعة الأولى، و مرجعه إلى فقدانها لطبيعة السجود المعتبرة في انطباق عنوان الصلاة، و مقتضى هذا الاحتمال بطلان الصلاة بمجرد الدخول في ركوع الركعة الثانية، إذ به يتحقق التجاوز عن محلّي السجدين -

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٠٥

المحلّ الشكّي و المحلّ السهوي.

ثانيها: كون المتروك من خصوص الركعة الثانية، و مقتضى هذا الاحتمال بطلانها عند الدخول في ركوع الركعة الثالثة.

ثالثها: كون المتروك سجدة واحدة من الركعة الأولى، و سجدة واحدة من الركعة الثانية، و لا- محالة يكون المتروك في كلتا الركعتين هي ثانية السجدين، و لا- معنى لاحتمال أن يكون المتروك في إحداهما هي السجدة الأولى، و في الأخرى هي السجدة الثانية، كما أنه لا- معنى لكون المتروك في كليهما هي السجدة الأولى كما هو واضح، و مقتضى هذا الاحتمال صحة الصلاة و وجوب القضاء و سجدة السهو بعد الفراغ عنها.

و كيف كان، فإجراء قاعدة التجاوز في كلتا الركعتين موجب لطرح العلم الإجمالي بترك السجدين فلا مجال له، و حينئذ فلا بدّ إمّا أن يقال: بلزوم الإعادة و القضاء و سجود السهو، للعلم الإجمالي بأنّ صلاته إمّا باطلّة و أنه يجب عليه الإعادة، و إمّا صحيحة فاقدة السجدين من الركعتين، فيجب قضاؤهما و سجود السهو مرتين.

و إمّا أن يقال: بعدم كون وجوب القضاء و سجود السهو في عرض وجوب الإعادة و رتبته، و ذلك لأنّ وجوب القضاء إنّما هو بعد الفراغ عن صحة الصلاة و كونها محرزة إمّا بالوجدان و إمّا بغيره، فهو متأخر عن صحة الصلاة رتبة، و حينئذ فلاحتمال الثالث الذي يترتب عليه وجوب القضاء ليس في رتبته، الاحتمالين الأولين اللذين يترتب عليهما البطلان و لزوم الاستئناف، فلا مانع من جريان قاعدة التجاوز بالنسبة إليهما و الحكم بعدم البطلان.

هذا، و يمكن أن يناقش في هذا الوجه بأنّ ترتّب وجوب القضاء على الصّحة و كون احتماله متأخراً رتبة عن الاحتمالين الآخرين لا يوجب خروجه عن أطراف

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٠٦

العلم الإجمالي، و كون الأصل الجارى فيه معارضا للأصل الجارى فيهما كما لا يخفى.

و لبعض الأعظم من المعاصرين في هذا المقام تحقيق دقيق لا بأس بإيراده، فنقول: قال في رسالته التي صنّفها في فروع العلم الإجمالي في حكم هذه المسألة فيما لو تذكّر في الأثناء ما ملخصه بتقريب منّا:

أنّه تارة يكون التذكّر في محلّه الشكّي، و اخرى بعده، و ثالثه بعد محلّه الذكرى.

فإن كان في محلّه الشكّي فلا شبهة في وجوب الإتيان بالسجدين في محلّهما و إجراء قاعدة التجاوز عن الأوليين لعدم المعارضة، و إن كان بعد محلّه الشكّي و في محلّه الذكرى فنقول: إنّ ما هو طرف المعارضة من الاحتمالات الأربعة هو احتمال ترك السجدة الثانية من الركعة الأولى، و احتمال ترك السجدة الأولى من الركعة الثانية، و ذلك لأنّ السجدة الأولى من الركعة الأولى مجرى قاعدة التجاوز بلا إشكال، لعدم إحراز الأثر في البقية بدونه، لأنّ أثرها إنّما هو مشروط بصحة الصلاة، و هي متوقفة على جريان القاعدة في الأولى من الأولى، لأنّ مع عدم إحرازها لا تكون الصلاة صحيحة أصلاً.

لما عرفت من أنه يعتبر في كلّ ركعة من ركعات الصلاة طبيعة السجود المتحقّقة بإيجاد فرد واحد منها، و مع الإخلال بها في شيء من الركعات لا يكاد ينطبق عنوان الصلاة على المأمّي به، فصحة الصلاة تتوقّف أولاً على إحراز الأولى من الأولى و لو بقاعدة التجاوز، و حينئذ فلا معارض لإجراء قاعدة التجاوز فيها.

و أمّا في الثانية من الركعة الثانية فنقطع بعدم وجودها على وفق أمرها على كلّ من الاحتمالات الأربعة، و يبقى فيه احتمال عدم

وجوبها لفساد الصلاة.

وقد عرفت أن قاعدة التجاوز عن الأولى في الأولى تثبت الصحة ووجوبها

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٠٧

بلا- احتياج إلى إجراء قاعدة التجاوز فيها، فانقذح أن طرح المعارضة هو الثانية من الأولى، والأولى من الثانية، وفي مثله لا بأس بالرجوع إلى الاستصحاب فيهما، ومقتضاه الإتيان بالسجدة الأولى من الثانية، ثم بالثانية منها من جهة الجزم بعدم إتيان العمل على وفق أمره، ويأتي بقضاء الثانية من الأولى لاستصحابه بعد سقوط القاعدة عنه بالمعارضة، ولا ضير لمخالفة أحد الأصليين للواقع قطعاً، لعدم مخالفة عملية في البين، ولو كان التذكر بعد خروج المحل الذكرى، تجرى قاعدة التجاوز في الأولى من الأولى، والباقي بين ما لا تجرى فيه لعدم الشك، وبين ما لا تجرى للمعارضة، وفي مثله لا يجب عليه إلا قضاء السجدين وسجدتا السهو لكل منهما، ومقتضى الأصول وإن كان عدم الإتيان بالثلاثة إلا أنها بالنسبة إلى المعلومات التفصيلية من الآثار غير جارية نفيًا وإثباتًا، وفي المقام يعلم تفصيلاً بعدم وجوب مزيد مما ذكر، كما لا يخفى «١»، انتهى.

ويمكن أن يقال عليه: بأن إجراء قاعدة التجاوز بالنسبة إلى أمر معتبر في الصلاة، صحة أو كمالاً، لا يتوقف إلا على كون ذلك الأمر مترتباً عليه أثر شرعي، بحيث لم يكن وجوده في عالم التشريع لغو، خالياً عن الأثر، إمّا لدخالته في تحقق المأمور به بالوجه الأتم الأكمل، كما في الأذان والإقامة، أو لاعتباره في صحة المأمور به وقوامه مطلقاً في حالتي العمد والسهو كما في الأركان، أو في خصوص حال العمد كما في غير الأركان من سائر الأجزاء.

وبالجملة: لا- يعتبر في جريان القاعدة إلا مجرد كون مجراها ذا أثر شرعي بحسب الواقع ونفس الأمر، ولا يتوقف على إحراز ثبوت ذلك الأثر بحيث لو كان ترتبه متوقفاً على تحقق شيء آخر، لكان الواجب أولاً إحراز تحقق ذلك الشيء، ثم إجراء القاعدة نظراً إلى أنه لا أثر لها بدون تحققه.

(١) روائع الأمالي في فروع العلم الإجمالي للمحقق العراقي: ١٠٠-١٠١.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٠٨

وحينئذ نقول: إن ترتب الأثر على السجدين من الركعة الثانية وإن كان متوقفاً على تحقق السجدة الأولى من الركعة الأولى، لعدم صحة الصلاة بدونه، كما أن ترتب الأثر على الثانية من الأولى يكون متوقفاً على تحقق موضوعه، وهو يتوقف على الأولى لعدم إمكان تحقق عنوان الثانية بدون ثبوت عنوان الأولى، إلا أن إجراء القاعدة في الثلاثة لا يكون مشروطاً بإحراز الأولى من الأولى بإجراء القاعدة فيها أولاً، لما عرفت من أنه لا يعتبر في جريانها إلا مجرد كون مجراها ذا أثر شرعي، وكل واحدة من الثلاث تكون كذلك، لأن الثانية من السجدين في كلتا الركعتين دخيلة في صحة الصلاة في حال العمد والاتفات، والأولى من الثانية كالأولى من الأولى معتبرة في قوامها مطلقاً عمداً وسهواً.

وحينئذ فلا- يكون إجراء القاعدة في الأولى من الأولى متقدماً من حيث الرتبة على إجرائها في الباقي، بل يكون الجميع في عرض واحد، وحينئذ فيصير حكم المسألة كما ذكرنا أولاً، فتدبر جيداً.

الخامسة عشر:

إن علم بعد ما دخل في السجدة الثانية مثلاً أنه إما ترك القراءة أو الركوع، أو أنه إما ترك سجدة من الركعة السابقة أو ركوع هذه الركعة، فقد قال في العروة بعد تقييد الحكم بما إذا دخل في السجدة الثانية: وجب عليه الإعادة، لكن الأحوط هنا أيضاً إتمام الصلاة وسجدتا السهو في الفرض الأول، وقضاء السجدة مع سجدة السهو في الفرض الثاني، ثم الإعادة، ولو كان بعد الفراغ من الصلاة

فكذلك «١».

أقول: أمّا تقييده قدس سرّه الحكم بما إذا دخل في السجدة الثانية فإنّما هو مبنى على دعوى مضى محلّ الركوع بالدخول في السجدة الأولى، و توقّفه على الدخول في

(١) العروة الوثقى ١: ٦٩٣، المسألة الخامسة عشر.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٠٩

الثانية، و قد عرفت فيما سلف أنّ الأقوى خلافه، و أمّا الحكم بوجوب الإعادة فلا يتم في الفرض الأول، بناء على ما اخترناه سابقا من أنه لا تجب سجدتا السهو لكل زيادة و نقيضه حتّى يكون ترك القراءة من الموجبات لهما.

و حينئذ فلا يترتب على ترك القراءة في الصورة المفروضة أثر أصلا، و معه لا يكون العلم الإجمالي منجزا بالنسبة إلى الطرف الآخر الذى يترتب عليه الأثر، لأنّ الشكّ بالنسبة إليه بدوى و مورد لجريان الأصل، و حينئذ فتجرى قاعدة التجاوز بالنسبة إلى الركوع، و تصحّ الصلاة و لا موجب للإعادة، و أمّا الفرض الثانى فالظاهر لزوم الاحتياط الذى ذكره، لأنّ مقتضى العلم الإجمالي ببطان الصلاة الموجب للإعادة و إيجاد موجب القضاء و سجود السهو و هو ترك الفرد الثانى من طبعه السجود، لزوم مراعاة كلا التكليفين بإتيان كلا المحتملين.

و بالجملة: فهذا الفرض نظير المسألة المتقدّمة، و لا فرق بينهما أصلا كما لا يخفى.

السادسة عشر:

لو علم قبل أن يدخل في الركوع أنه ترك سجدين من الركعة السابقة أو ترك القراءة، فقد ذكر في العروة: أنه وجب عليه العود لتداركهما و الإتمام ثمّ الإعادة «١».

أقول: للمسألة صورتان:

إحدهما: ما إذا علم قبل أن يدخل في الركوع و قبل الشروع في القنوت أيضا.

ثانيتهما: ما إذا علم قبل الدخول في الركوع حال الاشتغال بالقنوت.

أمّا الصورة الأولى، فالظاهر أنه لا وجه فيها لوجوب العود لتدارك السجدين، لأنّ الشكّ بالنسبة إليهما مجرى قاعدة التجاوز، لأنه دخل في الغير

(١) العروة الوثقى ١: ٦٩٣، المسألة السادسة عشر.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١١٠

الذى هو القيام على ما هو الحقّ كما مرّ.

و لا- تجرى القاعدة بالنسبة إلى القراءة، لعدم مضى محلّه و عدم الدخول في الغير، فيجب الإتيان بها و تصح الصلاة، و لا موجب للإعادة أصلا.

و أمّا الصورة الثانية، فإجراء فردين من قاعدة التجاوز فيها بالنسبة إلى السجدين و القراءة مخالف للعلم الإجمالي بترك إحدهما، فلا مجال لاجرائهما.

و حينئذ تصل النوبة إلى استصحاب عدم الإتيان بالسجدين و كذا بالقراءة، و لا مانع من جريانها معا، أمّا فيما لو علم إجمالا بترك إحدهما و شكّ في الإتيان بالأخرى فواضح، لأنه لا يعلم إجمالا بأنّه أتى بإحدهما حتّى يكون الأصل الجارى فى كليهما مخالفا

للعلم الإجمالى المتعلق بالإتيان بواحدة منهما.

و أمّا فيما لو علم بترك إحدهما و فعل الأخرى فلا- مانع أيضا بناء على ما اخترناه فى محلّه، من أنّ المانع من جريان الأصل فى أطراف العلم الإجمالى إنّما هو استلزامه لمخالفة تكليف منجز معلوم، و عليه فيختصّ عدم الجريان بما كان من الأصول نافيا للتكليف، و أمّا المثبته منها فلا مانع عن جريانها، و حينئذ فمقتضى أصالة عدم الإتيان بشيء من السجدين و القراءة، و جوب العود لتدارك، لأنّ المفروض أنّ المحل السهوى باق لم يتجاوز عنه.

هذا، و يحتمل قويا كما احتمله السيد قدس سرّه فى العروة أنّ يقال: بالاكْتفاء بالإتيان بالقراءة فى الصورة المفروضة و الإتمام من غير لزوم الإعادة، نظرا إلى أنّ جوب القراءة عليه معلوم، لأنّ الأمر دائر بين تركها فيجب الإتيان بها، و بين ترك السجدين دونها فيجب الإتيان بها أيضا، لأنّه لا أثر للقراءة غير المسبوقة بشيء من السجدين فى الركعة السابقة، فعلى التقديرين يجب الإتيان بالقراءة، و يكون الشكّ بالنسبة إلى السجدين بعد الدخول فى الغير الذى عرفت أنه القيام، فلا يجب العود لتداركهما، بل يأتى بالقراءة و يتم من غير لزوم الإعادة.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١١١

السابعة عشر:

إذا علم إجمالا أنه إمّا ترك السجدة من الركعة السابقة، أو التشهد من هذه الركعة، فإن كان جالسا أو فى حال النهوض إلى القيام و لمّا يقم بعد، فلا إشكال فى أنه يجب عليه الإتيان بالتشهد و إتمام الصلاة و لا شيء عليه، لكون الشكّ بالنسبة إلى السجدة بعد تجاوز المحلّ، و بالنسبة إلى التشهد قبل التجاوز فتجرى فيها قاعدته.

و إن كان فى حال القيام فحكم السيد قدس سرّه فى العروة بوجوب المضىّ و إتمام الصلاة و الإتيان بقضاء كلّ منهما مع سجدة السهو و احتاط بالإعادة أيضا، ثمّ قال:

و يحتمل جوب العود لتدارك التشهد و الإتمام و قضاء السجدة فقط مع سجود السهو، و عليه أيضا على الأحوط الإعادة «١».

أقول: هذا الاحتمال هو المتعين، و لكن لا- تجب الإعادة على الظاهر، و ذلك لأنّه إذا كان العلم الإجمالى عارضا فى حال القيام لا مجال لإجراء قاعدة التجاوز أصلا، لا بالنسبة إلى السجود و لا بالإضافة إلى التشهد، لأنّ المفروض أنه يعلم إجمالا ترك أحدهما، و إجراء قاعدة التجاوز فيهما مستلزم للمخالفة العملية كما هو واضح.

و حينئذ تصل النوبة إلى الاستصحاب، و مقتضاه عدم الإتيان بشيء منهما، و لا مانع من جريانه بالنسبة إليهما، لعدم التمانع بينهما، على تقدير أن لا- يكون هناك علم إجمالى بفعل أحدهما، و عدم استلزام جريانه فيهما لمخالفة عملية على تقدير تعلق العلم الإجمالى بالفعل و الترك معا، و قد حقّقنا فى محلّه أنّ المانع من جريان الأصل فى أطراف العلم الإجمالى ليس هو التناقض فى أدلته الأصول، بل المانع هو استلزامه

(١) العروة الوثقى ١: ٦٩٥، المسألة التاسعة عشر.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١١٢

لمخالفة تكليف منجز، و حينئذ فلا- مانع من جريانه فى المقام، و مقتضاه لزوم العود لتدارك التشهد فقط، لعدم التجاوز عن محلّه السهوى بخلاف السجود، فإنّه محكوم بعدم الإتيان بحكم الاستصحاب و لا يجوز العود لتداركه بعد التجاوز عن محلّه السهوى كما هو المفروض، بل مقتضى أصالة عدم الإتيان به و جوب تداركه بعد الفراغ مع سجود السهو.

و بالجملة: فلا يرى وجه للإعادة فى المسألة أصلا.

الثامنة عشر:

إذا علم أنه ترك سجدة إما من الركعة السابقة أو من هذه الركعة، فإن كان قبل الدخول في التشهد أو قبل النهوض إلى القيام أو في أثناء النهوض قبل الدخول فيه، وجب عليه العود إليها، لبقاء المحلّ بالنسبة إليها، وكون الشكّ بالنسبة إلى السجدة من الركعة السابقة بعد التجاوز، وإن كان بعد الدخول في التشهد أو في القيام، فالحكم كما مرّ في المسألة المتقدمة، فيجب العود لتدارك السجدة من هذه الركعة والإتمام وقضاء السجدة من الركعة السابقة مع سجود السهو، ولا تجب عليه الإعادة أصلاً «١» كما عرفت.

التاسعة عشر:

إذا علم أنه إما ترك جزء من الأجزاء المستحبة، أو جزء واجباً، ركناً كان أو غيره، كان من الأجزاء التي لها قضاء كالسجدة أو التشهد، أو من الأجزاء التي يجب نقصها بسجود السهو، صحّت الصلاة «٢»، فيما لو كان الشكّ عارضاً بعد الفراغ أو بعد التجاوز عن محلّ الجزء الواجب.

و أما لو كان قبل التجاوز عن محلّه فيجب العود لتداركه لعدم جريان قاعدة

(١) العروة الوثقى ١: ٦٩٥، المسألة العشرون.

(٢) العروة الوثقى ١: ٦٩٦، المسألة الحادية والعشرون.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١١٣

التجاوز بالنسبة إليه، كما أنه لو كان قبل التجاوز عن محلّ الجزء المستحبّ يترجّح الإتيان به، لعدم جريان قاعدة التجاوز بالنسبة إليه، كما لو علم إجمالاً- في حال القيام قبل أن يدخل في الركوع بأنّه ترك سجدة واحدة من الركعة السابقة أو القنوت، فإنّه حينئذ تجرى قاعدة التجاوز بالنسبة إلى السجود ولا تجرى بالنسبة إلى القنوت، بل استحباب الإتيان به بحاله بعد كون مقتضى الأصل عدم الإتيان به، وهذا ممّا لا خفاء فيه.

كما أنه لا إشكال فيما إذا تجاوز عن محلّ كلا الجزئين- الواجب والمستحب- ولكن لم يكن للمستحب على تقدير عدم الإتيان به في محلّه أثر أصلاً، فإنّه حينئذ لا أثر للعلم الإجمالي لعدم ترتّب أثر على ترك المستحبّ في محلّه، فيكون الشكّ بالنسبة إلى الجزء الواجب بحكم الشكّ البدوي، فتجربى فيه قاعدة التجاوز.

و نظير ذلك يتصوّر بالنسبة إلى بعض الأمور الواجبة كالجهر والإخفات في موضعهما، حيث إنّه لا يترتّب على تركهما في محلّهما نسياناً أثر أصلاً، فإذا علم إجمالاً بأنه ترك الجهر أو الإخفات في موضعهما، أو بعض الأفعال الواجبة المذكورة صحّت صلاته، ولا شيء عليه لعدم ترتّب أثر على ترك الجهر والإخفات، فيكون الشكّ بالنسبة إلى الطرف الآخر بحكم الشكّ البدوي.

إنّما الإشكال فيما إذا تجاوز عن محلّ كلا الجزئين، ولكن كان للجزء المستحبّ على تقدير تركه في محلّه أثر فعليّ، كما إذا تذكّر بعد الركوع أنه ترك القنوت في محلّه، فإنّه قد ورد النصّ فيه بأنه يؤتى به بعده «١»، و حينئذ فإذا علم إجمالاً بأنه ترك القراءة مثلاً- أو القنوت بعد ما دخل في الركوع، فهل يكون هذا نظير ما لو علم إجمالاً بترك واحد من الجزئين الواجبين، فلا تجرى قاعدة التجاوز هنا بالنسبة إلى الجزء الواجب كما لا تجرى هناك، أو أنه حيث يكون الطرف الآخر هو الجزء

(١) الوسائل ٦: ٢٨٧-٢٨٨. أبواب القنوت ب ١٨ ح ١-٣.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١١٤

المستحب- وهو مما يجوز تركه اختيارا، ولا يترتب عليه أثر من البطلان والعقوبة- يكون الشك بالنسبة إلى الجزء الواجب بحكم الشك البدوي الذي تجرى فيه قاعدة التجاوز، فتصح الصلاة في المثال، ولا تجب سجدتا السهو لأجل ترك القراءة الذي هو أحد طرفي العلم الإجمالي بالترك؟. وجهان:

والحق أن يقال: إنه كان المناط في عدم جريان الأصل في أطراف العلم الإجمالي هو لزوم التناقض في أدلة الأصول صدرا و ذيلا لو قيل بالجريان، فاللازم في المقام اختيار الوجه الأول، نظرا إلى أنه لا يجتمع العلم الإجمالي بترك واحد من الجزئين، مع إجراء قاعدة التجاوز بالنسبة إليهما الحاكمة بلزوم المضى و عدم الاعتناء باحتمال تحقق الترك في محله.

و أما لو قلنا بما هو الحق من أن المناط في عدم جريانه هو استلزام الجريان لمخالفة تكليف منجز، و حيث أنها قبيحة عقلا فلا يجوز أن يتعلّق الجعل بما يستلزمها، لأنّ مرجعه إلى تجويزها و هو قبيح على الحكيم، فلا مانع من جريان القاعدة في المثال بالنسبة إلى كلا الجزئين، لعدم استلزامها مخالفة عمليّة لتكليف منجز، حيث إنّ ترك المستحب لا يكون معصية، و ترك الجزء الواجب مشكوك بالشك البدوي، فتجربى فيه قاعدة التجاوز.

فالعلم الإجمالي لا يكون له أثر التنجيز في المقام، كما في سائر الموارد التي يشكّ في تحقق بعض الأجزاء أو الشروط أو طرؤ بعض الموانع، فإنّ الجميع موارد لجريان القواعد الظاهرية المجعولة للشاك تسهيلا لأمر المكلفين.

ضرورة أنه لو كان ما اعتبر في المأمور به وجودا أو عدما مطلوبا مطلقا حتّى عند طرؤ الشك، لكان ذلك مستتبعا للخرج الشديد و العسر الأكيد، و لذا تصدّى الشارع لرفع حكمه عند الشك، و مرجع الرفع إلى اجزاء المأتى به المستلزم لترتب المصلحة على عمل الشاك العامل بالوظائف الظاهرية، كترتها على عمل العامل

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١١٥

على طبق الواقع.

و بالجملة: لا مجال للإشكال في جريان القاعدة في المقام، و لذا لم يحتمل البطلان في العروة أصلا.

العشرون:

إذا علم أنه إمّا ترك سجدة أو زاد ركوعا، قال في العروة: الأحوط قضاء السجدة و سجدتا السهو، ثمّ إعادة الصلاة. و لكن لا يبعد جواز الاكتفاء بالقضاء و سجدتا السهو، عملا بأصالة عدم الإتيان بالسجدة، و عدم زيادة الركوع «١»، انتهى.

و التحقيق أنّ للمسألة صوراً، لأنه إمّا أن يتذكّر ذلك بعد ما تجاوز محلّ السجود مطلقا- السهو و الشكّي- و إمّا أن يتذكّر بعد تجاوز خصوص محلّ الشكّي دون محلّ السهو، كما إذا لم يدخل في ركوع الركعة اللاحقة بعد، و إمّا أن يتذكّر قبل تجاوز محلّ الشكّي أيضا.

و في الصورة الأولى- التي كان تذكّره بعد تجاوز المحلّين- تارة يكون تذكّره بعد الركوع في حال الاشتغال بالصلاة، و اخرى يكون ذلك بعد الفراغ منها، فهنا صور أربع، و لكن حكم الأخيرتين واحد، و ليس في المسألة نصّ يرجع إليه، و لم تكن معنونة بين الفقهاء حتّى ينقل فيها أقوالهم، بل إنّما هي مسألة مفروضة لا بدّ من الرجوع في حكمها إلى القواعد الكليّة و استنباطه منها، فنقول:

أما الصورة التي كان التذكّر بعد تجاوز المحلّ مطلقا ففيها وجوه:

أحدها: ما احتمله سيّد الأساطين في العروة سابقا، فإنّه يحتمل أن يكون قد زاد ركوعا، فدمّته مشغولة بالصلاة بعد، و يحتمل أن يكون

قد نقص سجدة

(١) العروة الوثقى ١: ٧٠٧، المسألة الخمسون.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١١٦

واحدة، فلا- يجب عليه إلّا قضاؤها مع سجدة السهو، فهو يعلم إجمالاً بأنه إمّا أبطل صلاته بزيادة الركوع، فيكون عليه إعادة، أو ترك سجدة فعلية قضاؤها مع السجدين، فيحتاط بالقضاء و سجدة السهو و إعادة نفس الصلاة.

ثانيها: وجوب إعادة الصلاة فقط، لأنّ قضاء السجدة المنسية مع سجدة السهو فرع صحة الصلاة، و المفروض أنه بعد في شكّ منها فلا مجال له، و لم يذكر هذا الاحتمال في العروة مع أنه ذكره في نظائر المسألة.

ثالثها: ما نفى عنه البعد في العروة من جواز الاكتفاء بقضاء السجدة و الإتيان بسجود السهو، مستدلاً بأنّ الأصل عدم زيادة الركوع، فلم تبطل صلاته، و عدم الإتيان بالسجود، فلا بدّ من قضائه.

و يدفع هذا الوجه أنّ استصحاب عدم زيادة الركوع و إن كان مقبولاً لا مانع منه، إلّا أنه لا مجال لاستصحاب عدم الإتيان بالسجود بعد تجاوز المحلّ كما هو المفروض، لحكومة قاعدة التجاوز الجارية فيه عليه، و ليس الأمر كذلك بالإضافة إلى أصالة عدم زيادة الركوع، لأنّ مجرى تلك القاعدة هو ما إذا احتمل الإخلال بالجزء في محله، و الزائد المحتمل هنا ليس بجزء.

و القول بوقوع المعارضة بين الاستصحاب الجارى في الركوع النافى لزيادته، و بين قاعدة التجاوز الجارية في السجود الحاكمة بالإتيان به في محله، و أثر التعارض التساقط، فيرجع في السجود إلى استصحاب عدمه لخّوله عن الحاكم بعد التساقط، يلزمه عدم وجود محرز يحرز به عدم زيادة الركوع، لأنّ المفروض سقوط الاستصحاب في جانبه بسبب التعارض مع القاعدة الجارية في السجود فتدبر.

ثمّ لا يخفى أنّ جريان الأصل في أطراف العلم الإجمالى قد وقع مورداً للخلاف من الجهتين

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١١٧

الجهة الأولى: فيما إذا كان مورد بعض الأصول الجارية في أطرافه متقدماً على مورد بعض آخر، كما إذا كان بعض أطراف العلم هو احتمال صحة الصلاة، و البعض الآخر هو احتمال الإتيان بما يوجب سجدة السهو، أو احتمال الإخلال بالجزء غير الركنى مع عدم تجاوز المحلّ، و مقتضاه لزوم الرجوع و التدارك.

ففى مثل هذه الموارد التي لو لم يكن فى البين علم إجمالى كان الأصل المتقدم و المتأخّر جارين معاً، فهل وقوع الاحتمال طرفاً للعلم الإجمالى يمنع عن جريان الأصل فى أطرافه مطلقاً؟ كما إذا كانت الأطراف متساوية من حيث الرتبة، أو أنّ وقوعه كذلك فى المقام لا يمنع إلّا عن جريان الأصل المتأخّر رتبة من حيث المورد؟

و أمّا الأصل المتقدم فيجرى كما كان يجرى فيما لو لم يكن فى البين علم إجمالى، فإذا علم أنه صدر منه إمّا ما يوجب بطلان الصلاة و إمّا ما يوجب سجدة السهو، فهل هذا العلم يمنع عن جريان كلا الأصلين، أو لا يمنع إلّا عن خصوص الأصل الجارى فى موجب السجود؟، الظاهر المنع مطلقاً و عدم الفرق بين صورتى اختلاف الرتبة و تساويها فى عدم جريان شىء من الأصلين، لأنّ مفاد كلّ منهما ينفى مفاد الآخر، و جريانهما معاً يستلزم مخالفة ما علمه إجمالاً، فهما من هذه الجهة مشتركتان.

الجهة الثانية: فى مانعية العلم الإجمالى عن جريان الأصل مطلقاً و عدمها، فنقول: قال الشيخ قدس سرّه فى الرسائل فى مبحث القطع و الاشتغال ما ملخصه: إنه إذا علم بالتكليف علماً إجمالياً فلا تجوز مخالفته القطعية، بأن يأخذ بالأصل فى جميع الأطراف و يعمل به، و أمّا المخالفة الاحتمالية فيجوز الإذن فيها «١».

أقول: التكليف إذا كان متعلقاً للعلم الجزمى و اليقين الذى لا يشوبه شكّ و ريب، فلا يجوز مخالفته أصلاً، و لو كان العلم المتعلق به إجمالياً، لأنّ تعلق العلم به

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١١٨

أوجب تنجزه على كل حال، و مرجع ذلك إلى استحقاق العقوبة على ارتكاب الخمر الموجود في البين، و أن عدم تميزه تفصيلا لا يمنع عن جواز المؤاخذه عليه.

و في هذه الصورة لا يصح الإذن، و لو في ارتكاب بعض الأطراف، لعدم اجتماع الإذن كذلك مع تنجز التكليف على كل حال، و أما لو لم يكن التكليف معلوما، بل قامت حجة إجمالية على ثبوته مثل قوله تعالى «إِنَّمَا الْخَمْرُ» (١)، فَإِنَّ غَايَةَ أَمْرِهِ أَنْ يَكُونَ لَهُ ظَهْرٌ فِي حَرَمَةِ جَمِيعِ أَفْرَادِ الْخَمْرِ، مَشْكُوكَا كَانَ أَوْ مَعْلُومَا، وَ الْمَعْلُومُ مَجْمَعًا كَانَ أَوْ مَفْصَلًا.

ففي هذه الصورة لا- مانع من ترك هذا الظهور بسبب ظهور آخر حاكم عليه، مثل قوله عليه السلام: «كُلُّ شَيْءٍ لَكَ حَلَالٌ» (٢)، الظاهر في أنه لا- يريد إلّا ترك الحرام الذي عرف بعينه و تميز بشخصه، و مقتضى ذلك عدم تنجز التكليف إلّا إذا كان معلوما تفصيلا. و لا يخفى أن الأصحاب أبوا أن يتمسكوا به في الشبهة المحصورة، لما ورد فيها من طائفتين من الأخبار: إحداهما: في السمن و الجبن و أنه لا ينبغي أن يجتنب من أجل إدخال الميتة في سمن و جبن واحد (٣).

ثانيتها: في الماء النجس المشتبه بين الإنائين، و قد أمر بإهراقهما و التيمم (٤)، فعلموا من ذلك خروج الشبهة المحصورة عن عموم مثل: «كُلُّ شَيْءٍ لَكَ حَلَالٌ» و اختصاصه بمثل الجبن الواحد المشتبه بين كثير. و حاصل الكلام أنه مع العلم بالتكليف لا مجال لجريان الأصل أصلا و مع

(١) المائة: ٩٠.

(٢) الوسائل ١٧: ٨٩. أبواب ما يكتسب به ب ٤ ح ٤.

(٣) الوسائل ٢٤: ٢٣٥. أبواب الأطعمة المحرمة ب ٦٤ ح ١.

(٤) الوسائل ١: ١٥١. أبواب الماء المطلق ب ٨ ح ٢.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١١٩

الحجة الإجمالية لا مانع منه، و قد أطلق عليها العلم مجازا كما لا يخفى.

الحادية والعشرون:

لو علم أنه إما ترك سجدة أو تشهدا. قال في العروة: وجب الإتيان بقضائهما و سجدة السهو مرة (١).

أقول: فيما إذا لم يجز المحل يأتي بالتشهد و يحتاط بعد الفراغ بقضاء السجدة، و لكن الظاهر عدم لزوم هذا الاحتياط، لعدم تجاوز الفرض عن الاحتمال، فلا- مانع عن جريان قاعدة التجاوز بالنسبة إلى السجود، و إذا جاز خصوص محل الشك دون السهو، فلا مجال حينئذ لجريان القاعدة للمعارضه، و مقتضاها التساقط، فلا بد من الرجوع إلى استصحاب العدم، فيرجع و يتدارك التشهد و يقضى السجدة بعد الفراغ.

و مثله في عدم جريان القاعدة ما إذا جاز المحلين و دخل في ركوع الركعة اللاحقة، فإن مقتضى استصحاب عدم الإتيان بشيء منهما لزوم تداركهما، غاية الأمر أنه يتداركهما بعد الفراغ، و يسجد سجدة السهو بقصد ما في الذمّة.

الثانية والعشرون:

إذا علم أنه إمّا ترك سجدة من هذه، أو من السابقة، ففي صورة تجاوز المحلين يتم صلاته و يقضى سجدة بعد الفراغ. و يأتي

بسجدة السهو، ومع عدم تجاوز المحل الشكى يرجع فيتدارك، وله أن يحتاط بعد الفراغ بقضاء السجدة، ومع تجاوز المحل الشكى دون السهو يكون الكلام فيه مثل ما تقدم.

(١) العروة الوثقى ١: ٧٠٨، المسألة الثانية والخمسون.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٢١

المطلب الخامس: في قضاء الصلوات

إشارة

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٢٣

قضاء الصلوات

قد اتفقت الآراء بين فقهاء العامة والخاصة على وجوب القضاء في الجملة، وروى ذلك عن الجمهور بطرقهم عن النبي صلى الله عليه وآله «١»، والخاصة أيضا عنه صلى الله عليه وآله وعن العترة الطاهرة عليهم السلام التي يكون قولهم من الحجج والأدلة عند الخاصة، فأصل الحكم مما لا إشكال فيه، إنما الكلام في خصوصية الصلاة التي يجب قضاؤها مع الفوت، وكذا في خصوصية الفوت الذي يوجب القضاء، فنقول:

من فاتته الصلاة ولم يتحقق منه عمل كان مصداقا لهذا العنوان ولا يخلو إما أن يكون مسلما وإما أن يكون كافرا، والكافر قد يكون كفرة أصليا وقد يكون مرتدا، والمرتد إما أن يكون فطريا وإما أن يكون مليا. وعلى التقديرين إما أن يكون رجلا وإما أن يكون امرأة.

والمسلم الذي فاتته الصلاة إما أن يكون إماميا وإما أن لا يكون كذلك. وغير الإمامي إما أن يكون محكوما بالكفر كالنواصب والغلاة وغيرهما من

(١) صحيح البخارى ١: ١٦٦ ب ٣٧ ح ٥٩٧، سنن النسائي ١: ٣٣١-٣٣٣ ب ٥٢-٥٤، صحيح مسلم ٥: ١٤٩ ب ٥٥.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٢٤

المنتحلين للإسلام، وإما أن لا يكون كذلك. والإمامي الذي فاتته الصلاة تارة لم يكن مكلفا بالصلاة في وقت الفوت، كما إذا كان في وقت الفوت صغيرا، أو مجنونا أو حائضا، أو نفساء، أو مغمى عليه، أو غافلا، أو كان فاقدا للظهورين، وأخرى كان مكلفا بها، غاية الأمر أنه تركها متعمدا في ذلك.

إذا عرفت هذه الصور فنقول:

لا خلاف بين المسلمين قاطبة في أن الكافر بالكفر الأصلي بعد ما أسلم لا يجب عليه القضاء، لأن الإسلام يجب ما قبله «١»، وإن وقع الاختلاف بينهم في تكليف الكفار بالفروع كالأصول على قولين:

١- عدم كونهم مكلفين بها كما اختاره أبو حنيفة وجماعة «٢».

٢- كونهم مكلفين بالفروع كالأصول، واختاره أصحابنا الإمامية رضوان الله عليهم أجمعين «٣».

ولكن لا خلاف بينهم في عدم وجوب القضاء بعد ما أسلم «٤».

و المناقشة في تكليفهم بجميع الفروع التي منها العبادات التي يعتبر في صحتها الإسلام ضرورة، فهي في حال الكفر غير مقدورة، فكيف يمكن تعلق التكليف بها.

مندفعة بمنع عدم القدرة بعد كونه متمكنا من شرط الصحة الذي هو الإسلام، ضرورة أنه قادر على أن يسلم ثم يصلّى و يصوم مثلا. نعم، هنا إشكال مشهور في خصوص التكليف بصلاة القضاء، و تقريره أنّ

(١) المعتبر ٢: ٤٠٣، روض الجنان: ٣٥٥، مدارك الأحكام ٤: ٢٨٩، الحدائق ١١: ٢، رياض المسائل ٤: ٧١، مستند الشيعة ٧: ٢٦٩، جواهر الكلام ١٣: ٦، مسند أحمد ٤: ١٩٩ و ٢٠٤ و ٢٠٥، جامع الصغير ١: ٤٧٤، ح ٣٠٦٤، عوالي اللثالي ٢: ٥٤ ح ١٤٥، تذكرة الفقهاء ٢: ٣٤٩، كشف اللثام ٤: ٤٣٧.

(٢) المستصفي ١: ١٢٨.

(٣) نهج الحق: ٣٨٣-٣٨٤.

(٤) الفقه على المذاهب الأربعة ١: ٤٨٨.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٢٥

الكافر بعد ما أسلم لا يكون مكلفا بالقضاء على ما هو المفروض، من أنّ الإسلام يجب ما قبله، و ما دام كونه باقيا على الكفر لا يكون قادرا على متعلق التكليف، لاشتراط الإسلام في متعلقه و القدرة عليه شرط في صحة التكليف، و لذا التزم صاحب المدارك «١» على ما حكى عنه بعدم كونه مكلفا بالقضاء من بين الفروع و إن كان مكلفا بغيره من التكاليف.

و يمكن أن يقال في تصوير ذلك: إنّ القضاء ليس طبيعياً مغايرة لطبيعته الأداء بحيث كانت صلاتا القضاء و الأداء ماهيتين متغيرتين، بل صلاة القضاء كالأداء هي نفس طبيعته الصلاة، غاية الأمر تعلق الأمر بطبيعته الصلاة، و أمر آخر بالإتيان بها في الوقت.

و احتياج القضاء إلى دليل جديد، و عدم كفاية الدليل الدال على وجوب الصلاة في الوقت في وجوبه لا ينافي ما ذكرنا، من عدم كون القضاء مغايرا للأداء، و أنّ الأمر تعلق بنفس الطبيعة، ضرورة أنّ ذلك إنّما هو في مقام الإثبات، بمعنى أنه لو لم يكن دليل على وجوب القضاء لما أمكن استفادة ذلك من نفس الدليل الدال على وجوب الصلاة في الوقت بعد ما كان ظاهرا في إيجاب واحد متعلق بالمقيد.

ضرورة أنّ مثل قوله تعالى **أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ** «٢» ظاهر في أنّ الواجب أمر واحد مقيد، غاية الأمر إنّ بعد قيام الدليل على وجوب القضاء يستكشف أنّ الأمر لم يتعلق بالطبيعة المقيدة، بل هنا أمران تعلق أحدهما بنفس الطبيعة، و الآخر بالإتيان بها في الوقت.

إذا عرفت ذلك نقول: إنّ الكافر بعد ما ترك الصلاة في الوقت يسقط عنه الأمر الثاني المتعلق بالإتيان بها في الوقت، لعدم تمكنه حينئذ من امتثاله، و أمّا الأمر

(١) مدارك الأحكام ٤: ٢٨٩.

(٢) الاسراء: ٧٨.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٢٦

الأول المتعلق بنفس الطبيعة فهو بعد باق ما دام كونه باقيا على الكفر، و إذا أسلم يسقط عنه، لأنّ النبي صلّى الله عليه و آله لم يكن يأمر من أسلم بعد الكفر بقضاء ما فاته في حاله من الصلاة و الصيام و غيرهما.

و أمّا قوله صلّى الله عليه و آله: «الإسلام يجب ما قبله» فهو لا يدل على سقوط هذا الأمر، لأنّ مقتضاه كون الجب متعلقا بما قبل

الإسلام و بما فات منه في حال الكفر، و المأمور به بهذا الأمر لم يكن فائتا عن الكافر لبقاء القدرة على امتثاله بعد خروج الوقت، سواء أسلم أم لم يسلم.

هذا، و لكنّ التحقيق في المقام ما اختاره صاحب المدارك من عدم كون الكافر مكلفاً بالقضاء و إن كان مكلفاً بغيره من التكليف. و ذكر بعض الأعاضم من المعاصرين في كتاب الصلاة في مقام تصوير توجه التكليف بالقضاء إلى الكافر ما ملّخصه: إنّ الكافر في الوقت مكلف بالإتيان بالصلاة أداء و مكلف أيضاً بالإتيان بها في الخارج على تقدير تركها في الوقت، و التكليف الأول مطلق، و الثاني مشروط بترك العمل في الوقت، و الإسلام في الوقت كما أنه مقدّمه لصحة العمل الواجب عليه أداء لكونه شرطاً لها، فيجب عليه تحصيله كذلك مقدّمه للعمل الواجب عليه خارج الوقت مشروطاً بالترك في الوقت.

لأنّه لو لم يسلم في الوقت و بقي على كفره لم يصحّ منه، و إن أسلم يخرج عن موضوع التكليف، فالإسلام في الوقت مقدّمه لصحة العمل القضائي، فيجب عليه تحصيله، لما قلنا في محلّه من أنّ الواجب المشروط لو ترك مستنداً إلى ترك غير ما علّق عليه الطلب تصحّ المؤاخذه عليه، و لا يلزم من ذلك ثبوت المؤاخذه عليه، و إن أسلم خارج الوقت، نظراً إلى عدم إسلامه في الوقت حتّى يتمكّن من القضاء، و ذلك لأنّ الإسلام خارج الوقت بمنزلة الصلاة في الوقت، و التكليف بالقضاء

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٢٧

مشروط بتركهما معاً، فهو في الوقت مكلف بأحد الأمرين: إمّا الصلاة في الوقت، و إمّا الإسلام خارجه، فلا يلزم ما ذكر «١». انتهى ملخصاً.

و يرد عليه- مضافاً إلى أنّ ذلك مجرّد تصوير عقليّ لا- يساعده شيء من الأدلّة النقلية الواردة في القضاء كما هو غير خفيّ- أنّ الإسلام في الوقت و إن كان مقدّمه لصحة العمل الواجب عليه أداء، إلّا أن دعوى مقدميته لصحة العمل القضائي ممنوعه جداً، ضرورة اشتراط صحة الصلاة أداء كانت أو قضاء بالإسلام حال الإتيان بها، لوضوح أنه لو أسلم في الوقت ثمّ ارتدّ عن الإسلام في خارجه لم يصحّ منه العمل القضائي بدهاء.

فالشرط في صحة العمل هو الإسلام حال الاشتغال به، و أمّا الإسلام في الوقت فلا وجه لأن يكون شرطاً للعمل الذي يكون ظرف الإتيان به خارج الوقت، فقياس القضاء بالأداء من هذه الجهة باطل جداً.

نعم، لو أسلم في الوقت دون خارجه يتوجه إليه التكليف بالقضاء، لكنّه شرط في توجهه إليه لا في إمكان تحقق العمل منه، و مجرّد خروجه عن موضوع التكليف مع الإسلام خارج الوقت لا- يوجب أن يكون الإسلام في الوقت مقدّمه لصحة نفس العمل كما هو واضح، فالإنصاف أنّ هذا الجواب غير تامّ، هذا كلّ في الكافر بالكفر الأصلي.

و أمّا المرتدّ الذي رجع عن ارتداده، فالظاهر كما هو المشهور «٢»- على ما ادعى و هو غير بعيد- إنّه يجب عليه قضاء ما فاته في حال ارتداده، سواء كان ملياً أو فطرياً، بناء على قبول توبته واقعا، و سواء كان رجلاً أو امرأة، و ذلك لعدم

(١) كتاب الصلاة للمحقّق الحائري: ٥٥٧-٥٥٨.

(٢) شرائع الإسلام ١: ١١٠، المنتهى ١: ٤٢١، مدارك الأحكام ٤: ٢٩٢، كشف اللثام ٤: ٤٣٧، مفتاح الكرامة ٣:

٣٨١، جواهر الكلام ١٣: ١٣-١٤.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٢٨

الدليل على سقوط القضاء عنه بعد شمول أدلّة وجوبه له، و عدم كون معاملة النبيّ صلّى الله عليه و آله مع من أسلم من الكفار و عدم أمره لهم بالقضاء شاملة للمرتدّ، كما أنّ الظاهر انصراف قوله صلّى الله عليه و آله: «الإسلام يجب ما قبله» عن إسلام المرتدّ.

و أمّا النواصب و الغلاة و غيرهما من المنتحلين للإسلام المحكومين بالكفر، فالظاهر أنّ حكمهم حكم غيرهم من العامّة المحكومين

بالإسلام و سيجيء.

و أما المخالف إذا استبصر، فالظاهر أنه أيضا لا يقضى ما أُخِلَّ بها في حال المخالفة بشرط الإتيان بها موافقة لمذهبه، ولا فرق في ذلك بين الصلاة وغيرها من العبادات، نعم، قد اختصت الزكاة من بينها بلزوم أدائها ثانيا، لكونها حقا مائلا لأصناف خاصة مع صفات خاصة، قد وضعها المخالف في غير موضعها، ويدل على ذلك الروايات الكثيرة المستفيضة «١».

و أما الحائض و النفساء فسقوط القضاء عنهما قطعي، و لم يخالف فيه أحد من المسلمين «٢»، و يدل عليه أيضا أخبار كثيرة «٣»، كما أن عدم سقوطه عن النائم في جميع الوقت و الساهى عن الصلاة كذلك محل اتفاق بين المسلمين «٤» و رواه الجمهور بطرقهم عن النبي صلى الله عليه و آله «٥»، بل لا يكون وجوب القضاء متفقا عليه بينهم إلا بالنسبة إليهما، لأنهم اختلفوا في العامد و المغمى عليه «٦».

(١) الوسائل ٩: ٢١٦. أبواب المستحقين للزكاة ب ٣.

(٢) شرائع الإسلام ١: ١١٠، تذكرة الفقهاء ١: ٢٦٢، مدارك الأحكام ٤: ٢٨٨، مستند الشيعة ٧: ٢٦٨ و ج ٢: ٤٦١، جواهر الكلام ١٣: ٤٦، الفقه على المذاهب الأربعة ١: ٤٨٨.

(٣) الوسائل ٢: ٣٤٥-٣٤٦. أبواب الحيض ب ٤٠ و ٤١، صحيح البخارى ١: ٩٥ ب ٢١، سنن البيهقي ١: ٣٠٨.

(٤) شرائع الإسلام ١: ١١٠، تذكرة الفقهاء ٢: ٣٤٩ مسألة ٥٥، مستند الشيعة ٧: ٩٠ و ٢٧٥، جواهر الكلام ١٣: ١١-١٢.

(٥) صحيح البخارى ١: ١٦٦ ب ٣٧ ح ٥٩٧، سنن ابن ماجه ١: ٢٢٧ ب ١٠، سنن النسائي ١: ٣٣١-٣٣٢ ب ٥٢ و ٥٣.

(٦) الفقه على المذاهب الأربعة ١: ٤٩١، بداية المجتهد ١: ١٨٥.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٢٩

و السر فيه عدم ثبوت رواية عن النبي صلى الله عليه و آله، فيهما، و قد تشبَّث من قال منهم بوجوب القضاء فيهما بالقياس و نحوه. هذا، و لكن ثبوت الوجوب بالنسبة إلى العامد عند أصحابنا الإمامية رضوان الله عليهم أجمعين مما لا خلاف فيه و لا اشكال «١». و أما الإغماء المستوعب الموجب لفوات الصلاة، فمقتضى الأخبار الكثيرة المروية عن العترة الطاهرة صلوات الله عليهم أجمعين عدم وجوب القضاء عليه «٢»، لكن في مقابلها روايات آخر تدل بعضها على وجوب القضاء مطلقا.

مثل ما رواه ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كل شيء تركته من صلاتك لمرض أغمى عليك فيه فاقضه إذا أفقت» «٣». و ما رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن الرجل يغمى عليه ثم يفيق؟ قال: «يقضى ما فاتته، يؤذن في الأولى و يقيم في البقية» «٤».

و رواية منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام في المغمى عليه فقال: «يقضى كل ما فاتته» «٥».

و ما رواه رفاعه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن المغمى عليه شهرا ما يقضى من الصلاة؟ قال: «يقضيها كلها، إن أمر الصلاة شديد» «٦».

(١) شرائع الإسلام ١: ١١٠، مدارك الاحكام ٣: ٩١، جواهر الكلام ١٣: ١١، مستند الشيعة ٧: ٢٦٧، مفتاح الكرامة ٣: ٣٨٢، كشف اللثام ٤: ٤٣٧.

(٢) الوسائل ٨: ٢٥٨. أبواب قضاء الصلوات ب ٣.

(٣) التهذيب ٤: ٢٤٤ ح ٧٢١ و ج ٣: ٣٠٤ ح ٩٣٥، الاستبصار ١: ٤٥٩ ح ١٧٨٢، الوسائل ٨: ٢٦٤. أبواب قضاء الصلوات ب ٤ ح ١.

(٤) التهذيب ٣: ٣٠٤-٣٠٥ ح ٩٣٦ و ٩٣٧ و ج ٤: ٢٤٤ ح ٧٢٢، الاستبصار ١: ٤٥٩ ح ١٧٨٣ و ١٧٨٤، الوسائل ٨: ٢٦٥. أبواب قضاء الصلوات ب ٤ ح ٢ و ٣.

(٥) التهذيب ٣: ٣٠٤-٣٠٥ ح ٩٣٦ و ٩٣٧ و ج ٤: ٢٤٤ ح ٧٢٢، الاستبصار ١: ٤٥٩ ح ١٧٨٣ و ١٧٨٤، الوسائل ٨: ٢٦٥. أبواب قضاء الصلوات ب ٤ ح ٢ و ٣.

(٦) التهذيب ٣: ٣٠٥ ح ٩٣٨ و ج ٤: ٢٤٤ ح ٧١٩، الاستبصار ١: ٤٥٩ ح ١٧٨٥، الوسائل ٨: ٢٦٥. أبواب قضاء الصلوات ب ٤ ح ٤. نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٣٠

و بعضها على التفصيل بين إغماء ثلاثة أيام أو أكثر، مثل مضمرة سماعه قال:

سألته عن المريض يغمى عليه؟ قال: «إذا جاز عليه ثلاثة أيام فليس قضاء و إذا أغمى عليه ثلاثة أيام فعليه قضاء الصلاة فيهن» (١).
و بعض تلك الروايات يدل على وجوب قضاء يوم واحد، مثل رواية حفص عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن المغمى عليه؟ فقال: «يقضى صلاة يوم» (٢).

و بعضها على وجوب قضاء ثلاثة أيام و إن جاز إغماءه عنها، مثل رواية أبي بصير قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: رجل أغمى عليه شهرا يقضى شيئا من صلاته؟ قال: «يقضى منها ثلاثة أيام» (٣).

هذا، و لكن هذه الروايات محمولة على مراتب الاستحباب، لصراحة الطائفة الأولى في نفي الوجوب و عدم كونها خبرا واحدا، مضافا إلى وجود الاختلاف بين الطائفة الثانية، فلا بدّ معه من الحمل على مراتب الاستحباب، و لو لم يكن في مقابلها شيء كما لا يخفى. نعم، الظاهر أن المراد بما يدل على قضاء يوم واحد هو قضاء اليوم الذي أفاق فيه، كما صرح به في بعض الروايات، و عليه فالمراد من القضاء ليس ما يقابل الأداء، بل مجرد الإتيان بالصلاة، و حينئذ فيسقط عن المعارضة للطائفة الأولى. ثم إن القدر المتيقن من الإغماء الموجب لسقوط القضاء هو الإغماء العارض

- (١) التهذيب ٣: ٣٠٣ ح ٩٢٩، و ج ٤: ٢٤٤ ح ٧٢٠، الاستبصار ١: ٤٥٨ ح ١٧٧٦، الوسائل ٨: ٢٦٥. أبواب قضاء الصلوات ب ٤ ح ٥.
(٢) التهذيب ٣: ٣٠٣ ح ٩٣٠، الاستبصار ١: ٤٥٨ ح ١٧٧٧، الوسائل ٨: ٢٦٧. أبواب قضاء الصلوات ب ٤ ح ١٤.
(٣) التهذيب ٤: ٢٤٤ ح ٧٢٣، الوسائل ٨: ٢٦٦. أبواب قضاء الصلوات ب ٤ ح ١١.
نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٣١

للمكلف، من دون أن يكون مستندا إلى إرادته و اختياره أصلا، كما إذا كان بآفة سماوية، لأنه الذي يجري فيه قطعا التعليل الوارد في جملة من أخبار الإغماء، و هو قوله عليه السلام: «كل ما غلب الله عليه فالله أولى بالعدر» (١).

و كيف كان، فهذا مما لا إشكال فيه، كما أنه لا إشكال ظاهرا في عدم القضاء فيما إذا أوجد سببه اختيارا مع الالتفات إلى سببته و عدم الاضطرار إلى إيجاده، و وجه عدم الإشكال وضح عدم جريان ذلك التعليل في هذا المورد.

إنما الإشكال فيما إذا حصل لا- من فعله بل بفعل غيره، أو حصل بفعله لكن كان مضطرا إلى إيجاده لأجل المرض، سواء كان مع التوجه و الالتفات إلى سببته للإغماء أو مع عدم التوجه إليها، أو لم يكن مضطرا إلى إيجاده و لم يكن ملتفتا إلى تأثيره أيضا.

و منشأ الإشكال الشك في جريان التعليل، و معه يشكل رفع اليد عن عمومات أدلة ثبوت القضاء، خصوصا إذا كان من فعله، سيما إذا كان مع التوجه و الالتفات إلى السببية و أنه يوجب الإغماء، فالأحوط لو لم يكن أقوى ثبوت القضاء و عدم سقوطه في هذه الصورة فتدبر، هذا في المغمى عليه.

و أما السكران، فالظاهر وجوب القضاء عليه، سواء كان مع العلم أو الجهل، و سواء كان مع الاختيار على وجه العصيان، أو للضرورة،

أو الإكراه، و أما فاقد الطهورين فوجوب القضاء عليه محلّ إشكال «٢»، لعدم كونه مكلفاً بالأداء حتّى يصدق بالنسبة إليه عنوان الفوت الذى قد أخذ فى موضوع وجوب القضاء، لكن الأحوط الوجوب.

(١) الوسائل ٨: ٢٥٩-٢٦٠. أبواب قضاء الصلوات ب ٣ ح ٣، ٧، ٨، ١٣.

(٢) المقنعة: ٦٠، المبسوط ١: ٣١، الوسيلة: ٧١، السرائر ١: ١٣٩، المعبر ٢: ٤٠٥، شرائع الإسلام ١: ١١٠، المنتهى ١: ١٤٣، البيان: ٨٦، نهاية الأحكام ١: ٢٠١، الروضة البهيّة ١: ٣٥٠.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٣٢

الترتيب بين الفائتة والحاضرة

لا خفاء فى عدم اشتراط الترتيب بين الصلوات الواقعة فى أوقاتها، بحيث كان الإتيان بالسابقة من شرائط تحقق اللاحقة، و مجرد تأخر بعضها عن بعض، تبعاً للزمان الذى هو من الموجودات التدريجية المتأخرة بعض قطعاتها عن بعض بالذات، و يكون كلّ قطعة منها وقتاً لصلاة خاصّة لا يوجب اشتراط ما هو المشروط منها بالزمان اللاحق، بوقوع السابقة فى زمانها السابق على الزمان اللاحق ذاتاً. نعم، قد دلّ الدليل على اشتراط وقوع الظهر و الإتيان بها فى صحّة العصر، و كذا المغرب بالنسبة إلى العشاء «١»، و أمّا فى غيرهما كاشتراط الإتيان بالصبح فى صحّة الظهرين، أو الإتيان بهما فى صحّة العشاءين، فهو ممّا لم يقم عليه دليل أصلاً، بل لا خلاف فى عدمه.

و كيف كان فقد وقع الخلاف فى اعتبار الترتيب بين الفوائت المتعدّدة بعضها مع بعض، و كذا فى اعتبار الترتيب بين الفائتة و الحاضرة.

و لنقدّم البحث فى المسألة التى وقعت معنونة فى كلام كثير من الفقهاء بعنوان المضايقة و الموسعة، و صنّفوا فيها رسائل مستقلة، إمّا لكونها معركة عظيمة - على ما قال الشهيد و العلامة «٢» - و إمّا لكونها مورداً لابتلاء العامة، و على أىّ حال ففى المسألة أقوال كثيرة و آراء متشتتة، و نحن نقتصر على أصولها، فنقول:

الأول: القول بالمضايقة المطلقة، و قد حكى هذا القول عن ظاهر كلام القديمين

(١) الوسائل ٤: ١٢٥. أبواب المواقيت ب ٤ و ص ١٨٣ ب ١٧.

(٢) مختلف الشيعة ٣: ٨، غاية المراد فى شرح نكت الإرشاد ١: ٩٨.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٣٣

و الشيخين و السيّدين و القاضى و الحلبي و الحلبي، و عن المعبر نسبتته إلى الديلمي، و هذا هو المشهور بين القدماء كما حكى عن غير واحد «١».

الثانى: الموسعة المطلقة المحضّة، حكى ذلك عن عبيد الله بن عليّ الحلبي فى أصله الذى ذكر أنه عرضه على الصادق عليه السلام و استحسّنه، و عن الحسين بن سعيد، و أحمد بن محمد بن عيسى الأشعريّ القمى، و الصدوقين، و الجعفى صاحب الفخر، و الشيخ أبى عبد الله الحسين بن أبى عبد الله المعروف بالواسطى الذى كان من مشايخ الكراچكى و المعاصر للمفيد، و إليه ذهب عليّ بن موسى رضى الدين ابن طاوس، و حكاها عن بعض من تقدّم كالحلبيّ و الواسطى، و جمع آخر و كثير من المتأخرين «٢».

الثالث: القول بالتضييق مع وحدة الفائتة، و بخلافه مع تعددها، ذهب إليه المحقق فى كتبه و تبعه صاحب المدارك، و قوّاه الشهيد فى بعض كتبه، و حكى عن بعض آخر «٣».

الرابع: التفصيل بين فائتة اليوم، متعدّدة كانت أو واحدة، وبين غيرها بالمضايقة في الاولى، و الموسعة في الثانية، و هو المحكى عن مختلف العلامة قدس سره «٤».

الخامس: القول بالموسعة إذا فاتت عمدا و بالمضايقة إذا فاتت نسيانا، حكى

(١) المقنعة: ٢١١، المبسوط ١: ١٢٧، جمل العلم والعمل (رسائل الشريف المرتضى) ٣: ٣٨، الغنية: ٩٨-٩٩، المهذب ١: ١٢٦، الكافي في الفقه: ١٥٠، السرائر ١: ٢٧٤، المراسم: ٩٠، و حكاة عن العماني و ابن الجنيد في مختلف الشيعة ٣: ٤، مدارك الأحكام ٤: ٢٩٨، جواهر الكلام ١٣: ٣٨.

(٢) مفتاح الكرامة ٣: ٣٨٦، مستند الشيعة ٧: ٢٨٨-٢٨٩، غاية المراد في شرح نكت الإرشاد ١: ٩٩-١٠٢، رسالة عدم المضايقة، المطبوع في مجلّة تراثنا ٧: ٣٣٨-٣٥٤.

(٣) المسائل العزّية (الرسائل التسع): ١١٢، المعتمد ٢: ٤٠٥، شرائع الإسلام ١: ١١٠، المختصر النافع: ٧٠، مدارك الأحكام ٤: ٢٩٥، غاية المراد في شرح نكت الإرشاد ١: ١١٦، كشف الرموز ١: ٢١٠.

(٤) مختلف الشيعة ٣: ٦.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٣٤

ذلك عن وسيلة الشيخ عماد الدين بن حمزة «١».

السادس: التفصيل بين الفائتة الواحدة إذا ذكرها يوم الفوات و بين المتعدّدة و الواحدة المذكورة في غير يوم الفوات، حكى ذلك عن ابن أبي جمهور الأحسائي «٢».

و الظاهر أنّ ما حكاة ابن طاوس عن بعض القدماء من الأصحاب من القول بالموسعة المطلقة غير ثابت، لأنّ الفوريّة كانت متّفقا عليها بينهم ظاهرا، و إن اختلفوا بين من يقول باستثناء دخول وقت الحاضرة مع الاشتغال بها، و بين من يقول باستثناء وقت تضييقها.

ثمّ إنّ عمدة المطالب التي يدور عليها القول بالمضايقة، مطالب ثلاثة:

أحدها: فوريّة القضاء، و فيها احتمالان:

١- كون القضاء موقتا بالذكر، بمعنى أنه متى ذكر فوات الفريضة فذلك الزمان الذي هو زمان حدوث الذكر هو وقت الإتيان بها قضاء، بحيث لو أخرها عن ذلك الوقت تصير كتأخير الفريضة عن وقتها الأدائي قضاء أيضا، و هذا هو الذي نسبه إليهم العلامة قدس سره «٣».

٢- مجرّد فوريّة و جوب القضاء من دون أن يكون موقّتا بالذكر، بل يكون وجوبه مطلقا غير مشروط بوقت، غاية الأمر لزوم المبادرة إلى الإتيان بمتعلّقه، بمعنى تعلّق الوجوب بالفوريّة بعد تعلّقه بأصل الطبيعة، فهنا أمران تعلّق أحدهما بنفس طبيعة القضاء، و الآخر بالمبادرة إليها و فوريّة الإتيان بها.

ثانيها: ترتّب الحاضرة على الفائتة، و فيه احتمالان أيضا:

(١) الوسيلة: ٨٤.

(٢) نقله عنه في جواهر الكلام ١٣: ٤١.

(٣) مختلف الشيعة ٣: ٣-٦، تذكرة الفقهاء ٢: ٣٥٠ مسألة ٥٦.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٣٥

١- مجرّد لزوم الإتيان بالفائتة قبل الحاضرة، لأجل كون الوجوب المتعلّق بها فوريّا من دون أن يكون الإتيان بها شرطا في صحّة

الحاضرة.

٢- كون الإتيان بها من شرائط صحة الحاضرة، كشرطيّة الإتيان بالظهر للعصر و المغرب للعشاء.

ثالثها: العدول بالنية من الحاضرة إلى الفائتة، إذا نسي الإتيان بها و ذكرها في أثناء الحاضرة، و ليعلم أنّ هذا المطلب لا يستفاد من القائلين بالمضايقة من العامة أصلاً، فإنهم يحكمون في هذا الفرض بطلان الصلاة و لا يجوزون العدول كالقائلين بالمواسعة منهم. ثمّ إنّ مقتضى الأصل العملي مع قطع النظر عن الأدلّة الخاصّة للطرفين هو القول بالمواسعة، لأنّ كلّ واحد من المطالب الثلاثة المتقدّمة على خلاف الأصل، ضرورة أنّ الأصل يقتضى عدم التوقيت و عدم تعلق أمر آخر بالمبادرة و الفوريّة، و عدم كون الإتيان بالفائتة من شرائط صحة الحاضرة، و عدم وجوب العدول منها إليها بالنية إذا ذكر فوتها في أثناء الحاضرة.

نعم، يمكن أن يورد على جريان الأصل، بأنّ توجه التكليف بطبيعة القضاء عند فوت الفريضة في وقتها ممّا لا شكّ فيه، و اللازم على المكلف الخروج عن عهده هذا التكليف المتوجه إليه يقيناً، بأن أتى بمتعلّقه في أوّل أوقات الإمكان و لم يؤخّر عمداً، و إلّا فمع التأخير عن أوّل أوقاته إلى ثانيها و ثالثها و..، يحتمل أن لا يبقى متمكّناً من الإتيان به في ذلك الوقت، و مع هذا الاحتمال لا يجوز له إجراء الأصل مع كون توجه التكليف إليه معلوماً.

و لكن ربما يتوهم جريان الأصل الموضوعي، و هو استصحاب بقاء المكلف و عدم زوال تمكنه بعروض موت و نحوه. و هذا مندفع بعدم جريان مثل هذا الاستصحاب، بعد عدم كون المستصحب حكماً شرعياً، و لا مترتباً عليه حكم

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٣٦

شرعيّ، ضرورة أنّ بقاء المكلف و عدم زوال تمكنه لا يترتب عليه شيء من الآثار الشرعية.

نعم، يمكن معه الامتثال، و لكنّه ليس بأثر شرعيّ كما هو واضح، فإجراء الأصل مطلقاً ممنوع، فلو أّخر المكلف الامتثال و لم يزل تمكّنه في ثانی الأوقات و ثالثها و..، لا يكون مستحقاً للعقاب إلّا من جهة التجزى الحاصل بتأخير الامتثال مع احتمال زوال التمكّن، كما أنه إذا زال تمكّنه و لم يأت به في ذلك الوقت يستحق العقاب من جهة تعمد التأخير مع احتمال الزوال. و بالجملة: المماثلة و المسامحة في امتثال التكليف المتوجه إلى المكلف قطعاً ممّا لا يجوزها الأصل بعد احتمال عروض ما يمنع عن امتثاله.

ثمّ إنّ صاحب الجواهر قدّس سرّه استدللّ للقول بالمواسعة أولاً بالأصل، و قد قرّره بوجهين:

١- استصحاب عدم وجوب العدول عليه، لو كان الذكر في الأثناء و جواز فعلها قبل التذكّر، و يتمّ بعدم القول بالفصل.

٢- البراءة عن حرمة فعلها أو فعل شيء من أصداد الفئات بل و عن التعجيل، لأنّه تكليف زائد على أصل الوجوب و الصّحة المتيقّن ثبوتها على القولين، لأنّ القائل بالتضييق لا ينكرهما في ثانی الأوقات مع الترك في أوّلها و إن حكم بالإثم.

و قال بعد ذلك ما ملخصه إنّه ليس المراد إثبات خصوص التوسعة المقومة للوجوب مقابل الفوريّة و التضييق، حتّى يرد أن إجراء الأصل لا يصلح لإثبات ذلك، بل المراد مجرد نفي التكليف بالفورية قبل العلم، كنفى التكليف بالوجوب للفعل المتيقّن، طلب الشارع له طلباً راجحاً في الجملة.

بل ربما قيل بثبوت الندب في الأخير، لاستلزام نفي المنع من الترك الذي هو فصل الوجوب، و ثبوت الجواز الذي هو نقيضه، فيتقوم به الرجحان المفروض

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٣٧

تيقّن ثبوته و يكون مندوباً، ضرورة صيرورته راجح الفعل جائز الترك و نحوه جار في المقام، إلّا أنه كما ترى فيه نظر واضح، لظهور الفرق بين الجواز الثابت بالأصل عند الشكّ في التكليف، و بين الجواز المقوم للندب كما حرر ذلك في محلّه.

و قد أخذ بعد ذلك في دفع كلام يرجع محصّله إلى ما أوردناه على إجراء الأصل بما حاصله: منع اقتضاء طبيعة الوجوب الذي هو

القدر المتيقن من القولين حرمة التأخير و كفاية الأصل المعلوم حجيته في ثبوت الإذن الشرعية بالتأخير، و إن لم يكن إلى بدل حتى العزم، إلى أن قال في ذيل كلامه: فظهر حينئذ سقوط جميع ما سمعته من تلك الدعوى، حتى ما ذكر أخيراً منها من الاحتياط الذي لا دليل على وجوب مراعاته هنا، خصوصاً بعد ملاحظة استصحاب السلامة و البقاء الذي به صحَّ الحكم بوجوب أصل الفعل على المكلف، و إلّا فالتمكن مقدّمه وجوب الفعل، و بدون إحرازها لا يعلم أصل الوجوب. (١).

و أنت خبير بأن استصحاب السلامة و البقاء لا يجوز التأخير، لعدم جريانه بعد عدم ترتب أثر شرعي عليه كما عرفت، كما أن كفاية الأصل المعلوم حجيته في ثبوت الإذن الشرعي بالتأخير إنما يتم لو كان مراد القائل بالمضايقة ثبوت أمر آخر متعلق بالفورية و المبادرة، فإنه حينئذ يقال عليه: إن مقتضى الأصل البراءة من ذلك الأمر بعد عدم ثبوته بدليل شرعي، و أمّا لو استند في قوله إلى ما أوردناه على جريان أصالة البراءة فلا مجال حينئذ للأصل كما لا يخفى.

و منه يظهر أن القائل بالتضييق كما أنه لا ينكر الوجوب و الصحة في ثانی الأوقات مع الترك في أولها، كذلك لا يحكم بالإثم، نعم قد عرفت أنه يمكن أن يقال باستحقاق العقاب من جهة التجزئ الحاصل، بالتأخير مع احتمال زوال التمكن، هذا

(١) جواهر الكلام ١٣: ٤٣-٤٦.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٣٨

كله فيما يتعلّق بجريان الأصل، و لعنا نتكلم فيه فيما سيأتى أيضاً.

و بعد ذلك لا بد من ملاحظة أدلة الطرفين العامّة و الخاصّة و نبدأ بذكر الأخبار التي رواها العامّة بطرقهم في كتبهم المعدّة لنقل الأحاديث النبوية، حتى يظهر مقدار دلالتها، و أنه هل ينطبق مع فتاويهم في هذا الباب، فنقول: □
 روى الترمذی في سننه في باب ما جاء في النوم عن الصلاة، عن أبي قتادة قال: ذكروا للنبي صلى الله عليه و آله نومهم عن الصلاة؟ فقال: «إنه ليس في النوم تفریط، إنما التفریط في اليقظة، فإذا نسي أحدكم صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها». قال الترمذی: و في الباب عن ابن مسعود، و أبي مریم، و عمران بن حصين، و جبير بن مطعم، و أبي جحيفة، و أبي سعيد، و عمرو بن أمية الضمري، و ذي مخبر، و هو ابن أخ النجاشي - و قال بعد ذلك: - قال أبو عيسى: و حديث أبي قتادة حديث حسن صحيح.
 و قد اختلف أهل العلم في الرجل ينام عن الصلاة أو ينساها فيستيقظ أو يذكر و هو في غير وقت صلاة، عند طلوع الشمس أو عند غروبها، فقال بعضهم:

يصلّيها إذا استيقظ أو ذكر، و إن كان عند طلوع الشمس أو عند غروبها، و هو قول أحمد و إسحاق و الشافعي و مالك و قال بعضهم: لا يصلّي حتى تطلع الشمس أو تغرب (١).

و روى فيها أيضاً في باب ما جاء في الرجل ينسى الصلاة عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: «من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها» - و قال بعد ذلك: - و في الباب عن سمرة و أبي قتادة، قال أبو عيسى: حديث أنس حديث حسن صحيح.
 و روى فيها أيضاً في باب ما جاء في الرجل تفوته الصلوات بأيّتهنّ يبدأ، عن

(١) سنن الترمذی ١: ٢٢١ ح ١٧٧.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٣٩

أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود قال: قال عبد الله بن مسعود: «إنّ المشركين شغلوا رسول الله صلى الله عليه و آله عن أربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله، فأمر بلالا فأذن، ثمّ أقام فصلّي الظهر، ثمّ أقام فصلّي العصر، ثمّ أقام فصلّي المغرب، ثمّ أقام فصلّي العشاء». و قال بعد ذلك: - و في الباب عن أبي سعيد و جابر.

و روى فيه عن جابر بن عبد الله: أن عمر بن الخطاب قال يوم الخندق، وجعل يسب كفار قريش، قال: يا رسول الله ما كدت أصلي العصر حتى تغرب الشمس، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: «والله إن صليت» قال: فنزلنا بطحان، فتوضأ رسول الله صلى الله عليه وآله و آله و توضأنا، فصلى رسول الله صلى الله عليه وآله العصر بعد ما غربت الشمس، ثم صلى بعدها المغرب». و قال بعد نقل هذه الرواية: - قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح (١).

و روى البخارى فى جامعه عن أنس بن مالك، عن النبى صلى الله عليه وآله قال: «من نسى صلاة فليصل إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك أقيم الصلاة لتذكرى و روى فى باب آخر رواية الجابر المتقدمه. و هنا رواية أخرى مشتملة على قصة التعريس و نوم النبى صلى الله عليه وآله و الذين معه عن صلاة الصبح، و الإتيان بقضائها بعد ارتفاع الشمس و ايضاؤها (٢). و حكى العلامة فى كتاب المنتهى عن الجمهور: إنهم رووا عن ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وآله قال: «إذا نسى أحدكم صلاة فذكرها و هو فى صلاة مكتوبة فليبدأ بالتى فوقها، فإذا فرغ منها صلى التى نسى» (٣). و لكن هذه الرواية غير موجودة فى جوامعهم المعدة لنقل الروايات التى رووا عن النبى صلى الله عليه وآله، مضافا إلى أن متنها

(١) سنن الترمذى ١: ٢٢٢-٢٢٤ ح ١٧٨-١٨٠.

(٢) صحيح البخارى ١: ١٦٦ ح ٥٩٧.

(٣) المنتهى ١: ٤٢١.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٤٠

مضطرب لا يعلم المراد منه كما لا يخفى.

هذه هى الروايات المروية بطرقهم، و هى تدل على أمور ثلاثة:

أحدها: وجوب القضاء متى ما ذكر الفوات.

ثانيها: قصة يوم الخندق.

ثالثها: قصة التعريس، و لا بد حينئذ من ملاحظة أنه هل يستفاد من تلك الروايات شىء من المطالب الثلاثة المتقدمه التى يدور عليها القول بالمضايقة أم لا؟، فنقول:

أما ما يدل على وجوب القضاء متى ما ذكر الفوات، فلا دلالة له لا على التوقيت و لا على الفورية، لأنه متفرع على كون المراد به وجوب الإتيان به عند حدوث الذكر، مع أنه يحتمل قويا أن يكون المراد هو الوجوب عند وجود الذكر لا عند حدوثه، و لعل التعبير بذلك كان للإشارة إلى أن الفائتة لا تكون كالنافلة، حيث يكره الإتيان بها فى بعض الأوقات كبعد العصر و بعد طلوع الشمس، بل يجوز الإتيان بها من غير كراهة فى جميع أوقات الذكر من دون استثناء.

و منه يظهر أنه لا دلالة لهذه الطائفة على ترتب الحاضرة على الفائتة و شرطيتها لها، كما أنه لا دلالة لها على العدول، و قد عرفت أنهم لا يقولون به أيضا.

و أما قصة يوم الخندق (١) - مضافا إلى أنه لا أساس لها عند الإمامية، لأنه خلاف ما يقتضيه أصول مذهبهم كما هو غير خفى - لا دلالة لها على الفورية و لا على الترتب، أما عدم دلالتها على الثانى فلعدم ظهور الرواية فى بقاء وقت العشائين أو خصوص المغرب، لأنه يحتمل خروج وقت جميع الصلوات، مع أنه

(١) تذكرة الفقهاء ٢: ٣٥١ مسألة ٥٨، بداية المجتهد ١: ١٨٧.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٤١

على ذلك التقدير أيضا لا دلالة لها على الوجوب، لأنها حكاية فعل و هو أعم من الوجوب.

و منه يظهر عدم دلالتها على الفورية أيضا كما لا يخفى.

و أما قصة التعريس فهي - مضافا إلى كونها مخالفة لأصول مذهب الإمامية أيضا - تدل على عدم وجوب الفورية بل و عدم وجوب الترتب، و لذا لا يجتمع فتوى من يقول منهم بالفورية مع الرواية المشتبهة على هذه القصة التي تكون معتبرة عندهم.

فانقدح من جميع ما ذكرنا أنه لو قطعنا النظر عن محيط الإمامية القائلين بحجته قول العترة الطاهرة صلوات الله عليهم أجمعين، و فرضنا أنفسنا في محيط التسنن المقتصرين أهله على الاستناد إلى الروايات المنقولة عن النبي صلى الله عليه و آله المروية بطرقهم المضبوطة في جوامعهم، لما كان محيص عن القول بعدم وجوب الفورية، كما قال به الشافعي «١».

و أما دعوى اشتراط الترتيب بكل حال و عدم انعقاد صلاة فريضة و عليه صلاة، كما ذهب إليه الزهري و النخعي، أو التفصيل بين ما إذا ذكرها و هو في فريضة حاضرة، فيتمها استحبابا و يأتي بالفائتة، ثم يقضى التي أتمها، و بين ما إذا ذكرها قبل الدخول في غيرها، فعليه أن يأتي بالفائتة ثم بصلاة الوقت. كل ذلك لم يدخل في التكرار، فإن دخل فيه سقط الترتيب كما ذهب إليه مالك و بعض آخر.

أو القول بأنه إن ذكرها و هو في أخرى أتمها واجبا، ثم قضى الفائتة، ثم أعاد التي أتمها واجبا، المستلزم لوجوب ظهرين في يوم واحد، و إن ذكرها قبل الدخول في أخرى فعليه أن يأتي بالفائتة، كما قال به أحمد. و قال أيضا: بأنه لو ذكر الرجل في

(١) المجموع ٣: ٧٠، المغني لابن قدامة ١: ٦٧٦، الشرح الكبير ١: ٤٨٣.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٤٢

كبره صلاة فائتة في صغره فعليه أن يأتي بالفائتة و بكل صلاة صلّاها بعدها.

أو القول بأنه إن دخلت الفوات في التكرار و هو إن صارت ستا سقط الترتيب، و إن كانت خمسا ففيه روايتان، و إن كانت أربعا نظرت، فإن كان الوقت ضيقا متى تشاغل بغير صلاة الوقت فعليه أن يأتي بصلاة الوقت ثم يقضى ما فاتته، و إن كان الوقت واسعا نظر، فإن ذكرها و هو في أخرى بطلت فيأتي بالفائتة ثم بصلاة الوقت، و إن لم يذكر حتى فرغ من الصلاة قضى الفائتة و أجزاءه، كما قال به أبو حنيفة «١».

فكل ذلك ممّا لا وجه له و لا دليل، لأن ما رووه في هذا الباب منحصر فيما نقلناه عن جوامعهم، و ليس في شيء منها الدلالة على شيء من هذه الفتاوى كما هو واضح. هذا كله مقتضى رواياتهم في هذا الباب.

و أما ما رواه الخاصية في هذا الباب الذي استدلل به للقول بالمضايقه، و توهم دلالة على شيء من المطالب الثلاثة المتقدمة التي هي عمدة ما يدور عليه هذا القول، فهي روايات كثيرة، و لكنّها على طائفتين:

الطائفة الأولى: الأخبار الدالة على وجوب القضاء متى ما ذكر الفوات، و هي كثيرة:

منها: ما رواه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، أنه سئل عن رجل صلى بغير طهور أو نسي صلاة لم يصلها أو نام عنها؟ فقال: «يقضيها إذا ذكرها في أي ساعة ذكرها» «٢».

و منها: رواية أخرى لزرارة عن أبي جعفر عليه السلام، أنه قال: «أربع صلوات يصلها

(١) المجموع ٣: ٧٠، المغني لابن قدامة ١: ٦٠٧، الخلاف ١: ٣٨٢-٣٨٤ مسألة ١٣٩.

(٢) الكافي ٣: ٢٩٢ ح ٣، التهذيب ٢: ١٧٢ ح ٦٨٥ ج ٣: ١٥٩ ح ٣٤١، الفقيه ١: ٢٧٨ ح ١٢٦٥، الوسائل ٨: ٢٥٦.

أبواب قضاء الصلوات ب ٢ ح ٣ و ١.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٤٣

الرجل في كل ساعة: صلاة فاتتك، فمتى ذكرتها أديتها. «١».

□ ومنها: مضمرة سماعه قال: سألت عن رجل نسي أن يصلي الصبح حتى طلعت الشمس؟ قال: «يصلها حين يذرها، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله رقد عن صلاة الفجر حتى طلعت الشمس ثم صلاها حين استيقظ، ولكنه تنحى عن مكانه ذلك ثم صلى» (٢). و غير ذلك مما يدل على هذا المضمون، وقد عرفت فيما تقدم عدم دلالة مثل ذلك على الفورى، لأنه يحتمل قويا أن يكون المراد وجوب الإتيان بالقضاء عند وجود الذكر لا عند حدوثه، حتى يدل على التوقيت أو مجرد الفورى.

الطائفة الثانية: الأخبار الدالة على لزوم مراعاة الترتيب بين الحاضرة و الفاتئة فى الجملة، و هى روايات كثيرة أيضا، ثلاث منها لزارة و الراوى عنه فى إحداها حريز، و فى الأخرى عبيد «ابنه»، و فى الثالثة ابن أذينة، و رابعها رواية أبى بصير، و خامسها رواية معمر بن يحيى، و سادسها رواية عبد الرحمن بن أبى عبد الله، و سابعها رواية صفوان.

أما ما رواه حريز عن زارة فهى رواية طويلة مروية عن أبى جعفر عليه السلام قال:

«إذا نسيت صلاة أو صليتها بغير وضوء و كان عليك قضاء صلوات فابدأ بأولهن فأذن لها و أقم، ثم صلها، ثم صل ما بعدها بإقامة، إقامة لكل صلاة» و قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «و إن كنت قد صليت الظهر و قد فاتتك الغداة فذكرتها فصل الغداة أى ساعة ذكرتها و لو بعد العصر و متى ما ذكرت صلاة فاتتك صليتها». و قال: «إذا نسيت الظهر حتى صليت العصر فذكرتها و أنت فى الصلاة أو بعد فراغك فانوها الاولى ثم صل العصر، فإنما هى أربع مكان أربع، و إن ذكرت أنك لم تصل الأولى

(١) الكافي ٣: ٢٩٢ ح ٣، التهذيب ٢: ١٧٢ ح ٦٨٥ ج ٣: ١٥٩ ح ٣٤١، الفقيه ١: ٢٧٨ ح ١٢٦٥، الوسائل ٨: ٢٥٦.

أبواب قضاء الصلوات ب ٢ ح ٣ و ١.

(٢) الكافي ٣: ٢٩٤ ح ٨، الوسائل ٨: ٢٦٧. أبواب قضاء الصلوات ب ٥ ح ١.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٤٤

و أنت فى صلاة العصر و قد صليت منها ركعتين فانوها الاولى، ثم صل الركعتين الباقيتين و قم فصل العصر، و إن كنت قد ذكرت أنك لم تصل العصر حتى دخل وقت المغرب و لم تخف فوتها فصل العصر ثم صل المغرب، فإن كنت قد صليت المغرب فقم فصل العصر.

و إن كنت قد صليت من المغرب ركعتين ثم ذكرت العصر فانوها العصر ثم قم فأتمها ركعتين، ثم تسلّم ثم تصلّى المغرب، فإن كنت قد صليت العشاء الآخرة و نسيت المغرب فقم فصل المغرب، و إن كنت ذكرت و قد صليت من العشاء الآخرة ركعتين أو قمت فى الثالثة فانوها المغرب ثم سلّم ثم قم فصل العشاء الآخرة، فإن كنت قد نسيت العشاء الآخرة حتى صليت الفجر فصل العشاء الآخرة، و إن كنت ذكرت و أنت فى الركعة الأولى أو فى الثانية من الغداة فانوها العشاء ثم قم فصل الغداة و أذن و أقم، و إن كانت المغرب و العشاء قد فاتتاك جميعا فابدأ بهما قبل أن تصلّى الغداة، ابدأ بالمغرب ثم العشاء، فإن خشيت أن تفوتك الغداة إن بدأت بهما فابدأ بالمغرب ثم صلّ الغداة ثم صلّ العشاء، و إن خشيت أن تفوتك الغداة إن بدأت بالمغرب فصلّ الغداة ثم صلّ المغرب و العشاء ابدأ بأولهما، لأنهما جميعا قضاء أيهما ذكرت فلا تصلهما إلا بعد شعاع الشمس». قال: قلت: و لم ذلك؟ قال: «لأنك لست تخاف فوتها» (١).

و قد تكلمنا فى بعض ما يتعلّق بهذه الرواية فى بعض المباحث المتقدمة، و يستفاد من سياقها الإشعار بما هو المعروف عند العامة من تباين وقتى صلاتى الظهر و العصر و كذا العشائين.

و كيف كان، فغاية مدلولها اعتبار الترتيب بين الحاضرة و الفاتئة بالنسبة إلى صلوات يوم و ليلة لا أزيد، فى خصوص صورة اتصال

الحاضرة بالفائتة و عدم

بروجردى، آقا حسين طباطبايى، نهاية التقرير، ٣ جلد، ه ق

نهاية التقرير؛ ج ٣، ص: ١٤٤

(١) الكافي ٣: ٢٩١ ح ١، التهذيب ٣: ١٥٨ ح ٣٤٠، الوسائل ٤: ٢٩٠. أبواب المواقيت ب ٦٣ ح ١.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٤٥

الفصل بينهما.

لأن غاية مفادها ترتب الظهر الحاضرة على الغداة الفائتة، وكذا العصر على الظهر، والمغرب على العصر، والعشاء على المغرب، والغداة على العشاءين معا، ولا دلالة لها على مزيد مما ذكر من اعتبار الترتيب بين الحاضرة والفائتة السابقة المتصلة بالحاضرة، أو الشريكة للمتصلة في الوقت، لدلالاتها على ترتب الغداة الحاضرة على المغرب الفائتة أيضا، باعتبار شركتها مع العشاء الفائتة المتصلة في الوقت.

و يستفاد منه بعد إلغاء الخصوصية من حيث المغرب والعشاء اعتبار الترتيب بين المغرب الحاضرة و الظهر الفائتة أيضا، لاشتراكها مع العصر الفائتة المتصلة في الوقت، لكن في خصوص صورة فوات السابقة أيضا كما في المغرب والعشاء.

و بالجملة: فما يستفاد من الرواية ليس إلا اعتبار الترتيب في خصوص صلوات يوم و ليلة، مع اتصال الحاضرة بالفائتة، أو اشتراك الفائتة غير المتصلة مع المتصلة بحسب الوقت مع فرض فوتها أيضا.

و دعوى إنه لا مجال لتوهم الاختصاص، مدفوعه بمنع ذلك بعد كون المعروف في ذلك الزمان بين المسلمين الذين كانوا يراجعون إلى مثل أبي حنيفة ذلك، كما عرفت آنفا عند نقل أقوال العامة، نعم ذيلها يدل على عدم لزوم مراعاة الفورية، باعتبار قوله عليه السلام في مقام تعليل تأخير قضاء العشاءين إلى بعد شعاع الشمس، فيما لو خشى أن تفوته الغداة إن بدأ بالمغرب: «لأنك لست تخاف فوتها».

أما ما رواه عنه عبيد «ابنه» فهي ما رواه عن أبي جعفر عليه السلام أيضا قال: «إذا فاتتكَ صلاة فذكرتها في وقت أخرى، فإن كنت تعلم أنك إذا صليت التي فاتتكَ كنت من الأخرى في وقت فابدأ بالتي فاتتكَ، فإن الله عزّ وجلّ يقول أقم الصلاة

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٤٦

لذكرى «١»، و إن كنت تعلم أنك إذا صليت التي فاتتكَ، فاتتكَ التي بعدها فابدأ بالتي أنت في وقتها و اقض الأخرى» «٢» و الظاهر من صدر هذه الرواية و إن كان هو اعتبار الترتيب بين الحاضرة و الفائتة مطلقا فيما إذا لم يلزم من الابتداء بالفائتة فوت وقت الحاضرة، إلا أن ذيلها باعتبار قوله عليه السلام: «فاتتكَ التي بعدها» يدل على أن المراد بالحاضرة هي الحاضرة التي تكون متصلة بالفائتة، لظهور كلمة «بعد» في البعدية المتصلة كما لا يخفى.

و أما ما رواه عنه عمر بن أذينة فهي ما رواه عن أبي جعفر عليه السلام أنه سئل عن رجل صلى بغير طهور أو نسي صلوات لم يصلها أو نام عنها؟ فقال: «يقضيها إذا ذكرها في أي ساعة ذكرها من ليل أو نهار، فإذا دخل وقت الصلاة و لم يتم ما قد فاته فليقض ما لم يتخوف أن يذهب وقت هذه الصلاة التي قد حضرت، و هذه أحق بوقتها فليصلها، فإذا قضاها فليصل ما فاته مما قد مضى، و لا يتطوع بركعة حتى يقضى الفريضة كلها» «٣».

و أما رواية عبد الرحمن بن أبي عبد الله، فهي ما رواه عن الإمام الصادق عليه السلام قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل

نسى صلاة حتى دخل وقت صلاة أخرى؟ فقال:

«إذا نسي الصلاة أو نام عنها صلى حين يذكرها، فإذا ذكرها وهو في صلاة بدأ بالتي نسي، وإن ذكرها مع إمام في صلاة المغرب أتمها بركعة ثم صلى المغرب ثم صلى العتمة بعدها، وإن كان صلى العتمة وحده فصلّى منها ركعتين ثم ذكر أنه نسي المغرب

(١) طه: ١٤.

(٢) الكافي ٣: ٢٩٣ ح ٤، التهذيب ٢: ١٧٢ ح ٦٨٦ ص ٢٦٨ ح ١٠٧٠، الاستبصار ١: ٢٨٧ ح ١٠٥١، الوسائل ٤:

٢٨٧. أبواب المواقيت ب ٦٢ ح ٢.

(٣) الكافي ٣: ٢٩٢ ح ٣، التهذيب ٢: ٢٦٦ ح ١٠٥٩ و ص ١٧٢ ح ٦٨٥ و ج ٣: ١٥٩ ح ٣٤١، الاستبصار ١: ٢٨٦ ح ١٠٤٦، الوسائل ٤:

٢٨٤. أبواب المواقيت ب ٦١ ح ٣ و ص ٢٨٧ ب ٦٢ ح ١ و ج ٨: ٢٥٦. أبواب قضاء الصلوات ب ٢ ح ٣.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٤٧

أتمها بركعة، فتكون صلاته للمغرب ثلاث ركعات، ثم يصلى العتمة بعد ذلك» (١)، وهذه الرواية وإن كان صدرها مطلقاً، ظاهراً في ترتب الحاضرة على الفائتة، ووجوب الابتداء بها مطلقاً إلا أن قوله عليه السلام: «وإن ذكرها مع إمام في صلاة المغرب أتمها بركعة» ظاهر في أن الفائتة هي الفائتة المتصلة بالحاضرة كما لا يخفى.

و أما رواية عمرو بن يحيى فهي ما رواه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل صلى على غير القبلة، ثم تبينت القبلة وقد دخل وقت صلاة أخرى؟ قال:

«يعيدها قبل أن يصلى هذه التي قد دخل وقتها.» (٢) وهذه الرواية كالتى قبلها مما عبّر فيه بهذه العبارة و هي انكشاف الحال، وقد دخل وقت صلاة أخرى وإن كانت في بادئ النظر ظاهرة في الإطلاق، إلا أن المنساق إلى الذهن منها، والمتبادر عند أهل العرف هو أن المراد بصلاة أخرى هي الصلاة التى تكون بعد الفائتة متصلة بها.

بقي في هذا المقام روايتان:

١- ما رواه أبو بصير قال: سألته عن رجل نسي الظهر حتى دخل وقت العصر؟ قال: «يبدأ بالظهر، وكذلك الصلوات تبدأ بالتي نسيت إلا أن تخاف أن يخرج وقت الصلاة، فتبدأ بالتي أنت في وقتها ثم تقضى التى نسيت» (٣) وهذه الرواية مضافاً إلى أنها مشعرة بتباين وقتي الظهرين، كما يقول به العامة، لا دلالة لها إلا على مجرد ترتب الحاضرة على الفائتة المتصلة بها.

٢- ما رواه صفوان بن يحيى عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته عن رجل نسي

(١) الكافي ٣: ٢٩٣ ح ٥، التهذيب ٢: ٢٦٩ ح ١٠٧١، الوسائل ٤: ٢٩١. أبواب المواقيت ب ٦٣ ح ٢.

(٢) التهذيب ٢: ٤٦٦ ح ١٤٩، الاستبصار ١: ٢٩٧ ح ١٠٩٨، الوسائل ٤: ٣١٣. أبواب القبلة ب ٩ ح ٥.

(٣) الكافي ٣: ٢٩٢ ح ٢، التهذيب ٢: ١٧٢ ح ٦٨٤ و ص ٢٦٨ ح ١٠٦٩، الاستبصار ١: ٢٨٧ ح ١٠٥٠، الوسائل ٤:

٢٩٠. أبواب المواقيت ب ٦٢ ح ٨.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٤٨

الظهر حتى غربت الشمس، وقد كان صلى العصر؟ فقال: كان أبو جعفر عليه السلام أو كان أبي عليه السلام يقول: «إن أمكنه أن يصليها قبل أن تفوته المغرب بدأ بها، وإلا صلى المغرب ثم صلاها» (١).

وقد انقدح من جميع ما ذكرنا أن مقتضى التأمل في الروايات التى استدل بها على المضايقة أنه لا دلالة لشيء منها على لزوم فوروية القضاء الذى هو واحد من المطالب الثلاثة المتقدمة، وكذا لا دلالة لها على ترتب الحاضرة على الفائتة مطلقاً، بل القدر المتيقن الذى

تدلّ عليه هو ترتّب الحاضرة على الفائتة المتّصلة بها، أو الشريكه للمتّصلة في الوقت، سواء كانت المتّصلة حينئذ فائتة أيضا كما هو المفروض في رواية زرارة الطويلة أم لم تكن كذلك، كما هو المفروض في رواية صفوان الأخيرة.

وليس في البين دليل يوجب إلغاء الخصوصية بعد كون الاشتراط واعتبار ترتّب الحاضرة على الفائتة يحتاج إلى الدليل، وأمّا العدول منها إليها فهو تابع لاعتبار الترتيب، بمعنى أنّ ما يعتبر فيه الترتيب يجب فيه العدول مع التذكّر في الأثناء، كما تدلّ عليه رواية زرارة الطويلة فتدبرّ جيّدا.

هذا كله مقتضى الروايات الواردة في المضايقة من حيث أنفسها مع قطع النظر عن المعارضات، ولا بدّ من ملاحظتها أيضا، ونقول قبل إيراد المعارضات والنظر فيها: إنّ ترتّب الحاضرة على الفائتة الذي هو عمدة المطالب الثلاثة المتقدّمة، هل هو بمعنى كون كلّ فائتة شرطا مستقلا لصحة الحاضرة، بحيث كانت كثرة الشروط وقلتها دائرة مدار قلّة الفوائت وكثرتها، أو بمعنى كون مجموعها شرطا واحدا في صحة الحاضرة، و مرجعها إلى أنّ الشرط هو فراغ الذمّة وعدم اشتغالها بالفائتة

(١) الكافي ٣: ٢٩٣ ح ٦، التهذيب ٢: ٢٦٩ ح ١٠٧٣، الوسائل ٤: ٢٨٩. أبواب المواقيت ب ٦٢ ح ٧.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٤٩

أصلا، أو بمعنى كون كلّ فائتة شرطا لصحة اللاحقة المتّصلة بها، وهي أيضا شرط لصحة اللاحقة بها المتّصلة إليها، وهكذا، فتكون مدخلية الفائتة الاولى في الحاضرة الموجودة من قبيل شرط الشرط و شرط شرط الشرط، وهكذا كما لا يخفى؟.

ويترتب على ذلك أنه لو كانت عليه فوائت و صلى الظهرين الحاضرتين مثلا ذاهلا عن ثبوت الفوائت على عهده، لا محالة تقعان حينئذ صحيحتين لأجل الغفلة والذهول، فحينئذ يجوز له الدخول في العشائين ولو مع الالتفات إلى الفوائت بناء على الاحتمال الأخير.

لأنّ الشرط في صحتهما هو الإتيان بالسابقة المتّصلة بهما وهي العصر، أو مجموع الظهرين بناء على اشتراك الشريكتين في الوقت في اشتراط الإتيان بهما في صحة اللاحقة، كما عرفت أنه يستفاد من رواية زرارة الطويلة وغيرها، والمفروض في المثال تحقق السابقة صحيحة لأجل الغفلة والذهول عن الفوائت، فيجوز الدخول في اللاحقة ولو مع الالتفات.

وهذا بخلاف الاحتمالين الأولين، فإنه بناء عليهما لا بد من إفراغ الذمّة من الفوائت ليتحقّق شرط صحة الحاضرة أو شروطها، وأمّا الثمرة بين الاحتمالين فتظهر فيما لو تعذر الإتيان ببعض الفوائت لأجل ضيق الوقت مثلا، فإنه لا يسقط الباقي عن الشرطية بناء على الاحتمال الأول، لاستقلال كلّ واحدة منها بالشرطية.

و أمّا بناء على الاحتمال الثاني فلا يكون تحصيل الشرط مقدورا، لأنّ المفروض أنّ الشرط هو إفراغ الذمّة عن الاشتغال بالفوائت وهو متعذر، فيسقط عن الشرطية، فلا موجب للإتيان بالمقدورة منها.

إذا عرفت ذلك نقول: الظاهر أنه لا يظهر من أحد من الأصحاب الالتزام بالاحتمال الثاني، وكذا الاحتمال الثالث، وأمّا الاحتمال الأول فالالتزام به أيضا لا

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٥٠

يمكن بعد عدم الالتزام بالاحتمال الثالث، لأنه بعد ما لم تكن كلّ سابقة شرطا لصحة اللاحقة المتّصلة بها، كيف يمكن الالتزام بأنّ الفوائت السابقة كلّ واحدة منها شرط مستقل لصحة الحاضرة كما لا يخفى، وسيأتي التكلّم في هذه الجهة إن شاء الله تعالى.

ولنرجع إلى الروايات الدالة على الموسعة التي سردها صاحب الجواهر قدّس سرّه «١» و يبلغ مجموعها إلى تسع عشرة رواية، ولكنّها مختلفة من حيث المفاد، حيث أنّ أكثرها يدلّ على عدم وجوب المبادرة و نفى الفورية، و جملة منها على عدم اعتبار الترتيب بين الحاضرة و الفائتة، و بعضها عدم وجوب العدول.

أمّا ما يدلّ منها على عدم وجوب المبادرة:

فمنها: ذيل رواية زرارة الطويلة المتقدمة الدالمة على عدم لزوم الإتيان بالعشائين الفائتين فيما إذا خشى أن تفوته الغداة إن بدأ بالمغرب بعد الغداة فوراً، بل يجوز تأخيرهما إلى بعد شعاع الشمس، معللاً بعدم خوف الفوت بالنسبة إليهما.

و منها: ما رواه الشهيد في محكيّ الذكرى عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال:

قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «إذا دخل وقت صلاة مكتوبة فلا صلاة نافلة حتى يبدأ بالمكتوبة»، قال: فقدمت الكوفة فأخبرت الحكم بن عيينة وأصحابه، فقبلوا ذلك مني، فلما كان في القابل لقيت أبا جعفر عليه السلام، فحدثني أن رسول الله صلى الله عليه وآله عرس في بعض أسفاره وقال: من يكلؤنا؟ فقال بلال: أنا، فنام بلال وناموا حتى طلعت الشمس، فقال: يا بلال ما أرقدك؟ فقال: يا رسول الله صلى الله عليه وآله أخذ بنفسى الذي أخذ بأنفاسكم، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: «قوموا فتحولوا عن مكانكم الذي أصابكم فيه الغفلة». وقال: يا بلال أذن، فأذن، فصلى رسول الله صلى الله عليه وآله ركعتي الفجر وأمر

(١) جواهر الكلام ١٣: ٥٢.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٥١

أصحابه فصلوا ركعتي الفجر، ثم قام فصلى بهم الصبح، ثم قال: «من نسي شيئاً من الصلاة فليصلها إذا ذكرها، فإن الله عز وجل يقول وَاقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي» (١).

قال زرارة: فحملت الحديث إلى الحكم وأصحابه، فقال: نقضت حديثك الأول، فقدمت على أبي جعفر عليه السلام فأخبرته بما قال القوم، فقال: يا زرارة إلا أخبرتهم أنه قد فات الوقتان جميعاً، وأن ذلك كان قضاء من رسول الله صلى الله عليه وآله «٢».

و منها: مضمرة سماعه الواردة في الواقعة التي رواها زرارة، حيث قال: سألت عن رجل نسي أن يصلي الصبح حتى طلعت الشمس؟ قال: «يصلها حين يذكرها، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله رقد عن صلاة الفجر حتى طلعت الشمس ثم صلاها حين استيقظ، و لكنّه تنحى عن مكانه ذلك ثم صلى» (٣).

و منها: رواية عمّار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن الرجل ينام عن الفجر حتى تطلع الشمس وهو في سفر، كيف يصنع؟ أيجوز له أن يقضى بالنهار؟ قال: «لا يقضى صلاة نافلة ولا فريضة بالنهار، ولا يجوز له ولا يثبت له، ولكن يؤخرها فيقضيها بالليل» (٤)، والظاهر أنّ النهي عن قضاء الصلاة - فريضة كانت أو نافلة - بالنهار إنما هو لأجل كون المسافر على الرحلة في النهار دون الليل، و لكنّها تدلّ مع ذلك على عدم لزوم المبادرة كما لا يخفى.

و منها: رواية إسماعيل بن جابر المروية في محكيّ الذكرى قال: سقطت عن بعير فانقلبت على أمّ رأسي، فمكثت سبع عشرة ليلة مغمى عليّ، فسألته عن ذلك؟

(١) طه: ١٤.

(٢) الذكرى ٢: ٤٢٢، الوسائل ٤: ٢٨٥. أبواب المواقيت ب ٦١ ح ٦، و التعريس: نزول المسافر آخر الليل للنوم والاستراحة «مجمع البحرين ٤: ٨٦».

(٣) الكافي ٣: ٢٩٤، ح ٨، الوسائل ٨: ٢٦٧. أبواب قضاء الصلوات ب ٥ ح ١.

(٤) التهذيب ٢: ٢٧٢ ح ١٠٨١، الاستبصار ١: ٢٨٩ ح ١٠٥٧، الوسائل ٨: ٢٥٨. أبواب قضاء الصلوات ب ٢ ح ٦.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٥٢

فقال: «اقض مع كل صلاة صلاة» (١).

و منها: ما رواه ابن طاوس عن قرب الإسناد للحميري، عن عبد الله بن الحسن، عن جدّه عليّ بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر

عليهما السَّلام، قال: و سألته عن رجل نسي المغرب حتى دخل وقت العشاء الآخرة؟ قال: «يصلّي العشاء ثمَّ المغرب». و سألته عن رجل نسي العشاء فذكر بعد طلوع الفجر كيف يصنع؟ قال:

«يصلّي العشاء ثمَّ الفجر». و سألته عن رجل نسي الفجر حتى حضرت الظهر؟ قال:

«يبدأ بالظهر، ثمَّ يصلّي الفجر، كذلك كلَّ صلاة بعدها صلاة» (٢)، و صدرها ظاهر فيما يقول به العامّة من تباين وقتي العشاءين، فالحكم بوجوب تقديم العشاء على المغرب موافق لهم.

و منها: ما حكى عن ابن طاوس أنه وجد في أمالي السيّد أبي طالب عليّ بن الحسين الحسنى بسند متصل إلّٰه جابر بن عبد الله قال: قال رجل: يا رسول الله صلّي الله عليه و آله و كيف أقضى؟ قال: «صلّ مع كلَّ صلاة مثلها». قال: يا رسول الله صلّي الله عليه و آله قبل أم بعد؟

قال: «قبل» (٣).

و منها: ما رواه عمّار الساباطي قال: قال سليمان بن خالد لأبي عبد الله عليه السَّلام و أنا جالس: إني منذ عرفت هذا الأمر أصلّي في كلَّ يوم صلاتين، أقضى ما فاتني قبل معرفتي، قال: «لا تفعل، فإنَّ الحال التي كنت عليها أعظم من ترك ما تركت الصلاة» (٤).

(١) الذكري ٢: ٤٢٧، الوسائل ٨: ٢٦٧. أبواب قضاء الصلوات ب ٤ ح ١٥.

(٢) رسالة عدم المضايقة المطبوع في مجلّة تراثنا ٧: ٣٣٩، قرب الاسناد: ١٦٩ - ١٧٠ ح ٧٣٨ - ٧٤٠، الوسائل ٨:

٢٥٥. أبواب قضاء الصلوات ب ١ ح ٧ - ٩.

(٣) رسالة عدم المضايقة المطبوع في مجلّة تراثنا ٧: ٣٤٤، بحار الأنوار ٨٥: ٣٣١.

(٤) الذكري ٢: ٤٣٢، اختيار معرفة الرجال المعروف برجال الكشي: ٣٦١ رقم ٦٧٧، الوسائل ١: ١٢٧. أبواب مقدّمة العبادات ب ٣١ ح ٤.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٥٣

و منها: الروايات المتعدّدة التي رواها جماعة من الصحابة كابن مسلم و الحلبي و غيرهما، و ربما تبلغ خمس روايات، و هي تدلّ على جواز قضاء الفائتة أيّ ساعة شاء المكلف، كصحيح ابن مسلم قال: سألته عن الرجل تفوته صلاة النهار؟ قال:

«يقضيها إن شاء بعد المغرب و إن شاء بعد العشاء» (١).

و صحيح الحلبي قال: سئل أبو عبد الله عليه السَّلام عن رجل فاتته صلاة النهار متى يقضيها؟ قال: «متى شاء، إن شاء بعد المغرب و إن شاء بعد العشاء» (٢).

و صحيح ابن أبي يعفور قال: سمعت أبا عبد الله عليه السَّلام يقول: «صلاة النهار يجوز قضاؤها أيّ ساعة شئت من ليل أو نهار» (٣). و خبر عنبسة العابد قال: سألت أبا عبد الله عليه السَّلام عن قول الله عزّ و جل و هو الذي جعل الليل و النهار خلفه لمن أراد أن يذكر أو أراد شكوراً (٤) قال: «قضاء صلاة الليل بالنهار و صلاة النهار بالليل» (٥).

و المرسل عن الصادق عليه السَّلام أيضا قال: «كلّ ما فاتك من صلاة الليل فاقضه بالنهار، قال الله تبارك و تعالی و هو الذي جعل الليل و النهار خلفه لمن أراد أن يذكر أو أراد شكوراً» (٦).

و أمّا ما يدلّ على عدم اعتبار الترتيب:

فمنها: خبر جابر المتقدّم.

و منها: رواية إسماعيل بن جابر المتقدّمة.

- (١) الكافي ٣: ٤٥٢ ح ٧، التهذيب ٢: ١٦٣ ح ٦٤٠، الوسائل ٤: ٢٤١. أبواب المواقيت ب ٣٩ ح ٦.
 (٢) الكافي ٣: ٤٥٢ ح ٦، التهذيب ٢: ١٦٣ ح ٦٣٩، الوسائل ٤: ٤١. أبواب المواقيت ب ٣٩ ح ٧.
 (٣) التهذيب ٢: ١٧٤ ح ٦٩٢، الاستبصار ١: ٢٩٠ ح ١٠٦٣، الوسائل ٤: ٢٤٣. أبواب المواقيت ب ٣٩ ح ١٢.
 (٤) الفرقان: ٦٢.

(٥) التهذيب ٢: ٢٧٥ ح ١٠٩٣، الوسائل ٤: ٢٧٥. أبواب المواقيت ب ٥٧ ح ٢.

(٦) الفقيه ١: ٣١٥ ح ١٤٢٨، الوسائل ٤: ٢٧٥. أبواب المواقيت ب ٥٧ ح ٤.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٥٤

و منها: خبر عمّار المتقدّم أيضا.

و منها: ما رواه عبد الله بن سنان و ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «إن نام رجل أو نسي أن يصلّي المغرب و العشاء الآخرة، فإن استيقظ قبل الفجر قدر ما يصلّيها كليهما فليصلهما، و إن خاف أن تفوته إحداهما فليبدأ بالعشاء الآخرة، و إن استيقظ بعد الفجر فليصلّ الصبح، ثمّ المغرب، ثمّ العشاء الآخرة قبل طلوع الشمس» (١).

و منها: رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «إن نام رجل و لم يصلّ صلاة المغرب و العشاء أو نسي، فإن استيقظ قبل الفجر قدر ما يصلّيها كليهما فليصلهما، و إن خشى أن تفوته إحداهما فليبدأ بالعشاء الآخرة، و إن استيقظ بعد الفجر فليصلّ الفجر ثمّ المغرب ثمّ العشاء الآخرة قبل طلوع الشمس، فإن خاف أن تطلع الشمس فتفوته إحدى الصلوتين فليصلّ المغرب و يدع العشاء الآخرة حتّى تطلع الشمس و يذهب شعاعها ثمّ ليصلّها» (٢)، و روى مثله في فقه الرضا عليه السّلام مع تبديل النوم بالنسيان (٣).

و منها: رواية جميل بن درّاج عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: قلت له: تفوت الرجل الاولى و العصر و المغرب و يذكر عند العشاء؟ قال: يبدأ بالوقت الذي هو فيه، فإنّه لا يأمن الموت، فيكون قد ترك الفريضة في وقت قد دخل، ثمّ يقضى ما فاته الأول فالأول» (٤).

و منها: ما رواه ابن طاوس في محكّي رسالته في هذا الباب من كتاب الصلاة للحسين بن سعيد ما لفظه: صفوان، عن عيص بن القاسم قال: «سألت أبا عبد الله عليه السّلام

(١) التهذيب ٢: ٢٧٠ ح ١٠٧٦، الاستبصار ١: ٢٨٨ ح ١٠٥٣، الوسائل ٤: ٢٨٨. أبواب المواقيت ب ٦٢ ح ٤.

(٢) التهذيب ٢: ٢٧٠ ح ١٠٧٧، الاستبصار ١: ٢٨٨ ح ١٠٥٤، الوسائل ٤: ٢٨٨. أبواب المواقيت ب ٦٢ ح ٣.

(٣) فقه الرضا عليه السّلام: ١٢٢-١٢٣، بحار الأنوار ٨٥: ٣٢٤ ح ٢.

(٤) المعتمد ٢: ٤٠٧، الوسائل ٤: ٢٨٩. أبواب المواقيت ب ٦٢ ح ٦.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٥٥

عن رجل نسي أو نام عن الصلاة حتّى دخل وقت صلاة أخرى؟ فقال: إن كانت صلاة الأولى فليبدأ بها، و إن كانت صلاة العصر فليصلّ العشاء، ثمّ يصلّي العصر» (١).

و منها: ما رواه ابن طاوس عن قرب الإسناد للحميري و قد تقدّم لكنّه نقله في الوسائل عن قرب الإسناد مشتملا على ذيل و هو أنّه قال: و سألت عن رجل نسي الفجر حتّى حضرت الظهر؟ قال: «يبدأ بالظهر ثمّ يصلّي الفجر». و عليه فتصير الرواية من الروايات الدالّة على اعتبار الترتيب (٢).

و منها: ما ذكره أبو الفضل محمد بن أحمد بن سليم (الجعفي) في كتابه الفاخر الذي ذكر في خطبته أنه ما روى فيه إلّا ما اجمع عليه و صحّ من قول الأئمة عليهم السّلام، قال على ما حكاه عنه ابن طاوس في محكّي رسالته في الباب ما لفظه: و الصلوات الفائتات يقضين ما لم يدخل عليه وقت صلاة، فإذا دخل عليه وقت صلاة بدأ بالتى دخل وقتها، و قضى الفائتة متى أحبّ (٣).

و منها: ما حكى عن فقه الرضا- وهو وإن لم تثبت نسبته إلى الرضا عليه السلام، لكنه من الكتب الفقهية القديمة المشتملة على مضامين الروايات بلسان الفتوى كما لا يخفى على من راجعه- من أنه قال: «و إن فاتك فريضة فصلها إذا ذكرت، فإن ذكرت و أنت في وقت فريضة أخرى فصل التي أنت في وقتها، ثم تصلي الفائتة» (٤).
 و نظير ذلك ما ذكره الصدوق في الفقيه الذي ذكر في خطبته أنه لا يروى فيه إلّا ما يكون حجّة بينه و بين الله، و كذا ما حكى عن رسالة الشرائع لوالده قدس سرهما التي

(١) رسالة عدم المضايقة المطبوع في مجلة تراثنا ٧: ٣٤٢، بحار الأنوار ٨٥: ٣٢٩، مستدرک الوسائل ٦: ٤٢٨. أبواب قضاء الصلوات ب ١ ح ٦.

(٢) قرب الاسناد: ١٧٠ ح ٧٤٠، الوسائل ٨: ٢٥٥. أبواب قضاء الصلوات ب ١ ح ٩.

(٣) رسالة عدم المضايقة المطبوع في مجلة تراثنا ٧: ٣٤٠، بحار الأنوار ٨٥: ٣٢٧-٣٢٨.

(٤) فقه الرضا صلى الله عليه و آله: ١٤٠، مستدرک الوسائل ٦: ٤٣٣. أبواب قضاء الصلوات ب ٢ ح ٦.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٥٦

كانت مرجعا عند إعواز النصوص «١» و قد صرح السيد المرتضى قدس سره بجواز العمل بها في جواب المسائل الرسية «٢». و أمّا ما يدلّ على عدم وجوب العدول فهو ما حكاه ابن طاوس عن الواسطي- الذي كان من مشايخ الكراچكى- في كتاب النقض على من أظهر الخلاف لأهل بيت النبي صلى الله عليه و آله ما هذا لفظه: مسألة، من ذكر صلاة و هو في أخرى. قال أهل البيت عليهم السلام يتمم التي هو فيها، و يقضى ما فاته، و به قال الشافعي.

قال السيد: ثمّ ذكر خلاف الفقهاء المخالفين لأهل البيت، ثمّ ذكر في أواخر مجلده مسألة أخرى، فقال ما هذا لفظه: مسألة أخرى: من ذكر صلاة و هو في أخرى، إن سئل سائل فقال: أخبرونا عمّن ذكر صلاة و هو في أخرى ما الذي يجب عليه؟ قيل له: يتمم التي هو فيها، و يقضى ما فاته، و به قال الشافعي، ثمّ ذكر خلاف المخالفين، و قال: دليلنا على ذلك ما روى عن الصادق جعفر بن محمد عليهما السلام أنّه قال:

«من كان في صلاة ثمّ ذكر صلاة أخرى فاتته أتمّ التي هو فيها، ثمّ يقضى ما فاتته» «٣»، انتهى.

هذه هي مجموع ما ورد ممّا ظاهره الموسعة، و قد عرفت أنّ جملة منها تدلّ على عدم لزوم المبادرة و الفورية، و جملة أخرى على عدم ترتب الفائتة على الحاضرة، و بعضها على عدم وجوب العدول، بل ظاهره عدم الجواز.

أمّا ما يدلّ على عدم وجوب المبادرة، فجملة منها ترجع إلى ما رواه العامّة من قصّة التعريس «٤»، و هذه القصّة تدلّ دلالة واضحة على أنّ الأمر بالإتيان

(١) الفقيه ١: ٢٣٢ ح ١٠٢٩ و ص ٣١٥ ح ١٤٢٨، و حكاه عن والده في مختلف الشيعة ٣: ٥، و مفتاح الكرامة ٣: ٣٨٩.

(٢) المسائل الرسية (رسائل المرتضى) ٣: ٣٦٤-٣٦٥.

(٣) رسالة عدم المضايقة المطبوع في مجلة تراثنا ٧: ٣٤٣-٣٤٤، بحار الأنوار ٨٥: ٣٣٠.

(٤) صحيح البخارى ١: ١٦٦ ب ٣٥-٣٦.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٥٧

بالقضاء متى ما ذكر لا يكون مفاده إيجاب القضاء عند حدوث الذكر بحيث كان حدوثه وقتا له، أو كان وجوبه عنده من باب وجوب

المبادرة و المسارعة، بل مفاده مجرد لزوم الإتيان به في حالة الذكر و عند وجوده.

و جملة منها كأخبار الأمامي «١» و عمار و إسماعيل بن جابر «٢»، تدلّ على مضمون واحد، و هو الإتيان بفائتة واحدة عند كل صلاة فريضة.

و أما ما يدلّ على عدم الترتيب، فبعضها وارد في مورد النسيان عن العشائين و أنه لا تكون الغداة مترتبة عليهما، بل يجوز تأخيرهما إلى بعد شعاع الشمس.

و بعضها وارد في مورد نسيان الظهرين و المغرب و أنه لا تكون العشاء مترتبة عليها، بل يجب الابتداء بالوقت الذي هو فيه، و من المعلوم أنه بالنسبة إلى المغرب لا يكون معمولاً به، إلّا إذا فرض كون المراد بالوقت هو الوقت الاختصاصي للعشاء الآخرة.

و بعضها وارد في مورد نسيان خصوص العصر و أنه لا تكون العشاء مترتبة عليها، و بعضها الآخر وارد في مورد نسيان المغرب حتّى دخل وقت العشاء، و نسيان الفجر حتّى حضرت الظهر، و هذا أيضاً بالنسبة إلى الفرض الأول لا يكون معمولاً به، و قد عرفت أنه مضافاً إلى هذه الروايات يكون هنا فتاوى ظاهرة في كون مضمونها مروياً عن الأئمة عليهم السّلام، كفتوى الصدوقين و الجعفي و عبارة فقه الرضا «٣».

إذا عرفت ذلك فاعلم أنه لم يظهر من ابن طاوس القائل بالمواسعة و الجامع للأخبار الدالّة عليها، أنه هل طرح الأخبار الظاهرة في المضايقة رأساً، أو أنه

(١) المراد به أمامي السيد أبي طالب عليّ بن الحسين الحسنى في المواسعة.

(٢) الوسائل ١: ١٢٧. أبواب مقدّمة العبادات ب ٣١ ح ٤، و ج ٨: ٢٦٧. أبواب قضاء الصلوات ب ٤ ح ١٥.

(٣) راجع ٣: ١٥٥.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٥٨

رّجح أخبار المواسعة عليها؟ مع أنّ الانصاف أنه لو وصلت النوبة إلى أعمال المرجحات لما كان محيص عن الأخذ بأخبار المضايقة بعد كونها مشهورة بين القدماء، كما عرفت عند نقل الأقوال في صدر المسألة.

و بعد كون الشهرة في الفتوى هي أول المرجحات على ما اخترناه و حقّقناه.

هذا، و لكن يمكن الجمع بينهما بأن يقال- بعد ما ما عرفت من عدم دلالة الأخبار التي استدللّ بها على الفورية على وجوبها، لأنّ مفادها مجرد وجوب الإتيان بالفائتة عند وجود الذكر لا عند حدوثه بنحو التوقيت، أو مجرد الفورية و المبادرة-: إنّ الأخبار التي تمسك بها على وجوب مراعاة الترتيب و شرطية الإتيان بالفائتة لصحة الحاضرة، لا دلالة لها عليه.

لأنّه يحتمل قوياً أن يكون المراد بالإتيان بالفائتة عند دخول الوقت الحاضرة عدم كون دخول وقتها مانعاً عن الإتيان بها، لا عدم جواز الإتيان بالحاضرة قبلها، و مرجع ذلك إلى جواز الإتيان بالفائتة متى شاء و لو كان ذلك عند دخول وقت الفريضة، كما أنّ مرجع الأخبار التي استند إليها للفورية إلى جواز الإتيان بالفائتة عند حدوث الذكر، و لو كان زمان حدوثه مصادفاً لبعض الأزمنة التي يكره التطوّع فيها.

فمرجع الطائفتين إلى جواز الإتيان بالفائتة في جميع أوقات الليل و النهار، و ربّما يشهد لهذا الجمع ما رواه ابن أبي عمير، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام «١»، و قد تقدّم حيث أنّ ظاهرها جواز الإتيان بالفائتة متى ما ذكرها في أيّ ساعة ذكرها من ليل أو نهار، و إن دخل وقت صلاة الفريضة فإنّه يجوز الإتيان بها حينئذ أيضاً ما لم يتخوّف أن يذهب وقت هذه الصلاة التي حضرت وقتها.

(١) الوسائل ٨: ٢٥٦. أبواب قضاء الصلوات ب ٢ ح ٣.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٥٩

و إن شئت قلت: إن الأمر بالابتداء بالفائتة عند دخول وقت الفريضة وقع في مقام توهم الحظر، لأنه حيث كان الإتيان بالفريضة في أول وقتها معمولاً بين المسلمين و مورداً لاهتمامهم، بحيث لم يكونوا يؤخرونها عن أول وقتها مع عدم العذر و الضرورة. فلذا ربما يتوهم ترجيح الحاضرة على الفائتة، و أنه لا مجال للإتيان بالفائتة مع حضور الحاضرة، و أن الأخبار الدالة على الإتيان بالفائتة في حال وجود الذكر لا تشمل الإتيان بها مع دخول وقت الفريضة الحاضرة التي كان بناؤهم على الإتيان بها في أول وقتها، و الأمر بالابتداء بالفائتة إنما وقع لدفع هذا التوهم، و أن دخول وقت الحاضرة لا يمنع من الإتيان بالفائتة أصلاً، فلا دالة له على الوجوب حتى يستفاد منه الشرطية و الترتب كما لا يخفى.

و الظاهر أن الجمع بالنحو الذي ذكرنا أولى من الجمع بين الطائفتين، بحمل الوقت على وقت الفضيلة لا الأجزاء، لأن تقييد الابتداء بالعصر في صحيحة زرارة الطويلة بعدم الخوف عن وقت المغرب، مع أن المفروض التذکر أول دخول الوقت دليل عليه، لعدم إمكان أن تكون صلاة العصر موجبة لفوات وقت الأجزاء للمغرب، فيكون دليلاً على جواز الإتيان بالمغرب، بل على رجحانه لو تضيق وقت الفضيلة لها، و إن كان في سعة من وقت الأجزاء.

و حيث إن إتيان المغرب في وقت الفضيلة لا يكون واجباً قطعاً، فالأمر بإتيان المنسى في صورة عدم خوف التضيق أيضاً معناه الاستحباب بقرينة مقابله، و هكذا حال الروايات الدالة على تقديم الفائتة على الحاضرة إلى أن يتضيق وقتها، فإنها أيضاً محمولة على تضيق وقت الفضيلة، و بقرينة المقابلة يستفاد عدم وجوب التقديم مع عدم خوف التضيق كما لا يخفى.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٦٠

ثم لا يذهب عليك، أن الروايات الدالة على الموسعة و إن كان كثير منها ضعيفة السند أو مشتملة على ما لا يقول به أحد من الأصحاب، كما أشرنا إليه عند نقلها، إلا أنه يستفاد من مثل فتوى الصدوقين في محكي رسالة الشرائع على ما حكاها في مختلف الشيعة و مفتاح الكرامة و الفقيه (١)، ثبوت هذا المضمون و صدوره من الأئمة عليهم السلام، لوضوح استناد فتواهما إلى النصوص الصادرة منهم الواجدة لشرائط الحجية باعتقادهما.

و من هنا يمكن أن يقال: بأنه على فرض عدم إمكان الجمع بين الطائفتين ليست الشهرة الفتوائية بين القدماء رضوان الله عليهم بالغة إلى حدّ يوجب سقوط أخبار الموسعة عن الحجية، بعد موافقتها لفتوى الصدوقين اللذين هما متقدمان على المفيد و الشيخ و غيرهما من القائلين بالمضايقه، هذا مع أن الأخبار الدالة على الفورية إن كانت بصدد إثبات توقيت الفائتة، و أن أول وقتها يتحقق بحدوث الذكر فهو مخالف لما هو المرتكز عند المتشرعة.

ضرورة أنهم لا يرون للقضاء وقتاً خاصاً، بحيث لو أخر عنه لصار قضاء أيضاً و هكذا، و إن كانت بصدد إثبات أن هنا أمراً آخر تعلق بالبدار و الإتيان بالقضاء فوراً، لكانت أيضاً مخالفة لارتكازهم.

نعم، لو كان المراد بالفورية ما ذكرنا في تقريب جريان الأصل، من أنه ليس هنا أمر آخر تعلق بالمبادرة بالإتيان بالقضاء، بل مقتضى الأمر المتعلق بنفس الطبيعة لزوم الإتيان بها فوراً، فإذا أخرها إلى ثانی الوقت أو ثالثه و هكذا، مع احتمال زوال تمكّنه في ذلك الوقت، فإن اتفق الإتيان بها فيه لا يكون مستحقاً للعقاب إلا من جهة التجزى الحاصل بالتأخير مع احتمال زوال التمكّن، و إن لم يتفق

(١) مختلف الشيعة ٣: ٥، مفتاح الكرامة ٣: ٣٨٩، الفقيه ١: ٣١٥ ح ١٤٢٨.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٦١

يكون معاقباً من جهة الترك عمداً، لما كان ذلك مورداً لإنكار المتشرعة كما هو غير خفي.

ثم إنك عرفت أنه لو فرضنا سقوط أخبار الموسعة عن الحجية، و قلنا بلزوم الأخذ بمقتضى أخبار المضايقة، فالقدر المتيقن من تلك

الأخبار هو ترتب الحاضرة على الفائتة المتصلة بها، أو الشريكة للمتصلة في الوقت، ولا يتجاوز ذلك عن يوم و ليلة، و من المعلوم أن هذا المقدار لا يوجب تعطيل أمر المعاش و الاقتصار من النوم و غيره على مقدار الضرورة. و قد انقذ من جميع ما ذكرنا بطلان القول بأصل المضايقة أولاً و بالمضايقة المطلقة ثانياً، هذا تمام الكلام في مسألة المضايقة و الموسعة.

الترتيب بين الفوائت

إشارة

اعلم أن العامية لم يفرقوا بين هذه المسألة و المسألة المتقدمة، فمن قال منهم بعدم الترتيب كالشافعي قال به مطلقاً، و من قال باعتبار الترتيب بالنسبة إلى يوم و ليلة في الحاضرة و الفائتة كأبي حنيفة و مالك، قال به في الفوائت أيضاً بعضها بالنسبة إلى بعض، و من قال بالترتيب مطلقاً كأحمد، قال به مطلقاً، هذا حالهم «١».

و أما أصحابنا فالقدماء منهم - القائلون بالمضايقة في المسألة المتقدمة - لم يتعرضوا لهذه المسألة، نعم قد تعرض لها السيد في الجمل، و اختار الترتيب بين الفوائت أيضاً، و قرره على ذلك القاضي ابن البراج في شرحه «٢»، و لكن لا يستفاد

(١) المجموع ٣: ٧٠ المغنى لابن قدامة ١: ٦٧٦-٦٧٧، الشرح الكبير ١: ٤٨٣-٤٨٤، بداية المجتهد ١: ٢٥٦-٢٥٧، تذكرة الفقهاء ٢: ٣٥١-٣٥٣، مسألة ٥٨ و ٥٩.

(٢) جمل العلم و العمل (رسائل المرتضى) ٣: ٣٨، المهذب ١: ١٢٦، مختلف الشيعة ٣: ٣ و ٤.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٦٢

منهما الملازمة بين المسألتين.

و أما المتأخرون فقد عنونوا مسألتين و اختلفوا في كليهما، و ظاهرهم عدم الملازمة بينهما، فيمكن حينئذ القول بالمضايقة في المسألة المتقدمة دون هذه المسألة، و كذا العكس كما هو المعروف بينهم، و قد ادعى الإجماع عليه بالنسبة إلى هذه المسألة «١». و كيف كان فربما يقال في المسألتين: إن المرتكز في أذهان أهل العرف في الأوامر المتعددة المتعلقة بطبيعة واحدة في الأزمنة المتعاقبة، رعاية التقدم و التأخر الثابتين لتلك الأوامر في مقام التوجه إلى المكلف في مقام الامتثال و الإطاعة، بحيث يمثلون أولاً الأمر المتوجه إليه أولاً و ثانياً الأمر المتوجه إليه ثانياً و هكذا.

فالقواعد المختلفة من الزمان التي هي ظروف للمكلف به كما أنها متقدمة بعضها على بعض ذاتاً، و تكون السابقة متصفة بوصف سبق أصالة، و اللاحقة بوصف للحوق كذلك، كذلك لها مدخليّة في اتّصاف الأمر الواقع في القطعة اللاحقة بوصف للحوق، و كذا الواقع في السابقة، و العرف يراعى هذين الوصفين الثابتين للأمر مثلاً في مقام الامتثال، و يأتي بمتعلق الأمر السابق أولاً و اللاحق ثانياً.

و كأنه يكون الإتيان بمتعلق السابق عندهم شرطاً لصحة الامتثال بالنسبة إلى الأمر اللاحق، إمّا لكون نفس الإتيان بالمتعلق وجوده شرطاً للثاني مع قطع النظر عن تعلق الأمر به أولاً، لأجل تقدم ظرفه على ظرفه، و إمّا لكون تعلق الأمر به أولاً مستدعياً لتقديم الإتيان بمتعلقه في مقام الامتثال.

(١) الخلاف ١: ٣٨٢ مسألة ١٣٩، المعتمد ٢: ٤٠٥-٤٠٦، المنتهى ١: ٤٢١، التنقيح الرابع ١: ٢٦٧، ذخيرة المعاد:

٣٨٥، كفاية الأحكام: ٢٨، مستند الشيعة ٧: ٣١٣، جواهر الكلام ١٣: ١٩.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٦٣

و يؤيد هذا الارتكاز، الروايات المتقدمة الدالة على الترتيب بين الحاضرة و الفاتئة، و كذا صدر رواية زرارة الطويلة المتقدمة في المسألة السابقة، الظاهرة في الابتداء بأولى الفوائت ثم الإتيان بما بعدها «١»، و كذا رواية عبد الله بن سنان الواردة في رجل أفاض من جمع حتى انتهى إلى منى فعرض له عارض لم يرم الجمره حتى غابت الشمس، الدالة على أنه يرمى إذا أصبح مرتين إحداهما بكره و هي للأمس، و الأخرى عند زوال الشمس و هي ليومه «٢»، و كذا ما رواه العاوية عن النبي صلى الله عليه و آله من أنه فاتت منه صلوات ثم أتى بقضائها مرتباً و مقدماً للفائتة السابقة على اللاحقة «٣».

و بالجملة: المرتكز لدى العرف في مقام العمل، تقديم امتثال الأمر المتوجه إليه أولاً على امتثال الأمر المتوجه إليه ثانياً، من غير فرق بين الفوائت بعضها بالنسبة إلى بعض و بين الحاضرة و الفاتئة، و أما الحواضر فترتب بعضها على بعض قهرى لا يكاد يحتاج إلى البيان. نعم في الظهرين و كذا العشائين حيث يمكن مخالفة الترتيب احتاج إلى البيان، و أن الظهر شرط للعصر و المغرب شرط للعشاء، و قد وقع بيانه في الفتاوى تبعاً للنصوص.

هذا غاية ما يمكن أن يقال في تقريب هذه الدعوى، و لكن يرد عليها أن بناء العرف على ما ذكر على تقدير تسليم ثبوته، لا يثبت اللزوم الشرعي، بعد كون المحتمل أنه لا يكون الإتيان بالصلاة السابقة دخيلاً في ترتب المصلحة على الصلاة اللاحقة، بل كان مجرد تحقق القطعة الخاصة التي هي ظرف للصلاة اللاحقة مؤثراً في ترتب المصلحة.

(١) الوسائل ٤: ٢٩٠. أبواب المواقيت ب ٦٣ ح ١.

(٢) التهذيب ٥: ٢٦٢ ح ٨٩٣، الوسائل ١٤: ٧٢. أبواب رمى جمره العقبة ب ١٥ ح ١.

(٣) سنن الترمذى ١: ٢٢٣ ب ١٨ ح ١٧٩، سنن النسائي ١-٢: ٣٣٦ ب ٥٥ ح ٦١٨.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٦٤

فحدوث الزوال و تحققه دخيل في ترتب المصلحة على صلاة الظهر، من غير أن يكون تأخرها عن صلاة الفجر مؤثراً فيه، و كذا حدوث الفجر الصادق له مدخليه في تأخير فريضة الصبح في المصلحة المترتبة عليها من غير أن يكون تقدمها على صلاة الظهر الواقعة بعد الزوال مؤثراً فيه أصلاً.

فالقواعد من الزمان التي تكون كل واحدة منها ظرفاً لصلاة خاصة، و إن كانت متقدمة بعضها على بعض أصالة، و بتبعها تتصف الصلاة السابقة بوصف السبق و اللاحقة بوصف اللحق، إلا أن هذا الاتصاف ليس له دخل في ترتب المصلحة المترتبة على الصلاة المأتى بها، فلا بد من ملاحظة دليل آخر يدل على الترتيب.

ثم إنه على تقدير تسليم ما ذكر يمكن الفرق بين المسألتين، بأن ما له الدخل في البناء العرفي المتقدم هو اختلاف أزمنة ثبوت الأوامر و تعاقبها، و من المعلوم أن تعاقب الأزمنة إنما يتحقق بالنسبة إلى الفوائت - بعضها بالإضافة إلى بعض - لأن توجه الأمر بالفائتة السابقة، يكون قبل توجه الأمر بالفائتة اللاحقة.

و أما في الحاضرة بالنسبة إلى الفائتة فيمكن أن يقال: بعدم التعاقب إذا ذكر الفائتة عند حضور وقت الحاضرة، لتوجه الأمرين إليه معا في حال واحد، بناء على أن يكون قوله عليه السلام: «يقضيها إذا ذكرها» «١» دالاً على حدوث الأمر بالقضاء عند حدوث الذكر، بحيث لا يكون قبله أمر بإتيان الفائتة أصلاً.

و كيف كان، فنقول: - بعد ذكر أن النزاع في المقام إنما هو في غير الظهرين من يوم واحد، و كذا العشائين من ليلة واحدة، لأن ترتب قضاء العصر على الظهر و العشاء على المغرب من يوم و ليلة واحدة لا إشكال فيه كما هو كذلك بالنسبة إلى

(١) الكافي ٣: ٢٩٢ ح ٣، التهذيب ٢: ٢٦٦ ح ١٠٥٩، و ص ١٧١ ح ٦٨١، الاستبصار ١: ٢٨٦ ح ١٠٤٦، الوسائل ٤:

٢٧٤. أبواب المواقيت ب ٧٢ ح ١.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٦٥

أدائهما- إن الروايات الواردة في هذا المقام كثيرة:

منها: رواية محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل صَلَّى الصلوات و هو جنب اليوم و اليومين و الثلاثة ثم ذكر بعد ذلك؟ قال: «يتطهر و يؤذن و يقيم في أولهن ثم يصلي و يقيم بعد ذلك في كل صلاة، فيصلّي بغير أذان حتى يقضى صلاته» (١). و لا دلالة لها على اعتبار الترتيب بين الفوائت، لأنها ناظرة إلى تأكّد استحباب الأذان و الإقامة لأولهنّ، و خصوص الإقامة لغيرها، ممّا يؤتى به بعدها.

و ليس مفادها لزوم الابتداء بما فات أولاً- من الصلوات، لأنه يحتمل أن يكون المراد بأول الصلوات الفائتة، أولها في مقام الإتيان بقضائها لا أولها في مقام الفوت، و على فرض أن يكون المراد به هو أولها عند الفوت، لا يكون لها أيضا دلالة على لزوم الابتداء به، لأن ذلك التعبير إنما وقع مطابقا لعمل العرف، فإنه جرت سيرتهم على الابتداء بما فات أولاً ثمّ الإتيان بما بعدها مترتبة، لأنه لا داعي لهم إلى الشروع من الوسط أو من الآخر كما لا يخفى.

و منها: مرسله جميل بن درّاج عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت: تفوت الرجل الاولى و العصر و المغرب و يذكر عند العشاء، قال: «يبدأ بصلاة الوقت الذي هو فيه، فإنه لا يأمن الموت، فيكون قد ترك الفريضة في وقت قد دخل ثم يقضى ما فاته الأول فالأول» (٢).

و هذه الرواية و إن كانت ظاهرة في ترتّب قضاء المغرب على قضاء الظهرين كترتب المتأخّرة منهما على المتقدّمة الذي قد عرفت أنه لا- إشكال فيه، إلّا أنّها موهونة من جهة موافقتها لمذهب العامّة، من جهة دلالتها على تباين وقتي العشاءين، و لزوم الإتيان بالعشاء الآخرة في الوقت المشترك على حسب معتقد

(١) التهذيب ٣: ١٥٩ ح ٣٤٢، الوسائل ٨: ٢٥٤. أبواب قضاء الصلوات ب ١ ح ٣.

(٢) المعتمد ٢: ٤٠٧، الوسائل ٤: ٢٨٩. أبواب المواقيت ب ٦٢ ح ٦.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٦٦

الإمامية رضوان الله عليهم أجمعين، فلا يمكن الاعتماد عليها من هذه الجهة.

و أمّا ترتّب قضاء العصر على الظهر فقد عرفت خروجه عن محلّ النزاع، ثمّ إنّ في تعليقه عليه السلام لزوم الابتداء بالوقت الذي هو فيه بأنه لا يأمن الموت، فيكون قد ترك صلاة فريضة في وقت قد دخلت، إشعارا بما ذكرنا في تقرير الأصل في المسألة المتقدّمة، من أنه ليس المراد بفوريّة القضاء كونها موقته بحدوث الذكر، أو أنه تعلق أمر آخر بها زائدا على الأمر المتعلق بأصل الطبيعة، بل المراد بها هو لزوم الإتيان بها من جهة احتمال كون التأخير موجبا لترك المأمور به من غير عذر فراجع.

و منها: فقرتان من رواية زرارة الطويلة المتقدّمة في المسألة السابقة:

١- قوله عليه السلام في ذيلها فيما إذا فاتته المغرب و العشاء جميعا: «فإن خشيت أن تفوتك الغداة إن بدأت بالمغرب فصلّ الغداة، ثمّ صلّ المغرب و العشاء، ابدأ بأولهما لأنهما جميعا قضاء.» و لا دلالة لهذه الفقرة إلّا على وجوب رعاية الترتيب بين قضاء العشاء و قضاء المغرب من ليلة واحدة، و قد عرفت أن ذلك ممّا لا إشكال فيه.

٢- قوله عليه السلام في صدر الرواية: «إذا نسيت صلاة أو صلّيتها بغير وضوء و كان عليك قضاء صلوات فابدأ بأولهنّ، فأذن لها و أقم

ثُمَّ صَلَّاهَا ثُمَّ صَلَّى مَا بَعْدَهَا بِإِقَامَةٍ إِقَامَةً لِكُلِّ صَلَاةٍ» (١). و هذه الفقرة من حيث المضمون موافقةً لرواية محمد بن مسلم المتقدمة «٢»، إلّا أنّ دلالة هذه على اعتبار الترتيب على فرضها أقوى من دلالة تلك الرواية، و ذلك من جهة اشتغالها على الأمر بالابتداء بأول الفوات دونها.

(١) الوسائل ٤: ٢٩٠. أبواب المواقيت ب ٦٣ ح ١.

(٢) الوسائل ٨: ٢٥٤. أبواب قضاء الصلوات ب ١ ح ٣.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٦٧

و لكنّها أيضاً ممنوعة، لأنّها ناظرة إلى حكم آخر، و هو تأكّد استحباب الأذان و الإقامة لأولها و خصوص الإقامة لغيرها ممّا يؤتى به بعدها بلا-فصل، و الأمر بالابتداء بأولهنّ إنّما هو توطئة للحكم المذكور بعده، و لا دلالة له على لزوم ذلك و لعلّه وقع من باب المطابقة، لما جرت به سيرة العرف غالباً من الابتداء في مقام امتثال الأمر بالقضاء بما فات أولاً، ثمّ الإتيان بما بعدها مرتبةً على حسب ترتيب الفوت كما لا يخفى.

و بالجملة: دلالة هذه الفقرة من الرواية على لزوم مراعاة الترتيب بين الفوات مبنيّة على كونها بصدد بيان حكمين:

أحدهما: وجوب الابتداء بما فات أولاً.

ثانيهما: الأمر بالأذان و الإقامة للفائتة المبتدأ بها و بخصوص الإقامة لما بعدها، مع أنّ ظاهرها يأبى عن ذلك، فإنّ الناظر المتأمل فيها يقضى بعدم كونها إلّا في مقام بيان الحكم الثاني.

و الأمر بالابتداء بأول الفوات إنّما وقع من باب المطابقة لعمل العرف و سيرتهم، بناء على أن يكون المراد بأولها هو الأول في مقام الفوت. هذا، و يحتمل قوياً أن يكون المراد به هو الأول في مقام العمل و الإتيان بالفوات المتعدّدة، فلا يكون ذكره مجدياً إلّا من باب التوطئة للحكم المذكور بعده.

هذا، مضافاً إلى أنّه لو سلّم ظهور الرواية في الأمر بالابتداء بما فات أولاً، و أنّ هذا حكم مستقلّ تكون الرواية بصدد بيانه، نقول: إنّ مقتضاها مجرد لزوم الابتداء بما فات أولاً و لا دلالة لها على لزوم مراعاة الترتيب بالنسبة إلى ما بعدها، بحيث تكون الفائتة الثانية في مقام الفوت ثانية في مقام العمل أيضاً، اللهمّ إلّا أن يتمسك بعدم القول بالفصل أو بمفهوم الموافقة الراجع إلى إلغاء الخصوصية، ضرورة أنّه لا خصوصية للأولى من حيث لزوم الابتداء بها، بل ذلك إنّما هو من جهة اشتراط

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٦٨

الإتيان بالفائتة السابقة في صحّة الفائتة اللاحقة من دون فرق بين الأولى و غيرها.

و كيف كان، فالاستناد لإثبات مثل هذا الحكم إلى مثل هذه الرواية مع قصور دلالتها ممّا لا ينبغي أن يصدر من الفقيه، خصوصاً بعد احتمال كون المقصود منها هو المقصود من رواية محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السّلام المتقدمة، و قد عرفت ضعف دلالتها بمكان.

و خصوصاً بعد كون مقتضى مناسبة الحكم بالأذان و الإقامة لاوولى الصلوات، و الإقامة لما بعدها، هو كون الموضوع لذلك مطلقاً ما يؤتى به أولاً، سواء كان هو الأول عند الفوت أم لم يكن، و لا ملائمة بين خصوص الأول في مقام الفوت و هذا الحكم أصلاً.

الآ ترى أنّه لا يستفاد من الرواية استحباب الأذان و الإقامة معاً لمن خالف الترتيب نسياناً و ابتداءً بغير الأول عند الفوت، و من المعلوم خلافه. هذا، و لكنّ الذي يمنعنا عن الفتوى بعدم اعتبار الترتيب على ما هو مقتضى الأصل بعد قصور الدليل، هي الشهرة العظيمة المحقّقة بين المتأخّرين من الأصحاب رضوان الله عليهم.

فإنّك عرفت «١» أنّ المسألة و إن لم تكن مورداً لتعرض القدماء - ما عدا السيّد في الجمل، و القاضي في شرحه - إلّا أنّ المتأخّرين

المتعرضين لها لم يناقشوا فيها، بل قد ادعى الإجماع غير واحد منهم، وحينئذ فالأحوط بل الأقوى لزوم مراعاة الترتيب بالنسبة إلى الفوائد وإن لم يكن معتبرا شرعا في أدائها، هذا كله بالنسبة إلى اعتبار أصل الترتيب في الجملة. و أما اختصاص اعتباره بصورة العلم بالترتيب أو إطلاقه لصورة الجهل أيضا

(١) راجع ٣: ١٦١.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٦٩

فهو محلّ خلاف بينهم، و الظاهر أنّ من تعرّض من القدماء لأصل مسألة الترتيب بين الفوائد كالسيد المرتضى على ما مرّ «١» لم يتعرّض لفرض الجهل أصلا، بل وقع التعرّض له في كلام المحقّق و العلّامة و غيرهما من المتأخّرين، و هم بين من خصّ اعتباره بصورة العلم كأكثر من اعتبر الترتيب، و بين من كان ظاهر كلامه الإطلاق و عدم التقييد بصورة العلم، و بين من تردّد في اعتباره في صورة الجهل، كالمحقّق في المعبر، أو استوجه الاحتياط كالعلّامة في التذكرة، أو صرح باعتباره فيها أيضا، كما حكى عن الشيخ الكبير كاشف الغطاء قدّس سرّه «٢».

ثمّ إنّ قد استدللّ للقول بعدم اعتبار الترتيب مع الجهل به، «تارة» بالأصل السالم عن معارضة الأدلّة السابقة الظاهرة في غيره، و «أخرى» باستلزام التكرار المحال أو الحرج في كثير من موارد المتّم في غيرها، بعدم القول بالفصل و موافقته لسهولة المله و سماحة الشريعة، و «ثالثة»، برفع القلم عن النسيان، و أنّ الناس في سعة ما لم يعلموا.

و ذكر في الجواهر: أنّ مراعاة الترتيب حال الجهل به مع أنّه أحوط في البراءة عمّا اشتغلت الذمّة به من الصلاة بيقين، لا يخلو اعتبارها عن قوّة، و ناقش في أدلّة العدم، بعدم صلاحية الأصل لمعارضة الأدلّة المتقدّمة الحاصلة بسبب استصحاب وجوبه، و إطلاق الأدلّة السابقة من معاهد بعض الإجماعات و الأخبار التي لا-مدخلية للعلم و الجهل فيما يستفاد منها و عدم استلزام التكرار للمحال بل و الحرج.

ضرورة كونه كمن فاته مقدار ذلك يقينا الذي من المعلوم عدم سقوط القضاء

(١) في ٣: ١٦١.

(٢) المعبر ٢: ٤٠٥، التذكرة ٢: ٣٥٩، المنتهى ١: ٤٢١، تحرير الأحكام ١: ٥١، إيضاح الفوائد ١: ١٤٧، الذكرى:

٢: ٤٣٣-٤٣٤، البيان: ١٥٢، روض الجنان: ٣٦٠، الروضة البهيّة ١: ٣٤٥، مدارك الأحكام ٤: ٢٩٦، ذخيرة المعاد: ٣٨٥، كشف الغطاء: ٢٧٠، جواهر الكلام ١٣: ٢٥.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٧٠

عنه لمشقتّه بكثرته، على أنّه لو سلم الحرجية في الجملة فسبب ذلك بعض الأفراد أو أكثرها، و أقصاه السقوط فيما يتحقّق الحرج به دون غيره، كما هو ظاهر الأستاذ في كشف الغطاء في أوّل كلامه بل صريحه.

و دعوى الإجماع المركّب الذي هو حجّة في مثل هذه المسائل عهدتها على مدّعيتها، بل قد يقال بوجوب ترجيح إطلاق أدلّة المقام على دليل الحرج، بناء على قبوله لذلك، كما أخرج عنه فيما لو كان مقدار هذا المكّرر معلوم الفوات، بل قد يقال بعدم شمول دليل الحرج للمقام أصلا، إذا المراد نفيه في الدين لا ما يوجب العقل عند الاشتباه للمقدّمية، انتهى «١».

أقول: المهم في المقام ملاحظة أنّ صدر رواية زرارة المتقدّمة الذي يكون دليلا منحصرا في هذا الباب هل يدلّ على إطلاق وجوب مراعاة الترتيب، و أنّه لا يختص بالعالم بعد تسليم ظهوره في أصل اعتبار الترتيب في الجملة، أو لا يدلّ على ذلك؟ ضرورة أنّه مع دلالة على ذلك لا مجال للتمسك بالأصل، و كذا بحديث: «إنّ الناس في سعة ما لم يعلموا» «٢».

نعم، لو فرض استلزام التكرار للحرص في مورد يسقط الترتيب بالنسبة إلى ما يتحقق به الحرج دون غيره، لحكومة دليل الحرج على الأدلة الدالة على الأحكام بالعناوين الأولية، كما قد حقق في محلّه، والقول بوجوب ترجيح إطلاق أدلّة المقام على دليل الحرج ناش من قلّة التأمل، وعدم رعاية النسب الواقعة بين الأدلّة، والخلط بين التعارض والحكومة، فهذا القول ممّا لا ينبغي توهمه أصلاً. هذا، وقبل التأمل في دلالة صدر الرواية على الإطلاق وعدمه نلاحظ حال المسألة بحسب مقام الثبوت ونقول:

(١) جواهر الكلام ١٣: ٢٤-٢٥.

(٢) عوالمى اللثالى ١: ٤٢٤ ح ١٠٩.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٧١

القول باعتبار الترتيب فى الفوائت، بعضها بالنسبة إلى بعض، قد يجتمع مع القول باعتباره فى المسألة المتقدمة، وهى مسألة الحاضرة و الفائتة، وقد يجتمع مع القول بعدم دخالة الفائتة فى صحة الحاضرة.

فعلى الأول: يكون مرجع هذا القول إلى أن الصلوات اليوميّة الواقعة فى الأزمان المختلفة المتعاقبة المترتبة، كما أنها متأخرة تكوينيا بعضها عن بعض - تبعاً لظروفها الزمانية التى يكون بعضها سابقاً على البعض الآخر ذاتاً وأصالةً - كذلك يكون هذا التأخر شرطاً شرعياً لصحة اللاحقة، فصلاة الظهر كما أنها مشروطة بوقوعها فى الزمان الذى يتأخر تكوينياً عن الزمان الذى هو ظرف وقوع فريضة الصبح، كذلك يكون تأخرها عن فريضة الصبح شرطاً شرعياً لصحتها، بحيث لا يكاد يمكن أن تتحقق بدونها.

وعلى الثانى: الذى يكون مرجعه إلى التفصيل بين المسألتين، والقول بعدم اعتبار الترتيب بين الحاضرة و الفائتة واعتباره بين الفوائت كما هو المعروف بين المتأخرين، يكون مرجع اعتبار الترتيب إلى عدم كون الصلاة المتقدمة بالوقوع فى الزمان المتأخر مشروطة بوقوع الصلاة التى ظرفها الزمان المتقدم و تحققها، بل وصف الفوت له مدخلية فى هذه الجهة، وأن اجتماع الفوائت يوجب زيادة شرط على الشروط، من دون أن يكون هذا الشرط معتبراً فى غيرها.

وحينئذ نقول: اعتبار الترتيب عند الجهل أيضاً بناء على الأول لا يحتاج إلى مئونة كثيرة، بل الظاهر على فرض ثبوت هذا القول، إطلاق وجوب الترتيب و عدم اختصاصه بصورة العلم، بحيث لو فرض قصور الدليل عن الشمول بصورة الجهل لكان مقتضى مفهوم الموافقة الذى هو عبارة أخرى عن إلغاء الخصوصية، تعميمه بحيث يشمل صورة الجهل أيضاً، وذلك لأنه بعد ما علم العرف باشتراط صحة اللاحقة شرعاً بوقوع السابقة قبلها من جهة قيام الدليل، لا يرى فى ذلك

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٧٢

فرقا بين العالم و الجاهل كما لا يخفى.

و أمّا بناء على الوجه الثانى، حيث يكون اشتراط ذلك حادثاً عند اجتماع الفوائت، لأن المفروض مدخلية وصف الفوت فى ذلك يحتاج إطلاق القول بالاعتبار إلى دليل قوى، و لا يكاد يفهم العرف من الدليل لو فرض اختصاصه بصورة العلم أنه لا مدخلية للعلم فى ذلك، لأنه حيث لا يكون هذا المعنى قريباً إلى فهم العرف، لأن مدخلية وصف الفوت فى أحداث شرط زائد من دون أن تكون السابقة مطلقاً شرطاً لصحة اللاحقة، و عدم كونها مشروطة بتأخرها عنها، أمر بعيد عن أذهانهم، فإذا كان الدليل على ذلك الشرط ظاهراً فى خصوص صورة العلم يقتضون فى مفاده على خصوص تلك الصورة، و لا تكون خصوصية العلم ملغاة عندهم أصلاً، هذا كله بحسب مقام الثبوت.

و أمّا بحسب مقام الإثبات فقد عرفت أن الدليل الوحيد هو صدر رواية زرارة المتقدمة، و عرفت أيضاً أن غاية مدلولها على تقدير الإغماض عمّا ذكرنا سابقاً، من عدم كونه فى مقام بيان هذا الحكم، بل هو ناظر إلى حكم آخر، هو وجوب الابتداء بأولى الفوائت فى مقام الفوت، و لا دلالة لها على اعتبار الترتيب بين غيرها من الثانية و الثالثة و هكذا.

و من المعلوم أنّ المخاطب بهذا الأمر هو العالم بالترتيب القادر على الابتداء بأولى الفوائد عن علم، فاستفادة اعتبار الترتيب بالنسبة إلى غير الأولى تحتاج إلى دعوى إلغاء الخصوصية، كما أنّ استفادة إطلاق الاعتبار بالنسبة إلى الجاهل أيضا يحتاج إلى تلك الدعوى. ونحن وإن وافقنا على إلغاء الخصوصية من الجهة الأولى، نظرا إلى أنه لا خصوصية للفائتة الأولى بنظر العرف، لكن لا نسلم الدعوى الثانية، خصوصا بعد كون مراعاة الترتيب عند الجهل مستلزمة غالبا لتكرار الفائتة كثيرا، و خصوصا بعد ما عرفت من أنّ إلغاء خصوصية العلم بعد

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٧٣

عدم كون الحاضرة مشروطة بالإتيان باللاحقة و تأخرها عنها، ممّا لا يساعده العرف أصلا.

فالإنصاف أنّ الاتكاء في مقام الإفتاء على مثل هذه الرواية، مع ما عرفت من قصورها عن الدلالة، على أصل اعتبار الترتيب بين الفوائد - فضلا عن إطلاقه و شموله لحال الجهل أيضا، و مع استلزام العمل بمقتضى هذه الفتوى المشقة الكثيرة - ممّا لا ينبغي أن يقع من الفقيه، بل الإفتاء بذلك خلاف الاحتياط، من جهة أنّ إلقاء المكلف في المشقة - من دون دليل ظاهر و حجة واضحة - ممّا يسد باب الاحتجاج للمفتي عليه، و يبقى له حق السؤال عن وجه هذا الإلقاء مع كون الحال ما ذكر.

و كما أنّ الاحتياط في مقام العمل مستحسن بلا ريب، فكذلك الاحتياط في مقام الإفتاء، ألا ترى أنّ المقدّس الأردبيلي قدس سرّه مع شدة تورعه و كثرة زهده حتّى أنّه بلغ إلى مرتبة لم يبلغ إليها إلّا القليل - و لذلك اشتهر بالمقدس - لم يكن يفتي في الفقه إلّا بما دلّ عليه دليل ظاهر، و ليس ذلك إلّا لأجل أنه يرى أنّ مقتضى الاحتياط في مقام الإفتاء مع عدم وجود مثل ذلك الدليل التجنب عنه، و عدم إلقاء المكلف في الضيق و المشقة.

هذا كلّ فيما لو كان جاهلا بالترتيب من أوّل الأمر، و أمّا لو كان عالما به ابتداء ثمّ عرض له النسيان، فمقتضى استصحاب وجوب الترتيب الثابت حال العلم لرواية زرارة المتقدمة - بناء على دلالتها على اعتباره كما هو المفروض - لزوم تكرار الفوائد حتّى يحصل له العلم بحصول الترتيب المعتبر شرعا. هذا كلّ فيما يتعلّق بقضاء المكلف عن نفسه.

و أمّا تولّي القضاء عن الميت، سواء كان من وليه الذي هو أكبر الذكور من أولاده، أو من متبرّع، أو من مستأجر، ففي لزوم مراعاة الترتيب فيه أيضا إشكال، و لهذه المسألة صور كثيرة، لأنّه قد يكون الترتيب معلوما لكلّ من الميت

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٧٤

و وصيه و المتولّي للقضاء - ولينا كان أو متبرّعا أو مستأجرا - و قد يكون مجهولا لجميعهم، و قد يكون معلوما لبعض و مجهولا لآخر بصورة المتعدّدة، و لا بدّ من بيان أحكام جميع صور المسألة.

أمّا الصورة الأولى التي هي القدر المتيقّن من محلّ النزاع في هذه الجهة، فالمحكّي في الجواهر عن كشف الغطاء لأستاذة عدم اعتباره، استنادا إلى الأصل بعد قصر ما دلّ على اعتبار الترتيب على المتيقّن و هو القاضي عن نفسه، و إلى إطلاق ما دلّ على القضاء عن الميت «١».

هذا، و لكنّه ناقش فيه في الجواهر بأنّ النائب لا يكون إلّا مؤدّيا تكليف غيره الذي من كفيته الترتيب، كالقصر و الإتمام و الجهر و الإخفات، فلو استأجر أجيرين حينئذ كلّ واحد عن سنه لم يجز عنه لو أوقعا دفعة، فضلا عن عكس الترتيب بل يصحّ منهما سنه خاصّة «٢».

و ذكر في المصباح: أنّه قد يقال: بأنّ النائب إنّما يجب عليه أن يأتي بالفعل على وجه يقع تداركا للفريضة الفائتة، بأن يقع موافقا لطلبها الابتدائي المتعلّق بها من حيث هو، لا الأمر الثانوي المتعلّق بقضائها بعد فواتها، و قال في توضيح هذا ما ملخصه:

إنّ الشارع أوجب على وليّ الميت أن يقضى عنه ما فاته من صلاة أو صيام، كما أنّه أوجب ذلك على نفسه على تقدير بقائه حيّا و تمكّنه من ذلك، فالقضاء سواء كان على الولي أو على نفسه إنّما يجب بأمر جديد، و لكن متعلّق هذا الأمر هو الفعل الذي تعلّق به

الأمر الأول في خارج وقته.

(١) كشف الغطاء: ٢٧٠.

(٢) جواهر الكلام ١٣: ٣٠.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٧٥

و إن شئت قلت: إن الأمر الجديد كاشف عن عدم فوات مطلوبية ذلك الفعل بفوات وقته، فيجب على القاضى مطلقا الإتيان بالفعل على وجه يقع إطاعة للأمر الأول، لعدم تقيده بوقته، فيجب عليه حينئذ مراعاة جميع ما يعتبر فيه عدى خصوصية الوقت، أو الخصوصية الناشئة من خصوصية الأدائية، ككون بعضها متقدما على بعض باعتبار تقدم وقته لا- من حيث هو، و أميا سائر الخصوصية التي ثبتت في القضاء لا من حيث كونها من مقتضيات نفس الأمر بالقضاء من حيث هو، بل بدليل خارجي فليقتصر على مقدار دلالاته، فإن كان مخصوصا بالقاضى عن نفسه اقتصر عليه.

و الحاصل أنه يجب على النائب أن ينوب عنه في تدارك ما فاته بمخالفته الأمر الابتدائي المتعلق بالفريضة الفائتة دون الأمر القضائي المنتجز عليه بعد الفوات، فالخصوصيات المعتبرة في امتثال هذا الأمر دون الأمر الأصلي لم يجب عليه رعايتها إلا أن يدل عليه دليل. و من هذا القليل مسألة الترتيب، فإننا لم نستفد وجوبه من نفس الأمر بالقضاء حتى في المترتبين بالأصل، لاحتمال كون ترتبهما الأصلي ناشئا من ترتب وقت أدائهما، فلا- تجب رعايته لدى الإتيان بهما في خارج الوقت، بل للأخبار الخاصة القاصرة عن الشمول لغير القاضى عن نفسه، اللهم إلا أن يدعى أن المنساق منها كونها مسوقة لبيان كيفية قضاء الفوات من حيث هو، من دون مدخلية للأشخاص الفاعلين كما لا يبعد ذلك «١»، انتهى.

و محصل ما أفاده قدس سره أن النائب إنما يجب عليه تدارك ما فات عن المنوب عنه، من الصلوات الأدائية غير المشروطة شرعا بتأخر اللاحقة، و تقدم السابقة،

(١) مصباح الفقيه كتاب الصلاة: ٦١١.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٧٦

و ترتبها عليها، و لا يكون فعله تداركا للتدارك الواجب على المنوب عنه، حتى يشترط فيه ما يشترط في تداركه من الترتيب و غيره، فهو تدارك لأصل الفات دون تداركه.

و حيث إن المفروض عدم اعتبار الترتيب شرعا في أصل الفات، و الدليل الدال على اعتباره إنما دل عليه في خصوص تدارك المنوب عنه، لأنه المخاطب بالابتداء بأولى الفوات، على ما دلت عليه رواية زرارة المتقدمة «١»، فلا- يكون في البين ما يوجب على النائب مراعاة الترتيب كما لا يخفى.

اللهم إلا أن يقال: إن فعل النائب لا- يخرج عن عنوان القضاء، لأنه ليس إلا الإتيان بالمأمور به في خارج وقته، فعمله أيضا متصف بعنوان القضاء، و المنساق من دليل اعتبار الترتيب هو اعتباره فيما يؤتى به بعنوان القضاء، سواء كان صادرا من نفس المكلف أو من النائب عنه، فلا يبعد حينئذ دعوى الإطلاق و عدم الاختصاص بالقاضى عن نفسه، كما نفى البعد عنه في ذيل كلامه على ما عرفت.

هنا مسائل:

الأولى: من فاتته فريضة غير معينة

من فاتته فريضة غير معينة من الصلوات الخمس اليومية، فالمشهور بين الأصحاب قديما و حديثا، بل حكى عن غير واحد دعوى الإجماع عليه، أنه يقضى صباحا و مغربا و أربعا مرددة بين الظهرين و العشاء «٢»، و لكن حكى عن

(١) الوسائل: ٤: ٢٩٠. أبواب المواقيت ب ٦٣ ح ١.

(٢) المقنعة: ١٤٨، المبسوط ١: ١٢٧، الفقيه ١: ٣٥٣، الخلاف ١: ٣٠٩، السرائر ١: ٢٧٥، جمل العلم و العمل (رسائل الشريف المرتضى) ٣: ٣٩، المراسم: ٩١، المهذب ١: ١٢٦، المعتمد ٢: ٤١٢، تذكرة الفقهاء ٢: ٣٥٩ مسألة ٦٢. نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٧٧

القاضي في الكافي، و ابن زهرة في الغنية، و ابن حمزة في الوسيلة أنه يقضى خمس صلوات، و إن ناقش في الجواهر في حكايته عن الأخير بأنه لم يجده في كتاب الوسيلة «١».

و كيف كان، فالحكم بوجود الإتيان بخمس صلوات، كان لأجل أن الاكتفاء بالثلاث يوجب احتمال الإخلال بالجهر و الإخفات، لأنه على تقدير كون الفائتة واقعا هي صلاة العشاء التي يعتبر فيها الجهر بالقراءة، و لم يراعها المكلف في الأربع مرددة بين الظهرين و العشاء لم يتحقق قضاء ما فات كما فات، كما هو كذلك لو فرض العكس.

و ذلك لأنه لو كان الوجه في عدم الاكتفاء بالثلاث هو احتمال الإخلال بالجهر أو الإخفات، لكان اللازم الاكتفاء بأربع صلوات: صبح و مغرب و صلاتين رباعيتين إحداهما مرددة بين الظهر و العصر مع مراعاة الإخفات فيها، و ثانيتهما بتية العشاء مع الجهر، فعدم الاكتفاء بالأربع أيضا يكشف عن كون الوجه في ذلك عندهم أمر آخر، و الظاهر إنه هو لزوم الإخلال بقصد التعيين.

توضيح ذلك، أنه قد مر في مبحث التية من هذا الكتاب أنه يعتبر في العبادة أمران:

أحدهما: تية القربة و قصد الامتثال الراجح إلى الإتيان بالعبادة على ما يقتضيه طبعها و طبع العابد كما مر تحقيقه.

ثانيهما: قصد تعيين عنوان المأمور به كالظهيرية و العصرية و غيرهما من العناوين، و مع اشتباه عنوان المأمور به بغيره - كما في المقام حيث لا يعلم عنوان الفائتة، و أنه هل يكون صباحا أو ظهرا أو عصرًا أو مغربا أو عشاء - تكون تية

(١) الكافي في الفقه: ١٥٠، الغنية: ٩٩، مستند الشيعة ٧: ٣٠٤. المسألة الثالثة، جواهر الكلام ١٣: ١٢١ و ١٢٣.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٧٨

القربة عند كل صلاة مرجعها إلى الإتيان بها، مع قصد الامتثال لو كانت هي المأمور به لا بخصوصها، لعدم العلم بكونها مقربة. و أما قصد التعيين، فإن اقتصر على الثلاث يلزم الإخلال به بالنسبة إلى الأربع مرددة، لعدم تعونها بخصوص عنوان الظهيرية، و كذا العصرية و العشائية، و أما مع عدم الاقتصار عليها و الإتيان بخمس صلوات لا يلزم الإخلال به، لأن كل صلاة تأتي بها معنونه بعنوان خاص، فاللزام مراعاة هذه الجهة مع إمكانها كما هو المفروض.

و يرد عليه أنه كما يكفي قصد القربة المردد الراجح إلى قصدها على تقدير كون العمل مقربا، كذلك يكفي قصد التعيين المردد أيضا، بحيث قصد عند الإتيان بالأربع، العنوان الواقعي المردد بين الظهرين و العشاء، لو كانت الفائتة عبارة عن واحدة منها.

هذا، مضافا إلى أنه ورد في المقام روايتان تدلّان على المذهب المشهور:

١- ما رواه الشيخ بإسناده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن عليّ الوشاء، عن عليّ بن أسباط، عن غير واحد من أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«من نسي صلاة من صلاته يومه واحدة و لم يدر أي صلاة هي، صلّى ركعتين و ثلاثا و أربعا» «١».

و هي و إن كانت مرسله إلا أنه باعتبار أن مرسلها عليّ بن أسباط الذي هو من أجلاء الطبقة السادسة الواقعة في طبقة ابن أبي عمير و

غيره من أصحاب الرضا عليه الصلاة والسلام، وهو وإن كان فطحياً، إلا أن التتبع في رواياته يقتضى بتورّعه و تثبته، وأنه لا يروى إلا عن ثقة، فلا يضرّ الإرسال أصلاً.

(١) التهذيب ٢: ١٩٧ ح ٧٧٤ و ٧٧٥، الوسائل ٨: ٢٧٥. أبواب قضاء الصلوات ب ١١ ح ١.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٧٩

ثانيتها: ما رواه البرقي في محكى المحاسن عن أبيه، عن العباس بن معروف، عن علي بن مهزيار، عن الحسين بن سعيد يرفع الحديث قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل نسي صلاة من الصلوات الخمس لا يدرى أيتها هي؟ قال: «يصلّى ثلاثه و أربعة و ركعتين، فإن كانت الظهر و العصر و العشاء كان قد صلّى، و إن كانت المغرب و الغداة فقد صلّى» (١).

و يحتمل قويا عدم كونها رواية أخرى، بل كانت هي الرواية الأولى بعينها، كما أنه يحتمل أن تكون إضافة هذا الذيل الخالي منه الرواية الأولى من البرقي، و كان غرضه منها التوضيح و بيان الاكتفاء بالثلاث.

و كيف كان، فلا مجال للمناقشة في الاستدلال بهما من جهة الإرسال و الرفع، بعد استناد مثل المفيد و الشيخ و غيرهما من أعلام القدماء في مقام الفتوى إليهما، حيث أفتوا بمضمونهما «٢». هذا كله بالنسبة إلى الحاضر، و أمّا المسافر فالظاهر فيه الاكتفاء بثلاث بعنوان المغرب، و اثنتين مرددة بين الصبح و الظهرين و العشاء على ما هو المشهور «٣».

و لكن حكي عن السرائر الفرق بين المسألتين بوجوب الثلاثة في الأولى و الخمس في الثانية، نظرا إلى أن القاعدة إنما هي تقتضى الخمس، لكن خولف ذلك بالنسبة إلى الأولى، للإجماع و الروايتين، و لا دليل على مخالفتها هنا «٤».

و أنت خير بأنّه يمكن دفعه مضافا إلى أنّه لا استبعاد في دعوى إلغاء الخصوصية من الروايتين الواردتين في الحاضر، بأنك قد عرفت أنّه لا يلزم من

(١) المحاسن ٢: ٤٧ ح ١١٣٩، الوسائل ٨: ٢٧٦. أبواب قضاء الصلوات ب ١١ ح ٢.

(٢) راجع ٣: ١٧٦.

(٣) المهذب ١: ١٢٦، مختلف الشيعة ٣: ٢٤-٢٥، تذكرة الفقهاء ٢: ٣٦٠ مسألة ٦٢، فرع أ، روض الجنان: ٣٥٨.

(٤) السرائر ١: ٢٧٥.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٨٠

الاقْتِصَارُ عَلَى الثَّلَاثِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ الْإِخْلَالَ بِشَيْءٍ مِنْ قِصْدِ الْقُرْبَةِ وَ قِصْدِ التَّعْيِينِ أَصْلًا، فَالْقَاعِدَةُ فِي الْمَقَامِ تَقْتَضِي الْاِكْتِفَاءَ بِصَلَاتَيْنِ. نَعَمْ تَبْقَى خُصُوصِيَةُ الْجَهْرِ وَ الْإِخْفَاتِ، وَ الْمُسْتَفَادُ مِنَ الرَّوَايَتَيْنِ سَقُوطُهُمَا فِي مِثْلِ الْمَقَامِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ.

الثانية: الإتيان بما فات كما فات، قصرا أو تماما

لا ريب نصّا و فتوى في أنّ الفائتة في السفر تقضى قصرا و إن كان في الحضر، و الفائتة في الحضر تقضى تماما و إن كان في السفر، و لا خلاف فيه من علمائنا الإمامية رضوان الله عليهم «١»، كما أنه مقتضى الروايات الكثيرة الواردة في المقام، مثل مضمرة زرارة قال: قلت له: رجل فاتته صلاة من صلاة السفر فذكرها في الحضر؟ قال: «يقضى ما فاتته كما فاتته، إن كانت صلاة السفر أداها في الحضر مثلها، و إن كانت صلاة الحضر فليقض في السفر صلاة الحضر كما فاتته» «٢».

و رواية عمّار عن أبي عبد الله عليه السلام - في حديث - قال: سألته عن الرجل تكون عليه صلاة في الحضر هل يقضيها و هو مسافر؟

قال: «نعم، يقضيها بالليل على الأرض، فأما على الظهر فلا، ويصلى كما يصلى في الحضر» (٣).
و رواية أخرى لزرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا نسي الرجل صلاة أو صلّاها بغير طهور و هو مقيم أو مسافر فذكرها فليقض الذي وجب عليه، لا يزيد على ذلك ولا ينقص، من نسي أربعاً فليقض أربعاً مسافراً كان أو مقيماً، وإن نسي

(١) المقنعة: ٢١١، شرائع الإسلام ١: ١١١، المعبر ٢: ٤١١، تذكرة الفقهاء ٢: ٣٦٣ مسألة ٦٥، الجامع للشرائع:

٨٨، مفاتيح الشرائع ١: ١٦٨، مسالك الأفهام ١: ٣٠٣، جواهر الكلام ١٣: ١١٢.

(٢) الكافي ٣: ٤٣٥ ح ٧، التهذيب ٣: ١٦٢ ح ٣٥٠، الوسائل ٨: ٢٦٨. أبواب قضاء الصلوات ب ٦ ح ١.

(٣) التهذيب ٢: ٢٧٣ ح ١٠٦٨، الوسائل ٨: ٢٦٨. أبواب قضاء الصلوات ب ٦ ح ٢.

و الظهر: الحيوانات التي تحمل الأثقال في السفر، (لسان العرب ٤: ٥٢٢).

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٨١

ركعتين صلى ركعتين إذا ذكر مسافراً كان أو مقيماً» (١).

و غير ذلك من الروايات الدالة على وجوب الإتيان بما فات كما فات قصراً أو تماماً. هذا، و خالف فيما ذكرنا بعض العامة حيث اعتبر حال الإتيان بالقضاء لا حال الفوت (٢)، و لكنّه دعوى بلا دليل.

الثالثة: اشتراك القضاء مع الأداء في أحكام الشك

الظاهر اشتراك القضاء مع الأداء في الأحكام المترتبة على نسيان بعض الأجزاء، أو على الشك في الإتيان بها بعد المحلّ، أو قبله، أو على الشك المتعلق بالركعات الذي يوجب البطلان، أو البناء على الأكثر.
و دعوى إنّه يمكن أن لا يكون حين الفوات عارضا له هذا الأمر، أي الشك أو السهو على تقدير الإتيان به.
مدفوعة بأن ذلك لا يوجب خروج القضاء عن الأحكام المترتبة على السهو في الأداء، بالمعنى الأعمّ الشامل للشك كما لا يخفى.

الرابعة: رعاية الهيئات وقت الفعل لا وقت الفوات

لو كان الواجب عليه في حال أداء الصلاة مع بعض الحالات التي لا- ينتقل إليها إلّا في صورة الاضطراب كالجلوس و الاضطجاع و نحوهما، فهل الواجب عليه مراعاة تلك الحال عند الإتيان بالقضاء و إن زال عنه العذر و ارتفعت الضرورة، أو أنّ الواجب عليه حينئذ الصلاة الواجبة في حال التمكن و عدم الضرورة؟، وجهان.

(١) التهذيب ٣: ٢٢٥ ح ٥٦٨، الفقيه ١: ٢٨٢ ح ١٢٨٣، الوسائل ٨: ٢٦٩. أبواب قضاء الصلوات ب ٦ ح ٤.

(٢) المجموع ٤: ٣٦٧، تذكرة الفقهاء ٢: ٣٦٣ مسألة ٦٥.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٨٢

و الظاهر هو الوجه الثاني، كما نصّ عليه غير واحد من الأصحاب (١)، بل حكى في مفتاح الكرامة عن إرشاد الجعفرية: أنّ وجوب رعاية الهيئات وقت الفعل لا وقت الفوات أمر إجماعي لا خلاف لأحد من أصحابنا فيه (٢)، بل في الجواهر: أنّه من الواضحات التي لا تحتاج إلى تأمل (٣).

و الفرق بين هذه المسألة و المسألة الثانية أنّ هيئة الأداء من القصريّة و الإتماميّة هي المطلوبه للشارع بخصوصها، و إن كان المكلف متمكّنًا من غيرها، ضرورة أنّه لا يجوز للمسافر الإتمام، بل المطلوب في حال السفر هو القصر، لأنّه من الصدقات التي تصدّق بها الله عزّ و جلّ، و يجب على الناس قبولها كما ورد في الرواية «٤»، و هذا بخلاف الهيئة التي كان المطلوب الأصلي غيرها، إلّا أنّه اقتضى سهولة الشريعة و سماحة الملة جواز الانتقال إليها كالجلوس و الاضطجاع كما عرفت.

و لو انعكس الفرض بأن كان الواجب عليه في حال الأداء الصلاة الاختيارية التي لم يكن مضطرًا فيها إلى شيء من الجلوس و الاضطجاع و غيرهما، فهل يكفي في مقام القضاء و التدارك الإتيان بها جالسًا أو ماشيًا أو نائمًا، أو غيرها من الأحوال الاضطرارية المجزية في خصوص حال الاضطرار، أو يجب توقع زوال العذر و حدوث حالة الاختيار و القضاء معها؟ لا ينبغي الإشكال في الجواز و الاكتفاء بذلك، لو علم بعدم زوال العذر و بقائه

(١) منهم: العلامة في نهاية الأحكام ١: ٣٢٧، و ابن فهد الحلّي في الموجز الحاوي (رسائل العشر): ١٠٩، و الطباطبائي في رياض المسائل ٤: ٢٨٨.

(٢) مفتاح الكرامة ٣: ٣٩٧.

(٣) جواهر الكلام ١٣: ١١٣.

(٤) الوسائل ٨: ٥١٩، ٥٢٠. أبواب صلاة المسافر ب ٢٢ ح ٧ و ١١.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٨٣

إلى آخر العمر، إنّما الإشكال فيما إذا علم بزواله فيما بعد أو احتمل ذلك فنقول:

إن قلنا في مسألة المضايقة المتقدّمة بثبوتها، و أنّ مقتضى الأدلّة هو الإتيان بالقضاء فوراً عند حدوث الذكر، إمّا لكونها موقّته بحدوثه و إمّا لتعلّق أمر آخر بالبدار و المسارعة غير الأمر المتعلّق بأصل الطبيعة، فلا ينبغي الارتياح في أنّ مقتضى ذلك هو القول بجواز القضاء عند حدوث الذكر و لو كان فاقدا للحالة الاختيارية، بل الظاهر وجوب ذلك على ما يستفاد من تلك الأدلّة، كما أنّه لو استفيد منها ترتّب الحاضرة على الفائتة و كونها شرطاً لصحة الحاضرة لا التوقيت و الفورية المجردة، فالظاهر جواز الإتيان بها كذلك قبل الحاضرة، بل وجوب ذلك كما لا يخفى.

و إن قلنا في تلك المسألة بالمواسعة الراجعة إلى عدم التوقيت و عدم الفورية و عدم الترتّب، فهل يجوز الإتيان بالفائتة حينئذ أم لا؟ وجهان، حكى الوجه الأول عن البيان، و الألفيّة، و حاشية المحقّق الثاني عليها، و عن نهاية الأحكام، و كشف الالتباس، و بعض آخر التصريح بأنّه لا يجب إلى زوال العذر، بل ذكر في الجواهر أنّه لم يجد فيه خلافاً، بل استظهر ذلك من معقد إجماع إرشاد الجعفرية «١».

نعم، حكى فيها عن بعضهم استثناء خصوص صورة فقد الطهورين من صور الاضطرار، فأوجب تأخير القضاء إلى التمكن و زوال العذر، مدّعياً عليه الإجماع، و لكنّه أفاد نفسه أنّه بمكانة من الظهور مستغنى بها عن الاستثناء المزبور، و عن دعوى الإجماع المسطور، للعلم بعدم صحة القضاء بدونهما عندنا، حتّى لو قلنا بها في الأداء لمصلحة الوقت «٢».

(١) البيان: ١٥٢، نهاية الأحكام ١: ٣٢٧، الموجز الحاوي (رسائل العشر): ١٠٩، و نقل في جواهر الكلام ١٣:

١١٥ عن الألفيّة و حاشية المحقّق النائيني و كشف الالتباس و الجعفرية و شرحها.

(٢) جواهر الكلام ١٣: ١١٥.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٨٤

و كيف كان، فقد استشهد في الجواهر للوجه الأول بإطلاق الأمر بالقضاء المستوعب لجميع الأوقات المقتضى لصحة الفعل من المكلف فيها جميعا على حسب تمكنه، وبما ورد من قولهم: «كل ما غلب الله عليه فالله أولى بالعدر» (١)، الذي هو من الأبواب التي يفتح منها ألف باب، و بعدم وجوب الانتظار إلى ضيق الوقت في الأداء في سائر هذه الأعذار.

وقد سمعت أن القضاء عين الأداء إنما في الوقت، بل هو بعد مجيء الدليل به صار كالواجب الواحد الذي له وقتان: اختياري و اضطراري، فجميع ما يثبت للفعل في الحال الأول يثبت للثاني.

هذا، ولكنه استشكل في ذلك كله بعد دعوى منافاته لإطلاق ما دل على شرطية هذه الأمور المفروض تعذرها و جزئيتها، واقتضائه الجواز مع العلم بالزوال في أقرب الأزمان الذي يمكن دعوى حصول القطع بفساد الدعوى فيه، بمنع اقتضاء إطلاق الأمر ذلك، لأنه متعلق بالفعل الجامع للشرائط، و إن كان المكلف مخيرا في الإتيان به في أي وقت.

وبذلك و نحوه صار أفرادا متعدده، و إلا فهو في الحقيقة شيء واحد، و أوقاته متعدده، لا أن الأمر متعلق في كل وقت بالصلاة التي تمكن فيه، فيكون لكل جزء من الوقت متعلق غير الآخر، و إن اتفق توافق بعضها مع بعض. و لهذا لا يجري حينئذ استصحاب ما ثبت للفعل في الوقت الأول للأداء مثلا، من قصر أو تمام أو غيرهما في الوقت الثاني، لاختلاف متعلق الأمر فيهما.

و ليس هو عينه كى يصح استصحاب ما ثبت له في الوقت الأول، ضرورة فساد جميع ذلك، إذ لا يشك أحد في أن المفهوم من مثل هذه الأوامر شيء واحد إلا

(١) الوسائل ٨: ٢٥٨. أبواب قضاء الصلوات ب ٣.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٨٥

أن أوقاته متعدده، حتى يثبت من الشارع إرادة فرد آخر منه في الوقت الثاني أو الثالث بدليل آخر، لا أنه يستفاد من نفس إطلاق الأمر الشامل لمثل هذا الوقت الذي فرض تعذر الجزء فيه مثلا. إلى آخر ما أفاده الذي مرجعه إلى ان إطلاق الأمر لا يقتضى جواز الإتيان بالفعل في كل وقت على حسب تمكن المكلف، بل متعلقه أمر واحد، و هو الفعل الجامع للشرائط، و تعدد الأفراد إنما هو باعتبار كون المكلف مخيرا في الإتيان بذلك الفعل الجامع في كل وقت (١).

و لا يخفى أن لازم ما أفاده ثبوت التكليف بالقضاء من أول حدوث الذكر و متعلقه هو الفعل الجامع للشرائط غير المتمكن منه فعلا، فالتكليف الفعلي تعلق بأمر استقبالي كالواجب المعلق، مع أن ذلك خلاف ظاهر أوامر القضاء الدالة على وجوبه إذا ذكر، فإنها ظاهرة في أن المكلف به مقدور عند حدوث التكليف، كيف و لا ينظر في توجيه الأوامر إلا إلى المطلوبات التي هي متعلق الأوامر، و نفس الطلب المنتزع من فعل المولى مغفول عنه، و لا نظر له إليه كما لا يخفى.

و بالجملة: فمقتضى إطلاق أوامر القضاء جواز الإتيان به عند توجه الأمر إلى المكلف.

و دعوى أن مقتضى إطلاق أدلة شرطية هذه الأمور المفروض تعذرها وجوب الانتظار إلى حدوث التمكّن، و زوال المانع في الواجبات المطلقة، و إلى ضيق الوقت في الواجبات الموسعة الموقته، فتنافى مع إطلاق الأمر بالقضاء، كما أفاد صاحب الجواهر قدس سره.

مدفوعة بأن متعلق الأمر بالقضاء هو نفس طبيعة الصلاة بلا مدخلة شيء زائد، و مرجع الكلام في جواز الإتيان بها مع وجود واحد من هذه الأعذار مع

(١) جواهر الكلام ١٣: ١١٦-١١٧.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٨٦

احتمال زوال العذر فيما بعد هذه الحالة، إلى أن الصلاة المأتى بها في حال الجلوس مثلا مع ذلك الاحتمال هل تكون مصداقا لعنوان الصلاة و طبيعتها المأمور بها أم لا؟

فالشك في فريضة المأتى بها في ذلك الحال.

و أما الأدلة الدالة على شرطية هذه الأمور المفروض تعذرها، فغاية مفادها لزوم مراعاة الطبيعة بمرتبها العالية عند التمكن منها، و الانتقال إلى الحالات التي بعد هذه الحالة مع عدم التمكن، و مرجعها إلى أنه عند إرادة الإتيان بالمأمور بها لا بد من مراعاة هذه المراتب.

و من المعلوم أن إرادة الإتيان بمثل الصلاة من الأمور العبادية لا تكون ناشئة إلا من قبل أمر المولى و إزامه، ضرورة أنها ليست مثل الأفعال غير العبادية الناشئة إرادة كل منها من وجود حالة مخصوصة و تحقق مبدأ خاص، فالأمر بالقضاء الحادث عند حدوث الذكر، يصلح لأن يكون داعيا للمكلف إلى الإتيان بمتعلقه، و تلك الأدلة الدالة على شرطية الأمور المفروض تعذرها، لا دلالة لها إلا على مراعاة المراتب المذكورة فيها عند إرادة الإتيان بالمأمور به الناشئة من تعلق الأمر به، فمن ذلك يستفاد جواز البدار و عدم لزوم الانتظار، فافهم و اغتنم.

الخامسة: لو كان القصر لأجل الخوف كيف يقضى؟

قد عرفت أن المسافر حال الفوات يقضى قصرا، و أن الحاضر حال الفوات يقضى تماما، لتطابق النصوص و الفتاوى عليه «١»، لكن يقع الكلام في حكم ما إذا كان الاختلاف في الكمية لأجل السفر و الحضر، بل لأجل الخوف و عدمه، فإن قلنا باختصاص جواز القصر لأجل الخوف بالسفر، فلا إشكال في لزوم

(١) راجع ٣: ١٨٠.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٨٧

قضائها قصرا.

و إن قلنا بعدم اختصاصه به، و إنه يجوز القصر عند الخوف في الحضر أيضا فيشكل الحكم فيما إذا فاتت في الحضر، و الظاهر بعد عدم شمول الروايات الواردة في قضاء الحاضر و المسافر لهذا المقام، لاختصاص موردها بما إذا كان الاختلاف في الكمية لأجل السفر و الحضر، إنه يجب في هذه الصورة مراعاة حال القضاء و الإتيان بالفائتة تماما، لأنه المتبادر من أدلة وجوب تدارك الفائتة عند العرف.

و ذلك لأن تجويز الشارع الاقتصار على الأقل، إنما كان لأجل ضرورة الخوف، و إلا فالمطلوب الأصلي في تلك الحال أيضا هو التمام. هذا، مضافا إلى أن الخوف قد يبلغ إلى مرتبة لا- يجب على المكلف فيها إلا الإتيان بتكبيرتين بدل الركعتين، و هل يمكن الالتزام حينئذ مع الإخلال بالتكبيرتين و فوتهما، بأنه لا يجب عليه عند القضاء إلا ما وجب عليه حال الأداء؟

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٨٩

المطلب السادس في صلاة الجماعة

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٩١

توضيح حول صلاة الجماعة

إشارة

لا ريب في أنّ صلاة الجماعة أفضل من الصلاة منفردا، لما رواه الفريقان عن النبي صلى الله عليه وآله مما يدل على أفضليتها عنها بأربع وعشرين، أو بخمس وعشرين درجة «١»، كما لا ريب في شرعيتها في الصلوات في الجملة، وأنّ تعليم أصل الصلاة وقع بفعل الصلاة جماعة، لأنّه صلى الله عليه وآله بعد مهاجرته من مكّة المعظمة وقدمه بقيا التي كانت من حوالى المدينة المنورة، أقام بها الصلاة جماعة في المدّة التي كان بها «٢». كما أنّ الأمر في المدينة كان على هذا المنوال.

وبالجملة: فالمناقشة فيها- بعد كون تعليم أصل الصلاة عملا واقعا بها- ممّا لا ينبغي الإصغاء إليها.

ثمّ إنّ هذا العنوان ينادى بكون تحقّقه يتوقّف على وجود أزيد من شخص

(١) الوسائل ٨: ٢٨٥. أبواب صلاة الجماعة ب ١، صحيح البخارى ١: ١٧٩ ب ٣٠، سنن الترمذى ١: ٢٥٥ ب ٤٧ سنن ابن ماجه ١: ٢٥٨ ب ١٦.

(٢) بل قبل الهجرة أيضا كان صلى الله عليه وآله يصلى جماعة، الوسائل ٨: ٢٨٨. أبواب صلاة الجماعة ب ١ ح ١٢.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٩٢

واحد، وأنّه لا يعقل صدقه على صلاة شخص واحد، فصلاة كلّ واحد منهم وإن كانت مصداقا لعنوان الصلاة مستقلة، إلّا أنّها جزء من عنوان صلاة الجماعة، لكونها عبارة عن الصلوات المتعدّدة الواقعة من أشخاص متعدّدة مع ارتباط و وحدة بينها.

وإن شئت قلت: إنّ صلاة كلّ واحد من المأمومين متّصفّة بكونها الصلاة في جماعة، وأمّا عنوان صلاة الجماعة فمعنونها هي صلاة المجموع من حيث هو مجموع، كما أنّ هذا العنوان يتقوّم بمقارنته صلاة كلّ واحد من هؤلاء الجماعة مع الباقي، مقارنته زمانية قطعا.

ضرورة أنّه مع اختلاف الأزمان لا يصدق هذا العنوان، ومقارنته مكانية، اتفاقا من الإمامية رضوان الله عليهم «١» وخلافا لغيرهم حيث لا يعتبرونها، نعم حكى عن الشافعي أنّه اعتبر عدم كون الفصل بين الإمام والمأمومين، وكذا بين بعضهم بالنسبة إلى بعض زائدا على ثلاثمائة ذراع «٢»، وسيأتى البحث في هذه الجهة إن شاء الله تعالى.

وكيف كان، فلا- خفاء في أنّ هذا العنوان إنّما هو مع وحدة عرفية ومعية عقلانية و ارتباط بين صلوات هؤلاء الجماعة، ومجرّد المقارنته من حيث الزمان والمكان لا تكفى في صدقه، بل لا بدّ له من وحدة، وهي لا تتحقّق بدون حافظ و ناظم، ضرورة أنّه بدونها لا يكاد يوجد الائتلاف والاتحاد كما هو الشأن في سائر الأمور الاجتماعية التي لا بدّ لحفظ وحدتها من رئيس و قائد.

فتحقّق الجماعة يتوقّف على وجود إمام يأتمون به و يتابعون له، وإليه ينظر ما رواه العامّة عن النبي صلى الله عليه وآله و تلقّاه الخاصّة بالقبول حيث يستدلّون به، و مضمونه أنّه

(١) تذكرة الفقهاء ٤: ٢٥١. الشرط الثالث، مدارك الأحكام ٤: ٣٢٢، ذخيرة المعاد: ٣٩٤، مستند الشيعة ٨: ٦٦.

(٢) المجموع ٤: ٣٠٣-٣٠٤ و ٣٠٧، تذكرة الفقهاء ٤: ٢٥٢ مسألة ٥٥١.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٩٣

«إنّما جعل الإمام إماما ليؤتمّ به، فإذا كبر فكبروا، وإذا ركع فاركعوا» «١»، و من الواضح أنّ ذكر التكبير و الركوع إنّما هو من باب

المثال، و المقصود افتقار الجماعة إلى الإمام الذي يأتّم به المأمومون في أفعالهم و أقوالهم، فهذه الجهة أيضا لا ينبغي الإشكال فيها. إنّما الإشكال في أنّ الاحتياج إلى الإمام هل هو في جميع حالات الصلاة، بحيث لو فرض خلوّ لحظة منها من الإمام لأجل عروض عارض عليه، لا تكون الصلاة في تلك اللحظة متّصفه بوصف كونها في جماعة، أو أنّه ليس كذلك؟. و على هذا يترتب مسألة الاستخلاف المفروضة فيما لو عرض للإمام عارض من موت و حدث و نحوهما، حيث يستخلف إماما آخر أو يستخلفه المأمومون و يتمون به صلاتهم.

فإن قلنا بالأول الذي مرجعه إلى تقوّم الجماعة في جميع الآنات و اللحظات بوجود الإمام، فلا بدّ من الالتزام في تلك المسألة بصيرورة الصلاة فرادى ثمّ جماعة، و إن لم نقل بذلك فصلاتهم باقية على وصف الجماعة و لم تصر فرادى حتّى تصير جماعة ثانيا. و الوجه الأول هو الذي يظهر من الشيخ في الخلاف، حيث عنون مسألة و تعرّض فيها لثلاث مسائل: مسألة الاستخلاف، و مسألة العدول من الجماعة إلى الانفراد، و مسألة العدول منه إليها، و استدللّ رحمه الله لجمعها بالإجماع و الأخبار، و قال بعد ذلك: و قد ذكرناها- أي الأخبار- في الكتاب الكبير «٢»، مع أنّه قدس سره لم يذكر نصّا على المسألتين الأخيرتين، بل الظاهر أنّه استفاد حكمهما من النصوص الواردة في

(١) صحيح البخارى ١: ١٩٠ ح ٦٨٨ و ٦٨٩، سنن ابن ماجه ١: ٣٩٢ ب ١٤٤، سنن النسائي ٢: ٩٠ ح ٧٩٠، الخلاف ١: ٤٢٥ مسألة ١٧٢، المعتمد ٢: ٤٢١.

(٢) الخلاف ١: ٥٥١ مسألة ٢٩٣، التهذيب ٣: ٢٨٣ ح ٨٤٢-٨٤٤.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٩٤

مسألة الاستخلاف، نظرا إلى ابتناؤه على صيرورة الصلاة فرادى ثمّ جماعة، فباعتبار صيرورتها فرادى تنقذ صحة العدول من الجماعة إلى الانفراد، و باعتبار صيرورتها جماعة ثانيا يصحّ العدول من الانفراد إلى الجماعة. و الظاهر أنّه لا وجه لهذه الاستفادة، لأنّ الاستخلاف لا يكون مبتنيا على ذلك، بل الصلاة المنعقدة جماعة لا تخرج عن هذه الصفة بمجرّد عروض ما يمنع الإمام عن الإتمام، بل هي بعد باقية على الجماعة، و مرجع ذلك إلى عدم تقوّم عنوان الصلاة جماعة بوجود الإمام في جميع الحالات و اللحظات.

كما أنّ المقارنة الزمانية التي عرفت مدخليتها في هذا العنوان يقع الإشكال فيها أيضا، في أنّها هل تكون معتبرة بالنسبة إلى جميع الأفعال و الحركات، أو أنّه يكفي فيها المقارنة في الجملة؟ و يمكن أن يستفاد ممّا ورد في صلاة ذات الرقاع الوجه الثاني «١»، حيث إنّ يدلّ على أنّه بعد مجيء الطائفة الثانية و اقتداؤهم بالإمام في الركعة الثانية، يجلس الإمام بعد السجدين و يقومون فيصلّون ركعة أخرى ثمّ يسلم الإمام عليهم فيصرفون بتسليمه.

و من الواضح أنّ جلوس الإمام بعد السجدين و انتظاره إلى أن يصلّوا ركعة أخرى حتّى يسلم بهم، دليل على عدم خروجهم عن الاقتداء، و إلّا فلا وجه لانتظار الإمام أصلا، و سيأتي الكلام في هذه الجهة أيضا.

ثمّ إنّ ممّا يتقوّم به عنوان الجماعة- مضافا إلى ما ذكرنا من وجود جماعة يصلّون و وجود من يحفظ وحدتهم- قصد المأمومين الاقتداء و الإتمام، فإنّ عنوان الجماعة يكون من العناوين القصدية التي لا يكاد يتحقّق بدون القصد، فصدقها على الصلوات المتعدّدة الصادرة من أشخاص كذلك يتوقّف على نية كل واحد

(١) تذكرة الفقهاء ٤: ٤٢٢ مسألة ٦٥٥، المعتمد ٢: ٤٥٤، الوسائل ٨: ٤٣٥. أبواب صلاة الخوف و المطاردة ب ٢، صحيح مسلم ٣: ١٠٣

ب ٥٧، صحيح البخارى ١: ٢٥٦ ب ١.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٩٥

منهم الاقتداء والائتمام بإمام معين، وهذا ممّا لا إشكال فيه.

إنّما الإشكال في افتقار صلاة الإمام إلى نية الإمامة، والظاهر أنّه لا خلاف في عدم اعتبار ذلك بين علمائنا الإمامية رضوان الله عليهم، وحكى خلاف ذلك عن أبي حنيفة من العامة حيث اعتبر في صلاة الإمام قصد الإمامة «١».

ثمّ إنّه هل يحتاج بعد نية الاقتداء والائتمام من المأمومين التي عرفت أنّه لا إشكال في اعتبارها إلى نية المتابعة في كلّ فعل وحركة صادرة من الإمام، أو أنه لا يفتقر إلى ذلك، بل الصلاة في جماعة التي تترتب عليها فضيلة كثيرة، حيث تفضل على الصلاة فرادى بأربع وعشرين درجة، أو بخمس وعشرين، على ما عرفت، بل أزيد من ذلك على ما ذكره الشهيد الثاني «٢» - والظاهر أنه لخصوصية في بعض الصلوات الواقعة جماعة، لا لأجل أصل الصلاة جماعة - أمر اعتباري يتحقّق بمجرد نية الاقتداء والائتمام من المأمومين؟ وجهان:

ربّما يظهر الوجه الأول عن الشيخ قدس سره حيث اعتبر تأخر أفعال المأمومين وحركاتهم عن الإمام بقليل «٣»، ولكنّه يمكن أن يستفاد من قول النبي صلى الله عليه وآله المتقدّم، على ما رواه العامّة: «إنّما جعل الإمام إماماً ليؤتم به، فإذا كبر فكبروا وإذا ركع فاركعوا». إنهم لم يكونوا يلتزمون في مقام العمل بمتابعة الإمام في مثل التكبير والركوع، فصار النبي صلى الله عليه وآله بصدد الردع والمنع، وأنّ الإمام إنّما جعل إماماً ليؤتم به في الأفعال والحركات، وأنّ تكبير المأموم ينبغي أن يقع عقيب تكبيره، وكذا

(١) المجموع ٤: ٢٠٢-٢٠٣، فتح العزيز ٤: ٣٦٦، الخلاف ١: ٥٦٥ مسألة ٣١٧، المعتمد ٢: ٤٢٣، تذكرة الفقهاء ٤:

٢٦٥ مسألة ٥٥٥، الذكري ٤: ٤٢٣، مدارك الأحكام ٤: ٣٣٢، جامع المقاصد ٢: ٤٩٩، و شرط أبو حنيفة نية الإمامة إذا أمّ النساء لا مطلقاً.

(٢) الروضة البهيّة ١: ٣٧٧.

(٣) كتاب الصلاة للشيخ الأنصاري: ٢٩٨-٢٩٩.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٩٦

ركوعه ونحوهما.

ثمّ إنّ الكلام فيما يتعلّق بصلاة الجماعة من الأحكام من حيث حكمها بنفسها ومن حيث شرائط الإمام و خصوصيات النسبة بين موقفه وموقف المأموم، وحكم المأمومين من حيث هم كذلك وغيرها من الجهات، يقع في ضمن مباحث

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٩٧

المبحث الأول: حكم صلاة الجماعة من حيث الوجوب والاستحباب

لا إشكال ولا خلاف عندنا «معاشر الإمامية» في عدم وجوب الجماعة في الصلوات الخمس اليومية، وكذا في غيرها من الصلوات الواجبة والمندوبة، نعم تجب في خصوص صلاة الجمعة عند اجتماع شرائط وجوبها «١»، كما أنّه قد تجب في غيرها بالنذر وشبهه و ضيق الوقت عن الإتيان بها فرادى، لأجل بقاء المأموم في قراءته وسرعة الإمام فيها.

فإنّه يجب في هذه الموارد أن يصلّى جماعة، فإن خالف ولم يصلّ كذلك، فإن كانت مخالفته في حال السهو عن تعلق النذر مثلاً بالإتيان بها جماعة، فالظاهر صحة صلاته، وإن كانت مخالفته عن عمد والتفات، فتارة: يكون متعلّق نذره شاملاً للصلاة المعادة جماعة بحيث كان غرضه متعلقاً بأصل الإتيان بالصلاة في جماعة، و أخرى: لا يكون متعلّق نذره شاملاً لها، بل كان منذوراً هو الإتيان بفريضته في الجماعة.

فعلى الأول تصحّ صلاته فرادى، لتمكنه من الإتيان بمنذوره، و على الثاني

(١) الخلاف ١: ٥٤١ مسألة ٢٧٩ و ص ٥٩٣ مسألة ٣٥٥، المعبر ٢: ٤١٤، المنتهى ١: ٣٦٣، تذكرة الفقهاء ٤: ٢٢٨ مسألة ٥٢٨، مدارك الأحكام ٤: ٣١٠-٣١٤، جامع المقاصد ٢: ٥٠١-٥٠٢، مفاتيح الشرائع ١: ١٥٨-١٥٩ مستند الشيعة ٨: ١٣، جواهر الكلام ١٣: ١٣٤-١٤٠.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٩٨

تبطل، لأنّ صلاته انفرادا صارت موجبة لزوال القدرة بالنسبة إلى متعلّق النذر و ما يوجب ذلك حرام شرعا فصلاته كذلك محرّمة، و مع اتّصافها بالتحريم لا يعقل وقوعها صحيحة كما هو غير خفى.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ١٩٩

المبحث الثاني: موارد مشروعية الجماعة

لا خفاء في مشروعية صلاة الجماعة في الصلوات الخمس اليومية من الصلوات المفروضة، كما أنّه لا إشكال في مشروعيتها في صلاة الجمعة و صلاة العيدين و صلاة الآيات و صلاة الجنائز، و في مشروعيتها في صلاة الطواف في الحجّ أو العمرة- مع أنه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه و آله الإتيان بها جماعة و لو مرة، و هذا يكشف عن عدم ثبوته، ضرورة أنه لو كان لنقل- إشكال.

و ربّما استدللّ على المشروعية بما رواه زرارة و الفضيل قالاً: قلنا له: الصلاة في جماعة فريضة هي؟ فقال: «الصلوات فريضة، و ليس الاجتماع بمفروض في الصلوات كلّها، و لكنّها سنّة.» (١). و الظاهر أنّه لا دلالة لهذه الرواية على ذلك، لأنّ المراد بقوله: «الصلوات فريضة» إن كان هو جميع الصلوات، فمن الواضح أنّها لا تكون بأجمعها فريضة، و إن كان المراد هو خصوص المفروض منها، يلزم أن تكون القضية ضرورية بشرط المحمول، و هو بعيد جدّاً.

فاللازم أن يقال: إنّ المراد هو الصلوات التي كانت الجماعة فيها معهودة متعارفة، و عليه فمرجع السؤال إلى أنّ الجماعة في تلك الصلوات التي كان المتعارف بين الناس الإتيان بها جماعة هل تكون فريضة أم لا؟، و محصل الجواب أن أصل تلك الصلوات بما أنّها صلاة مفروضة، و الجماعة ليست مفروضة في جميعها، و هو

(١) الكافي ٣: ٣٧٢ ح ٦، التهذيب ٣: ٢٤ ح ٨٣، الوسائل ٨: ٢٨٥، أبواب صلاة الجماعة ب ١ ح ٢.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٠٠

إشارة إلى وجوبها في بعضها كالجمعة، و ليس في الرواية دلالة على كون الاجتماع سنّة في جميع الصلوات حتّى يستدلّ بعمومها على استحبابه في صلاة الطواف أيضا. هذا بالنسبة إلى الصلوات المفروضة.

و أمّا الصلوات المندوبة، فلا إشكال في عدم مشروعية الجماعة في جميعها (١) لاستمرار فعل النبي صلى الله عليه و آله مع شدّة اهتمامه بالجماعة و كثرة ما يترتّب عليها من الفضائل و المثوبات على الإتيان بها فرادى، ضرورة أنه كان يصلّي النوافل اليومية في منزله غالباً، و هذا يدلّ قطعاً على عدم استحبابها فيها.

نعم، لا ينبغي الارتياح في مشروعيتها في صلاة الاستسقاء (٢)، و قد وردت رواية دالّة على جوازها في صلاة الغدير (٣)، لكنّها لم يعلم جواز العمل بها لاحتمال الإعراض.

و أمّا نوافل شهر رمضان فهي أيضا كسائر النوافل غير المشروعة فيها الجماعة، و لكن قد جوزها فيها الثاني من الخلفاء و هو مع اعترافه بكونه بدعة استحسن بدعته (٤)؛ و استمرّ العمل بعده على ذلك من العامّة، و كيف كان، فلا إشكال عندنا في عدم مشروعيتها فيها.

- (١) المعتبر ٢: ٤١٥، تذكرة الفقهاء ٤: ٢٣٥، المنتهى ١: ٣٦٤، كنز العرفان ١: ١٩٤، مدارك الأحكام ٤: ٣١٤، جواهر الكلام ١٣: ١٤٠-١٤٥، مستند الشيعة ٨: ١٤.
- (٢) المعتبر ٢: ٤١٥، تذكرة الفقهاء ٤: ٢٣٥، المنتهى ١: ٣٦٤، كنز العرفان ١: ١٩٤، مدارك الأحكام ٤: ٣١٤، جواهر الكلام ١٣: ١٤٠-١٤٥، مستند الشيعة ٨: ١٤.
- (٣) مصباح المتهجد: ٦٩٦-٧٠٢-٧٠٣، الوسائل ١٠: ٤٤٤. أبواب الصوم المندوب ب ١٤ ح ١١.
- (٤) صحيح البخارى ٢: ٣٠٨ ح ٢٠١٠.
- نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٠١.

المبحث الثالث: الجماعة من العناوين القصدية

قد عرفت أن الجماعة من العناوين القصدية التي لا تكاد تتحقق بدون القصد، فلا يترتب على صلاة جماعة الفضيلة المترتبة شرعا على صلاة الجماعة، إلا مع نية المأمومين الاقتداء والالتزام، ولا يكفي مجرد المتابعة في الأفعال والحركات من دون نية الاقتداء، وجعل الامام متبوعا في مقام العبادة والخضوع والخشوع في مقابل المولى جل شأنه.

و أما الإمام فقد عرفت أنه لا يحتاج إلى قصد الإمامة خلافا لبعض العامة «١»، ولو لا اتفاق أصحابنا الإمامية رضوان الله تعالى عليهم «٢» الكاشف عن موافقة المعصوم عليه السلام، لكان مقتضى الأصل عدم ترتب فضيلة الجماعة وأحكامها إلا مع نية الإمام الإمامة أيضا كما لا يخفى.

ثم إنه استدلل بعض الأعظم من المعاصرين على وجوب نية الالتزام على المأموم وجوبا شرطيا بقوله صلى الله عليه وآله: «إنما جعل الإمام إماما ليؤتم به.» «٣»، «٤». نظرا إلى أن الالتزام لا يتحقق بدون القصد.

(١) راجع ٣: ١٩٥.

(٢) راجع ٣: ١٩٥.

(٣) كتاب الصلاة للمحقق الحائري: ٤٤٧.

(٤) صحيح البخارى ١: ١٩٠ ح ٦٨٨ و ٦٨٩، سنن ابن ماجه ١: ٣٩٢ ب ١٤٤، صحيح مسلم ٤: ١١٣ ح ٨٩، سنن أبي داود ١: كتاب الصلاة: ١٦٤-١٦٥، ح ٦٠٣-٦٠٥، سنن النسائي ٢: ٩٠ ح ٧٩٠، سنن الترمذى ١: ٣٧٦ ب ١٥٠.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٠٢.

هذا، ولا يخفى أن هذا الحديث وإن كان مرويا في جميع الكتب «الصحيح الست» المعدة لجمع الأحاديث المروية بطرقهم عن النبي صلى الله عليه وآله، إلا أن السند في جميعها ينتهي إلى أبي هريرة، وهو الذي روى هذا الحديث، نعم، فيه اختلاف من حيث المتن، لأن أبا داود رواه في سننه هكذا: «إنما جعل الإمام إماما ليؤتم به فإذا كبر فكبروا ولا تكبروا إلا بعد تكبيره، وإذا ركع فاركعوا، ولا تركعوا إلا بعد ركوعه، وإذا كان الإمام يصلى قاعدا فصلوا قعودا».

وليس الجملتان الناهيتان في غير ما رواه أبو داود، وعلى أي تقدير فقد عرفت أن راوى الحديث هو أبو هريرة، وقد وقع إسلامه في السنة الثامنة من الهجرة النبوية إلى المدينة المشرفة، ومن الواضح كما عرفت أن تشريع الجماعة الحاصل بعمل النبي صلى الله عليه وآله كان قبل وروده بالمدينة، لأنه في أيام توقفه بقبا قبل الورود إلى المدينة كان يصلى فيها جماعة، وبعد قدومه فيها استمر عمله صلى الله عليه وآله وعمل المسلمين على ذلك.

و حينئذ، فكيف يمكن دعوى أن اعتبار نية الاقتداء قد ثبت بهذه الرواية التي صدرت على تقديره بعد مضيّ سنين متعدّدة من ورود النبيّ صلى الله عليه وآله إلى المدينة؟! و هل يمكن الالتزام بأنّ المسلمين لم يكونوا قبل صدور هذه الرواية ملتزمين في جماعاتهم بنية الاقتداء و الالتزام، بل كان عملهم صادرا من دون نية؟!.

و بالجملة: فالظاهر أنّ الرواية لم تكن مسوقة لبيان ذلك، بل المراد بها لزوم متابعة الإمام عملا في التكبير و الركوع و غيرهما، فهي تدلّ على لزوم التكبير عقيب تكبيره من دون فصل و تأخير.

و يؤيد ذلك الزيادة الواقعة فيما رواه أبو داود، حيث إنّها ظاهرة في النهي عن التقدّم عن الإمام في التكبير و الركوع، و هو يناسب كون ما قبله دالّا على

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٠٣

النهي عن التأخّر عنه، فمضمون الجملتين يرجع إلى لزوم متابعة الإمام في الأفعال دون تقدّم عليه و لا تأخّر عنه، و أين هذا من مسألة نية الالتزام المعتمدة في تحقق الاقتداء.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٠٤

المبحث الرابع: هل الجماعة وصف للمجموع أو للأبعض؟

هل الجماعة وصف لمجموع الصلاة من حيث هو مجموع بحيث كان المكلف الذي يريد الصلاة، مخيرا عند الشروع فيها بين الإتيان بها جماعة أو فرادى، و لم يكن له بعد الشروع حقّ العدول من الجماعة إلى الانفراد أو العكس أصلا، أو أنها وصف لكلّ جزء من أجزاء الصلاة، بحيث كان المصلّي عند كلّ جزء مخيرا بين إيقاعه في الجماعة أو انفرادا، و لازمه حينئذ عند إرادة الإتيان بمجموع الصلاة جماعة نية الاقتداء عند كلّ جزء؟، وجهان:

يظهر الثاني من الشيخ قدّس سرّه في الخلاف، و كذا من صاحب الجواهر من المتأخّرين، حيث إنّه قوّى جواز العدول من الانفراد إلى الجماعة كجواز العدول منها إليه «١»، و لكنك عرفت في مسألة العدول من الجماعة إلى الانفراد التي تكلمنا فيها مفصّلا في مبحث التية من هذه الكتاب، إنّها لا يمكن الالتزام بذلك، لعدم دلالة دليل عليه.

و عرفت أيضا أنّ مسألة الاستخلاف ليست مبتنية على صيرورة الصلاة فرادى، ثمّ جماعة حتّى تكون الأدلّة الواردة فيها دالّة على جواز العدول من الجماعة إلى الانفراد و كذا العكس، فالقول بجواز العدول من الجماعة إلى الانفراد ممّا

(١) الخلاف ١: ٥٥٢ مسألة ٢٩٣، جواهر الكلام ١٤: ٣١.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٠٥

لا سبيل إليه.

و ما توهم دلالته على ذلك قد ذكرنا في تلك المسألة أنّه لا دلالة له بوجه و ستتعرّض له أيضا، و الغرض المهم هنا التكلّم في التفصيل الذي ذهب إليه بعض المحقّقين من المعاصرين «١»، حيث جوّز العدول فيما لو لم تكن نية ذلك من أوّل الشروع في الصلاة، و حكم بعدم جوازه فيما لو كانت نيته ذلك، فإنّه يقال عليه: إنّها إذا كان أصل العدول جائزا فيما لو كانت نيته من أوّل الأمر إقامة الصلاة جماعة، فكيف تكون نيته في غير هذه الصورة قاذحة؟ فإنّه إذا كان إيجاد المقصود من حيث هو من دون سبق تعلق القصد به جائزا، فكيف يكون إيجاد مع القصد ممنوعا؟!.

فحكمه بعدم الجواز فيما إذا كانت نيته من أوّل الأمر ذلك، يكشف عن أنّ كون الجماعة وصفا لمجموع الصلاة أمر ارتكازي بين المتشرّعة، و أنّ جعل الصلاة مرتبطة بصلاة الإمام إنّما يكون موضوعه مجموع الصلاة دون البعض.

و يرد عليه أنه مع هذا الارتكاز لا وجه للعدول في الأثناء، و لو لم تكن نيته من أول الأمر ذلك.

و كيف كان، فتوضيح الجواب أن الجماعة و إن كانت متقومة بقصد الاقتداء و الائتتام، إلا أنه لا بد في الحكم بجواز إمكان قصد الاقتداء بالنسبة إلى البعض و عدمه، من ملاحظة متعلق القصد، و أن الاقتداء الذي يتعلّق به القصد و به تصير الصلاة صلاة في جماعة، هل هو الاقتداء في الصلاة من أول الشروع فيها إلى حين نفاذ صلاة الإمام و خروجه منها، أو أنه يستفاد من الأدلة جواز الاقتداء المبعّض، بل ليس الاقتداء إلا في الأبعاض؟.

و تحقق الاقتداء في الكل إنما هو بملاحظة الاقتداء فيها، فالعمدة النظر و التكلم

(١) كتاب الصلاة للمحقّق الحائري: ٤٥٥.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٠٦

في متعلق القصد، و ملاحظة حاله من حيث مشروعية الاقتداء المبعّض و عدمها، فإن ثبت عدم مشروعيته أو لم تثبت المشروعية، فكما لا تجوز نيته في الابتداء، كذلك لا يجوز إيجاده في الأثناء، و لو كان عند الشروع غير قاصد له أصلاً، و إن ثبتت مشروعيته فكما يجوز العدول في الأثناء من دون سبق قصده، كذلك تجوز نيته ابتداء.

فالمهم الذي لا بد من البحث فيه ملاحظة نفس الاقتداء الذي يتعلّق به القصد عند الشروع في الصلاة، و حكم القصد يتبع حكم متعلقه، فالتفصيل في حكم المتعلق بين صورتى القصد ممّا لم نعرف له وجهها، فإن الاقتداء المبعّض إن كان جائزاً شرعاً فما المانع من تعلّق القصد به و لو عند الشروع، و إن لم يكن كذلك فما المجوز له في الأثناء؟
و بالجملة: فلا فرق بين الابتداء و الأثناء من هذه الجهة أصلاً.

ثم إن المحقّق الحائري قدس سرّه القائل بالتفصيل أفاد في وجهه ما ملخصه: إنّه مع قصد الاقتداء إلى آخر صلاة الإمام، لا مانع من شمول أدلة الجماعة، بل لا وجه لعدم شمولها، فتتعدّد الصلاة صحيحة كذلك، و بعد الانعقاد لا دليل على عدم جواز العدول. و هذا بخلاف ما إذا كان من قصده ابتداء العدول في الأثناء، فإنّه يشكّ حينئذ في شمول أدلة الجماعة لها، و يرد عليه أن الشكّ في الشمول و عدمه هل يكون له منشأ غير الشكّ في الاقتداء المشروع؟ و أنه هل هو الاقتداء في الجميع أو الأعمّ منه و من البعض؟. و مع هذا الشكّ كما يكون شمول أدلة الجماعة للصورة الثانية مشكوكاً، كذلك صحة الصلاة جماعة في الصورة الأولى تكون مشكوكاً أيضاً، فلا وجه للجزم بصحتها فيها و التردد في الصورة الأخرى كما لا يخفى.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٠٧

و بعبارة أخرى: إن الجماعة و إن كانت من العناوين القصدية المتقومة بالقصد كعنواني التعظيم و الاستهزاء و غيرهما من العناوين القصدية، إلا أنه حيث كانت من الأمور التدريجية غير القارة التي يتحقّق كل جزء منها في زمان، فلا بد في تحققها من بقاء القصد إلى آخر الصلاة، كما هو الشأن في جميع العناوين القصدية غير القارة التي منها أصل عنوان الصلاة، فإنّه عنوان تدريجي لا بد من بقاء قصده إلى آخر الأجزاء و الإتيان بكلّ جزء بما أنه جزء لها.

ففي المقام إذا شرع في الصلاة بنية الاقتداء إلى آخر صلاة الإمام، فاتصافها بكونها صلاة في جماعة يتوقّف على إدامه هذه النية إلى آخرها، و إذا عدل عنها في الأثناء يكشف ذلك عن عدم اتصاف ما وقع قبل هذه النية من الأجزاء بعنوان الجماعة.

نعم، لو ثبت أن الجماعة وصف لكلّ جزء من أجزاء الصلاة على سبيل الاستقلال، فلا مانع حينئذ من العدول في الأثناء، و لكن لا ينحصر الجواز بما إذا حدثت نية العدول في الأثناء، بل يعمّ ما إذا كان من أول الأمر قاصداً لذلك، فيرجع الكلام بالأخرة إلى ملاحظة هذا المعنى، و هو أن الاقتداء الذي هو من العناوين القصدية و يوجب الفضيلة للصلاة بخمس و عشرين درجة، أو بأربع و عشرين «١»، هل تختص مشروعيتها بما إذا استدام إلى آخر صلاة الإمام، أو يعمّ الاقتداء المبعّض أيضاً؟.

و هذا هو الذي ينبغي أن يقع مبنى المسألة و يبحث فيه، و ليست المسألة مبتنية على أن الجماعة و الفرادى هل هما حقيقتان أو حقيقة واحدة «٢»؟

(١) راجع ٣: ١٩١.

(٢) كما حكاها سيدنا العلامة الأستاذ «أدام الله ظلاله» عن شيخه المحقق الخراسانى قدس سره، و ذكر أنه كان هو المعروف بين الأساتذة و الأساطين المعاصرين له، «المقرّر».

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٠٨

و ذلك- أى وجه عدم الابتداء- أنه إن كان المراد بتغيرهما من حيث الحقيقة هو عدم إمكان اجتماعهما فى صلاة واحدة، كعنوانى صلاتى الظهر و العصر المتغيرين بهذا المعنى، حيث إنّه لا يمكن اجتماعهما فى صلاة واحدة، لأنّه لا يتصوّر صلاة واحدة مركبة من العنوين، بأن يكون بعض أجزاءها ظهرا و البعض الآخر عصرا.

و العدول من العصر إلى الظهر فى الأثناء و إن كان جائزا فى موارد، إلّا أنه لا يوجب اجتماع العنوين على صلاة واحدة، ضرورة أن العدول يؤثر فى صيرورة الصلاة من أولها معنونه بعنوان المعدول إليها، و لذا ذكرنا فى بحث العدول أنه يكون على خلاف القاعدة، و لا يصار إليه إلّا فى خصوص الموارد المنصوصة.

و بالجملة: فإن كان المراد بتغير الجماعة و الفرادى عدم إمكان اجتماعهما فى صلاة واحدة، فمن الواضح أنه لا مجال لتوهم ذلك، ضرورة أن الموارد التى يكون بعض الصلاة جماعة و البعض الآخر فردا كثيرة جدا، كما فى مورد اقتداء الحاضر بالمسافر، و الاقتداء فى الصلاة الرباعية بالثلاثية أو الثنائية و نظائرها.

و إن كان المراد بتغيرهما توقّف تحصيل كلّ واحد من عنوانيهما على تعلق القصد به، بحيث كان كلّ واحد منهما من العنوين القصدية، فذلك أيضا باطل لما عرفت من أن عنوان الجماعة و إن كان من العنوين القصدية المتقومة بالقصد، إلّا أن الصلاة فردا لا تحتاج إلى نية الانفراد، بل يكفى فى تحقّقه مجرد عدم قصد الاقتداء، لا بنحو الموجبة المعدولة بل على نحو السالبة المحصّلة، كما أن صلاة الإمام فى الجماعة أيضا لا تفتقر إلى قصد الإمامة على ما عرفت «١»، خلافا لبعض العامة، فهذا الاحتمال أيضا ممّا لا وجه له.

(١) راجع ٣: ١٩٥.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٠٩

فالواجب أن يقال بافتقار خصوص الجماعة، إلى القصد و هو يجتمع مع القول بجواز العدول و مع القول بالعدم، لما عرفت من تبعية حكم القصد لحكم متعلقه، فإن قلنا باختصاص المشروعية الثابتة بالاقتداء فى مجموع الصلاة- أى من حين الشروع إلى آخر صلاة الإمام و نفاذها- فلا مجال لدعوى الجواز.

و إن قلنا بعدم الاختصاص و الشمول للاقتداء المبعّض أيضا، بل ليس الاقتداء إلّا بالنسبة إلى كلّ بعض على سبيل الاستقلال، غاية الأمر أن الاقتداء فى الكلّ مرجعه إلى تحقق الاقتداء فى كل جزء من أجزائها، فاللازم القول بجواز العدول، فمبنى المسألة هو هذا المعنى و ليس إلّا، كما لا يخفى.

و كيف كان فقد استدلل على جواز العدول بوجوه:

منها: الآية الشريفة «١» الواردة فى صلاة ذات الرقاع، بضميمة الروايات الدالّة على كفيّتها، و هذه الروايات- غير ما ورد منها فى كيفية صلاة الخوف فى خصوص صلاة المغرب- مختلفة من جهتين:

١- تكبير الإمام فى الركعة الثانية بعد مجيء الطائفة الثانية، حيث إن مقتضى رواية عبد الرحمن بن أبى عبد الله عن الصادق عليه

السلام الحاكية لصلاة النبي صلى الله عليه وآله بأصحابه في غزوة ذات الرقاع أنه صلى الله عليه وآله كبر بعد مجيء الطائفة الثانية، وقيامهم خلف رسول الله صلى الله عليه وآله «٢».

والظاهر أن المراد بهذا التكبير هي تكبيرة الافتتاح هذا، وباقي الروايات خالية عن اعتبار هذا التكبير والتعرض «٣» له، ولعل ذكره في رواية عبد الرحمن كان مستندا إلى سهو الراوي، حيث كان اتحاد السياق يلائم مع ثبوته كما لا يخفى.

(١) النساء: ١٠٢.

(٢) الفقيه ١: ٢٩٣ ح ١٣٣٧، الكافي ٣: ٤٥٦، ح ٢، التهذيب ٣: ١٧٢ ح ٣٨٠، الوسائل ٨: ٤٣٥. أبواب صلاة الخوف و المطاردة ب ٢ ح ١.

(٣) الوسائل ٨: ٤٣٦-٤٣٨ ب ٢ ح ٢-٨.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢١٠

٢- جلوس الإمام في التشهد حتى تلحق الطائفة الثانية به و يسلم عليهم، فمقتضى رواية عبد الرحمن المتقدمة و بعض الروايات الأخر الواردة في الباب أنه يسلم الإمام لنفسه بعد التشهد ثم تقوم الطائفة الثانية و تقضون لأنفسهم ركعة «١».

و مقتضى بعض الروايات الأخر، أنه يمكث في التشهد و يجلس حتى تلحق الطائفة الثانية الذين قاموا بعد سجود الإمام للإتيان بالركعة الثانية به، و يسلم عليهم، فتسليم الطائفة الثانية حينئذ يقع عقيب تسليم الإمام «٢».

إذا عرفت ذلك، فاعلم أن عمل الطائفة الثانية و كيفية صلاتهم لا يدل على ما راموه من جواز العدول اختياراً، لأنه إن كانت كيفية مطابقتها لما تدل من الروايات على أن الإمام يجلس في التشهد حتى تلحقوا به، فواضح أن صلاتهم حينئذ تقع جماعة من أولها إلى آخرها.

و إن كانت مطابقة للروايات الأخر فلا دلالة له أيضا على جواز العدول، لأن مفروض مسألة العدول ما إذا كان الإمام مشتغلا بالصلاة بحيث لم تنفذ صلاته، ضرورة أنه مع خروجه لا يبقى مجال للشك في وقوع ما بقي من صلاة المأموم متصفا بغير الجماعة، كالمأموم المسبوق بركعة أو أزيد، و صلاة الطائفة الثانية بناء على ذلك تصير من هذا القبيل.

و أما الطائفة الأولى الذين يصلون الركعة الثانية لأنفسهم، فيمكن أن يقال بعدم خروج صلاتهم أيضا عن عنوان كونها في جماعة، غاية الأمر أنه رفع عنهم وجوب المتابعة في الأفعال و الأقوال، و هي لا يكون لها مدخلة في قوام الجماعة و حقيقتها، و على تقدير التنزل و تسليم كون الركعة الثانية من صلاتهم لا تقع

(١) الوسائل ٨: ٤٣٦-٤٣٨ ب ٢ ح ٨ و ٥.

(٢) الوسائل ٨: ٤٣٦-٤٣٨ ب ٢ ح ٨ و ٥.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢١١

جماعة، مع عدم نفاذ صلاة الإمام بعد- كما هو ظاهر بعض الروايات الواردة في صلاة الخوف- نقول: إن تجويز ذلك في مورد الضرورة و العذر لا يستلزم التجويز مطلقا.

و منها: ما ورد في بعض الروايات من جواز التسليم قبل الإمام فيما لو أطال التشهد «١» و قد قدمنا جوابه فيما سبق، و محصله: إن مجرد جواز التسليم قبل الإمام لا يتوقف على صيرورة الصلاة فرادى، بل صلاته باقية على الجماعة ما دام لم يفرغ منها، غاية الأمر أنه بالفراغ لا يبقى موضوع لوصف الجماعة، و مرجع ذلك إلى أن ما يكون واجبا على المأموم عند صيرورة صلاته جماعة- و هو وجوب متابعة الإمام في الأفعال- يرتفع عند عروض عذر للمأموم، و قد عرفت أن متابعة الإمام لا يكون لها دخل في قوام الجماعة أصلا.

و منها: ما رواه العائمة بطرقهم عن جابر أنه قال: «كان معاذ يصلي مع رسول الله صلى الله عليه وآله العشاء ثم يرجع إلى قومه فيؤمهم، فأخّر النبي صلى الله عليه وآله صلاة العشاء فصلى معه، ثم رجع إلى قومه فقرأ سورة البقرة، فتأخّر رجل فصلى معه وحده، فقيل له: نافقت يا فلان، فقال: ما نافقت ولكن لآتين رسول الله صلى الله عليه وآله فأخبره، فأتى النبي صلى الله عليه وآله فذكر ذلك له فقال له: أفتان أنت يا معاذ مرتين ولم ينكره النبي صلى الله عليه وآله» (٢).

وقد استدلل بهذه الرواية الشافعي في كتاب الأم، و رواها بطرق أربعة ينتهي كلها إلى جابر (٣)، وكذا استدلل بها الشهيد قدس سره (٤) هذا، والظاهر أنه لا دلالة للرواية على مرام المستدل بوجه، لأنها متعرضة لحال معاذ من جهة كونه من الأنصار،

(١) التهذيب ٢: ٣١٧ ح ١٢٩٩. الوسائل ٦: ٤١٦. أبواب التسليم ب ١ ح ٦.

(٢) سنن البيهقي ٢: ٣٩٢-٣٩٣.

(٣) الأم ١: ١٧٢-١٧٣.

(٤) الذكرى ٤: ٤٢٦.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢١٢

كجابر الراوي للحديث، وليس فيها تعرض لحال الأعرابي الذي صلى وحده، وأنه هل أوجب الرسول صلى الله عليه وآله عليه الإعادة أم لا؟

ومن المعلوم أن هذا النحو من عدم التعرض لا دلالة له على الجواز، مضافا إلى أن تأخر الرجل و صلاته منفردا، لا ظهور له في عدوله عن الجماعة إلى الانفراد وإتمامه باقى الصلاة، فلعله تأخر واستأنف الصلاة من رأس كما لا يخفى.

ومنها: الاستدلال بأصالة الإباحة أو البراءة، كما استدلل به الشيخ في الخلاف، والعلامة في بعض كتبه، حيث ذكر أن الجماعة فضيلة للصلاة، وبالعدول عنها لا يحصل إلّا ترك الفضيلة في بعض أجزاء الصلاة (١)، وهذا الاستدلال يعطى كون النزاع في ثبوت تكليف وجوبى أو تحريمى وعدمه.

توضيح ذلك، إنك عرفت فيما تقدّم أن كلمات الأصحاب في هذه المسألة مختلفة من حيث الدلالة على مورد البحث و محلّ النزاع، لأنّ استدلال بعض المجوّزين كالشيخ قدس سرّه بأصالة الإباحة وعدم الدليل على كون العدول منهيا عنه، يعطى أن النزاع في ثبوت تكليف وجوبى متعلق بإدامة الصلاة جماعة وإبقائها على حالها، أو تكليف تحريمى متعلق بالعدول الذى مرجعه إلى جعل الصلاة المنعقدة جماعة فرادى بحسب الاستدامة.

و إليه ينظر ما عرفت من استدلال العلامة على الجواز، لأنّ مرجعه إلى أن الجماعة كما لا تكون واجبة عند الشروع في الصلاة كذلك لا تجب إدامتها وإبقاؤها، وإلى ذلك يرجع أيضا استدلال بعض المانعين بقوله تعالى ﴿لَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ (٢).

(١) الخلاف ١: ٥٥٩ مسألة ٣٠٩، تذكرة الفقهاء ٤: ٢٧١، مختلف الشيعة ٣: ٧٤-٧٥.

(٢) محمد ص: ٣٣، والمستدل هو الشيخ في المبسوط ١: ١٥٧.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢١٣

ويستفاد من بعض الاستدلالات الأخرى، أن النزاع إنّما هو في تأثير العدول في فساد الصلاة وعدمه، كاستدلال العلامة في بعض كتبه على الجواز، بأنّ المصلى لم يكتسب بالجماعة صحة الصلاة، وإنما اكتسب مجرد الفضيلة، فالعدول لا يؤثر في الفساد بل يؤثر في ترك الفضيلة وعدم تحقّقها (١)، واستدلال النراقي القائل بالمنع فى المستند بأنّه ليس فى الشريعة صلاة مركبة من الجماعة و الفردى، و معه يشكّ فى حصول براءة الذمّة عمّا اشتغلت به يقينا، و هو التكليف المتعلق بالصلاة (٢).

هذا، و يظهر من صاحبي المدارك و المفاتيح و بعض آخر «٣»، أن ترتب أحكام الجماعة من سقوط القراءة عن المأموم و عدم مانعية زيادة الركن لأجل المتابعة و الرجوع في الشك إلى حفظ الإمام و غيرها من أحكام الجماعة، إنما هو فيما إذا وقعت الصلاة بتمامها جماعة.

و أمّا لو وقع بعض أجزائها جماعة، و بعضها فرادى، فلا دليل على سقوط القراءة و لا على غيره من أحكام الجماعة، و مرجع ذلك إلى أن قصد الانفراد و إن كان موجبا لصيرورة الصلاة فرادى، و أن الصلاة لا تبطل من هذه الجهة، إلّا أن وجه بطلانها هو كونها خالية عن القراءة أو مشتملة على الركن الزائد مثلا.

و لا يخفى أن النزاع في الحكم التكليفي الوجوبي أو التحريمي لا يغني عن النزاع في الحكم الوضعي، و أن الصلاة مع العدول عن الجماعة إلى الانفراد هل تكون صحيحة أم لا؟ و النزاع في الحكم الوضعي يبتنى على ما ذكرنا من كون الجماعة وصفا للمجموع أو الأبعاد، ضرورة أنه لو كانت وصفا للمجموع لا يبقى شك في

(١) تذكرة الفقهاء ٤: ٢٧١.

(٢) مستند الشيعة ٨: ١٦٣.

(٣) مدارك الأحكام ٤: ٣٧٨، مفاتيح الشرائع ١: ١٢٤، الحدائق ١١: ٢٤٠، ذخيرة المعاد: ٤٠٢.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢١٤

البطلان، و لو كانت وصفا للأبعاد لا مجال للارتباب في الصحة.

و منه يظهر تفرد الوجه الثالث الذي يظهر من صاحبي المدارك و المفاتيح على ما ذكرنا أيضا، بدهاه أنه لو كانت الجماعة وصفا للأبعاد، يترتب على البعض الواقع جماعة أحكام الجماعة، و على البعض الآخر الواقع انفرادا أحكام الصلاة كذلك، و لو كانت وصفا للمجموع يتوقف ترتب أحكام الجماعة على اتّصاف مجموع الصلاة بها. فانقح ممّا ذكرنا رجوع جميع الوجوه الثلاثة إلى ما بنينا المسألة عليه.

نعم، هنا وجه رابع، و هو أن قصد الانفراد لا يؤثر في صيرورة الصلاة المنعقدة جماعة فرادى، و لا يوجب سقوط أحكام الجماعة المترتبة عليها قبل هذا القصد، بل الصلاة التي انعقدت جماعة باقية على هذه الصفة، و وجود قصد الانفراد و العدول كعدمه لا يؤثر شيئا.

و قد ذكر صاحب الجواهر قدس سره أن هذا الوجه يبتنى على كون الجماعة من الأوصاف المقومة المنوعة، و أن الجماعة و الفرادى ماهيتان مختلفتان كعنواني الظهرية و العصرية، فكما لا يجوز العدول عن حقيقة إلى أخرى في مثل الظهر و العصر إلّا بدليل خاص، كالعدول من العصر إلى الظهر لو نسيها و ذكر في أثناء العصر، كذلك لا يجوز العدول من الجماعة إلى الانفراد و كذا العكس، و لا يوجب قصد العدول صيرورة الصلاة و تبدلها إلى المعدول إليها «١».

و يرد على هذا الوجه - مضافا إلى ما أوردنا عليه في السابق من منع كون الجماعة و الفرادى حقيقتين مختلفتين، بل الجماعة فقط من العناوين القصدية المتقومة بالقصد، و أمّا الانفراد فلا يحتاج إلى القصد أصلا - أن العدول هنا يغير

(١) جواهر الكلام ١٤: ٢٥.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢١٥

العدول في مثل صلاتي الظهر و العصر، لأنّ العدول هناك يؤثر في صيرورة الصلاة من أول أجزائها إلى آخرها متصفة بعنوان المعدول إليها من الظهر و المغرب و غيرها، و لذا ذكرنا في محلّه أنه على خلاف القاعدة.

لأن تأثير الأمر الحادث فيما وقع قبله خلاف مقتضى العقل، ولذا لا يصار إليه إلّا فيما ورد فيه النصّ ولا يتعدّى عن مورده أصلاً، كما مرّ في بحث العدول الذي تعرّضنا له في مبحث النية من الكتاب «١»، وأمّا العدول هنا فلا يراد منه التأثير في الأجزاء السابقة، بل الغرض منه قطع الأجزاء اللاحقة وإخراجها عن وصف الأجزاء السابقة، ضرورة أنه لا يراد بالعدول عن الائتمام إلى الانفراد إلّا مجرد وقوع الأجزاء اللاحقة فرادى، لا خروج الأجزاء السابقة عن وصف الجماعة، فافترق العدولان، ولا ينبغي أن يقاس أحدهما بالآخر أصلاً.

و بالجمله: فإن كان مستند هذا الوجه و مبناه هو تغاير الجماعة و الانفراد حقيقة، فقد عرفت ما فيه، و إن كان مبناه كون الجماعة وصفا لمجموع الصلاة دون أعضائها، فاللازم ملاحظة هذا الأمر و النظر فيه، فنقول:

لا ينبغي الارتياح في أنّ الموارد التي كان بعض الصلاة متصفا بوصف الجماعة و بعضها بعنوان الفرد في الشرع كثيرة جداً، كالمأموم المسبوق بركعة أو أزيد، بل المأموم الذي لم يدرك من الجماعة إلّا السجود و ما يلحقه، أو التشهد فقط، و الدليل عليه أنّه و إن كان السجود أو التشهد الذي أدركه جماعة لا- يحسب جزء من صلاته إلّا أنّه لا يحتاج إلى إعادة تكبيره الإحرام، بل تكبيره هو التكبير الأول الذي نوى به الاقتداء و الائتمام، و كصلاة ذات الرقاع بالنسبة إلى الركعة الثانية من صلاة كلّ من الطائفتين.

(١) راجع ٢: ٩، مبحث النية.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢١٦

لما عرفت من ظهور بعض الروايات الواردة فيها، في أنّ كلّاً من الطائفتين يصلون الركعة الثانية لأنفسهم، و كصلاة الإمام فيما لو اقتدى به في أثناء صلاته، حيث إنك عرفت أنّه لا يحتاج إلى قصد الإمامة، بل اتصافها بوصف الجماعة يتحقّق بمجرد قصد الائتمام به، و كصلاة المأموم عند عروض حادثه للإمام، مانعة عن إتمامه للصلاة و لم يمكن الاستخلاف، و كصلاة المأموم المتمم المقتدى بالإمام المقصر.

و بالجمله: لا ينبغي الإشكال في أصل التبعض و إنّما الإشكال وقع في موردين منه:

١- العدول من الانفراد إلى الجماعة، و يظهر من الشيخ في موضع من الخلاف التصريح بالجواز، و من صاحب الجواهر من المتأخرين الميل إليه «١».

ثانيهما: العكس، و العدول من الائتمام إلى الانفراد، و قد وقع الخلاف فيه من الأصحاب رضوان الله عليهم أجمعين، لكنّه لم ينصّ أحد من القائلين بالمنع بطلان الصلاة بذلك، بل غاية دليلهم هو الاحتياط.

و أنت خبير بأنّ القائل بالمنع إن كان نظره إلى أنّ الجماعة التي هي في الأصل و عند الشروع سنّة و فضيلة، تجب بالشروع في الصلاة بنية الائتمام، فيرد عليه أنّه لا دليل على وجوبها بالشروع، فتخصيص العمومات الواردة في الجماعة بهذا المورد تخصيص بلا دليل، و إليه يرجع استدلال العلّامة بأنّ الأصل عدم الوجوب بعد عدم الدليل عليه «٢».

و إن كان نظره إلى بطلان الصلاة بذلك، فيرد عليه أنّه لا دليل على مبطلية قصد العدول. و بالجمله، بعد ما نرى كثرة الموارد التي كانت الصلاة فيها متبعضة

(١) الخلاف ١: ٥٥٢ مسألة ٢٩٣، جواهر الكلام ١٤: ٣٠.

(٢) تذكرة الفقهاء ٤: ٢٧١.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢١٧

من حيث الجماعة و الانفراد، يمكن لنا أن نستكشف جواز العدول من الائتمام إلى الانفراد بالمعنى الذي عرفت أنّه المراد من العدول

هنا، لا كمثل العدول من العصر إلى الظهر في مورد نسيانها، أو العدول من الإتمام إلى القصر أو العكس في موارد التخيير بينهما. ونحكم بالجواز مطلقا سواء كان اختياريا أو اضطراريا، خصوصا مع أن الصلاة عبارة عن الأمر الذي يوجد بالشروع في أجزائها و يدوم إلى آخر الإتيان بها، ولا تكون عبارة عن مجموع الأفعال والأقوال الذي لا يتحقق إلا بعد تحقق أجزائها بأجمعها حتى يستبعد حينئذ التبعض كما لا يخفى.

و دعوى أن الاشتغال بأصل التكليف بالصلاة يقتضى عدم العدول بعد الشك في جوازه. مدفوعة: بأنه لا مجال لجريان قاعدة الاشتغال بعد كون الشك في حصول البراءة ناشئا إما عن احتمال كون الجماعة مما تجب بالشروع، أو عن احتمال كون العدول موجبا لفسادها.

و الأول مجرى أصل البراءة، لكون الشك في حدوث تكليف وجوبى، وكذا الثانى، لأن مرجعه إلى الشك في شرطية البقاء والإدامة على هذه الحالة، وهو مجرى البراءة على ما حققناه من جريان أصل البراءة عقلا- ونقلا- في موارد الشك في الأقل والأكثر الارتباطيين.

فانقدح مما ذكرنا أنه لم ينهض شيء من أدلة المنع على إثباته، لكن الاحتياط خصوصا في مثل الصلاة مما لا يحسن تركه. نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢١٨

المبحث الخامس: أصناف الأئمة

إشارة

في أصناف الأئمة و من تجوز الصلاة خلفه و من لا تجوز على سبيل التنزيه أو التحريم الوضعى و نقول: قد ورد في الروايات و الفتاوى الكاشفة عن النص، النهى تنزيها أو تحريما عن إمامة عدة كثيرة ربما تزيد عن ثلاثين، لكنهم مختلفون من حيث كون النهى الوارد فيه مطلقا أو مختصا بمأموم خاص، و كذا من حيث ورود الرواية الدالة على الجواز فيه أيضا و عدمه، و لا بأس لعد جميعهم و الإشارة إلى حكمهم:

- ١- المخالف «١».
- ٢- الناصب، و هو و إن كان من صنوف المخالفين، إلا أنه قد وقع النهى عن الائتمام به بعنوانه «٢».
- ٣- الشيعى غير الإمامى الاثنى عشرية، كالواقفية، و الزيدية، و الفطحية و غيرهم «٣».
- ٤- من يتولى علينا و لا يتبرأ ممن يعاديه «٤».

(١) الخلاف ١: ٥٤٩ مسألة ٢٩٠، شرائع الإسلام ١: ١١٤، تذكرة الفقهاء ٤: ٢٧٩ مسألة ٥٦٣، مستند الشيعة ٨:

٢٦، الوسائل ٨: ٣٠٩. أبواب صلاة الجماعة ب ١٠.

(٢) الوسائل ٨: ٣١٠. أبواب صلاة الجماعة ب ١٠ ح ٤.

(٣) الوسائل ٨: ٣١٠. أبواب صلاة الجماعة ب ١٠ ح ٥.

(٤) الوسائل ٨: ٣٠٩. أبواب صلاة الجماعة ب ١٠ ح ٣.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢١٩

٥- من لا تثق بدينه «١»، و المراد به إما من تحتمل في حقه المخالفة في الأصول، مثل ما إذا شككت في كونه إماميا أو مخالفا، و إما

من تحتمل في حقه المخالفة العملية في الفروع، و مرجعه إلى احتمال الفسق في حقه.

٦- الفاسق «٢».

٧- العاق والديه، و هو و إن كان من أفراد الفاسق، إلّا أنه منهي عن الائتصاص به بالخصوص «٣».

٨- القاطع للرحم، و هو كالسابق «٤».

٩- الأغلف «٥»، و هو إن كان متمكنا من الختان و مع ذلك لم يفعل، فهو فاسق لتركه ما أمر به، و إن لم يكن متمكنا منه بحيث كان تركه مستندا إليه، فلا يعلم دلالة الرواية على النهي عن إمامته لانصرافها عنه، بل ظاهرها عدم الشمول كما لا يخفى.

١٠- ولد الزنا، و قد وقع النهي عن إمامته، و ليس في البين ما يدل على جوازها «٦».

١١- المجنون «٧»، و عدم جواز إمامته واضح لا خفاء فيه، و ذكره إنما هو لاستيفاء جميع العناوين الواقعة متعلقة للنهي.

١٢- السفية، و المراد منه إن كان هو المجنون فعدم جواز إمامته واضح، و إن

بروجردى، آقا حسين طباطبائي، نهاية التقرير، ٣ جلد، ه ق

نهاية التقرير؛ ج ٣، ص: ٢١٩

(١) الوسائل ٨: ٣٠٩. أبواب صلاة الجماعة ب ١٠ ح ٢.

(٢) الوسائل ٨: ٣١٤. أبواب صلاة الجماعة ب ١١ ح ٢، ٤.

(٣) الوسائل ٨: ٣١٣. أبواب صلاة الجماعة ب ١١ ح ١.

(٤) الوسائل ٨: ٣١٣. أبواب صلاة الجماعة ب ١١ ح ١.

(٥) الوسائل ٨: ٣٢٠. أبواب صلاة الجماعة ب ١٣ و ص ٣٢٢ ب ١٤ ح ٦.

(٦) الوسائل ٨: ٣٢١، ٣٢٢. أبواب صلاة الجماعة ب ١٤ ح ١، ٢، ٤، ٦ و ص ٣٢٤ و ٣٢٥ ب ١٥ ح ٣، ٥، ٦.

(٧) الوسائل ٨: ٣٢١، ٣٢٢. أبواب صلاة الجماعة ب ١٤ ح ١، ٢، ٤، ٦ و ص ٣٢٤ و ٣٢٥ ب ١٥ ح ٣، ٥، ٦.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٢٠

كان هو الفاقد لصفة الرشد، فالقول بعدم جواز إمامته مشكل، و إن وقع النهي عنها في بعض الروايات «١».

١٣- المحدود، و عدم جواز الائتصاص به مع عدم توبته ظاهر، لأنه حينئذ من أفراد الفاسق، و معها مشكل لا بد من البحث فيه. «٢»

١٤- الأعرابي، و هو من يسكن البادية، و لعل النهي عن الائتصاص به منصرف إلى من لا يعلم منهم الأحكام الشرعية، و لا يكون عارفا بها، مطلقا على خصوصياتها «٣».

١٥- المجذوم «٤».

١٦- الأبرص، و قد ورد النهي عن إمامتهما مطلقا، و بالنسبة إلى خصوص المأموم السالم أيضا «٥».

١٧- الفالج «٦».

١٨- المقيد، و المراد به المحبوس كذلك، و لعل النهي عن إمامته لأجل عدم قدرته على مراعاة الصلاة بجميع أجزائها «٧».

١٩- المرأة، و قد ورد النهي عن إمامتها مطلقا «٨»، و لكن الظاهر اختصاصه بما إذا كان المؤمنون رجالا كلهم، أو بعضهم، كما هو الغالب في الجماعات، و أمّا مع انحصارهم بالنساء، فالظاهر جواز إمامة المرأة لهنّ و اقتدائهنّ بها كما سيجيء «٩».

(١) الوسائل ٨: ٣١٤. أبواب صلاة الجماعة ب ١١ ح ٢.

(٢) الوسائل ٨: ٣٢٤-٣٢٥. أبواب صلاة الجماعة ب ١٠ ح ٣ و ٦.

(٣) الوسائل ٨: ٣٢٤-٣٢٥. أبواب صلاة الجماعة ب ١٠ ح ٣ و ٦.

(٤) الوسائل ٨: ٣٢٤-٣٢٥. أبواب صلاة الجماعة ب ١٠ ح ٣ و ٦.

(٥) الوسائل ٨: ٣٢٤-٣٢٥. أبواب صلاة الجماعة ب ١٠ ح ٣ و ٦.

(٦) الوسائل ٨: ٣٤٠. أبواب صلاة الجماعة ب ٢٢ ح ١ و ٢، و ص ٣٢٨ ب ١٧ ح ٥.

(٧) الوسائل ٨: ٣٤٠. أبواب صلاة الجماعة ب ٢٢ ح ١ و ٢، و ص ٣٢٨ ب ١٧ ح ٥.

(٨) مستدرک الوسائل ٦: ٤٦٧ ب ١٨ ح ١، الدعائم ١: ١٥٢، سنن البيهقي ٣: ٩٠.

(٩) الوسائل ٨: ٣٣٤-٣٣٦. أبواب صلاة الجماعة ب ٢٠.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٢١

٢٠- العبد، و قد ورد النهي عن الائتتام به مطلقا أو بالنسبة إلى الأحرار فقط «١».

٢١- الصبي، و الأخبار الواردة فيه مختلفة، حيث إن بعضها يدل على النهي عن الائتتام به مطلقا، و بعضها على جواز إمامته كذلك، و

بعضها على الجواز فيما إذا بلغ عشر سنين «٢».

٢٢- المتيمم، و قد ورد النهي عن الائتتام به لخصوص المتوضئين، أو مطلقا، لكن الأقوى الجواز كما سيأتي «٣».

٢٣- الجالس، و قد ورد النهي عن إمامته للقائمين، لكن الأقوى الجواز كما سيمر عليك «٤».

٢٤- المسافر، حيث إنه نهى عن إمامته للحاضر المقيم، و الظاهر كون النهي تنزيها «٥».

٢٥- الأعمى، و الأخبار الواردة فيه مختلفة من حيث دلالة بعضها على النهي و البعض الآخر على الكراهة «٦».

٢٦- الخصى، و الأخبار فيه مختلفة أيضا كسابقه.

٢٧- الأتمى بالقارئ، و كذا من يلحن في قرائته كالتمتتام و نحوه.

٢٨- المرتد «٧».

(١) الوسائل ٨: ٣٢٥. أبواب صلاة الجماعة ب ١٦.

(٢) الوسائل ٨: ٣٢١-٣٢٣. أبواب صلاة الجماعة ب ١٤.

(٣) الوسائل ٨: ٣٢٨. أبواب صلاة الجماعة ب ١٧ ح ٥-٧ و ص ٣٤٠ ب ٢٢ ح ١.

(٤) الوسائل ٨: ٣٤٥. أبواب صلاة الجماعة ب ٢٥ ح ١.

(٥) الوسائل ٨: ٣٣٠. أبواب صلاة الجماعة ب ١٨ ح ٦.

(٦) الوسائل ٨: ٣٣٨-٣٣٩. أبواب صلاة الجماعة ب ٢١ ح ٢ و ٤ و ٧.

(٧) الوسائل ٨: ٣٢٢. أبواب صلاة الجماعة ب ١٤ ح ٦.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٢٢

٢٩- شارب الخمر أو النيذ، و هو من أفراد الفاسق «١».

٣٠- الغالي «٢».

و هنا عناوين آخر مذكورة في بعض الروايات أيضا كالمجبرة، و الواقفة على موسى بن جعفر عليهما السلام، و كذا الواقفة على الرضا

عليه السلام، و المجهول، و من يشهد عليك بالكفر، و من شهد عليه بالكفر، و رجل يكذب بقدر الله عزّ و جلّ، و من قال بالجسم، و

من يقول بقول يونس، و من يزعم أنّ الله يكلف عباده على ما لا يطيقون، و من يمسح على الخفّين، و قد أورد الروايات الواردة في هذا الباب في الوسائل في أبواب كثيرة من أبواب صلاة الجماعة ربّما تبلغ أربعة عشر بابا «٣».

و لا- يخفى أنّ جملة ممّا ورد فيه النهى ورد فيه التجويز أيضا، كالمجنوم و الأبرص و العبد و الصبي و الأعمى و المرأة و المسافر و المتيمّم، و جملة أخرى لم يرد فيها الجواز. و هم- أى جميع من ورد النهى عن إمامته- بين من لا يجوز الائتمار به بلا إشكال، لأجل الاختلاف في أصول المذهب، أو لأجل كونه فاسقا مع اعتبار العدالة كما سيأتى، و بين من ورد النهى عن إمامته مع عدم المخالفة في شيء من الأصول و عدم اتّصافه بالفسق أيضا، كولد الزنا و الصبي و العبد و المرأة و المتيمّم و المسافر و غيرهم.

لكن قد عرفت أنّ المرأة يجوز لها الإمامة لطائفة النساء، و المتيمّم يجوز له إمامة المتوضّى، و النهى عن الائتمار بالعبد يمكن أن يكون لأجل كونه ثقيلًا على

(١) الوسائل ٨: ٣١٦. أبواب صلاة الجماعة ب ١١ ح ١١ و ص ٣٢٢ ب ١٤ ح ٦.

(٢) الوسائل ٨: ٣١٠. أبواب صلاة الجماعة ب ١٠ ح ٦.

(٣) الوسائل ٨: ٣٠٩-٣٥١. أبواب صلاة الجماعة ب ١٠-٢٨.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٢٣

الناس، و كذا الصبي.

نعم، لا محيص عن الالتزام بعدم جواز الائتمار بولد الزنا من حيث ورود النهى فيه، و بعدم دلالة على الجواز في البين.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٢٤

اعتبار العدالة في إمام الجماعة و بيان مفهومها

المهمّ في هذا الباب التكلّم في اشتراط العدالة في الإمام و بيان مفهومها و الأمانة عليها، فنقول:

يظهر منهم اعتبار العدالة في موارد:

منها: الإمام في باب صلاة الجماعة.

و منها: الشاهد الذى يعتبر قوله في باب القضاء، و هذان الموردان قد ورد فيهما النصوص أو ما يكشف عنها «١».

و منها: المفتى الذى يرجع إليه المقلد في أخذ الحكم.

و منها: أصناف مستحقى الزكاة على ما ذكر بعضهم «٢» و غير ذلك «٣».

(١) الغنية: ٨٧، شرائع الإسلام ١: ١١٤، المعتمد ٢: ٤٣٣، الخلاف ١: ٥٦٠ مسألة ٣١٠، تذكرة الفقهاء ٤: ٢٨٠ مسألة ٥٦٤، مستند الشيعة

٨: ٢٦، جواهر الكلام ١٣: ٢٧٥، الوسائل ٨: ٣١٣. أبواب صلاة الجماعة ب ١١ و ج ٢٧: ٣٩١ ب ٤١.

(٢) المبسوط ١: ٢٤٧، الخلاف ٤: ٢٢٤، الكافي في الفقه: ١٧٢، الوسيلة: ١٢٩، الغنية: ١٢٤، السرائر ١: ٤٥٩.

(٣) منها: الشاهدين في الطلاق، و منها: القاضى، راجع شرائع الإسلام ٢: ١٢، جواهر الكلام ٣٢: ١٠٩، مسالك الأفهام ٩: ١١٣، الروضة

البيهة ٦: ١٣١، الوسائل ٢٧: ١١. أبواب صفات القاضى و ما يجوز أن يقضى به ب ١.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٢٥

□

أمّا اعتبار العدالة في باب صلاة الجماعة، فهو من متفرّدات علمائنا الإمامية رضوان الله عليهم أجمعين، نعم حكى عن السيد المرتضى

رحمه الله إنه حكى عن أبي عبد الله البصرى أنه وافق الإمامية و قال باشرط العدالة «١»، و حكى عن الشافعى أنه كره الصلاة خلف الفاسق «٢».

و كيف كان، فأصل اعتبارها فى إمام الجماعة ممّا لا شكّ فيه عندنا، و إنّما المهمّ بيان معناها و مفهومها بحسب الاصطلاح، فنقول: العدالة لغّة بمعنى الاستقامة و عدم الانحراف «٣»، و يقابلها الفسق، فإنّه بمعنى الميل و الانحراف بقريته المقابلة، و أمّا اصطلاحاً فقد اختلفوا فيه على أقوال ثلاث:

الأول: أنّ المراد بها ظهور الإسلام مع عدم ظهور الفسق، يظهر ذلك من ابن الجنيد و الشيخ فى الخلاف، و كذا فى المبسوط فى باب الشهادات، حيث قال فى الثانى: العدالة فى الدين أن يكون مسلماً و لا يعرف منه شيء من أسباب الفسق، و حكى هذا القول عن غيره من بعض القدماء أيضاً «٤».

الثانى: أنّ المراد بها معنى أخصّ من المعنى الأول و هو حسن الظاهر، و مرجعه إلى كونه فى الظاهر يعدّ رجلاً صالحاً «٥». الثالث: أنّ المراد بها ملكة نفسانية راسخة فى النفس باعثة على ملازمة التقوى بحيث يتعسّر معها ارتكاب الكبيرة، و كذا الإصرار على الصغيرة أو عليها

(١) نقله عنه فى الخلاف ١: ٥٦٠ مسألة ٣١٠، و لكن لم نجده فى الانتصار و الناصريات و الجمل.

(٢) الأمّ ١: ١٦٦، المجموع ٤: ٢٥٣، تذكرة الفقهاء ٤: ٢٨٠ مسألة ٥٦٤.

(٣) مقاييس اللغة ٤: ٢٤٦.

(٤) الخلاف ٦: ٢١٨، و نقله عن ابن الجنيد فى مختلف الشيعة ٣: ٨٨، المبسوط ٨: ٢١٧، السرائر ٢: ١١٧، الإشراف (مصنّفات الشيخ المفيد) ٩: ٢٥.

(٥) المقنعة: ٧٢٥، النهاية: ١٠٥، المهذب ٢: ٥٥٦، الوسيلة: ٢٣٠، الكافي فى الفقه: ٤٣٤، الذكرى ٤: ٣٨٩.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٢٦

و على المروءة أيضاً، و هذا المعنى هو المشهور بين المتأخّرين «١».

و لا- يخفى أنّ المعنيين الأولين ليسا بمعنى العدالة، لأنّها من الأوصاف الواقعية و الفضائل النفس الأمرية، و مجرد ظهور الإسلام مع عدم ظهور الفسق أو حسن الظاهر، لا يوجب أن يكون الشخص متّصفاً بهذه الصفة واقعا، فإنّه يمكن أن يكون فى الواقع فاسقا.

غاية الأمر إنّه لم يظهر فسقه بل كان ظاهره حسناً، فلا بدّ أن يقال: بأنّ مراد من فسّر العدالة بأحد هذين المعنيين ليس هو تفسير العدالة و بيان معناها، بل مراده أنّ ما يترتّب عليه الأثر من الأحكام المترتّبة على العدالة هو هذا المعنى.

و الدليل عليه أنّ الشيخ فى الخلاف بعد ما تمسك لمذهبه فى قبال الشافعى و أبى حنيفة و غيرهما- و هو عدم وجوب البحث عن الشاهد الذى عرف إسلامه و لم يعرف جرحه بإجماع الفرقة و أخبارهم- قال: و أيضاً الأصل فى الإسلام العدالة، و الفسق طار عليه يحتاج إلى دليل، و أيضاً نحن نعلم أنّه ما كان البحث فى أيام النبى صلى الله عليه و آله، و لا أيام الصحابة، و لا أيام التابعين، و إنّما هو شيء أحدثه شريك بن عبد الله القاضى. «٢».

فإنّ تمسكه بالأصل و كذا بعدم ثبوت البحث فى تلك الأيام ظاهر فى أنه ليس مراده من ذلك تفسير حقيقة العدالة و بيان معناها، بل المراد بيان ما يكفى فى حكم الحاكم بشهادة الشاهدين، و أنّه هو معروفية إسلامهما و عدم معروفية جرحهما كما لا يخفى.

و أمّا المعنى الثالث فهو و إن لم تكن تجرى فيه هذه المناقشة، إلّا أنّ اعتبار

(١) مختلف الشيعة ٨: ٤٨٤، إرشاد الأذهان ٢: ١٥٦، الدروس ٢: ١٢٥، الروضة البهية ٣: ١٢٨، مدارك الأحكام ٤: ٦٦، رياض المسائل

٤: ٣٢٩، العروة الوثقى ١: ٦٣٠ مسألة ١٢.

(٢) الخلاف ٦: ٢١٧-٢١٨ مسألة ١٠.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٢٧

العدالة بهذا المعنى مشكل جداً، ضرورة أن تحصل الملكة الكذائية الباعثة على ملازمة التقوى أو مع المروءة في غاية الندرة، لأن هذه الملكة حينئذ تصير من المراتب التالية للعصمة.

غاية الأمر أن العصمة عبارة عن الملكة التي تحصل للنفوس الشريفة و يمتنع معها صدور المعصية، و أما ملكة العدالة فلا يمتنع معها صدور المعصية، بل يمكن أن تصدر، و لكن يتعسر و يصعب صدورها.

و بالجملة: فاعتبار العدالة بهذا المعنى ممّا لا سبيل إليه بعد ندرة تحققها و كثرة الأحكام التي يترتب عليها.

ثمّ إنّ استعمال كلمة العدالة لا ينحصر بالفقهاء، بل يستعملونها علماء الأخلاق أيضاً، حيث قسّموا ذلك العلم إلى قوتين: «علمية و عملية»، و العملية لها قوتان: شهوة و غضب، و كلّ منهما إمّا أن تكون بحدّ الإفراط، أو بحدّ التفريط، أو على التوسط، فالتوسط من كلّ منهما هو العدالة، و كذا القوّة العلميّة، و هذا الذي ذكروه في مورد العدالة قد ينطبق على موردها بحسب اصطلاح الفقهاء، و قد يتخلف عنه كما هو غير خفيّ.

ثمّ إنّ الكتاب العزيز قد استعملت فيه هذه اللفظة و مقابلها في موارد:

منها: قوله تعالى وَ أَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴿١﴾.

و منها: قوله تعالى إِنَّ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بَنِيًا فَتَبَيَّنُوا ﴿٢﴾.

و منها: قوله تعالى وَ لِيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ﴿٣﴾.

(١) الطلاق: ٢.

(٢) الحجرات: ٦.

(٣) البقرة: ٢٨٢.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٢٨

و منها: قوله تعالى حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذُو عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴿١﴾ و قد أشير إليه في قوله تعالى مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ﴿٢﴾.

و كيف كان، فاعتبار العدالة بالمعنى الثالث في غاية الإشكال، و عباراتهم قاصرة عن إفادة كونها نفس الملكة الكذائية، فإنهم متفقون ظاهراً على أن العادل لو صدرت منه معصية لم يترتب عليه حينئذ الأحكام المترتبة على عدالته، فلا يجوز الاقتداء به حينئذ، و لا تقبل شهادته أيضاً.

نعم، لو تاب و رجع عنها يرجع إلى ما كان عليه قبل صدور تلك المعصية من جواز ترتيب أحكام العدالة عليه، مع أنه لو كانت حقيقة العدالة نفس تلك الحالة و الهيئة الراسخة و الملكة النفسانية، فإمّا أن لا تزول بمجرد صدور معصية واحدة فيجوز الاقتداء به قبل التوبة عنها أيضاً، و إمّا أن لا تعود بمجرد التوبة فلا يجوز الاقتداء به بعدها أيضاً، اللهم إلّا أن يكون مرادهم أن العدالة هي الملكة الكذائية مع عدم صدور المعصية عنه خارجاً، فتأمل.

و كيف كان فلا بدّ في هذا المقام من ملاحظة الأخبار الواردة فيه، و هي كثيرة:

حول صحیحة عبد الله بن أبي يعفور صحیحة عبد الله بن أبي يعفور التي رواها الصدوق في الفقيه، و الشيخ في التهذيب و هي

العمدة في هذا الباب

أما الصدوق رحمه الله فقد روى في الفقيه بإسناده عن عبد الله بن أبي يعفور قال:

قلت لأبي عبد الله عليه السلام: بم تعرف عدالة الرجل بين المسلمين حتى تقبل شهادته لهم

(١) المائدة: ١٠٦.

(٢) البقرة: ٢٨٢.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٢٩

□
و عليهم؟ فقال: «أن تعرفه بالستر والعفاف، وكف البطن والفرج واليد واللسان، ويعرف باجتنا الكبائر التي أوعده الله عليها النار من شرب الخمر، والزنا، والربا، وعقوق الوالدين، والفرار من الزحف، وغير ذلك، والدلالة على ذلك كله أن يكون ساترا لجميع عيوبه، حتى يحرم على المسلمين ما وراء ذلك من عثراته وعيوبه وتفتيش ما وراء ذلك، ويجب عليهم تركيته وإظهار عدالته في الناس، ويكون منه التعاهد للصلوات الخمس إذا واظب عليهن، وحفظ مواعيتهن بحضور جماعة من المسلمين، وأن لا يتخلف عن جماعتهم في مصلاهم إلا من علة، فإذا كان كذلك لازما لمصلاه عند حضور الصلوات الخمس، فإذا سئل عنه في قبيلته ومحلته قالوا: ما رأينا منه إلا خيرا، مواظبا على الصلوات، متعاهدا لأوقاتها في مصلاه، فإن ذلك يجيز شهادته و عدالته بين المسلمين.

و ذلك أن الصلاة ستر وكفارة للذنوب، وليس يمكن الشهادة على الرجل بأنه يصلي إذا كان لا يحضر مصلاه ويتعاهد جماعة المسلمين، وإنما جعل الجماعة والاجتماع إلى الصلاة لكي يعرف من يصلي ممن لا يصلي، ومن يحفظ مواقيت الصلاة ممن يضيع، ولو لا ذلك لم يمكن أحدا أن يشهد على آخر بصلاح، لأن من لا يصلي لا صلاح له بين المسلمين، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله هم بأن يحرق قوما في منازلهم لتركهم الحضور لجماعة المسلمين، وقد كان فيهم من يصلي في بيته فلم يقبل منه ذلك، وكيف تقبل شهادة أو عدالة بين المسلمين ممن جرى الحكم من الله عز وجل ومن رسوله صلى الله عليه وآله فيه الحرق في جوف بيته بالنار، وقد كان يقول: لا صلاة لمن لا يصلي في المسجد مع المسلمين إلا من علة».

و أما الشيخ فقد رواها بإسناده عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن موسى، عن الحسن بن علي، عن أبيه، عن علي بن عقبة، عن موسى بن أكيل النميري، عن ابن أبي يعفور، مثل ما روى الصدوق رحمه الله، إلا أنه أسقط - على ما
نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٣٠

حكاه في الوسائل - قوله: «إذا كان كذلك لازما لمصلاه» - إلى قوله: «و من يحفظ مواقيت الصلاة ممن يضيع»، وأسقط قوله: «فإن رسول الله صلى الله عليه وآله هم بأن يحرق» - إلى قوله: «بين المسلمين».

و زاد: وقال رسول الله صلى الله عليه وآله: «لا غيبة إلا لمن صلى في بيته، و رغب عن جماعتنا، و من رغب عن جماعة المسلمين وجب على المسلمين غيبته، و سقطت بينهم عدالته، و وجب هجرانه، و إذا رفع إلى إمام المسلمين أنذره، و حذره، فإن حضر جماعة المسلمين، و إلا أحرق عليه بيته، و من لزم جماعتهم حرمت عليهم غيبته، و ثبتت عدالته بينهم» (١).

و الكلام في هذا الخبر يقع في مقامين:

□
المقام الأول: في سنده، و قد حكى عن العلامة الطباطبائي رحمه الله أنه حكم بصحة هذه الرواية، حيث قال في محكي ما صنّفه في مناسك الحج: الصحيح عندنا في الكبائر أنها المعاصي التي أوجب الله تعالى سبحانه عليها النار، و قد ورد تفسيرها بذلك في كثير من الأخبار المروية عن الأئمة الأطهار صلوات الله عليهم أجمعين، نحو صحيحة عبد الله بن أبي يعفور الواردة في صفة العدل.

لكن في مفتاح الكرامة بعد نقل هذه العبارة قال: قلت: الظاهر أن الخبر غير صحيح لا في التهذيب ولا في الفقيه (٢)، انتهى.
و الظاهر أن منشأ الإشكال في الصحة هو اشتغال السند على أحمد بن محمد بن يحيى، حيث لم يقع عنه ذكر في الكتب المصنفة في الرجال حتى يعدل أو يجرح، مع أن التحقيق يقضي بعدم الاحتياج إليه.

(١) الفقيه ٣: ٢٤ ح ٦٥، التهذيب ٦: ٢٤١ ح ٥٩٦، الاستبصار ٣: ١٢ ح ٣٣، الوسائل ٢٧: ٣٩١-٣٩٢. كتاب الشهادات ب ٤١ ح ١ و ٢.
(٢) مفتاح الكرامة ٣: ٩١.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٣١

توضيح ذلك، إن الكتب الموضوعه في هذا الباب لا- تتجاوز عن عدّه كتب ككتاب رجال الشيخ، و رجال الكشي، و فهرست النجاشي، و عدم التعرّض فيها لراو لا- يوجب عدم الاعتناء بروايته، لأنّ كتاب رجال الشيخ لا يكون مشتملا على جميع الرواه، لأنّ الظاهر أنّه كان بصورة المسوّدّه، و كان غرض الشيخ الرجوع إليه ثانيا لنظمه و ترتيبه و توضيح حال بعض المذكورين فيه، كما يشهد لذلك الاقتصار في بعض الرواه على ذكر مجرد اسمه و اسم أبيه من دون تعرّض لبيان حاله من حيث الوثاقه و غيرها، و كذا ذكر بعض الرواه مكررا كما يتفق فيه كثيرا على ما تتبعنا.

فهذا و أمثاله ممّا يوجب الظنّ الغالب بكون الكتاب لم يبلغ إلى حدّ النظم و الترتيب و الخروج بصورة الكتاب، و ذلك كان مستندا إلى كثرة اشتغال الشيخ بالتأليف و التصنيف في الفنون المختلفه الإسلاميه من الفقه و الأصول و جمع الأحاديث و التفسير و الكلام، و غير ذلك من العلوم، بحيث لو قسّمت مدّه حياته على تأليفاته لا يقع في مقابل كتابه هذا إلّا ساعات معيّنه محدوده «١».

و كيف كان، فعدم الذكر في رجال الشيخ لا يدلّ على عدم الوثاقه.

و أمّا كتاب رجال الكشي، فالظاهر كما يظهر لمن راجع إليه أنّه كان غرضه منها جمع الأشخاص الذين ورد في حقّهم روايه أو روايات مدحا أو قدحا أو غيرهما.

و أمّا كتاب النجاشي فغرضه فيه إيراد المصنّفين و من برز منه تأليف أو

(١) و إن شئت تحقيق أحواله و صورة مصنّفاته و عدد مشايخه و تلاميذه و غير ذلك ممّا يتعلّق به، فارجع إلى ما أفاده سيّدنا العلامة الأستاذ (أدام الله إظلاله على رؤوس المسلمين) ممّا علّقه على كتابي التهذيب و الاستبصار في تنقيح أسانيدهما، و قد ذكرت خلاصه ما هناك في مقدّمه كتاب الخلاف الذي طبع «الأول مرّة» بأمره و اهتمام منه في جمع متفرقاته. «المقرّر». مقدّمه الخلاف ١ من ص: ألف- د.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٣٢

تصنيف، و هكذا فهرست الشيخ قدس سرّه.

فعدم تعرّضه لبعض من الرواه باعتبار عدم كونه مصنّفا لا يدلّ على عدم كونه ثقة عنده، كما يظهر من بعض المتأخّرين في مشتركاته «١»، حيث اعتمد في عدم وثاقه الراوي على مجرد عدم كونه مذكورا في تلك الكتب، مع أنّ الظاهر أنّه يمكن استكشاف وثاقه الراوي من تلاميذه الذين أخذوا الحديث عنه، فإذا كان الآخذ مثل الشيخ أو المفيد أو الصدوق أو غيرهم من الأعلام خصوصا مع كثرة الروايه عنه لا يبقى ارتياب في وثاقته أصلا.

و حينئذ ينقدح صحه ما أفاده العلامة الطباطبائي من الحكم بصحّه هذه الروايه و إن كان أحمد بن محمد بن يحيى الواقع في ابتداء سند الروايه لم يقع عنه في تلك الكتب ذكر و لا تعرّض، لأنّ وثاقته تستفاد من روايه الصدوق و الشيخ عنه خصوصا مع كثرة رواياته، حيث إنّه كان روايه كتب أبيه بإجازة منه، و إن لم يكن له كتاب، و لأجله لم يذكر في شيء من تلك الكتب، فالإنصاف أنّه لا مجال للمناقشه في مثل هذا السند أصلا، فافهم و اغتنم.

المقام الثاني: في دلالة الروايه، و نقول: الظاهر أنّ السؤال فيها إنّما هو عن حقيقة العدالة و ما هو المراد منها في لسان الشرع، و إن كان ظاهر عبارته يعطى أنّ السؤال إنّما هو عن الأماره المعرفه لها بعد العلم بحقيقتها، و أنّها هي الملكة النفسانيه الكذائيه.

و ذلك لأنّ لفظ العدالة و كذا الفسق و إن كان مستعملا كثيرا في صدر الإسلام و في عصر نزول القرآن بل قبله، و قد عرفت الآيات

التي استعملت فيها هذه اللفظة و ما يقابلها «٢»، و كان اعتبار العدالة في الشاهد معروفا بين المسلمين من ذلك العصر

(١) تنقيح المقال ١: ٩٥.

(٢) الطلاق: ٢، الحجرات: ٧، البقرة: ٢٨٢، المائدة: ١٠٦.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٣٣

إلى عصر صدور الرواية الذي هو النصف الأول من القرن الثاني.

إلا أنه حيث كانت حقيقتها و ما يراد من مفهومها موردا لاختلاف المراجع للمسلمين في ذلك الزمان في الفتوى و غيرها كأبي حنيفة و غيره، حيث حكى عن الأول أنه فسرها بمجرد ظهور الإسلام مع عدم ظهور الفسق، و عن غيره تفسيرها بالاجتناب عن الأمور التي تعلق النهي بها تحريما أو تنزيها، و ارتكاب الطاعات كذلك واجبة أو مستحبة «١»، أراد السائل - و هو ابن أبي يعفور - الاستفهام عما هو المراد منها عند أهل البيت صلوات الله عليهم أجمعين، و ليس مرادنا من ذلك أن سؤاله إنما هو عن المعرف المنطقي حتى يكون قوله: «بم تعرف» بصيغة المجهول من باب التفعيل، بل سؤاله إنما هو عن مجرد ما أريد منها في لسان الأئمة عليهم السلام.

و دعوى أن ظاهر السؤال إنما هو السؤال عن الأمانة المعروفة للعدالة بعد العلم بمفهومها، بمعنى أن السائل لما رأى أن العدالة هي الملكة النفسانية الكذائية، و رأى أن إحراز تلك الملكة مشكل جدا مع كثرة الأحكام المترتبة على عدالة الرجل، حدس من ذلك أن الشارع جعل لها أمانة لئلا يلزم تعطيل تلك الأحكام مع كثرتها، فسئل عن تلك الأمانة المعروفة.

في غاية البعد، بل الظاهر ما ذكرنا، و لا ينافيه قوله عليه السلام في الجواب: «أن تعرفوه بالستر و العفاف»، نظرا إلى أن المعرفة طريق للعدالة لا نفسها، و ذلك لأن المعرفة المأخوذة في الجواب إنما أخذت لأجل تعريف أصل العدالة و إفادة حقيقتها. و بالجملة: فالتأمل يقضى بكون مورد السؤال إنما هو نفس العدالة لا الأمانة المعروفة لها.

(١) بداية المجتهد ٤: ٣٠٨.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٣٤

ثم إنه ذكر بعض الأعظم من المعاصرين في كتابه - الصلاة - في معنى هذه الرواية و تحقيق مورد السؤال فيها كلاما، محصّله: إن الظاهر من الرواية بيان معرفة العدالة في الخارج لا بيان مفهومها، و ظاهر السؤال عن طريق تشخيص العدالة أن يكون مفهومها معلوما معينا عند السائل، لأنها عرفا هي الاستقامة و الاستواء، و إذا أطلق الشارع فلا يشك في أن مراده هو الاستقامة في جادة الشرع الناشئة من الحالة النفسانية، و هي التدين الباعث له على ملازمة التقوى.

و حيث لم يكن لهذا المعنى أثر خاص و كاشف قطعي، ألجأ السائل إلى أن يسأل طريقه عن الإمام عليه السلام، و هذا بخلاف سائر الملكات، كالشجاعة و السخاوة و أمثال ذلك، فإنها تستكشف قطعا عند وجود آثارها الخاصة، فعرفه الإمام عليه السلام الطريق إلى تشخيصها و أجابه بالستر و العفاف، و هذه العناوين المذكورة في الجواب و إن كانت مشتملة على الملكة، و لكن لا تدل على الملكة الخاصة - التي هي التدين و الخوف من عقوبة الله، جلّت عظمتها - التي هي عبارة عن العدالة، فلا ينافي جعلها طريقا تعبديا إلى ثبوت العدالة.

ثم إنه حيث تحتاج معرفة الشخص بالستر و العفاف، و أنه تارك للقبايح على وجه الإطلاق إلى معايشة تامة في جميع الحالات، و هذه ممة لا يتفق لغالب الناس، فجعل الشارع لذلك دليلا و طريقا آخر، و هو كونه ساترا لعيوبه في الملا و بين أظهر الناس، و طريقا ثالثا نافعا لمن ليس له معايشة مع شخص مطلقا إلا في أوقات حضور الصلاة مع الجماعة. فمن حضر جماعة المسلمين يحكم بعدالته، و أنه لا يرتكب القبايح الشرعية مع الجهل بأحوال ذلك الشخص، بل يكون لحضوره في صلاة الجماعة ثلاث فوائد:

الأولى: إنَّ ترك الجماعة مع المسلمين بدون علة بحيث يعدّ إعراضاً عنها من أعظم العيوب، فمن تركها كذلك فليس ساتراً لعيوبه بل هو مظهر لها.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٣٥

الثانية: إنَّ من لم يحضر الجماعة لا دليل لنا على أنه يصلّى. □ □
الثالثة: إنَّ حضوره للجماعة دليل شرعاً على كونه تاركاً لما نهى الله عنه و عاملاً بكلّ ما أمر الله تعالى به، وقد أشار إلى كلّ واحد من هذه الفوائد الصحيحة المتقدّمة فتدبّر فيها «١»، انتهى.

و يرد عليه- مضافاً إلى أن جعل الأمانة المعرّفة للعدالة و بيانها للسائل، مع جعل أمانة لتلك الأمانة و معرّفًا لذلك المعرّف كما بيّنه قدّس سرّه بعيد جدّاً، لعدم الاحتياج إلى جعل الأمانة المعرفة حينئذ أصلاً، و إلى أن مجرّد الحضور لجماعة المسلمين لا ينافي عدم كونه ساتراً لعيوبه، فلا- معنى لجعله طريقاً في قبالة الستر للعيوب، خصوصاً مع كون ظاهر الرواية هو كون الستر للعيوب و الحضور لجماعة المسلمين معاً طريقاً و دليلاً، لا كلّ واحد من الأمرين- أن كلّ ذلك خلاف ظاهر الرواية، فإنّك عرفت أنّه حيث كان تفسير العدالة و تعريفها مورداً لاختلاف المسلمين في ذلك العصر، أراد السائل أن يسأل عمّا يراه عند أئمة أهل البيت عليهم السلام، و الجواب لا ينطبق إلّا على ذلك كما سنبيّن. هذا كلّه فيما يتعلّق بالسؤال.

و أمّا الجواب، فقولته عليه السلام: «أن تعرفوه بالستر و العفاف»، معناه أن يكون الرجل معروفاً عند المسلمين، بحيث يعرفونه أو تعرفونه أنتم بالستر الذي هو الحياء، و بالعفاف الذي هو الحياء أيضاً.

قال في لسان العرب: الستر- بالكسر-: الحياء و الحجر العقل. و قال في لغة «عف»: العفة: الكفّ عمّا لا يحلّ و يجمل. عفّ عن المحارم و الأطماع الدنيئة، يعفّ عفةً و عفاً و عفافاً «بفتح العين»، و عفافة فهو عفيف و عفّ أي كفّ و تعفّف. «٢».

(١) كتاب الصلاة للمحقّق الحائري: ٥١٧-٥١٨.

(٢) لسان العرب ٦: ١٦٩ و ج ٩: ٢٩٠.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٣٦

و بالجملة: أن يكون الرجل معروفاً بالكفّ عمّا لا يجمل له بالحياء المانع عن ارتكابه، و أن يكون معروفاً بكفّ البطن و الفرج، و اليد و اللسان، عمّا لا يليق بها و لا- يجمل لها. و منشأ هذا الكفّ هو الستر و الحياء، لأنّه معه يتعسّر من الشخص صدور ما لا ينبغي أن يصدر من مثله بحسب المتعارف.

فهذه الجملة تدلّ على اعتبار المروءة في العدالة، كما هو المشهور بين المتأخّرين «١»، لأنّها ليست إلّا عبارة عن ترك ما لا يليق بحال الشخص عادة.

و قوله: «يعرف»، الظاهر أن فعل المضارع منصوب معطوف على قوله:

«تعرفوه» المنصوب بكلمة «أن» الناصبة، فمعناه حينئذ أن يكون الرجل معروفاً أيضاً باجتنب الكبائر التي أوعد الله عليها النار، من شرب الخمر، و الزنا، و الربا، و عقوق الوالدين، و الفرار من الزحف، و غير ذلك.

فعلية يكون كلّ من الجملتين، الأولى و الثانية بعض المعرّف للعدالة، لأنّ الجملة الأولى تدلّ على اعتبار المروءة، و الثانية على اعتبار اجتناب الكبائر التي أوعد الله عليها النار، و ليست الجملة الأولى تمام المعرّف للعدالة، و الجملة الثانية دليلاً على المعرّف، لأنّه مضافاً إلى كونه خلاف ظاهر العبارة كما لا يخفى، و إلى عدم الفرق بين المعرّف و الدليل عليه حينئذ أصلاً، يلزم أن لا يكون الدليل دليلاً على تمام المعرّف، لأنّه حينئذ لا بدّ من حمل المعرف على الأعم من الأعمال غير اللاتقّة بحاله عرفاً، بحيث يشمل غير الجائزة شرعاً أيضاً، مع أنّ الدليل و الطريق ينحصر بخصوص الثانية.

و دعوى أنّ العطف على الجملة الأولى يلزم منه الاختلاف بين المعطوف و المعطوف عليه، من جهة أنّ المعطوف عليه هو معرفة المسلمين للرجل و المعطوف

(١) راجع ٣: ٢٢٦.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٣٧

هو معروفية الرجل عندهم.

مدفوعة بأنه لا مانع من ذلك، بل وقع نظيره في الكتاب العزيز في قوله تعالى:
 وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ «١»، حيث أنه نسب الخوف أولاً- إلى الزوجين ثم إلى أهلها، و ليس ذلك إلا لأجل كون مجرد المعرضة كافيًا في صحة النسبة كما لا يخفى.

و بالجملة: فالظاهر أنّ هذه الجملة جزء أخير من معرّف العدالة، و معطوفة على الجملة الأولى، و حيث إن مقتضى هاتين الجملتين المعرفتين للعدالة اعتبار كون الشخص واجداً لملكة المروءة، و كذا ملكة الاجتناب عن المعاصي، و ظاهره اعتبار إحراز ذلك في مقام ترتيب الآثار المترتبة على العدالة.

و من الواضح أنّ إحرازه بالعلم مشكل جداً، فلذا نصب له طريق و دليل بينه الإمام عليه السلام بقوله: «و الدلالة على ذلك كله»، و معناه أنّ الدليل على مجموع ما جعلناه معرّفًا للعدالة من الجزء الذي هو مدلول الجملة الأولى، و الجزء الآخر الذي هو مدلول الجملة الثانية، أن يكون الشخص ساترا لجميع عيوبه على تقدير وجودها أعم من العيوب المنافية للمروءة و غير الجائزة شرعا. و ثمرة سترها أنه معه يحرم على المسلمين تفحص ما وراء ذلك من عثراته و عيوبه، و تفتيش خلف الساتر، بل يجب عليهم حينئذ تزكيته و إظهار عدالته في الناس مع سؤالهم عن حاله.

و حيث إنّ المعاصي على قسمين: وجودية: و هو ارتكاب شيء من المحرمات.

و عدمية: و هو ترك شيء من الواجبات. و المعاصي الوجودية على تقدير تحققها تحتاج

(١) البقرة: ٢٢٩.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٣٨

إلى الستر الذي به يرائي عدم تحققها، لأنه يحرم على المسلمين التفتيش و التفحص.

و أما المعاصي العدمية فيكفي في تحققها مجرد الترك و عدم صدور الفعل، فلا محالة يحتاج في إراءة خلافها إلى إيجاد الفعل، فلذا جعل الدليل على خلافها التعاهد للصلوات الخمس إذا واطب عليهنّ و حفظ موافقتهنّ بحضور جماعة من المسلمين، و أن لا يتخلف عن جماعتهم في مصلاهم إلا من علة.

و تخصيص الصلوات الخمس من بين الواجبات إنّما هو باعتبار كون ما عداها منها، إمّا أن لا يكون وجوبه مطلقا لاشتراطه بالاستطاعة المالية أو البدنية أو كليهما، و إمّا أن لا يقدر الشخص على مخالفته باعتبار إجبار الحاكم إياه عليه، كالزكاة و نحوها، و ما عدا ما ذكر ينحصر في الصلوات الخمس، فلذا جعل التعاهد عليها دليلا على العدالة.

و قد انقذ من جميع ما ذكرنا أنّ العدالة على ما تستفاد من الرواية ليست إلا الملكة، لأنّ الستر و العفاف من الأوصاف النفسانية و الفضائل الباطنية المانعة عن ارتكاب ما لا يجمل لواجدها، فالمعتبر هو ملكة المروءة التي يتعسّر معها الاقتحام في خلافها و ارتكاب شيء من القبائح العرفية غير اللائقة بحاله، لأنّ صفة الحياء و العفة تمنع عن ذلك.

و أما الاجتناب عن الكبائر التي أو عد الله عليها النار، الذي هو من تتمّة المعرف للعدالة، فهو و إن لم يكن المذكور في الرواية اعتبار ملكته، إلا أن ذكر الستر و العفاف يصير قرينة على أن المراد به هو ملكة الاجتناب أيضا. فالعدالة حينئذ ملكة نفسانية و هيئة راسخة في النفس تمنع لأجل الحياء عن ارتكاب القبائح العرفية، و لأجل الخوف عن ارتكاب القبائح الشرعية.

نعم، قد عرفت أن إحراز وجود هذه الحالة بالعلم في غاية الإشكال، مع أننا نرى كثرة الأحكام المترتبة على العدالة و ابتلاء الناس بها في مرافعاتهم و صلواتهم

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٣٩

جماعة و غيرهما، و لأجله جعل الشارع له أماره و طريقا شرعيا ربما يرجع إلى حسن الظاهر. و هذا الطريق مركب من أمرين:

١- كون الرجل ساترا لعيوبه حتى لا يطلع غيره من المسلمين على المعاصي الوجودية و القبائح العرفية الصادرة منه، بل كان طريق اطلاعهم منحصرًا بالتفتيش و التفحص عما وراء الساتر و هو محرّم عليهم.

٢- كونه متعاهدا للصلوات الخمس، و معنى تعاهده لها إما الالتزام بالحضور في جماعات المسلمين حتى يصلّى معهم جماعة لأجل مدخلتها في قبول الصلاة، كما يستفاد من ذيل الرواية الدالة على أنه «لا صلاة لمن لا يصلّى في المسجد مع المسلمين»، بعد حملها على نفي القبول لا نفي الصحّة، و إما كون حضوره فيها دليلا على أنه لا يتحقّق منه ترك الصلاة، لا لأجل مدخلة الجماعة في قبولها، فالملاك هو نفس الإتيان بالصلاة لا الإتيان بها جماعة.

و ممّا ذكرنا ينقدح أنّه لا- يرد على الرواية شيء ممّا تخيل و روده عليها، بل الرواية تنطبق ظاهرا على المعنى المعروف للعدالة بين المحقّقين من المتأخّرين كالفاضلين و الشهيدين و غيرهما (١).

روايات أخرى حول العدالة إن هنا روايات أخر كثيرة أورد أكثرها في الوسائل في كتاب الشهادات، و جملة منها في أبواب صلاة الجماعة من كتاب الصلاة.

(١) راجع ٣: ٢٢٦.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٤٠

فمن جملة ما أوردها في كتاب الشهادات، مرسله يونس عن أبي عبد الله عليه السلام الدالة على أنه إذا كان ظاهر الرجل ظاهرا مأمونا جازت شهادته و لا يسئل عن باطنه (١)، و المراد بكونه مأمونا يحتمل أن يكون هو المأمونية في مقام أداء الشهادة، بأن كان مأمونا عن الكذب فيها، و يحتمل أن يكون هو المأمونية المطلقة بأن كان مأمونا ظاهرا عن ارتكاب المعاصي مطلقا.

و منها: رواية عبد الله بن المغيرة الواردة في إشهاد شاهدين ناصبتين في باب الطلاق الدالة على أن كلّ من ولد على الفطرة و عرف بالصلاح في نفسه جازت شهادته (٢)، و الظاهر أن المراد به جواز شهادة كلّ من ولد على الفطرة و لم يعلم خروجه عنها بحيث كان مقتضى الاستصحاب بقاؤه عليها، و كان معروفا أيضا بالصلاح في نفسه أي في مذهبه و عليه. فيستفاد من الرواية الجواز في مورد السؤال مع معرفيته في نفسه.

و منها: رواية علاء بن سيابة الواردة في حكم شهادة من يلعب بالحمام الدالة على نفي البأس إذا كان لا يعرف بالفسق (٣). و ظاهرها عدم كون اللعب بالحمام موجبا للفسق.

و منها: رواية محمّد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام الدالة على أن عليّا عليه السلام قال: «لا أقبل شهادة الفاسق إلا على نفسه» (٤).

و منها: رواية محمّد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «لو كان الأمر إلينا لأجزنا

(١) الفقيه ٣: ٩ ح ٢٩، الوسائل ٢٧: ٣٩٢ كتاب الشهادات ب ٤١ ح ٣.

(٢) الفقيه ٣: ٢٨ ح ٨٣، التهذيب ٦: ٢٨٣ ح ٧٧٨، الاستبصار ٣: ١٤ ح ٣٧ الوسائل ٢٧: ٣٩٣ كتاب الشهادات ب ٤١ ح ٥.

(٣) الفقيه ٣: ٣٠ ح ٨٨، التهذيب ٦: ٢٨٤ ح ٧٨٤، الوسائل ٢٧: ٣٩٤ كتاب الشهادات ب ٤١ ح ٦ و ص ٤١٢ ب ٥٤ ح ١.

(٤) الفقيه ٣: ٣٠ ح ٩١، الوسائل ٢٧: ٣٩٤. كتاب الشهادات ب ٤١ ح ٧.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٤١

شهادة الرجل إذا علم منه خير مع يمين الخصم في حقوق الناس» (١).

ومنها: رواية عمّار بن مروان عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يشهد لابنه، والابن لأبيه، والرجل لامرأته فقال: «لا بأس بذلك إذا كان خيرا» (٢).

ومنها: رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا بأس بشهادة الضيف إذا كان عفيفا صائتا» (٣).

ومنها: رواية عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: «لا بأس بشهادة المملوك إذا كان عدلا» (٤).

ومنها: رواية علقمة عن الصادق عليه السلام الدالة على أن كل من كان على فطرة الإسلام ولو كان مقترفا بالذنوب جازت شهادته، لأنه لو لم تقبل شهادة المقترفين للذنوب لما قبلت إلهما شهادة الأنبياء والأوصياء، لأنهم المعصومون دون سائر الخلق، فمن لم تره بعينك يرتكب ذنبا أو لم يشهد عليه بذلك شاهدان فهو من أهل العدالة والستر، وشهادته مقبولة وإن كان في نفسه مذنبا» (٥).

ويمكن أن يستظهر من هذا الدليل اعتبار كونه معروفا بالعدالة والستر، كما دلّت عليه صحيحة ابن أبي يعفور المتقدمة، لا مجرد عدم رؤية الذنب منه وعدم شهادة الشاهدين عليه، وإلا فتصير الرواية غير معمول بها.

ومنها: رواية جابر عن أبي جعفر عليه السلام الدالة على جواز شهادة القابلة على

(١) الفقيه ٣: ٣٣ ح ١٠٤، الوسائل ٢٧: ٣٩٤. كتاب الشهادات ب ٤١ ح ٨.

(٢) الفقيه ٣: ٢٦ ح ٧٠، الوسائل ٢٧: ٣٩٤. كتاب الشهادات ب ٤١ ح ٩.

(٣) الفقيه ٣: ٢٧ ح ٧٧، الوسائل ٢٧: ٣٩٥. كتاب الشهادات ب ٤١ ح ١٠.

(٤) الكافي ٧: ٣٨٩ ح ١، التهذيب ٦: ٢٤٨ ح ٦٣٤، الاستبصار ٣: ١٥ ح ٤٢، الوسائل ٢٧: ٣٤٥. كتاب الشهادات ب ٢٣ ح ١.

(٥) أمالي الصدوق: ٩١ ح ٣، الوسائل ٢٧: ٣٩٥. كتاب الشهادات ب ٤١ ح ١٣.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٤٢

استهلال الصبي أو بروزه ميتا إذا سئل عنها فعدلت» (١).

ومنها: رواية حريز عن أبي عبد الله عليه السلام الواردة في أربعة شهدوا على رجل محصن بالزنا، فعدل منهم اثنان ولم يعدل الآخران، الدالة على أنه إذا كانوا أربعة من المسلمين ليس يعرفون بشهادة الزور أجزت شهادتهم جميعا، إلهما أن يكونوا معروفين بالفسق (٢) وهذه الرواية ظاهرة في القول الأول من الأقوال الثلاثة المتقدمة في معنى العدالة.

ومنها: ما رواه أحمد بن عامر الطائي، عن أبيه، عن الرضا، عن آبائه، عن عليّ عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «من عامل الناس فلم يظلمهم، وحدثهم فلم يكذبهم، ووعدهم فلم يخلفهم، فهو ممن كملت مروءته، وظهرت عدالته، ووجبت أخوته وحرمت غيبته» (٣). ومثلها ما رواه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام (٤).

ومنها: رواية عبد الكريم بن أبي يعفور - أخو عبد الله بن أبي يعفور - عن أبي جعفر عليه السلام قال: «تقبل شهادة المرأة والنسوة إذا كنّ مستورات من أهل البيوتات معروفات بالستر والعفاف، مطيعات للأزواج، تاركات للبذاء والتبرج إلى الرجال في أنديةهم» (٥).

و أما ما أوردها في أبواب صلاة الجماعة فكثيرة أيضا.

منها: مرسله خلف بن حماد عن أبي عبد الله عليه السلام الدالة على النهي عن الصلاة

(١) التهذيب ٦: ٢٧١ ح ٧٣٧، الوسائل ٢٧: ٣٦٢. كتاب الشهادات ب ٢٤ ح ٣٨.

(٢) الكافي ٧: ٤٠٣ ح ٥، التهذيب ٦: ٢٧٧ ح ٧٥٩ و ص ٢٨٦ ح ٧٩٣، الاستبصار ٣: ١٤ ح ٣٦، الوسائل ٢٧: ٣٩٧ كتاب الشهادات ب ٤١ ح ١٨.

(٣) الخصال: ٢٠٨ ح ٢٨ و ٢٩، الوسائل ٢٧: ٣٩٦. كتاب الشهادات ب ٤١ ح ١٥ و ١٦.

(٤) الخصال: ٢٠٨ ح ٢٨ و ٢٩، الوسائل ٢٧: ٣٩٦. كتاب الشهادات ب ٤١ ح ١٥ و ١٦.

(٥) التهذيب ٦: ٢٤٢ ح ٥٩٧، الاستبصار ٣: ١٣ ح ٣٤، الوسائل ٢٧: ٣٩٨. كتاب الشهادات ب ٤١ ح ٢٠.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٤٣

خلف الغالي و إن كان يقول بقولك، و المجهول، و المجاهر بالفسق و إن كان مقتصدا «١».

و منها: ما رواه الصدوق في العيون بإسناده عن الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام في كتابه إلى المأمون قال: «لا صلاة خلف الفاجر» «٢».

و منها: رواية أبي علي بن راشد عن أبي جعفر عليه السلام قال: «لا تصلّ إلّا خلف من تثق بدينه» «٣». و الظاهر أن المراد به هو من تثق بدينه من حيث الأصول لا الفروع، بأن يكون مساوقا لغير الفاسق.

و منها: رواية سعد بن إسماعيل، عن أبيه، عن الرضا عليه السلام الدالة على عدم جواز الصلاة خلف رجل يقارف الذنوب و إن كان عارفا بهذا الأمر يعنى الولاية «٤».

و منها: رواية أصبغ الدالة على النهي عن إمامة شارب النبيذ و الخمر «٥».

و منها: رواية سماعة بن مهران عن أبي عبد الله عليه السلام «٦» و هي متحد المضمون مع روايتي أحمد بن عامر و عبد الله بن سنان المتقدمتين.

و منها: ما رواه في المقنع ممّا يدلّ على تقديم الخيار من الناس في الصلاة «٧».

و منها: ما رواه ابن إدريس من كتاب أبي عبد الله السيارى صاحب موسى و الرضا عليهما السلام قال: قلت لأبي جعفر الثاني عليه السلام: قوم من مواليك يجتمعون فتحضر

(١) التهذيب ٣: ٣١ ح ١٠٩، الفقيه ١: ٢٤٨ ح ١١١١، الخصال: ١٥٤ ح ١٩٣، الوسائل ٨: ٣١٠. أبواب صلاة الجماعة ب ١٠ ح ٦.

(٢) عيون اخبار الرضا عليه السلام ٢: ١٢٣ ح ١، الوسائل ٨: ٣١٥. أبواب صلاة الجماعة ب ١٠ ح ٥.

(٣) الكافي ٣: ٣٧٤ ح ٥، التهذيب ٣: ٢٦٦ ح ٧٥٥، الوسائل ٨: ٣٠٩. أبواب صلاة الجماعة ب ١٠ ح ٢.

(٤) الفقيه ١: ٢٤٩ ح ١١١٦، التهذيب ٣: ٣١ ح ١١٠ و ص ٢٧٧ ح ٨٠٨، الوسائل ٨: ٣١٦. أبواب صلاة الجماعة ب ١١ ح ١٠.

(٥) السرائر ٣: ٦٣٨، الوسائل ٨: ٣١٦. أبواب صلاة الجماعة ب ١١ ح ١١.

(٦) الكافي ٢: ١٨٧ ح ٢٨، الوسائل ٨: ٣١٥. أبواب صلاة الجماعة ب ١١ ح ٩.

(٧) المقنع: ١١٨، الوسائل ٨: ٣١٥. أبواب صلاة الجماعة ب ١١ ح ٧.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٤٤

الصلاة فيقدم بعضهم فيصلّى بهم جماعة، فقال: «إن كان الذى يؤمهم ليس بينه و بين الله طلبه فليفعل» «١». و لا يخفى أن توصيفه بأنّه

صاحب موسى و الرضا عليهما السلام لا يلائم مع ما في رجال النجاشي «٢» في ترجمته الرجل الذي اسمه أحمد بن محمد بن سيار من أنه كان من كتاب آل طاهر في زمن أبي محمد عليه السلام.

و منها: ما رواه الشهيد في الذكري عن الصادق عليه السلام مما يدل على أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «لا صلاة لمن لا يصلي في المسجد مع المسلمين إلا من علمه، و لا غيبة إلا لمن صلى في بيته و رغب عن جماعتنا، و من رغب عن جماعة المسلمين سقطت عدالته» «٣». و غير ذلك من الأخبار.

و قد انقدح من ذلك أنه ليس في شيء من الروايات الواردة في باب الجماعة ما يدل على اعتبار العدالة بعنوانها في الإمام، بل الوارد إنما هو النهي عن الصلاة خلف الفاسق، أو الغالي، أو من لا تثق بدينه، أو المقترف للذنوب، أو شبه ذلك من العناوين.

نعم، يستفاد من اعتبارها في الشاهد بملاحظة عدم الفرق بينه و بين الإمام من هذه الجهة اعتبارها في الإمام أيضا، مع أن النهي عن الصلاة خلف الفاسق يكفي في ذلك، لوضوح التقابل بين الفسق و العدالة بين المتشعبة تقابل التضاد أو غيره، فالنهي عن الصلاة خلف الفاسق يرجع إلى مانعيه الفسق و اعتبار العدالة.

هذا، و الظاهر أن التقابل بينهما إنما هو تقابل العدم و الملكة، لأن العدالة هو عدم العصيان و عدم الانحراف عن طريق الاعتدال، و الفسق هو الميل و الاعوجاج عن جادة الاستواء و الاستقامة.

(١) السرائر ٣: ٥٧٠، الوسائل ٨: ٣١٦. أبواب صلاة الجماعة ب ١١ ح ١٢.

(٢) رجال النجاشي: ٨٠.

(٣) الذكري ٤: ٣٧٢، الوسائل ٨: ٣١٧. أبواب صلاة الجماعة ب ١١ ح ١٣.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٤٥

الذنوب الكبيرة و الصغيرة

غير خفي على الناظر في صحيحة عبد الله بن أبي يعفور المتقدمة «١» أنها مشعرة بأن المعاصي الشرعية قسمان: كبيرة و صغيرة، كما أنها تشعر بأن ضابط الكبيرة هو ما أوعده الله عليها النار، بناء على كون الوصف توضيحيًا لا احترازيًا، كما هو الظاهر.

و هذا الأمر - أي تقسيم المعاصي إلى قسمين، و إن منها كبيرة و منها صغيرة - مما لا يظهر من كلمات قدماء أصحابنا الإمامية الذين صنفوا في الفقه، كالمفيد و المرتضى و أبي الصلاح و غيرهم، نعم ذكر ذلك الشيخ في كتاب المبسوط الذي عرفت غير مرة أنه مصنف على غير ما هو المتداول بين الأصحاب في ذلك الزمان في مقام التصنيف في الفقه، حيث قال - بعد تفسير العدالة في الشريعة بأنها عبارة عن العدالة في الدين و العدالة في المروءة و العدالة في الأحكام، و بعد تفسير كل

(١) راجع ٣: ٢٢٨.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٤٦

واحد من هذه الأمور الثلاثة: - و إن ارتكب شيئًا من الكبائر (و عدّ جملة منها)، سقط شهادته فأما إن كان مجتنبًا للكبائر مواقعًا للصغائر، فإنه يعتبر الأغلب من حاله، فإن كان الأغلب من حاله مجانبته للمعاصي و كان يواقع ذلك نادرا قبلت شهادته، و إن كان الأغلب مواقفه للمعاصي و اجتنابه لذلك نادرا لم تقبل شهادته، قال: و إنما اعتبرنا الأغلب في الصغائر، لأننا لو قلنا إنه لا تقبل شهادة من واقع اليسير من الصغائر أدى ذلك إلى أن لا تقبل شهادة أحد، لأنه لا أحد ينفك من مواقع بعض المعاصي «١»، انتهى.

و يشعر بهذا الاقتسام قوله تعالى **إِنْ تَجْتَبُوا كِبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ**. «٢»، وقوله تعالى **أَيضاً الَّذِينَ يَجْتَبُونَ كِبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ**. «٣»، حيث إنهما مشعران باتصاف بعض المنهيات والآثام بوصف الكبر وبعض آخر بخلافه.

هذا، ولكن جماعة من المتأخرين أنكروا ذلك، وذهبوا إلى أن المعاصي كلها كبيرة، وقد أورد ابن إدريس على ما ذكره الشيخ في المبسوط حيث قال: وهذا القول لم يذهب إليه رحمه الله إلا في هذا الكتاب، أعني المبسوط، ولا ذهب إليه أحد من أصحابنا، لأنه لا صغائر عندنا في المعاصي إلا بالإضافة إلى غيرها، وما خرجه واستدل به من أنه يؤدي ذلك إلى أن لا تقبل شهادة أحد، لأنه لا أحد ينفك من مواقعه بعض المعاصي فغير واضح.

لأنه قادر على التوبة من ذلك الصغيرة، فإذا تاب قبلت شهادته، وليست التوبة مما يتعذر على إنسان دون إنسان، ولا شك أن هذا القول تخريج لبعض

(١) المبسوط ٨: ٢١٧.

(٢) النساء: ٣١.

(٣) النجم: ٣٢.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٤٧

المخالفين، فاختاره شيخنا هاهنا ونصره و أوردته على جهته ولم يقل عليه شيئا، لأن هذا عاداته في كثير مما يورده في هذا الكتاب «١»، انتهى.

هذا، ويمكن المناقشة في دلالة الصحيحة المتقدمة «٢» على ذلك، لأنه يمكن أن يكون المراد من الكبائر التي جعل الاجتناب عنها دخيلا في تحقق العدالة هو الكبائر عن المنهيات التي هي أعم مما تعلق به النهي التحريمي، بحيث تكون الكبائر مساوقة لخصوص ما كان متعلقا للنهي التحريمي.

و دعوى إن التقييد بذلك للاحتراز عن عدم كون ارتكاب المكروهات مضرا بالعدالة لا وجه له بعد عدم توهم الخلاف أصلا. مدفوعة بأنك عرفت أنه كان من جملة الأقوال في باب العدالة في عصر الإمام الصادق عليه السلام هو القول بأنها عبارة عن الاجتناب عن المحرمات و المكروهات جميعا، والالتزام بالطاعات الواجبة و المندوبة كذلك، ومع وجود هذا القول لا بد من التقييد بالكبائر لنأ يتوهم الخلاف.

و من هنا يظهر أن قوله تعالى **إِنْ تَجْتَبُوا كِبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ**. لا دلالة له على كون المعاصي على قسمين، بل غاية مفاده أن الأمور التي تعلق النهي بها على قسمين، ولعله كانت الكبائر مساوقة للمنهي عنها بالنهي التحريمي، وإطلاق السيئة على المكروه لا مانع عنه أصلا.

فالآية تدل حينئذ على أن اجتناب المحرمات يوجب ستر المكروهات أيضا.

هذا، ولكن الظاهر أن مثل هذا الاحتمال لا يقاوم الظهور في كون المحرمات على قسمين، صغيرة و كبيرة كما لا يخفى.

نعم، تفسير الكبائر بما أوعده الله عليها النار مجمل جدا، لأنه لا يعلم أن المراد

(١) السرائر ٢: ١١٨.

(٢) راجع ٣: ٢٢٨.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٤٨

بها هو خصوص ما أوعده الله عليها النار في كتابه العزيز، أو الأعم منه و مما أوعده عليها النار بلسان نبيه صلى الله عليه وآله أو الأئمة

من أهل بيته صلوات الله عليهم أجمعين «١».

و بالجملته: فهذه المسألة- أى أصل كون المعاصى على قسمين- فى غاية الإشكال، خصوصا مع توصيف الإمام عليه السلام فى بعض الروايات الواردة فى هذا الباب «كل ذنب بأنه عظيم» «٢»، و خصوصا مع أن الشيخ فى التبيان- على ما حكى- صرح بعدم كون المعصية على نوعين، و أن إطلاق الصغر و الكبر إضافتى إلى ما فوق و إلى ما تحت، لا فى حد ذاته، كما أنه حكى عن كتاب عدته أيضا «٣»، و حكى عن المفيد و القاضى و التقى و الطبرسى، بل يظهر من المحكى عن مجمع البيان و العدة و السرائر أن ذلك اتفقت، حيث نسب فيها إلى الجميع «٤».

و بالجملته: فظهور الآيتين و الروايات الكثيرة الآتية فى أن المعاصى على نوعين، و اشتها ذلك بين المتأخرين، حتى أنه نسب إلى المشهور تارة، و إلى أكثر العلماء اخرى، و إلى العلماء ثلثة، و إلى المشهور المعروف رابعة «٥»، يدل على اختلاف المعاصى و اتصاف بعضها بالكبر فى حد ذاته، و بعضها بالصغر كذلك، لكن إنكار جماعة كثيرة التى عرفت جملة منهم بضميمة الاختلاف الواقع فى تعداد الكبائر فى الروايات كما سيجىء، ربما يؤيد كون إطلاق الصغر و الكبر إنما هو بالإضافة إلى ما فوق و إلى ما تحت. و التحقيق فى هذا المقام أن يقال إنه لا مجال لإنكار الصغر و الكبر بقول مطلق

(١) الوسائل ٢٧: ٣٩١ كتاب الشهادات ب ٤١ ح ١، و ج ١٥: ٣١٨. أبواب جهاد النفس ب ٤٦ ح ١.

(٢) الكافي ٣: ٤٥٠ ح ٣١، التهذيب ٢: ١٣٠ ح ٥٠٢، الوسائل ١٥: ٣٢٢. أبواب جهاد النفس و ما يناسبه ب ٤٦ ح ٥.

(٣) تفسير التبيان ٣: ١٨٤، عده الأصول ١: ١٣٩.

(٤) أوائل المقالات: ٨٣، المهذب ٢: ٥٥٦، الكافي فى الفقه: ٤٣٥، مجمع البيان ٣: ٧٠، عده الأصول ١: ١٣٩، السرائر ٢: ١١٨.

(٥) مجمع الفائدة و البرهان ١٢: ٣١٨-٣٢٠.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٤٩

أصلا، ضرورة أنه مع دعوى الإضافة أيضا لا محالة ينتهى الأمر إلى ذنب أو ذنوب ليس لها فوق، و هذا الذى ليس له فوق كما أنه كبيرة بالنسبة إلى ما تحته من الذنوب كذلك كبيرة فى حد نفسها و بقول مطلق، إذ لا يتصور فوق بالإضافة إليه كما هو المفروض، حتى يكون هذا الذنب صغيرة بالنسبة إليه، و هكذا الأمر فى جانب الصغيرة.

فإنه مع دعوى الإضافة أيضا لا محالة ينتهى الأمر إلى ذنب أو ذنوب لم يكن تحته ذنب، و هذا الذى ليس تحته ذنب كما أنه صغيرة بالإضافة إلى ما فوقه كذلك هى صغيرة بقول مطلق، إذ المفروض أنه ليس تحته ذنب أصلا، فلا محيص حينئذ عن الالتزام بوجود الكبيرة و الصغيرة بقول مطلق أيضا.

و حينئذ فلا مانع من الأخذ بمقتضى الروايات الدالة على وجود الكبائر و تعدادها، غاية الأمر أن اختلافها كما سيجىء محمول على اختلاف المراتب، كما أنه فى نوع واحد من الكبائر يتصور المراتب أيضا، فإن الظلم الذى هو من الكبائر له مراتب يختلف على حسب اختلافها من حيث شدة المعصية و عدمها، و كذلك غيره من الكبائر.

و هذا هو الذى يساعده الاعتبار أيضا، فإن جعل مثل الفرار من الزحف من الكبائر كما فى الروايات الدالة على عدد الكبائر إنما هو لأجل الآثار المترتبة عليه غالبا من مغلوبية جمع كثير من المسلمين، و صيرورتهم مقتولين بأيدى الكفار، و هذا لا ينبغى أن يقاس بقتل نفس واحدة، بل ربما يترتب عليه ضعف الإسلام و غلبة الكفر كما لا يخفى.

كما أن جعل مثل الشرك بالله من الكبائر، بل من أكبرها، كما فى بعض الروايات «١»، إنما هو لأجل كونه ظلما على الله الذى هو معطى الوجود، و منعم

(١) الوسائل ١٥: ٣١٨. أبواب جهاد النفس و ما يناسبه ب ٤٦ ح ٢.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٥٠

للموجودات، فجعل موجود آخر شريكاً له في العبادة أو غيرها ظلم لا محالة إِنَّ الشُّرُوكَ لظُلْمٌ عَظِيمٌ «١».

و بالجملة: فالظاهر أنه لا مجال لإنكار اختلاف المعاصي و اتصاف بعضها بالصغر و بعضها بالكبر بقول مطلق.

كلام بحر العلوم في تعدد الكبائر و إشكال صاحب الجواهر عليه ثم إنه يقع الكلام بعد ذلك في عدد الكبائر، و المحكي عن العلامة الطباطبائي رحمه الله إنه بعد اختياره ما عليه المشهور، من أن الكبائر هي المعاصي التي أوعدها الله سبحانه عليها النار أو العذاب، سواء كان الوعيد بالنار صريحاً أو ضمناً، حصر الموارد في الكتاب في أربع و ثلاثين، أربعة عشر منها مما صرح فيها بالوعيد بالنار، و أربعة عشر قد صرح فيها بالعذاب دون النار، و البقية مما يستفاد من الكتاب و عيد النار عليها ضمناً أو لزوماً.

أما ما صرح فيه بالوعيد بالنار:

فالأول: الكفر بالله العظيم لقوله تعالى وَ الَّذِينَ كَفَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ «٢» و غير ذلك و هي كثيرة.

الثاني: الإضلال عن سبيل الله، لقوله تعالى ثَانِيَ عِطْفِهِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ

(١) لقمان: ١٣.

(٢) البقرة: ٢٥٧.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٥١

لَهُ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَ نَذِيقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذَابَ الْحَرِيقِ «١»، و قوله تعالى إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابٌ جَهَنَّمَ وَ لَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ «٢».

الثالث: الكذب على الله تعالى و الافتراء عليه، لقوله تعالى وَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ «٣». و قوله تعالى قُلْ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ لَا يُفْلِحُونَ.

متاع في الدنيا ثم إلتنا مرجعهم ثم نذيقهم العذاب الشديد بما كانوا يكفرون «٤»، و قد أورد عليه في الجواهر بأنه ليس في الآية الثانية ذكر النار «٥».

الرابع: قتل النفس التي حرم الله قتلها، قال الله تعالى وَ مَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا وَ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَ لَعَنَهُ وَ أَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا «٦». و قال عزّ و جلّ وَ لَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا. وَ مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَ ظُلْمًا فَسَوْفَ نُصَلِّيهُ نَارًا وَ كَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا «٧».

الخامس: الظلم، قال الله عزّ و جلّ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَ إِنْ يَسْتَعْشِرُوا يُعَاثِرُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهُ بِئْسَ الشَّرَّابُ وَ سَاءَتْ مُرْتَقَقًا «٨».

(١) الحج: ٩.

(٢) البروج: ١٠.

(٣) الزمر: ٦٠.

(٤) يونس: ٦٩ - ٧٠.

(٥) جواهر الكلام ١٣: ٣١١.

(٦) النساء: ٩٣.

(٧) النساء: ٢٩ - ٣٠.

(٨) الكهف: ٢٩.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٥٢

السادس: الركون إلى الظالمين، قال الله تعالى وَ لَا تَرْكُنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ ﴿١﴾.

السابع: الكبر، لقوله تعالى فَادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَلَيْسَ مَثْوًى الْمُتَكَبِّرِينَ ﴿٢﴾.

الثامن: ترك الصلاة، لقوله تعالى مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ﴿٣﴾.

التاسع: المنع من الزكاة، لقوله سبحانه وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَ لَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ. يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَ جُنُوبُهُمْ وَ ظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ ﴿٤﴾.

العاشرون: التخلف عن الجهاد، لقوله سبحانه فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ وَ كَرِهُوا أَنْ يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَ أَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ قَالُوا لَا تَنْفِرُوا فِي الْحَرِّ، قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا لَوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ ﴿٥﴾.

الحادي عشر: أكل الربا، لقوله عزَّ وَ جَلَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَ أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَ حَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ رِبَاً فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَ أَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَ مَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٦﴾.

(١) هود: ١١٣.

(٢) النحل: ٢٩.

(٣) المدثر: ٤٢ - ٤٣.

(٤) التوبة: ٣٤ - ٣٥.

(٥) التوبة: ٨١.

(٦) البقرة: ٢٧٥.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٥٣

الثاني عشر: الفرار من الزحف، لقوله عزَّ وَ جَلَّ وَ مَنْ يُؤَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَ مَا أُوَاهُ جَهَنَّمَ وَ بِئْسَ الْمَصِيرُ ﴿١﴾.

الثالث عشر: أكل مال اليتيم ظلماً، لقوله تعالى إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَ سَيَصْلُونَ سَعِيرًا ﴿٢﴾.

الرابع عشر: الإسراف، لقوله عزَّ وَ جَلَّ وَ أَنَّ الْمُسْرِفِينَ هُمْ أَصْحَابُ النَّارِ ﴿٣﴾.

و أما ما وقع فيه التصريح بالعذاب دون النار فهي أربع عشرة أيضاً:

الأول: كتمان ما أنزل الله، لقوله عزَّ وَ جَلَّ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَ يَسْتُرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ وَ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَ لَا يُزَكِّيهِمْ وَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٤﴾.

الثاني: الإعراض عن ذكر الله، لقوله عزَّ وَ جَلَّ وَ قَدْ آتَيْنَاكَ مِنْ لَدُنَّا ذِكْرًا.

مَنْ أَعْرَضَ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَحْمِلُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وِزْرًا. خَالِدِينَ فِيهِ وَ سَاءَ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حِمْلًا ﴿٥﴾.

الثالث: الإلحاد في بيت الله عزَّ وَ جَلَّ، لقوله عزَّ وَ جَلَّ وَ مَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ نُدِفْهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ﴿٦﴾.

الرابع: المنع من مساجد الله، لقوله تعالى شأنه:

(١) الأنفال: ١٦.

(٢) النساء: ١٠.

(٣) غافر، المؤمن: ٤٣.

(٤) البقرة: ١٧٤.

(٥) طه: ٩٩-١٠١.

(٦) الحج: ٢٥.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٥٤

وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ وَ سَعَى فِي خَرَابِهَا أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ
وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ «١».

الخامس: إيذاء رسول الله صلى الله عليه وآله، لقوله تعالى إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ
عَذَابًا مُهِينًا «٢».

السادس: الاستهزاء بالمؤمنين، لقوله عز وجل الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ
فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ «٣».

السابع والثامن: نقض العهد واليمين، لقوله تعالى إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ. وَ
لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ «٤».

التاسع: قطع الرحم، قال الله تعالى وَالَّذِينَ يَتَفَضُّونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ
أُولَئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ «٥» وقال عز وجل فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ. أُولَئِكَ الَّذِينَ
لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعَمَّى أَبْصَارَهُمْ «٦».

و أورد عليه في الجواهر: بأن «أولئك» في الآية الأولى لم يعلم كونه إشارة إلى كل واحد من النقص والقطع والإفساد، و الآية الثانية
مع ذلك لم تشمل على وعيد بالعذاب، إلا أن يقال: إنه يفهم من اللعن و ما بعده «٧».

(١) البقرة: ١١٤.

(٢) الأحزاب: ٥٧.

(٣) التوبة: ٧٩.

(٤) آل عمران: ٧٧.

(٥) الرعد: ٢٥.

(٦) محمد ص: ٢٢-٢٣.

(٧) جواهر الكلام ١٣: ٣١٤.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٥٥

العاشر: المحاربة و قطع السبيل، قال الله تعالى إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ
تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ «١».

و أورد عليه في الجواهر، بأنه قد يرجع ذلك إلى الكفر و الوعيد على الأمرين معا «٢».

الحادى عشر: الغناء، لقوله تعالى وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ «٣».

الثانى عشر: الزنا، قال الله تعالى وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا. يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا «٤».

الثالث عشر: إشاعة الفاحشه فى الذين آمنوا، قال الله تعالى إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ «٥».

الرابع عشر: قذف المحصنات، قال الله تعالى إِنَّ الَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ «٦».

و أما المعاصى التى يستفاد من الكتاب العزيز، وعيد النار عليها ضمنا و لزوما فهى ستّة:

(١) المائدة: ٣٣.

(٢) جواهر الكلام ١٣: ٣١٤.

(٣) لقمان: ٦.

(٤) الفرقان: ٦٨ - ٦٩.

(٥) النور: ١٩.

(٦) النور: ٢٣.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٥٦

الأول: الحكم بغير ما أنزل الله تعالى، قال الله عز وجل وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ «١».

الثانى: اليأس من روح الله عز وجل، قال الله تعالى وَلَا تَيَاسُوا مِنْ رُوحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَبْئَسُ مِنْ رُوحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ «٢».

الثالث: ترك الحج، قال الله تعالى وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ «٣».

الرابع: عقوق الوالدين، قال الله تعالى وَبِرًّا بِوَالِدَيْهِ وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا «٤» وقوله تعالى وَحَابَ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ. مِنْ وَرَائِهِ جَهَنَّمُ وَ يُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ «٥» وقوله تعالى فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُّوا فِي النَّارِ لَّهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَ شَهيقٌ «٦».

الخامس: الفتنة، لقوله تعالى وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ «٧».

السادس: السحر، قال الله تعالى وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ

(١) المائدة: ٤٤.

(٢) يوسف: ٨٧.

(٣) آل عمران: ٩٧.

(٤) مريم: ٣٢.

(٥) إبراهيم: ١٥ - ١٦.

(٦) هود: ١٠٦.

(٧) البقرة: ١٩١.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٥٧

مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ وَ لَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴿١﴾ انتهى محكي ما أفاده العلامة الطباطبائي في هذا الباب «٢».

و أورد عليه صاحب الجواهر ستة إیرادات:

أحدها: إنه يلزم على ما ذكر من حصر الكبائر في هذا العدد أن يكون ما عداها صغائر، وأنه لا يقدر في العدالة فعلها بل لا بد من الإصرار، وبدونه تقع مكفرة لا تحتاج إلى توبة، فمثل اللواط و شرب الخمر و ترك صوم يوم من شهر رمضان و شهادة الزور و نحو ذلك من الصغائر التي لا تقدر في عدالة و لا تحتاج إلى توبة و هو واضح الفساد.

و كيف يمكن الحكم بعدالة شخص قامت البينة على أنه لا ط في زمان قبل زمان أداء الشهادة بيسير؟! كما لا يخفى على المخالط لطريقة الشرع، و إن شئت فانظر إلى كتب الرجال و ما يقدرحون به في عدالة الرجل، و في رواية ابن أبي يعفور السابقة: «أن تعرفوه بالستر و العفاف و كف البطن و الفرج و اللسان» «٣» و نحو ذلك، بل في ذلك إغراء الناس في كثير من المعاصي فإنه قل من يجتنب من المعاصي من جهة استحقاق العذاب بعد معرفة أن لا عقاب عليه.

ثانيها: إنه قد ورد في السنة في تعداد الكبائر ما ليس مذكورا فيما حصره مع النص عليه فيها بأنه كبيرة، و قوله عليه السلام: - في جواب السؤال عن الكبائر - «كل ما أوعده الله عليه النار» «٤»، لا ينافيه و لو لكونه عليه السلام يعلم كيف توعد الله عليها بالنار. قصارى ما هناك نحن بحسب وصولنا ما وصلنا كيف وعد الله عليها النار،

(١) البقرة: ١٠٢.

(٢) جواهر الكلام ١٣: ٣١٠-٣١٦، مفتاح الكرامة ٣: ٩٢-٩٤.

(٣) راجع ٣: ٢٢٨.

(٤) الفقيه ٣: ٣٧٣ ح ١٧٥٨، الوسائل ١٥: ٣٢٧. أبواب جهاد النفس و ما يناسبه ب ٤٦ ح ٢٤.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٥٨

فانظر إلى ما في حسنة عبيد بن زرارة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكبائر؟ فقال:

هنّ في كتاب عليّ عليه السلام سبع - إلى أن قال: - فقلت: هذا أكبر المعاصي؟ قال: نعم، قلت: فأكل الدرهم من مال اليتيم ظلما أكبر أم ترك الصلاة؟ قال: ترك الصلاة، قلت: فما عدت ترك الصلاة في الكبائر، قال: أي شيء أول ما قلت لك؟ قلت:

الكفر، قال: فإن تارك الصلاة كافر - يعنى من غير علمه - «١». من أنه كيف أدخل ترك الصلاة في الكفر مع استحضاره عليه السلام لقوله تعالى ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾ قالوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ «٢».

ثالثها: قال الله تعالى حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَ الدَّمُ وَ لَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَ مَا أَهْلَ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ. وَ أَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلامِ ذَلِكُمْ فِسْقٌ «٣» فإنه إن أريد بالإشارة كل واحد فقد حكم بالفسق، و احتمال إرادة الإضرار بعيد، كاحتمال إرادة ما لا ينافي العدالة من الفسق، بل مجرد المعصية أو من غير مجتنب الكبائر.

رابعها: إنه قد ورد في السنة التوعد بالنار - و أي توعد - على كثير من المعاصي و بناء على ما ذكر لا بد و أن يراد بها إما الإصرار عليها أو من غير مجتنب الكبائر و كلف مخالف للظاهر من غير دليل يدل عليه.

خامسها: إن فيما رواه عبد العظيم بن عبد الله الحسيني ذكر من جملة الكبائر شرب الخمر، معللا ذلك بأن الله تعالى نهى عن عبادة الأوثان و ترك الصلاة متعمدا، أو شيئا مما فرض الله، لأن رسول الله صلى الله عليه و آله قال: «من ترك الصلاة متعمدا فقد برئ من ذمة الله و ذمة رسوله» «٤»، فانظر كيف استدلل على كونه كبيرة بما ورد

(١) الكافي ٢: ٢١٢ ح ٨، الوسائل ١٥: ٣٢١. أبواب جهاد النفس و ما يناسبه ب ٤٦ ح ٤.

(٢) المدثر: ٤٢-٤٣.

(٣) المائدة: ٣.

(٤) الكافي ٢: ٢١٧ ح ٢٤، الوسائل ١٥: ٣١٨. أبواب جهاد النفس و ما يناسبه ب ٤٦ ح ٢.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٥٩

من السنة.

سادسها: نقل الإجماع على أن الإصرار على الصغيرة من جملة الكبائر «١»، وقد أورد عليه بهذا الأخير تلميذه صاحب مفتاح الكرامة، حيث قال: وليت شعري ما ذا يقول في الإصرار على الصغائر، فإنه كبيرة إجماعا، وليس في القرآن المجيد وعيد عليه بالنار، ولعلّي أسأله عنه شفاها «٢».

و يرد عليه أيضا مضافا إلى ما ذكر أن الظاهر كون المقسم للكبيرة والصغيرة هي المعاصي الوجودية التي تتحقق بالوجودات الصادرة من المكلف، و عليه فيسقط من جملة ما عدّه من الكبائر مثل ترك الصلاة، و منع الزكاة، و التخلف عن الجهاد و كتمان ما أنزل الله و نقض العهد و اليمين، و قطع الرحم، و عدم الحكم بما أنزل الله و ترك الحج، لأنها كلها معاصي عدمية.

أمّا مثل ترك الصلاة و منع الزكاة فواضح، و أمّا كتمان ما أنزل الله، فالآية الواردة فيه ظاهرة في أن الواجب هو التبيين و الكتمان تركه، و هكذا نقض العهد و اليمين، و كذا قطع الرحم و الحكم بغير ما أنزل الله، كما يظهر من آتيهما، و أيضا الظاهر أن المراد بالمعاصي الكبيرة هي المعاصي التي يمكن أن تقع من المسلم غير الكافر.

و عليه فيسقط من جملة ما ذكره مثل الكفر بالله العظيم و الإضلال عن سبيل الله، و لذا لم يعدّ في جملة الكبائر في بعض الروايات الدالة على أن الكبائر خمس «٣»، حيث إنه بعد ذلك عدّها ستّا، و هذا دليل على أنه لا يكون مثل الشرك بالله معدودا من الكبائر.

(١) جواهر الكلام ١٣: ٣١٦-٣١٨.

(٢) مفتاح الكرامة ٣: ٩٤.

(٣) الخصال: ٢٧٣ ح ١٦، علل الشرائع: ٤٧٥ ح ٢، الوسائل ١٥: ٣٢٧. أبواب جهاد النفس و ما يناسبه ب ٤٦ ح ٢٧.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٦٠

و أيضا تدخل جملة ممّا عدّه من الكبائر في الظلم الذي عدّه منها، فتلك الجملة من أقسام الظلم لا أنها قسيمة له، و ذلك مثل قتل النفس، و أكل مال اليتيم، و المنع من مساجد الله، و الاستهزاء بالمؤمنين، و إيذاء رسول الله صلى الله عليه و آله، و قذف المحصنات، و المحاربة، و قطع السبيل. و عليه فلا يبقى إلّا مقدار قليل لا يتجاوز عن الاثنى عشر كما لا يخفى.

الروايات الواردة في الصغيرة و الكبيرة

إن الروايات الواردة في هذا الباب كثيرة، و قد أوردتها في الوسائل في الباب السادس و الأربعين من أبواب جهاد النفس «١»، و لكنّها مختلفة من حيث المفاد، لأنّ جملة منها واردة في تفسير الكبائر و بيان الضابط لها، و جملة منها دالة على عددها و أنّها خمس أو سبع أو تسع أو تزيد على اختلاف بين هذه الطائفة أيضا، و جملة منها واردة في عدّ بعض المعاصي من الكبائر من غير تعرّض لتفسيرها و لا كونها في مقام تعدادها، و بعض منها غير مرتبط بعنوان الباب الذي عقده، و هو تعيين الكبائر التي يجب اجتنابها مثل رواية الأصبغ «٢».

و العمدة من الروايات الدالة على عدد الكبائر و أنها أزيد من التسع ثلاث روايات:

١- رواية عبد العظيم الحسنى «٣».

(١) الوسائل ١٥: ٣١٨. أبواب جهاد النفس و ما يناسبه.

(٢) الوسائل ١٥: ٣٢١. أبواب جهاد النفس و ما يناسبه ب ٤٦ ح ٣.

(٣) الوسائل ١٥: ٣١٨. أبواب جهاد النفس و ما يناسبه ب ٤٦ ح ٢.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٦١

٢- رواية الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام «١».

٣- ما رواه الصدوق بإسناده عن الأعمش عن جعفر بن محمد عليهما السلام في حديث شرائع الدين «٢».

و أمّا الروايات الدالة على أنها سبع: فمنها: رواية ابن محبوب، و منها: رواية عبيد بن زرار. و منها: رواية أبي بصير، و منها: رواية محمد بن مسلم، و منها: رواية أحمد بن عمر الحلبي. و منها: رواية عبد الرحمن بن كثير «٣».

هذا، و لكن ذكر في رواية أبي بصير أنّ الكبائر سبعة و عدّها ثمانية، لكنّه قال في ذيلها: إنّ التعرّب و الشرك واحد. و في رواية محمد بن مسلم أسقط عقوق الوالدين و عدّ السابقة كلّ ما أوجب الله عليها النار مع أنّه تعريف للكبائر و ضابط لها، لا أنّه من أفرادها، و لذا يحتمل أن يكون الراوى قد سهى عن العقوق، و ذكر موضعه هذه السابعة.

و في رواية عبد الرحمن بن كثير أسقط التعرّب و أكل الربا بعد البيّنة، و ذكر موضع السابعة إنكار حقّنا، و في إسقاط التعرّب بعد ذكر الشرك لا مانع لأنّه بمنزلة، كما مرّ في رواية أبي بصير المتقدّمة، و في رواية أبي الصامت «٤» ذكر أنّ أكبر الكبائر سبع و أسقط التعرّب و أكل الربا بعد البيّنة، و ذكر موضع السابعة إنكار ما أنزل الله.

و لكن قد عرفت أنّ إسقاط التعرّب بعد ذكر الشرك لا بأس به، لأنّ مرجع التعرّب إلى الحال التي كان عليها قبل الهجرة إلى دار الإسلام لغرض الإسلام و الايمان، فمرجه إلى الرجوع و الارتداد عن الإسلام بعد الهجرة من الكفر إليه،

(١) الوسائل ١٥: ٣٢٩، ٣٣١. أبواب جهاد النفس و ما يناسبه ب ٤٦ ح ٣٣ و ٣٦.

(٢) الوسائل ١٥: ٣٢٩، ٣٣١. أبواب جهاد النفس و ما يناسبه ب ٤٦ ح ٣٣ و ٣٦.

(٣) الوسائل ١٥: ٣١٨-٣٢٩. أبواب جهاد النفس و ما يناسبه ب ٤٦ ح ١، ٤، ١٦، ٦، ٣٢، ٢٢.

(٤) التهذيب ٤: ١٤٩ ح ٤١٧، الوسائل ١٥: ٣٢٥. أبواب جهاد النفس و ما يناسبه ب ٤٦ ح ٢٠.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٦٢

و في رواية مسعدة بن صدقة عن أبي عبد الله عليه السلام عدّها عشرة من غير تعرّض لكونها عشرة، و أضاف إلى السبع المذكورة في الروايات السابقة القنوط من رحمة الله، و اليأس من روح الله، و الأمن من مكر الله «١».

و الظاهر أنّ الأولين واحد، و قد ذكرت هذه الزيادة في رواية عبد العظيم المتقدّمة، و في رواية أخرى لمحمد بن مسلم «٢» عدّ أكبر الكبائر ثمانية من غير تعرّض لكونها ثمانية، و حيث أنّه عدّ فيها التعرّب و الشرك أمرين و قد عرفت أنّهما واحد فلا اختلاف بينها و بين الروايات الدالة على أنها سبعة.

و في رواية أخرى لعبيد بن زرار «٣»، ذكر أنّ الكبائر خمس و أسقط العقوق و التعرّب، و لكن ذكر الشرك في موضعهما من دون عدّه الشرك من جملة الخمس، ففي الحقيقة لم يذكر فيها خصوص العقوق، و هذه الرواية تؤيد ما ذكرنا من خروج الشرك بالله عن دائرة الكبائر، لأنّ المراد بها هي المعاصى التي يمكن أن تقع من المسلم في حال إسلامه و الشرك لا يلائم ذلك.

وفي مرسل ابن أبي عمير ذكر أنها خمس «٤» كالرواية السابقة، وعدّ الشرك والتعرب أمرين، وبعد ما عرفت من اتّحادهما يرجع إلى الأربعة ففي الحقيقة أسقطت منها ثلاثة: القتل، و أكل ما اليتيم، وقذف المحصنات. وأما الروايات الدالة على أنّ الكبائر كثيرة فقد عرفت أنّها ثلاث روايات:

(١) الكافي ٢: ٢١٣ ح ١٠، الوسائل ١٥: ٣٢٤. أبواب جهاد النفس و ما يناسبه ب ٤٦ ح ١٣.

(٢) الخصال: ٤١١ ح ١٥، الوسائل ١٥: ٣٣٠. أبواب جهاد النفس و ما يناسبه ب ٤٦ ح ٣٥.

(٣) عقاب الأعمال: ٢٧٧ ح ١، علل الشرائع: ٤٧٥ ح ٣، الخصال: ٢٧٣ ح ١٧، الوسائل ١٥: ٣٢٧. أبواب جهاد النفس و ما يناسبه ب ٤٦ ح ٢٨.

(٤) الوسائل ١٥: ٣٢٧. أبواب جهاد النفس و ما يناسبه ب ٤٦ ح ٢٧.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٦٣

١- رواية الأعمش الدالة على أنّها ثلاث و ثلاثون «١».

٢- رواية عبد العظيم الدالة على أنّها عشرون «٢».

٣- رواية الفضل الدالة على أنّها ثلاث و ثلاثون «٣» و الظاهر اتّحادهما مع رواية الأعمش و الاختلاف بينهما يسير، لأنّه ذكر في رواية الأعمش أنّ الاشتغال بالملاهي التي تصدّ عن ذكر الله عزّ و جلّ مكروهة، و لكنّه عدّ من الكبائر في رواية الفضل.

و قد انقدح من جميع ما ذكرنا أنّه لا محيص عن الالتزام باتّصاف سبع من المعاصي بكونها كبيرة بقول مطلق، و هي السبع المذكورة في الروايات الدالة على أنّ الكبائر سبع، أو أكبرها سبع، أو على أنّ رتبة سائر الكبائر أدنى من ربتها كما تدلّ عليه رواية الأعمش.

و أمّا ما عدى السبع فما ذكر في مثل رواية الأعمش فالظاهر أنّها كبيرة بالإضافة إلى ما دونها صغيرة بالإضافة إلى السبع التي هي فوقها، و بمثل هذا يجمع بين ما دلّ على أنّ الزنا و السرقة ليستا من الكبائر كروايتي محمّد بن حكيم و محمّد ابن مسلم «٤»، و ما دلّ على أنّهما منها كروايتي الفضل و الأعمش.

وجه الجمع، أنّ ما دلّ على عدم كونهما من الكبائر يراد به عدم كونهما من الكبائر بقول مطلق، و عدم كونهما في عرض المعاصي التي هي أكبر الكبائر، و ما دلّ على كونهما، منها يراد به أنّهما كبيرتان بالإضافة إلى ما تحتها من المعاصي.

(١) الوسائل ١٥: ٣٣١. أبواب جهاد النفس و ما يناسبه ب ٤٦ ح ٣٦.

(٢) الوسائل ١٥: ٣١٨ و ٣٢٩. أبواب جهاد النفس و ما يناسبه ب ٤٦ ح ٢ و ٣٣.

(٣) الوسائل ١٥: ٣١٨ و ٣٢٩. أبواب جهاد النفس و ما يناسبه ب ٤٦ ح ٢ و ٣٣.

(٤) الوسائل ١٥: ٣٢٥ و ٣٣٠. أبواب جهاد النفس و ما يناسبه ب ٤٦ ح ١٨ و ٣٥.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٦٤

تعداد الكبائر

لا بأس بذكر الكبائر حسب ما تستفاد من الروايات الواردة في هذا المقام، رجاء أنّ يكون الملاحظ لها و الناظر فيها يجتنب إن شاء الله تعالى عن جميعها، بعد النظر و التوجّه لو لم يكن مجتنباً. فنقول: الكبائر - نعوذ بالله منها - عبارة عن:

١- الشرك بالله.

- ٢- قتل النفس التى حرّم الله تعالى.
 - ٣- عقوق الوالدين.
 - ٤- الفرار من الزحف.
 - ٥- أكل مال اليتيم ظلماً.
 - ٦- أكل الربا بعد البيئته.
 - ٧- قذف المحصنات، وهذه هى السبع التى تكون من الكبائر بقول مطلق.
 - ٨- الزنا.
 - ٩- اللواط.
 - ١٠- السرقة.
 - ١١- أكل الميتة.
 - ١٢- أكل الدم.
 - ١٣- أكل لحم الخنزير. □
 - ١٤- أكل ما أهلّ لغير الله به من غير ضرورة.
 - ١٥- البخس فى الميزان و المكيال.
 - ١٦- الميسر.
- نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٦٥
- ١٧- شهادة الزور. □
 - ١٨- اليأس من روح الله. □
 - ١٩- الأمن من مكر الله.
 - ٢٠- معونة الظالمين.
 - ٢١- الركون إليهم.
 - ٢٢- اليمين الغموس الفاجرة.
 - ٢٣- الغلول.
 - ٢٤- حبس الحقوق من غير عسر.
 - ٢٥- الكذب.
 - ٢٦- استعمال التكبر و التجبر.
 - ٢٧- الإسراف و التبذير.
 - ٢٨- الخيانة.
 - ٢٩- الاستخفاف بالحجّ، و لعلّ المراد به ليس هو تركه، بل الإتيان به عن استخفاف.
 - ٣٠- المحاربة لأولياء الله.
 - ٣١- الاشتغال بالملاهى.
 - ٣٢- السحر.

الإصرار على الصغائر

يبقى الكلام بعد ذلك في أن الإصرار على الذنوب أى الصغائر منها هل يكون من الكبائر أم لا؟ مقتضى روايتى الأعمش و الفضل و غيرهما من الروايات الأخر

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٦٦

الواردة فى هذا الباب التى جمعها فى الوسائل فى باب (٤٦) و (٤٧) من أبواب جهاد النفس، أن الإصرار على الصغائر من الذنوب أيضا من جملة الكبائر، و فى بعضها أنه لا كبيرة مع الاستغفار، و لا صغيرة مع الإصرار «١».

و قد روى هذا المضمون بطرق العائمة عن ابن عباس أيضا «٢»، و المستفاد من الروايات الواردة فى هذا المقام أمران:

١- أن الإصرار على الصغائر من الذنوب من جملة الكبائر.

٢- إن معنى الإصرار هو مجرّد الإتيان بشيء من الذنوب مع عدم التوبة و الندم عند الالتفات إلى ارتكابه، سواء كان عازما على الإتيان به ثانيا أو لم يكن عازما عليه، لأنّ المنطوق فى عدم تحقق الإصرار هو الندم و العزم على عدم العود عند الالتفات و التوجه إلى صدور هذه المعصية منه، فمع فقدته يتحقق الإصرار كما لا يخفى.

و بالجملة: فلا إشكال فى تحقق الإصرار مع الإكثار فعلا، و الإتيان بالمعصية فى الخارج مكرّرا، سواء كانت من سنخ واحد أو من جنسين أو الأجناس، كما أنه لا إشكال فى عدم تحقق عنوان الإصرار مع الإتيان بذنوب مرة واحدة ثمّ الندم عليه بحيث كان يسوئه التذكّر و الالتفات إلى إتيانه.

و الظاهر تحقق هذا العنوان أيضا مع الإتيان به مرة و كونه بحيث لو تهيّأت له مقدّماته يأتى به مرة ثانية، إنّما الإشكال فى تحقّقه بمجرّد الإتيان مع الالتفات إليه، و عدم الندم عليه، و عدم كون تذكره مسيئا له، و الظاهر أيضا تحقّقه به لقوله تعالى:

(١) التوحيد: ٤٠٧ ح ٦، الوسائل ١٥: ٣٣٥. أبواب جهاد النفس و ما يناسبه ب ٤٧ ح ١١.

(٢) الكشاف ١: ٥٠٣.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٦٧

و الَّذِينَ إِذِ افْعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ اللَّهُ لَهُ لَمْ يُصِرُّوا عَلَيْهِ مَا فَعَلُوا وَ هُمْ يَعْلَمُونَ «١» حيث إنه يشعر بأنّ الإصرار يتحقق بمجرّد عدم الاستغفار.

و يدلّ عليه أيضا رواية جابر عن أبى جعفر عليه السلام فى قول الله عزّ و جلّ و لَمْ يُصِرُّوا عَلَيْهِ مَا فَعَلُوا وَ هُمْ يَعْلَمُونَ قال: الإصرار أن يذنب الذنب فلا يستغفر الله و لا يحدث نفسه بالتوبة، فذلك الإصرار «٢».

و رواية محمد بن أبى عمير قال: سمعت موسى بن جعفر عليهما السلام يقول: «من اجتنب الكبائر من المؤمنين لم يسئل عن الصغائر قال الله تعالى إِنْ تَجَنَّبُوا كِبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَ نُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا «٣» قال: قلت:

فالشفاعه لمن تجب؟ فقال: حدّثنى أبى، عن آباءه، عن علىّ عليهم السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: «إنّما شفاعتى لأهل الكبائر من أمتى، فأما المحسنون فما عليهم من سبيل.

قال ابن أبى عمير: فقلت له: يا ابن رسول الله فكيف تكون الشفاعه لأهل الكبائر و الله تعالى يقول و لَمْ يُصِرُّوا عَلَيْهِ مَا فَعَلُوا وَ هُمْ يَعْلَمُونَ «٤» و من يرتكب الكبائر لا يكون مرتضى؟ فقال: يا أبا أحمد ما من مؤمن يذنب ذنبا إلّا ساءه ذلك و ندم عليه، و قد قال رسول الله صلى الله عليه و آله: كفى بالندم توبه، و قال: من سرّته حسنته و ساءته سيئته فهو مؤمن، فمن لم يندم على ذنب يرتكبه فليس بمؤمن، و لم تجب له الشفاعه- إلى أن قال:- قال النبى صلى الله عليه و آله: «لا كبيرة مع الاستغفار و لا صغيرة مع الإصرار.» «٥».

و حينئذ فلا يبعد الالتزام بذلك و أن الإصرار على الذنب إنما يتحقق بمجرد

(١) آل عمران: ١٣٥.

(٢) الكافي ٢: ٢١٩ ح ٢، الوسائل ١٥: ٣٣٨. أبواب جهاد النفس و ما يناسبه ب ٤٨ ح ٤.

(٣) النساء: ٣١.

(٤) الأنبياء: ٢٨.

(٥) التوحيد ٤٠٧ ح ٦، الوسائل ١٥: ٣٣٥. أبواب جهاد النفس و ما يناسبه ب ٤٧ ح ١١.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٦٨

الإتيان بالمعصية و عدم التوبة و الاستغفار.

نعم، حكى في مفتاح الكرامة عن الفاضل السبزواري أنه استضعف هذا القول «١»، و لكنّه ذكر نفسه بعد الاستدلال برواية جابر ثمّ الحكم بضعف سندها: أنه يمكن أن يقال: إنه لما عصى و لم يتب فهو مخاطب بالتوبة، و لما لم يتب في الحال فقد عصى، فهو في كلّ آن مخاطب بالتوبة، و لما لم يتب فقد أقام و استمرّ على عدم التوبة التي هي معصية «٢». انتهى.

و حكى عن الشهيدين و المقدّس الأردبيلي تقسيم الإصرار إلى فعليّ و حكميّ، و أنّ الفعليّ هو الدوام على نوع واحد من الصغائر بلا توبة أو الإكثار من جنسها بلا توبة، و الحكميّ هو العزم على فعل تلك الصغيرة بعد الفراغ منها «٣»، و لكنّك عرفت إشعار الآية و دلالة الرواية على تحقق الإصرار عند عدم التوبة، و لو لم يكن عازما على فعل تلك الصغيرة، فلا ينبغي الإشكال حينئذ فيما ذكرنا.

نعم، يبقى الإشكال في أنّ فعل الصغيرة من دون توبة يكفّر باجتناب الكبائر، و إلّا فمع فرض توقّف التكفير على التوبة لا يبقى مورداً للآية الشريفة إن تَجْتَبُوا كِبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكْفَرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ «٤»، فلا مجال حينئذ لتحقيق الإصرار عند عدم التوبة، بل لا يحتاج إلى التوبة أصلاً.

و يدفعه أنّ الذنب الصغير المكفّر باجتناب الكبائر هو الذنب الذي كان غافلاً عنه بعد الإتيان به، أو غافلاً عن وجوب التوبة، و بهذا يتحقّق الفرق بينه و بين

(١) كفاية الأحكام: ٢٩، ذخيرة المعاد: ٣٠٣.

(٢) مفتاح الكرامة ٣: ٨٨.

(٣) القواعد و الفوائد ١: ٢٢٧ قاعدة ٦٨، تنبيه، الروضة البهية ٣: ١٣٠، مسالك الأفهام ١٤: ١٦٨، مجمع الفائدة و البرهان ١٢: ٣٢٠،

مفتاح الكرامة ٣: ٨٧.

(٤) النساء: ٣١.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٦٩

الكبيرة، حيث إنه ما لم تتحقّق التوبة عنها لا تكون مكفّرة أصلاً كما لا يخفى.

اعتبار الاجتناب عن خصوص الكبائر في تحقّق العدالة

إنّ المعبر في العدالة هل هو مجرد الاجتناب عن خصوص الكبائر أو الأعم منه و من اجتناب الصغائر أيضاً؟ و المستند للقول الأول هي صحيحة عبد الله بن أبي يعفور المتقدّمة «١» بناء على ما استظهرناه منها، من أنّ قوله عليه السّلام: «و يعرف باجتناب الكبائر»،

عطف على قوله عليه السلام: «أن تعرفوه بالستر و العفاف»، و عليه فيكون من تتمة المعرف للعدالة.

و حاصل المراد أن العدالة هي ملكة الستر و العفاف الرادعة عن ارتكاب شيء من القبائح العرفية، و ملكة الاجتناب عن خصوص المعاصي الكبيرة التي أوعدها الله عليها النار، و لازمه حينئذ أن ارتكاب شيء من المعاصي الصغيرة عند عدم الإصرار عليه المتحقق بالإتيان مع عدم التوبة و الارتداد عند الالتفات إلى صدور الذنب لا يكون قادحا في العدالة.

و دعوى إنه كيف لا يكون ارتكاب المعصية قادحا في تحقق العدالة؟

مدفوعة بأنها مجرد استبعاد لا يقاوم الظهور اللفظي، خصوصا بعد ما عرفت من أن الإصرار على الصغيرة أيضا من جملة الكبائر، و أن الإصرار يتحقق بمجرد ارتكاب مع عدم الاستغفار، إذ حينئذ يكون ارتكاب الصغيرة مع عدم الإصرار غير قادح في العدالة، كما هو الشأن في ارتكاب الكبيرة أيضا.

لأن ارتكابها مع التوبة عنها لا يقدر أصلا، و اشتراك الصغيرة و الكبيرة من

(١) الوسائل ٢٧: ٣٩١ كتاب الشهادات ب ٤١ ح ١.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٧٠

هذه الجهة- و هي عدم قاذية ارتكاب شيء منها مع الندم و قاذيته مع عدمه- لا يوجب اشتراكهما من جميع الجهات، مضافا إلى أنه يكفي في الفرق بينهما أن ارتكاب الكبيرة قادح في العدالة مع عدم التوجه و الالتفات إلى صدورهما أيضا حتى يندم و يتوب، و هذا بخلاف الصغيرة فإنه مع ارتكابها لا تزول العدالة عند عدم التوجه و الالتفات فتدبر.

و بالجملة: فلا ينبغي الارتباب فيما ذكر بناء على ما فسرنا به الصحيحة المتقدمة.

نعم، لو قيل: بأن قوله عليه السلام: «و يعرف اجتناب الكبائر» ليس من أجزاء المعرف للعدالة، بل أماره شرعية عليها، كما استظهره بعض الأعاظم من المعاصرين على ما عرفت من كلامه «١»، فلا- دليل حينئذ على كون العدالة هي الملكة الرادعة عن ارتكاب خصوص الكبائر.

بل مقتضى قوله عليه السلام: «أن تعرفوه بالستر و العفاف». أن العدالة هي ملكة الستر و العفاف الباعثة على كف البطن و الفرج و اليد و اللسان عن كل ذنب، سواء كان من الكبائر أو من الصغائر.

غاية الأمر أن الأماره على ذلك هي الاجتناب العملي عن خصوص الكبائر، و من المعلوم أن الرجوع إلى الإمارة إنما هو مع عدم العلم بخلافها الذي يتحقق بارتكاب صغيرة من الصغائر.

هذا، و قد عرفت أن هذا المعنى بعيد عن سياق الرواية و أن الظاهر منها هو ما ذكرنا.

ثم إن المحقق الهمداني ذكر في هذا المقام كلاما، ملخصه: إن الذي يقوى في النظر أن صدور الصغيرة أيضا- إذا كان عن عمد و التفات إلى حرمتها كالكبيرة- مناف

(١) كتاب الصلاة للمحقق الحائري: ٥١٧-٥١٨.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٧١

للعدالة، و لكن الذنوب التي ليست في أنظار أهل الشرع كبيرة قد يتسامحون في أمرها، فكثيرا ما لا- يلتفتون إلى حرمتها حال الارتكاب أو يلتفتون إليها، و لكن يكتفون في ارتكابها بأعذار عرفية مسامحة، كترك الأمر بالمعروف، أو النهي عن المنكر، أو الخروج عن مجلس الغيبة و نحوها حياء، مع كونهم كارهين لذلك في نفوسهم.

فالظاهر عدم كون مثل ذلك منافيا لآتصافه بالفعل عرفا بكونه من أهل الستر و العفاف و الخير و الصلاح، و هذا بخلاف مثل الزنا و

اللواط و نظائرهما مما يرونها كبيرة، فإنها غير قابلة عندهم للمسامحة، وهذا هو الفارق بين ما يراه العرف صغيرة و كبيرة. فإن ثبت بدليل شرعي أنّ بعض الأشياء التي يتسامح فيها أهل العرف و لا يرونها كبيرة كالغيبه مثلا، حاله حال الزنا و السرقة لدى الشارع، في كونها كبيرة كشف ذلك عن خطأ العرف في مسامحتهم، و أنّ هذا أيضا كالزنا مناف للعدالة مطلقا، فالذي يعتبر في تحقق وصف العدالة أن يكون الشخص من حيث هو لو خلى و نفسه كأفا نفسه عن مطلق ما يراه معصية، و مجتبا بالفعل عن كل ما هو كبيرة شرعا أو في أنظار أهل العرف «١»، انتهى.

و يرد عليه أنّ صدور الصغيرة إن كان عن توجه إلى حرمتها حال الارتكاب، و الالتفات إلى كونها منهيّا عنها، فالظاهر بمقتضى ما ذكره قدح ارتكابها في العدالة و أنه لا فرق بينها و بين الكبيرة، و إن كان صدورها عن الجهل بكونها معصية و محرمة، فلا تكون قاذحة في العدالة، كما أنّ الكبيرة، أيضا إذا صدرت كذلك لا تضرّ بها، فلم يظهر ممّا أفاده الفرق بينهما، بل اللّازم الاستناد في ذلك إلى الصحيحة المتقدمة بناء على ما استظهرناه منها كما عرفت.

(١) مصباح الفقيه كتاب الصلاة: ٦٧٥.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٧٢

و لكن لا يذهب عليك أنّ ما اخترناه من عدم قدح ارتكاب الصغيرة في العدالة إنّما هو في الصغيرة بقول مطلق، لا الصغيرة الإضافية التي يصدق عليه عنوان الكبيرة أيضا. و لذا ثمره هذا البحث قليلة في الغاية، لاختلاف روايات الخاصّة و العامة في عدد الكبائر و بيان الضابط لها، و لأجله يتعسر الاطلاع على الصغيرة بقول مطلق، و لذا لم يكن هذا البحث محرّرا في كلماتهم و مذكورا فيها منقّحا.

الإتيان بالكبيرة مانع عن قبول الشهادة

بروجردى، آقا حسين طباطبائي، نهاية التقرير، ٣ جلد، ه ق

نهاية التقرير؛ ج ٣، ص: ٢٧٢

قد اتفقت آراء المسلمين تقريبا على أنّ مجرد الإتيان بالكبيرة يمنع عن قبول الشهادة، و ما يجري مجراه من جواز الاقتداء به في الصلاة و غيره «١»، كما أنّه قد ادّعى الإجماع جماعة من المتأخرين على أنّ التوبة عن الكبيرة و الرجوع عنها تزيل حكم المعصية، و معها تقبل الشهادة و يجري سائر أحكام العدالة «٢».

و قد وقع الخلاف في ذلك بين المسلمين، و مورد الخلاف بينهم مسألة القذف، و المنشأ له هي الآية الشريفة، و قد تعرّض لهذه المسألة الشيخ رحمه الله في كتاب الخلاف في باب الشهادات حيث قال: القاذف إذا تاب و صلح قبلت توبته و زال فسقه بلا خلاف، و تقبل عندنا شهادته فيما بعد، و به قال عمر بن الخطاب، و روى عنه أنّه جلد أبا بكره حين شهد على المغيرة بالزنا، ثمّ قال له: تب تقبل شهادتك. و عن ابن

(١) المبسوط ٨: ٢١٧، السرائر ٢: ١١٧، شرائع الإسلام ٤: ١١٦، تحرير الأحكام ٢: ٢٠٨، ذخيرة المعاد: ٣٠٥، مفتاح الكرامة ٣: ٨٨-٨٩، جواهر الكلام ١٣: ٣٢٢-٣٣٣.

(٢) شرائع الإسلام ٤: ١١٧، مختلف الشيعة ٨: ٤٨٤، الدروس ٢: ١٢٦، ذخيرة المعاد: ٣٠٥، مفتاح الكرامة ٣:

٨٨-٨٩، جواهر الكلام ١٣: ٣٢٢-٣٢٣.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٧٣

عباس أنه قال: إذا تاب القاذف قبلت شهادته، ولا مخالف لهما، ثم عد جماعة من التابعين و الفقهاء الموافقين لذلك. ثم قال: و ذهب طائفة إلى أنها تسقط، فلا تقبل أبدا، ذهب إليه في التابعين شريح و الحسن البصرى و النخعى و الثورى و أبو حنيفة و أصحابه، ثم قال: و الكلام مع أبى حنيفة فى فصلين: عندنا و عند الشافعى ترد شهادته بمجرد القذف، و عنده لا ترد بمجرد القذف حتى يجلد، فإذا جلد ردت شهادته بالجلد لا بالقذف، و الثانى عندنا تقبل شهادته إذا تاب، و عنده لا تقبل و لو تاب ألف مرة «١».

دليلنا: إجماع الفرقة و أخبارهم، و الدليل على أن رد الشهادة يتعلق بمجرد القذف و لا- يعتبر الجلد قوله تعالى وَ الَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْتَبَاهُنَّ جُلُودُهُنَّ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِشَهَادَةٍ أُبَيِّدًا فَذَكَرَ الْقَذْفَ وَ عُلِقَ وَ جُوبَ الْجِلْدِ بِرَدِّ الشَّهَادَةِ، فثبت أنهما يتعلقان به، و الذى يدل على أن شهادتهم لا تسقط أبدا قوله تعالى فى سياق الآية وَ أُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ. إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَ أَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ «٢».

و وجه الدلالة أن الخطاب إذا اشتمل على جمل معطوفة بعضها على بعض بالواو، ثم تعقبها استثناء رجع الاستثناء إلى جميعها إذا كانت كل واحدة منها مما لو انفردت رجع الاستثناء إليها- إلى أن قال:- فإن قالوا: الاستثناء يرجع إلى أقرب المذكورين، فقد دللنا على فساد ذلك فى كتاب أصول الفقه «٣»، و الثانى: أن فى الآية ما يدل على أنه لا يرجع إلى أقرب المذكورين، فإن أقربه الفسق- و الفسق يزول

(١) سنن البيهقى ١٠: ١٥٢-١٥٣، المغنى لابن قدامة ١٢: ٧٤-٧٥، الشرح الكبير ١٢: ٦١-٦٢، المجموع ٢٠:

٢٥٢، تفسير القرطبي ١٢: ١٧٩.

(٢) النور: ٤-٥.

(٣) نهاية الأصول: ٣٦٣.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٧٤

بمجرد التوبة- و قبول الشهادة لا يثبت بمجرد التوبة، بل تقبل بالتوبة و إصلاح العمل «١». إلى آخر ما أفاده فيها.

و لا يخفى أن اعتبار الإصلاح مضافا إلى التوبة ينحصر بباب القذف، و لا دليل عليه فى غير ذلك الباب.

و كيف كان، فلا ينبغى المناقشة فى قبول الشهادة و ما يجرى مجراه بعد التوبة عن المعصية، نعم ربما يناقش فى ذلك بأن العدالة هى الملكة النفسانية الكذائية، على ما دلّت عليه صحيحة ابن أبى يعفور المتقدمة و بعد زوالها بإتيان الكبيرة لا دليل على عودها بمجرد التوبة و الاستغفار حتى تقبل شهادته.

و لذا خص بعض المعاصرين- على ما حكى عنه- قبول الشهادة بالتوبة بما إذا عادت معها الملكة التى كانت حاصله له قبل الإتيان بالكبيرة «٢».

هذا، و لكن الظاهر أن حقيقة العدالة كون الشخص على حال يتعسر معها صدور المعصية عنه، و بعد صدورها و التوبة عنها تكون هذه الحالة باقية له، بل هى التى بعثها على التوبة عن المعصية، و هذا المقدر يكفى فى قبول الشهادة و جواز الاقتداء و نحوهما، فتدبر جيدا.

مسألة: لو انكشف أن الإمام فاقد لبعض الشروط

لو لم يكن الإمام واجدا لشيء من شرائط الإمامة كأن لم يكن عادلا واقعا أو كان محدثا مثلا، فهل يحكم بصحة صلاة المأمومين بعد انكشاف الحال أم لا؟ وقد ورد في موارد مخصوصة من هذه المسألة روايات خاصة من أهل البيت عليهم السلام يكون

(١) الخلاف ٦: ٢٦٠ مسألة ١١.

(٢) كتاب الصلاة للمحقق النائيني ٣: ٣٩٠.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٧٥

معمولا بها عند الأصحاب، فبعضها ورد في مورد الحدث و عدم كون الإمام طاهرا، و بعضها في مورد كفره و عدم كونه مسلما، و بعضها في مورد استدباره و عدم كونه مستقبلا.

نعم، قد ورد بعضها فيما إذا لم يكن الإمام مصليا واقعا، بل كان آتيا بصورة الصلاة «١».

ثم إن هذه المسألة كانت مبحثا عنها عند العامة أيضا، و كانت موردا لاختلافهم، حيث يقول بعضهم بالصحة و بعض آخر بالبطان، و لهم روايات في ذلك، لكن موردها خصوص صورة حدث الإمام مع كونه عالما به «٢»، و كان الشافعي يقول بصحة صلاة المأمومين لكن لا مع الإمام.

و حينئذ فالاحتمالات المتصورة ابتداء في المسألة ثلاثة:

أحدها: الصحة جماعة.

ثانيها: الصحة لا مع الإمام.

ثالثها: البطان «٣».

أمّا احتمال البطان، فيدفعه - مضافا إلى الروايات الواردة في المسألة - قاعدة الإجزاء المحققة في الأصول، لأنّ اللّازم على المأموم إحراز عدالة الإمام، و كذا سائر الأمور المعبرة فيه، و بعد كونه واجدا للشرائط عند المأموم يكون مقتضى قاعدة الإجزاء صحة صلاته و عدم لزوم الإعادة عليه.

نعم، يبقى الكلام بعد ذلك في صحتها جماعة، و كذا في إطلاق الحكم بالصحة

(١) الوسائل ٨: ٣٧١ ب ٣٦ و ص ٣٧٤ ب ٣٧ و ص ٣٧٥ ب ٣٨ و ص ٣٧٦ ب ٣٩.

(٢) سنن البيهقي ٢: ٣٩٧، سنن أبي داود ١: ٦٠ ح ٢٣٣ و ٢٣٤.

(٣) المغني ١: ٧٤١ و ج ٢: ٣٤، الشرح الكبير ٢: ٥٥-٥٦، المجموع ٤: ٢٦٠، بداية المجتهد ١: ٢٢١، الخلاف ١:

٥٥٢، تذكرة الفقهاء ٤: ٣١٤-٣١٧ مسألة ٥٨٩-٥٩١.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٧٦

و شموله لكلتا صورتى الإخلال بوظائف المنفرد و عدمه، فنقول: ظاهر الروايات صحة صلاة المأموم و إن أخل بوظائف المنفرد، كما أنّها ظاهرة في صحتها و وقوعها على ما أتى به المأموم من عنوان كونها في جماعة.

منها: رواية الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: «من صلى بقوم و هو جنب أو هو على غير وضوء فعليه الإعادة، و ليس عليهم أن يعيدوا، و ليس عليه أن يعلمهم، و لو كان ذلك عليه لهلك». قال: قلت: كيف كان يصنع بمن قد خرج إلى خراسان؟ و كيف كان يصنع بمن لا يعرف؟ قال: «هذا عنه موضوع» «١».

و منها: رواية زرارة عن أحدهما عليهما السلام قال: سألته عن رجل صلى بقوم ركعتين ثم أخبرهم أنه ليس على وضوء؟ قال: «يتم القوم صلاتهم، فإنّه ليس على الإمام ضمان» «٢».

و منها: رواية محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أم قوما و هو على غير طهر، فأعلمهم بعد ما صلوا؟ فقال: «يعيد هو و لا يعيدون» (٣). و غير ذلك من الروايات الواردة في هذا الباب الظاهرة في صحة صلاة المأمومين، من غير فرق بين صورتى الإخلال بوظائف المنفرد و عدمه.

ثم إنه لا فرق فيما ذكر بين ما لو انكشف ذلك بعد الفراغ أو انكشف في الأثناء، و قد ورد في خصوص هذا المورد رواية واردة فيما لو تذكّر الإمام في الأثناء أنه لم يكن على وضوء و أنه يستخلف إماما آخر «٤»، فإن الاستخلاف لا يتم إلّا مع صحة صلاة المأمومين، و إن كانت واقعة مع حدث الإمام بالنسبة إلى بعض أجزائها.

(١) الفقيه ١: ٢٦٢ ح ١١٩٧، الوسائل ٨: ٣٧١. أبواب صلاة الجماعة ب ٣٦ ح ١.

(٢) الفقيه ١: ٢٦٤ ح ١٢٠٧، الكافي ٣: ٣٧٨ ح ٣، التهذيب ٣: ٢٦٩ ح ٧٧٢، الاستبصار ١: ٤٤٠ ح ١٦٩٥، الوسائل ٨: ٣٧١. أبواب صلاة الجماعة ب ٣٦ ح ٢.

(٣) الكافي ٣: ٣٧٨ ح ١، الوسائل ٨: ٣٧٢. أبواب صلاة الجماعة ب ٣٦ ح ٣.

(٤) التهذيب ٣: ٢٧٢ ح ٧٨٤، الكافي ٣: ٣٨٤ ح ١٣، الوسائل ٨: ٣٧٨. أبواب صلاة الجماعة ب ٤٠ ح ٤.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٧٧

المبحث السادس: شرائط الجماعة

إشارة

في شرائط الجماعة و هي أمور:

الأول و الثانى: عدم الحائل بين الإمام و المأموم

، و كذا عدم البعد عدم الحائل و كذا عدم البعد بين الإمام و المأمومين، و كذا بين المأمومين بعضهم مع بعض، و الدليل عليه رواية زارة التى رواها المشايخ الثلاثة، و رواها الشيخ عن الكليني بطريقه لا بطريق مستقل.

و الظاهر أنّ الكليني و الصدوق أخذوا الرواية عن كتاب حماد بن عيسى الذى هو من الطبقة الخامسة من الطبقات التى رتبناها، و طال عمره حتى أدرك الطبقة السادسة، و إن كان ظاهر الصدوق أنه رواها و أخذها من كتاب زارة، إلّا أنّ الظاهر أنه لم يكن لزارة كتاب جامع لأحاديثه.

و كيف كان، فالرواية منقولة في الفقيه هكذا:

و روى زارة عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: «ينبغي للصفوف أن تكون تامة»

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٧٨

متواصلة بعضها إلى بعض، و لا يكون بين الصفين ما لا يتخطى، يكون قدر ذلك مسقط جسد إنسان إذا سجد».

و قال أبو جعفر عليه السلام: «إن صلى قوم و بينهم و بين الإمام ما لا يتخطى فليس ذلك الإمام لهم بإمام، و أى صف كان أهله يصلون بصلاة الإمام و بينهم و بين الصف الذى يتقدمهم ما لا يتخطى فليس لهم تلك بصلاة، و إن كان ستر أو جدارا فليس تلك لهم بصلاة إلّا من كان حيال الباب». قال: و قال: «هذه المقاصير إنما أحدثها الجبارون، و ليس لمن صلى خلفها مقتديا بصلاة من فيها صلاة». قال:

وقال: «وأيما امرأة صلّت خلف إمام و بينها وبينه ما لا يتخطى فليس لها تلك بصلاة». قال: قلت: فإن جاء إنسان يريد أن يصلّي كيف يصنع و هي إلى جانب الرجل؟ قال: «يدخل بينها وبين الرجل و تنحدر هي شيئا». هذا ما في الفقيه.

و أما ما في الكافي، فهو ما رواه عن زرارة عن أبي جعفر عليه السّلام قال: «إن صلّي قوم و بينهم و بين الإمام ما لا يتخطى فليس ذلك الإمام لهم بإمام، و أيّ صفّ كان أهله يصلّون بصلاة إمام و بينهم و بين الصفّ الذي يتقدّمهم قدر ما لا يتخطى فليس تلك لهم، فإن كان بينهم ستره أو جدار فليست تلك لهم بصلاة إلّا من كان من حيال الباب».

قال: و قال: «هذه المقاصير لم يكن في زمان أحد من الناس، و إنّما أحدثها الجبارون، ليست لمن صلّي خلفها مقتديا بصلاة من فيها صلاة».

قال: و قال أبو جعفر عليه السّلام: «ينبغي أن يكون الصفوف تامّة متواصلة بعضها إلى بعض لا يكون بين صفّين ما لا يتخطى يكون قدر ذلك مسقط جسد إنسان» (١).

أقول: هذه الجملة الأخيرة المذكورة في صدر الرواية على ما في الفقيه إنّما

(١) الفقيه ١: ٢٥٣ ح ١١٤٣ و ١١٤٤، الكافي ٣: ٣٨٥ ح ٤، التهذيب ٣: ٥٢ ح ١٨٢، الوسائل ٨: ٤١٠. أبواب صلاة الجماعة ب ٦٢ ح ١ و ٢.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٧٩

تكون متعرّضة لحكم استحبابي و هو استحباب تمامية الصفوف، و تواصل بعضها إلى بعض، و عدم كون الفصل بين الصفّين مقدارا لا يمكن طيه بخطوة، و قد قدر ذلك في الرواية بمسقط جسد الإنسان أي في حال الصلاة الذي ينطبق على حال السجود، فالتقييد بقوله: «إذا سجد» في رواية الفقيه لأجل التوضيح لا للاحتراز.

و بالجملة: فلا إشكال في استحباب هذا الحكم، لقيام الضرورة و تحقق السيرة من المتشرّعة على جواز كون الفصل أزيد من هذا المقدار، مضافا إلى أنّ كلمة «لا ينبغي» أيضا ظاهرة في الاستحباب.

و أما قول أبي جعفر عليه السّلام: «إن صلّي قوم و بينهم و بين الإمام ما لا يتخطى»،

المذكور في صدر الرواية على ما في الكافي، و في الأثناء على ما في الفقيه، و إن لم يكن في العبارة إشعار بكون هذا القول صادرا من الإمام عليه السّلام متصلا بالجملة السابقة قبلها أو بعدها.

نعم، يمكن أن يستشعر ذلك من ذكره متصلا بها في الكتابين كما لا يخفى، فمفاده ظاهرا نفى تحقق الجماعة التي هي مقصود الإمام و المأمومين، و تتقوّم بوحدة صلاتهم، عند تحقق الفصل بين الإمام و المأمومين، أو بين المأمومين بعضهم مع بعض بمقدار لا يمكن طيه بخطوة.

و لا بدّ من حمل هذه الجملة على كونها مسوقة لبيان تأكّد الاستحباب، و شدّة رجحان عدم كون الفصل بذلك المقدار، بناء على كون المراد بما لا يتخطى هو المسافة و المقدار المسطح أو كالمسطح الذي لا يمكن طيه بخطوة، لأجل طولها كما هو الظاهر، و يدلّ عليه ذكر كلمة «القدر» في الكافي، و لما عرفت من دلالة كلمة «ينبغي» على الاستحباب، فضلا عن الإجماع و السيرة المستمرة بين المتشرّعة.

نعم ربّما يحتمل في معنى ما لا يتخطى أنّ المراد منه مقدار العلوّ بمعنى وجود الحائل بين الإمام و المأمومين أو بين المأمومين بعضهم مع بعض، و ذلك لأنّ الحائل

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٨٠

أيضا لا- يمكن طيه بخطوة، بل يحتاج إلى خطوة لأجل الصعود عليه و خطوة أخرى لأجل النزول عنه، و يستشهد لذلك بتفريع قوله

عليه السلام: «فإن كان بينهم سترة أو جدار»، ضرورة أن هذا التفرع لا يناسب مع حمل ما لا يتخطى على ما ذكرنا من المعنى الأول كما لا يخفى.

هذا، ولكنه يورد عليه مضافا إلى بعد هذا الحمل في نفسه أن المذكور في الفقيه وكذا في محكي بعض نسخ الكافي «الواو» بدل «الفاء» وعليه لا يبقى مجال لهذا الحمل.

وحكى عن بعض القدماء أنه حمل ما لا يتخطى على ما إذا كان بينهم فصل طويل بحيث لا يمكن طيه بالخطوة، لا بخطوة واحدة بل ولو بخطوات «١». وحكى عن ابن زهرة في الغنية أنه قال: ولا يجوز أن يكون بين الإمام والمؤمنين ولا بين الصنفين ما لا يتخطى مثله من مسافة أو بناء أو نهر، بدليل الإجمال «٢». ويغده كلمة «قدر» المذكور في الكافي.

وكيف كان، فيمكن حمل ما لا يتخطى على الأعم من المسافة ومن وجود الحائل بحيث كان عدم إمكان طي الفصل بخطوة، إما لأجل المسافة أو لأجل وجود الحائل، نظرا إلى التفرع المذكور، وهو قوله عليه السلام: «فإن كان بينهما سترة أو جدار».

واحتمل بعض الأعاظم من المعاصرين أن يكون المراد بما لا يتخطى هو الفصل بهذا المقدار في جميع حالات الصلاة التي منها حال السجود، وباعتباره حكم بنفى الصلاة، وحاصله يرجع إلى أنه لو كان الفصل بين مسجد المأموم

(١) المبسوط ١: ١٥٦، الخلاف ١: ٥٥٩ مسألة ٣٠٨.

(٢) الغنية: ٨٨-٨٩، مفتاح الكرامة ٣: ٤٢٢.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٨١

وموقف الإمام أو المأموم المتقدم ذلك المقدار تكون صلاته باطله «١».

وفيه: أن هذا الاحتمال مستبعد جدا، خصوصا بعد كون الملحوظ من حالات الصلاة، والعمدة منها هي حال القيام، ويؤيده قوله تعالى وَقَوْمًا لِلَّهِ قَانِتِينَ «٢» وقوله تعالى في صلاة الخوف فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ «٣»، فاعتبار حال السجود مع عدم قرينه في الكلام في غاية البعد.

وكيف كان، فالظاهر أن المناط في اعتبار عدم كون الفصل بالغا إلى ذلك المقدار في الصلحة أو الكمال هو اعتبار وحدة صلاة الجماعة، وكون صلاتهم صلاة واحدة، وحيث يكون وجود الحائل من جدار أو سترة يمنع عن تحقق هذا المناط أيضا، فبهذا الاعتبار يمكن تصحيح التفرع، وإن كان المراد بما لا يتخطى هو المسافة فقط.

وبالجملة: فالذي يستفاد من قوله عليه السلام: «فإن كان بينهما سترة أو جدار»،

إن وجود شيء من السترة أو الجدار يخل بتحقيق مطلوبهم وهو وقوع الصلاة جماعة، ويقع الكلام حينئذ في أن مانعتهما هل تكون لأجل كونهما مانعين عن المشاهدة، أو لأجل كونهما مانعين عن تحقق الوحدة التي بها تتقوم صلاة الجماعة؟

ويترتب على ذلك أنه لو كان بينهم جدار من زجاج أو كان بينهم الشبائيك يكون ذلك مانعا عن تحقق الجماعة بناء على الثاني دون الأول، وسيأتي الكلام فيه عن قريب.

وكيف كان، فقد حكم في الرواية بنفى الصلاة لهم إذا كان بينهم سترة أو جدار، ومقتضى إطلاقه عدم الفرق بين ما لو كانت السترة أو الجدار بين الإمام

(١) كتاب الصلاة للمحقق الحائري: ٤٧٦.

(٢) البقرة: ٢٣٨.

(٣) النساء: ١٠٢.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٨٢

و المأمومين، أو بين الصفوف بعضها مع بعض، أو بين أفراد المأمومين بعضهم مع بعض، و قد استثنى فيها من ذلك من كان حيال الباب، أو من كان بحيال الباب، أو ما كان حيال الباب على اختلاف الكافي و الفقيه و كذا نسخهما. و الظاهر أنّ المراد بحيال الباب هو حذاؤه و مقابله، و لكن مع ذلك يكون المراد من المستثنى مجملاً، و ليس في كلام أحد من القدماء على ما تتبعنا التعرض لذلك و الإشارة إليه.

نعم، ذكر الشيخ في المبسوط ما يظهر منه أنه كان بصدد بيان هذه الرواية و تفسير الاستثناء منها. حيث قال: الحائط و ما يجري مجراه ممّا يمنع من مشاهدة الصفوف يمنع من صحة الصلاة و الاقتداء بالإمام، و كذلك الشبايك و المقاصير يمنع من الاقتداء بإمام الصلاة إلّا إذا كانت مخرمة لا يمنع من مشاهدة الصفوف. الصلاة في السفينة جماعة جائزة، و كذلك فرادى. ثمّ بين أقسام الصلاة في السفينة جماعة.

ثمّ قال: إذا كانت دار بجانب المسجد كان من يصلّى فيها لا يخلو من أن يشاهد من في المسجد و الصفوف أو لا يشاهد، فإن شاهد من هو داخل المسجد صحّت صلاته، و إن لم يشاهد غير أنّه أتصلت الصفوف من داخل المسجد إلى خارج المسجد و أتصلت به صحّت صلاته أيضاً و إلّا لم تصحّ، و إن كان باب الدار بحذاء باب المسجد و باب المسجد عن يمينه أو عن يساره، و أتصلت الصفوف من المسجد إلى داره صحّت صلاتهم.

فإن كان قدام هذا الصفّ في داره صفّ لم تصحّ صلاة من كان قدامه، و من صلّى خلفهم صحّت صلاتهم، سواء كان على الأرض أو في غرفة منها، لأنهم مشاهدون الصفّ المتصل بالإمام، و الصفّ الذي قدامه لا يشاهدون الصفّ المتصل بالإمام «١»، انتهى.

(١) المبسوط ١: ١٥٦-١٥٧.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٨٣

و هذه العبارة كما ترى صريحة في أنّ المراد بالباب هو باب المسجد الذي كان عن يمينه أو عن يساره، و المراد بحياله هو الصفّ الخارج عن المسجد المتصل بالصفّ الواقع فيه، سواء كان مشاهداً لمن هو داخل المسجد أو لم يكن مشاهداً و لكن كانت الصفوف بأجمعها متصلة، فلو لم يكن الصفّ الخارج مشاهداً و لا متصلاً كالصفّ الواقع قدام الصفّ الطويل الواقع بعضه في المسجد و بعضه في خارجه، لا تصحّ صلاة أهل ذلك الصفّ الواقع في خارجه أصلاً.

هذا، و لكن حكى عن الوحيد البهبهانيّ قدس سرّه أنّه صرح بأنّه إن كانت السترة و الجدار مستوعبا لما بين الصفّين فصلاة كلّ من الصفّ المتأخر باطلّة، و إن لم يكن مستوعبا تصحّ صلاة خصوص من كان محاذياً للباب «١». و مقتضاه بطلان صلاة من يصلّى إلى جانبي المأمومين المشاهدين الواقعين حيال الباب، و قد نسب ذلك إلى النصّ و كلام الأصحاب.

و استظهر بعض الأعظم من المعاصرين - بعد نقل ما صرح به الوحيد البهبهانيّ - أن قوله مطابق للنصّ و قال: الإنصاف أنّ النصّ ظاهر فيما أفتى به. و إن عدل عنه بعد ذلك و قال: التأمل يقتضى صحة صلاة الواقفين إلى جانبي من يصلّى و هو يشاهد الصفّ المقدم أو الإمام و قد بين ذلك بكلام طويل «٢».

و كيف كان، فحمل الرواية على ما ذكره الوحيد يوجب الحكم باختصاص صحة صلاة من يصلّى خلف الإمام الواقف في المحراب الداخل بخصوص عدّة من المأمومين الذين يشاهدون الإمام، و الحكم بطلان صلاة غير من يشاهده من الصفّ الأول، مع أنّه حكم في الروايات بكرامة القيام في المحراب الداخل، و لم يقع

(١) مصابيح الظلام ٧: ٣٥-٣٦ و ٥١-٥٢ مفتاح ١٨١.

(٢) كتاب الصلاة للمحقق الحائري: ٤٧٣.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٨٤

فيها تعرّض لهذه الجهة أصلا.

فالإنصاف أنّه لا محيص عن حمل الرواية على ما ذكره الشيخ في عبارته المتقدّمة، من أنّ المراد بالباب هو باب المسجد الذي كان عن يمينه أو يساره، وبحياله هو الصفّ الخارج عن المسجد المتّصل بالصفّ الداخل أعمّ من المشاهد وغيره مع حفظ الاتصال.

نعم، يبقى الكلام في قوله عليه السّلام بعد ذلك: «و هذه المقاصير إنّما أحدثها الجبارون»، و الظاهر أنّ المقاصير كانت من بدع معاوية، و كان غرضه من إحداثها التحفّظ لنفسه عمّن يريد قتله، و من هذه الجهة كان بابها مسدودا في حال الصلاة أيضا، و الظاهر أنّه كان لها باب من خارج المسجد، و كان ذلك الباب مختصّا بالإمام لأجل الدخول و الخروج.

و حينئذ فإن كان مراد من خصّ الصحّة في السترة و الجدار الواقع بين الصّيفين المشتمل على الباب بخصوص من كان حياله، أنّ المراد بالباب في قوله عليه السّلام: «إلّا من كان حيال الباب» هو باب المقصورة بحيث كان غرضه تخصيص الحكم بالصحّة بالمؤمنين الواقعيين في مقابل باب المقصورة، الذين لا يتجاوزون عن عدّة قليلة.

فبرد عليه- مضافا إلى ما ذكر من أنّ الظاهر عدم كون باب المقصورة مفتوحا بل كان مسدودا، لأنّ الغرض من إحداثها لم يكن يتمّ إلّا بذلك- أنّ الظاهر كون المراد بالباب هو باب المسجد لا باب المقصورة، و يدور الأمر حينئذ بين أن يكون المراد هو الباب الواقع في الجدار الذي هو مقابل للإمام و المؤمنين، و بين أن يكون المراد هو الباب الواقع في الجدار الذي كان في يمين المسجد أو يساره، و بين أن يكون المراد هو الباب الواقع خلف المؤمنین الذين يصلّون في داخل المسجد.

لا- مجال للاحتمال الأول، لعدم كون الجدار المقابل حائلا بوجهه، فلا معنى لاستثناء من كان حيال الباب الواقع فيه، كما أنّه لا مجال للاحتمال الأخير لعدم كون المتعارف

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٨٥

في المساجد، اشتمال الطرف الواقع خلف المؤمنین على الجدار فضلا عن الباب.

و يؤيّد أنه لم يتعرّض شيخ الطائفة قدّس سرّه لهذا الفرع في عبارته المتقدّمة في المبسوط، مع أنّه على هذا التقدير كان أولى بالتعرّض كما لا يخفى، فينحصر حينئذ في أن يكون المراد هو الباب الواقع في الجدار في طرف اليمين أو اليسار، كما عرفت في عبارة الشيخ قدّس سرّه.

و حينئذ فقوله عليه السّلام: «و هذه المقاصير»، كان مسوقا لدفع توهم ربما يمكن أن يتحقّق لزرارة- راوى الحديث- من أجل حكمه عليه السّلام بنفى الصلاة مع السترة أو الجدار بين الإمام و المؤمنین، أو بينهم بعضهم مع بعض.

توضيحه إنّه حيث نفى الإمام الصلاة مع وجود السترة أو الجدار كان ذلك موجبا لتوهم أنّه كيف يجتمع ذلك مع الصلاة خلف المقاصير مع وجود الساتر و الحائل؟ فدفع هذا التوهم بالحكم ببطلان الصلاة خلف تلك المقاصير أيضا، و أنّها كانت من بدع الجبارين، و لم يكن في زمان أحد من الناس يعنى الخلفاء الثلاثة.

فانقدح من جميع ما ذكرنا أنّه لو فرض جدار واقع بين الصفوف بحيث كان في مقابل الصفّ المتأخّر، و خلف الصفّ المتقدّم، و كان ذلك الجدار مشتملا على باب، ففي هذه الصورة لا مجال لدعوى اختصاص الحكم بالصحّة في الصفّ المتأخّر بخصوص من وقع منهم حيال الباب، بل الظاهر صحّة صلاة جميعهم لأجل كونهم متّصلين «١».

(١) و عليه فلا- يبقى وجه للاحتياط اللزومي على ما في تعليقه سيدنا الأستاذ «مدّ ظلّه العالی» على العروة الوثقى فضلا عن الجزم بالبطلان، لأنّ ذلك كلّه مبنى على أن يكون المراد بالباب هو باب المقصورة، و قد عرفت أنّ الظاهر كون المراد به هو الباب الواقع

في يمين المسجد أو يساره، وقد استظهر الأستاذ «دام ظلّه» من الرواية ذلك، نظرا إلى عبارة الشيخ المتقدّمة، وبذلك قد عدل عمّا في التعليقة فلا تغفل. «المقرّر».

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٨٦

وقد تحصّل من جميع ما ذكرناه في رواية زرارة أنّها تشتمل على ثلاث عبارات:

١- قوله عليه السّلام: «ينبغي أن تكون الصفوف تامّة متواصلة»، وقد عرفت أنّه لا ينبغي الارتباب في أنّ هذه الجملة لا تدلّ على أزيد من حكم استحبابي بملاحظة كلمة «ينبغي» وقيام الإجماع بل الضرورة على ذلك.

٢- قوله عليه السّلام: «إن صلّى قوم وبينهم وبين الإمام ما لا يتخطّى»، الذي يكون العبارة الثانية على ما في الفقيه، والعبارة الأولى على ما في الكافي، وقد عرفت أنّ ظاهرها لا يجتمع مع العبارة الأولى، حيث إنّها تدلّ على استحباب كون الفصل أقلّ ممّا لا يتخطّى وهذه ظاهرة في بطلان الجماعة أو أصل الصلاة مع كون الفصل قدر ما لا يتخطّى.

ويمكن الجمع بينهما بوجوه:

أحدها: حمل هذه العبارة على شدة تأكّد الاستحباب نظرا إلى أنّ الظاهر كون المراد بما لا يتخطّى في المقامين أمرا واحدا، وهو المسافة والبعد الذي لا يمكن طيه بخطوة.

ثانيها: حمل ما لا يتخطّى في العبارة الأولى على البعد والمسافة، وفي هذه العبارة على مقدار العلوّ بمعنى وجود حائل لا يمكن طيه بخطوة، بل يحتاج إلى خطوة لأجل الصعود، و أخرى لأجل النزول، نظرا إلى تفرّيع قوله عليه السّلام: «فإن كان بينهم سترة أو جدار».

ثالثها: حمل ما لا يتخطّى في هذه العبارة على البعد الذي لا يمكن طيه بخطوات، لا بخطوة واحدة فقط.

رابعها: حملة على البعد الذي لا يمكن طيه بخطوة في جميع حالات الصلاة التي منها حال السجود كما عرفت. هذا، وقد ظهر لك أنّ أحسن وجوه الجمع هو

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٨٧

الوجه الأول.

٣- قوله عليه السّلام: «فإن كان بينهم سترة أو جدار»، وهو الدليل الفريد في اعتبار عدم الحائل في باب الجماعة، لأنّ الروايات الواردة في هذا الباب التي جمعها في الوسائل في أبواب مختلفة، وإن كانت كثيرة ربما تبلغ ثلاث عشرة رواية، لكن بعضها لا يرتبط بهذا المقام. وبعضها قد تكرّر نقلها في تلك الأبواب وبعضها تدلّ على عدم مانعية الستر مطلقا، أو بالنسبة إلى خصوص النساء، ولا بأس بإيراد جملة منها فنقول:

منها: رواية منصور بن حازم قال: قلت لأبي عبد الله عليه السّلام: إنّي أصلى في الطاق يعني المحراب؟ فقال: «لا بأس إذا كنت تتوسّع به» (١). ولم يظهر لنا ارتباط هذه الرواية باب الجماعة، كما أنّه لم يظهر لنا المراد من السؤال والجواب الواقعيين فيها.

ومنها: رواية عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «أقلّ ما يكون بينك وبين القبلة مريض عزز، وأكثر ما يكون مريض فرس» (٢). وهذه الرواية أيضا مجملّة وليس فيها إشعار بكونها مرتبطة باب الجماعة، كما أنّه ليس المراد بالقبلة هي الكعبة، بل المراد بها هو الجدار المقابل، ولعلّ النهي عن الزيادة عن مريض فرس لأجل كونه مع الزيادة عليه يصير قدّام المصلّي مختلف الناس، وبه يختلّ التوجّه الذي هو المقصود في الصلاة.

ومنها: رواية الحسن بن الجهم قال: سألت الرضا عليه السّلام عن الرجل يصلّي بالقوم في مكان ضيقّ ويكون بينهم وبينه سترا، أ يجوز أن يصلّي بهم؟ قال: «نعم» (٣).

ويحتمل قويا أن يكون الستر تصحيف الشبر، وعليه فلا ربط لها باب الحائل، ولا

- (١) التهذيب ٣: ٥٢ ح ١٨١، الوسائل ٨: ٤٠٩. أبواب صلاة الجماعة ب ٦١ ح ١.
 (٢) الفقيه ١: ٢٥٣ ح ١١٤٥، الوسائل ٨: ٤١٠. أبواب صلاة الجماعة ب ٦٢ ح ٣.
 (٣) التهذيب ٣: ٢٧٦ ح ٨٠٤، الوسائل ٨: ٤٠٨. أبواب صلاة الجماعة ب ٥٩ ح ٣.
 نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٨٨

معارضه بينها وبين رواية زرارة المتقدمة الدالة على أنه إن كان بينهم سترة أو جدار فليست تلك لهم بصلاة.
 ومنها: رواية عمّار الدالة على نفى البأس فيما إذا كان بين النساء وبين إمام القوم حائط أو طريق، وسيأتي نقلها والتكلم في مدلولها.
 بقى في المقام أمران:

الأمر الأول: هل الشباييك و الجدار من الزجاج مانع من الوحدة أم لا؟

التحقيق في حكمهما أنه إن قلنا: بأن نفى الصلاة مع وجود السترة أو الجدار في رواية زرارة المتقدمة متفرع على الحكم بنفيها، فيما إذا كان بين الصفوف قدر ما لا يتخطى، بأن كان الصادر «الفاء» دون «الواو»، فالظاهر حينئذ بطلان الصلاة مع كون الحائل مشبكا أو جدارا من زجاج، لأن الملاك حينئذ هو كون الفاصل قدرا لا يمكن طيه بخطوة، لا- لأجل المسافة بل لأجل العلوّ والارتفاع، فالملاك هو ارتفاع الفاصل بذلك المقدار، و من المعلوم تحقق هذا الملاك في مثل الشباييك و الجدار من الزجاج. و إن لم نقل بالتفريع أو شككنا فيه، فالحكم بالصحة أو البطلان متفرع على ملاحظة أنّ مانعية الجدار و السترة هل هي لأجل كونها مانعين عن المشاهدة أو لأجل كونها مانعين عن تحقق الوحدة المعتبرة في الجماعة؟

ويمكن أن يستفاد من العبارات الواقعة في الرواية صدرا و ذيلا، أنّ المقصود من الجميع اعتبار الوحدة، و أنّه لا بدّ في صلاة الجماعة من ارتباط صلاة المأمومين مع الإمام، و كذا المأمومين بعضهم مع بعض بحيث تعدّ صلاتهم كأنه صلاة واحدة صادرة من شخص واحد، و تحقق هذا الارتباط كما أنّه يتوقف على ثبوت المقارنة المكانية من جهة عدم الفصل و البعد الكثير بين موافقهم، و عدم الحائل من الجدار أو السترة كذلك.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٨٩

فمانعية الحائل حينئذ تصير من جهة كونه يمنع عن تحقق الوحدة و الارتباط بين الصلوات، لا من جهة كونه مانعا عن المشاهدة، و قد عرفت اعتبار الوحدة في تحقق الجماعة عند العترة الطاهرة صلوات الله عليهم أجمعين، خلافا لغيرهم حيث لا يعتبرون المقارنة من حيث المكان أصلا.

نعم، ذكر الشافعي على ما حكى عنه أنّه لا بدّ أن لا يكون الفصل بين الإمام و المأموم و كذا بين المأمومين أزيد من ثلاثمائة ذراع «١»، و من الواضح أنّه مع رعاية ما ذكره أيضا لا تحصل الوحدة في كثير من الموارد.

إذا ظهر لك ما ذكرناه ينقدح منه أنّ الشباييك و كذا الجدار من الزجاج لا تجوز الصلاة خلفهما، لإخلالهما بالوحدة المعتبرة على ما عرفت. هذا، و لكن لا- بدّ مع ذلك من ملاحظة انطباق شيء من العنوانين المذكورين في الرواية، و هما الجدار و السترة على الشباييك، و الجدار من الزجاج، فنقول:

أمّا السترة فلا- تصدق على الشباييك الذي يمكن أن يرى معه بعض أجزاء المصلين الواقعين خلفه، لعدم كونه ساترا بوجه. و أمّا الجدار فالظاهر عدم صدقه عليه أيضا فلا مانع من حيلولته، و لذا كان الجدار المخرم موردا لاستثناء جمع من القدماء كالشيخ في عبارة المبسوط المتقدمة «٢».

و أمّا الجدار من الزجاج فهو و إن لم يكن في زمان صدور الرواية موجودا، و ندره وجوده في هذه الأزمنة أيضا، إلّا أنّ الظاهر انطباق عنوان الجدار عليه، اللهم إلّا أن يقال بانصرافه إلى الجدر الموجودة في تلك الأزمنة ممّا كانت مانعة عن المشاهدة، و لكن هذا بعيد. هذا، و لو شككنا في ذلك و أنّ الجدار من الزجاج أو الشباييك هل يكون

(١) المجموع ٤: ٣٠٣-٣٠٤، سنن البيهقي ٣: ٢٥٧-٢٥٩، تذكرة الفقهاء ٤: ٢٥٢ مسألة ٥٥١.

(٢) راجع ٣: ٢٨٢.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٩٠

مانعا عن تحقق الجماعة بالنسبة إلى الصفوف الواقعة خلفه أم لا؟ فهل القاعدة تقتضى فى ذلك الاشتغال أو البراءة؟ قال بعض مشايخنا بإصباحان: إن مقتضى الأصل فى مثل المقام و هو كل ما يشك فى اعتباره فى باب الجماعة الاشتغال، نظرا إلى أن أصل التكليف معلوم، و المكلف مخير فى امتثاله بين الإتيان بالصلاة فرادى و بين الإتيان بها مع الجماعة، فإذا صلى فرادى يحصل له العلم بحصول المكلف به، لكون أجزائها و شرائطها معلومة، و حصوله يستتبع سقوط التكليف، و أما إذا أتى بها فى جماعة مع عدم رعاية ما يشك فى اعتباره، لا يحصل له العلم بحصول المكلف به، و القاعدة مع الشك فى حصوله تقتضى الاشتغال بلا إشكال.

و يرد عليه أننا قد حققنا فى محلّه أن الحق جريان البراءة عقلا و نقلا فيما دار الأمر فيه بين الأقلّ و الأكثر الارتباطيين، و أنه لا يختص جريان البراءة كذلك بما إذا كان المكلف به بالتكليف التعيينى مرددا بين ذلك، بل تجرى فيما لو كان المكلف به بالتكليف التخيري مرددا بينهما أيضا، كما فى المقام.

هذا، و قد قرّر المحقق الحائرى قدس سرّه فى كتاب صلاته عدم جريان البراءة فى مثل المقام بوجه آخر، و هو أن الرجوع إلى البراءة إنما يصح فيما لم يكن هناك دليل اجتهادى، و أما إذا دلّ دليل اجتهادى على عدم صحة العمل مع فقدان القيد المشكوك اعتباره، فكيف يتمسك بالبراءة؟ و المقام من هذا القبيل، لأنّ عموم قوله صلى الله عليه و آله: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب» يقتضى بطلان كل صلاة خالية عن فاتحة الكتاب خرج منه الجماعة الواقعية، فإذا شك فى اعتبار قيد فيها و لم يدلّ على ثبوته دليل، و لا إطلاق لدليل الجماعة يدلّ على عدمه، فالعموم المذكور يقتضى بطلان تلك الصلاة لو ترك القراءة فيها.

و بهذا العموم يستكشف عدم كونها من أفراد الجماعة الواقعية، فإنها لو كانت من أفرادها لكانت القراءة ساقطة منها، ثمّ دفع توهم جريان حديث الرفع، بناء

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٩١

على دلالته على رفع الأحكام الوضعية أيضا، ثمّ قال: و قد كنت أعتد على ذلك سابقا بحيث لم ينقدح لى وجه للتمسك بأصالة البراءة فى باب الجماعة، و لكن اطلعت على عبارة شيخنا المرتضى قدس سرّه فى كتابه فى صلاة الجماعة فى البحث عن الحائل و هو متمسك بالبراءة «١»، و كيف يخفى على مثله- و هو إمام الفنّ و أستاذ كل من تأخر عنه- هذه الجهة التى ذكرناها ثمّ بين وجه جريان البراءة «٢».

و كيف كان فيرد على ما ذكره مما اعتمد عليه سابقا:

أولا: ان الخارج عن عموم قوله صلى الله عليه و آله: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب»، بمقتضى لسان الروايات ليس هى الجماعة الواقعية، بل الموجود فيها هو النهى عن القراءة خلف من يصلّى خلفه أو خلف من يقتدى به، فى مقابل من لا يكون قابلا- للاقتداء لفساد مذهبه، و من الواضح وجود هذا العنوان فى مثل المقام فتدبر.

و ثانيا: إنه لو سلّم كون الخارج عنوان الجماعة الواقعية فنقول مع الشك فى وجود هذا العنوان لا مجال للتمسك بذلك العموم، لأنه يصير من قبيل التمسك بالعام فى الشبهة المصدقية للمخصّص، و هو غير جائز على ما اختاره و اخترناه، فتدبر.

الأمر الثانى: حكم النساء فى باب الحائل قال الشيخ فى النهاية: و قد رخص للنساء أن يصلين إذا كان بينهما وبين الإمام حائط «٣». و ظاهره العمل بما يدلّ على هذا الترخيص كما فى التهذيب «٤»، و وافقه

(١) كتاب الصلاة للشيخ الأنصاري: ٢٨٤.

(٢) كتاب الصلاة للمحقق الحائري: ٤٦٩ - ٤٧٠.

(٣) النهاية: ١١٧.

(٤) التهذيب ٣: ٥٣ ح ١٨٣.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٩٢

على ذلك سلار و ابن حمزة الطوسي «١»، و لكنّه لم يقع التعرّض لحكم النساء في المبسوط و الخلاف و المهذب و الكافي و الغنية، و قد اختار الحلّي عدم استثنائهنّ «٢» و هو الذي يظهر من الصدوق، حيث روى في ذيل حديث زرارة المتقدّمة الواردة في الحائل أنّه قال: «و قال أبو جعفر عليه السلام: أيما امرأة صلّت خلف إمام و بينها و بينه ما لا يتخطّى فليس لها تلك بصلاة» «٣»، اللهمّ إلّا أن يقال: إنّ حمل ما لا يتخطّى على خصوص البعد، لا الحائل و لا الأعمّ منهما.

و لعلّه الظاهر من العبارة، حيث روى بعد ذلك بلا- فصل قوله: قلت: فإن جاء إنسان يريد أن يصلّي كيف يصنع و هي إلى جانب الرجل؟ قال: «يدخل بينها و بين الرجل، و تنحدر هي شيئاً» فإنّ الظاهر من ذلك أنّ المراد هو البعد و المسافة الواقعة بينهما. و كيف كان، فالدليل في هذا الباب على ترخيص ذلك للنساء رواية عمّار، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلّي بالقوم و خلفه دار و فيها نساء، هل يجوز لهنّ أن يصلين خلفه؟ قال: «نعم، إن كان الإمام أسفل منهنّ». قلت: فإن بينهنّ و بينه حائطا أو طريقا؟ فقال: «لا بأس» «٤».

هذا، و في دلالة الرواية على جواز ذلك للنساء خاصّة و عدم كون السترة مانعة عن صحّة صلاتهنّ إشكال، حيث إنّ لا يظهر منها اختصاص ذلك بالنساء حتّى تخصص بها رواية زرارة المتقدّمة الدالّة على مانعية السترة أو الجدار مطلقا، بناء على عدم اختصاص لفظ «القوم» الواقع فيها بالرجال، كما ربما يدعى.

(١) المراسم: ٨٧، الوسيلة: ١٠٦.

(٢) السرائر ١: ٢٨٣.

(٣) الفقيه ١: ٢٥٣ ح ١١٤٤، الوسائل ٨: ٤١٠. أبواب صلاة الجماعة ب ٦٢ ح ٢.

(٤) التهذيب ٣: ٥٣ ح ١٨٣، الوسائل ٨: ٤٠٩. أبواب صلاة الجماعة ب ٦٠ ح ١.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٩٣

هذا، مضافا إلى ما عرفت من أنّ اعتبار عدم الحائل إنّما هو لأجل التحفّظ على الوحدة التي بها تتقوم الجماعة، فتخصيص ذلك بالرجال فقط في غاية البعد.

و إلى أنّ الرواية تشتمل على نفي البأس عن فصل الطريق مع كونه بحسب الغالب قدر ما لا يتخطّى.

اللهمّ إلّا أن يقال: إنّ لا بدّ بملاحظة رواية الصدوق التي عرفت من حمل الطريق في هذه الرواية على الأقلّ ممّا لا يتخطّى من البعد و المسافة، و أنّ التخصيص بالرجال مع كون اعتبار عدم الحائل لأجل حفظ الوحدة إنّما هو لأجل أنّ اجتماع النساء مع الرجال و اختلاطهنّ بهم مشتمل على مفسدة عظيمة، و هي التي لوحظت في الحكم بعدم قدح الحائل للنساء. و كيف كان، فلا- محيص عن موافقة الشيخ رحمه الله و الحكم باختصاص النساء بعدم كون مثل الحائط مانعا عن تحقق الجماعة بالنسبة إليهنّ.

الثالث من شرائط الجماعة: عدم علو الإمام على المأموم

من الأمور المعتمدة في الجماعة، عدم علو الإمام عن المأمومين في الجملة، قال الشيخ في النهاية: ولا يجوز أن يكون الإمام على موضع مرتفع من الأرض، مثل دكان أو سقف وما أشبه ذلك، فإن كان أرضاً مستويا لا بأس بوقوفه عليه، وإن كان أعلى من موضع المأمومين بقليل، ولا بأس للمأمومين أن يقفوا على موضع عال، فيصلوا خلف الإمام إذا كان الإمام أسفل منهم «١»، انتهى. ومستند هذا الحكم من طرق الإمامية حديث واحد مضطرب المتن، رواه عمّار الساباطي الفطحي عن أبي عبد الله عليه السلام، و أخرجه الكليني عن أحمد بن

(١) النهاية: ١١٧.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٩٤

إدريس وغيره، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن الحسن بن علي، عن عمرو بن سعيد، عن مصدق، عن عمّار. و رواه الصدوق بإسناده عنه، و الشيخ بإسناده عن محمد بن يعقوب الكليني.

و متن الحديث هكذا: قال: سألته عن الرجل يصلّي يقوم و هم في موضع أسفل (في الفقيه: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الإمام يصلّي و خلفه قوم أسفل) من موضعه الذي يصلّي فيه؟ فقال: «إن كان الإمام على شبه الدكان، أو على موضع أرفع من موضعهم لم تجز صلاتهم، فإن كان (في الفقيه: و إن كان) أرفع منهم بقدر إصبع أو أكثر أو أقل إذا كان الارتفاع بطن مسيل «١» فإن كان أرضاً مبسوطة (في الفقيه:

و إن كانت الأرض مبسوطة)، أو كان في موضع منها ارتفاع، (في الفقيه: و كذلك متن التهذيب: و كان) فقام الإمام في الموضع المرتفع و قام من خلفه أسفل منه، و الأرض مبسوطة إلّا أنّهم في موضع منحدر؟ قال: لا بأس»، (في الفقيه: إلّا أنّها موضع منحدر فلا بأس به).

قال: و سئل: فإن قام الإمام أسفل (في التهذيب: و إن كان الإمام في أسفل) من موضع من يصلّي خلفه؟ قال: «لا بأس. و قال: إن كان الرجل فوق بيت (في التهذيب سطح) أو غير ذلك دكاناً كان أو غيره، و كان الإمام يصلّي على الأرض أسفل منه جاز للرجل أن يصلّي خلفه و يقتدى بصلاته، و إن كان أرفع منه بشيء كثير «٢» «٣».

(١) كما في نوع من النسخ، و هو الموضع المنحدر لأجل جريان السيل، و في التهذيب: إذا كان الارتفاع منهم بقدر شبر أو بقدر يسير كما في (خ ل، منه)، و في الفقيه: إذا كان الارتفاع بقطع سيل و في نسخة بقطع سئل.

(٢) في نسخة من التهذيب: بشيء يسير.

(٣) الكافي ٣: ٣٨٦ ح ٩، الفقيه ١: ٢٥٣ ح ١١٤٦، التهذيب ٣: ٥٣ ح ١٨٥، الوسائل ٨: ٤١١. أبواب الجماعة ب ٦٣ ح ١.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٩٥

و الكلام في هذه الرواية تارة يقع في سندها و أخرى فيما يستفاد من متنها مع كمال اضطرابه. أمّا السند فلا ينبغي الخدشة فيه، لأنّ عمّارا و إن كان من الفطحيّة القائمين بإمامة عبد الله الأفتح - الولد الأكبر للإمام الصادق عليه السلام - إلّا أنّ الظاهر كونه من الثقات، و كان كتابه الذي صنّفه في الفقه و جمع فيه الأحاديث المروية عن الصادق عليه السلام من أوّل الطهارة إلى آخر الديات مورداً لاعتماد الأصحاب و مرجعاً لهم.

و قوله بإمامة عبد الله الأفتح لا يقدح في ذلك، لأنّ الفطحيّة لم يكونوا مخالفين للإمامية في الأحكام الفقهية و الفروع العملية، لأنّ إمامهم لم يبق بعد الصادق عليه السلام إلّا قليلاً، و لم ينقل عنه في ذلك الزمان اليسير شيئاً يخالف ما ذهب إليه الإمامية في باب الفروع.

و كيف كان، فالظاهر حجية مثل رواية عمّار، لأن تخصيص الحجية بالصحيح الأعلاني الذي هو عبارة عن الخبر الذي كان كل واحد من رواه سنده مذكى بتذكية عدلين، كما يقول به صاحب المدارك (١) يساوق القول بعدم حجية شيء من أخبار الآحاد الموجودة في الجوامع التي بأيدينا، لأنه على تقدير تحقق التذكية من شخصين يحتاج إحراز عدالة كل واحد منهما إلى قيام البيئته عليه، إذ لا نعلم بها غالبا بل لا يتحقق العلم بها إلا نادرا.

و من الواضح عدم تحقق هذا المعنى بالنسبة إلى الرواة، إذ غاية الأمر تحقق التعديل من الشيخ و النجاشي معا و هو لا يحقق الصحة بالمعنى المذكور، فالمناقشة في السند من هذه الجهة مما لا ينبغي، كما أن طرح خصوص هذه الرواية - لأجل اضطراب متنها الناشئ من العمارة لكونه من الأعاجم بحسب الأصل، أو من الرواة

(١) مدارك الأحكام ٤: ٣٢٠.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٩٦

عنه - لا وجه له، لأن الاضطراب لا يوجب طرح الرواية رأسا، بل غايته الاقتصار على القدر المتيقن مما يستفاد منها. فنقول في المقام: لا خفاء في أنه يستفاد من الرواية أنه إن قام الإمام على شبه الدكان أو السقف، و المأمومون على الأرض لا تكون صلاتهم بمجزية، و لا يخفى أن مثل الدكان و السقف له ثلاث جهات:

الاولى: كونه مرتفعا عن الأرض و عاليا عليها بالعلو الدفعي.

الثانية: كونه مشتملا على البناء.

الثالثة: كون ارتفاعه بحسب الغالب أزيد من إصبع بكثير.

لا إشكال في أن الجهة الثانية لا خصوصية لها بنظر العرف، لأنه لا يكاد يرى لها مدخلا في الحكم بعدم الجواز أو الأجزاء، فلا ينبغي المناقشة في إلغائها، و إنّه لو كان المكان المرتفع بالوجه المذكور غير مشتمل على البناء لا تكون صلاة المأمومين الواقفين على الأرض بمجزية أيضا.

إنما الإشكال في الجهتين الباقيتين، فنقول: قوله عليه السلام: «فإن كان أرفع منهم بقدر إصبع أو أكثر أو أقل إذا كان الارتفاع ببطن مسيل»، الظاهر أنه شرط و جزاؤه مع الشرطين الآخرين، و هما قوله: «إذا كان الارتفاع ببطن مسيل» و قوله: «فإن كان أرضا مبسوطة» هو قوله: «لا بأس»، و لا مجال لجعل «إن» في هذه الجملة أعنى قوله: «فإن كان أرفع منهم» و صليته، و إن كانت مبتدأه بالواو دون الفاء، لأن مفادها يناقض الجملة الأولى الدالة على عدم جواز صلاة المأمومين مع كون الإمام على شبه الدكان.

فلا بد من أن تكون جملة شرطية، و جزاؤها ما يدل على عدم البأس، و محصل هذه القضية الشرطية المركبة من ثلاثة شروط و جزاء واحد، إنّه إذا كانت هنا أرضا منحدره كبطن مسيل و قام الإمام في الموضع المرتفع و المأمومون في

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٩٧

أسفله، و كان علو الإمام بقدر إصبع أو أكثر أو أقل فلا بأس بصلاتهم، و أما لو كان الارتفاع و العلو الدفعي بهذا المقدار الذي يقرب الإصبع أو كان انحدار الأرض و ارتفاعه و انخفاضه أزيد من ذلك المقدار، فلا يستفاد حكم شيء منهما من الرواية.

نعم، لا يبعد دعوى أن العرف لا يكاد يرى لخصوصية الانحدار، فيما إذا لم يكن ارتفاعه أزيد من أكثر من إصبع مدخلا في الحكم بعد البأس، فإذا كان العلو بما يقرب الإصبع من المقدار غير قادح في تحقق الجماعة فيما إذا كانت الأرض منحدره، ففيمّا إذا لم تكن كذلك يكون هذا المقدار منه مغتفرا أيضا.

هذا إنما هو على تقدير كون الشرط الثاني: «إذا كان الارتفاع ببطن مسيل»، و أمّا على تقدير أن يكون الشرط: «إذا كان الارتفاع بقدر شبر أو بقدر يسير»، فالجملة تدل بنفسها على أن المقدار القريب من الإصبع لا بأس به، و إن كان العلو دفعا لا تدريجيا، كما أنه لا

ينحصر ذلك بما إذا كان العلوّ بهذا المقدار من نفس الأرض، أى غير مصنوع بفعل صانع، فإذا كان العلوّ بمقدار يسير بفعل فاعل أوجد هذا العلوّ، لا يكون ذلك بقادح أيضاً، ولذا عرفت في عبارة الشيخ قدس سره «١» أنه جعل المدار هي قلة العلوّ من غير اعتبار الانحدار أصلاً.

و كيف كان، فلا ينبغي بملاحظة الرواية الخدشة في أصل الحكم، نعم ربما يناقش فيه نظراً إلى عدم ظهور قوله عليه السّلام: «لم تجز صلاتهم» في بطلانها، أو إلى احتمال كون الصادر «لم تحسن صلاتهم»، كما في محكّي بعض نسخ الفقيه. هذا، ولكنّ الظاهر خلاف ذلك، لظهور «لم تجز صلاتهم» بملاحظة نظائره من الاستعمالات في البطلان والفساد، واحتمال كون الصادر: «لم تحسن» لا أساس له،

(١) راجع ٣: ٢٩٣.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٩٨

لأنّ النسخ الخطيئة الصحيحة من الفقيه مشتملة على قوله «لم تجز»، و على تقديره فلا ظهور له أيضاً في الكراهة كما لا يخفى. هذا، ولكن مع ذلك كلّ قد خالف في أصل الحكم الشيخ في محكّي الخلاف «١»، مدّعياً عليه الإجماع، و تردّد فيه المحقّق في الشرائع «٢»، و لعلّ منشأ تردّده ما روى من أنّ عماراً رضى الله عنه تقدّم للصلاة، فقام على دكان و الناس أسفل منه، فتقدّم حذيفة فأخذ بيده حتّى أنزله، فلمّا فرغ من صلاته قال له حذيفة: ألم تسمع رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «إذا أمّ الرجل القوم فلا يقومون في مكان أرفع من مقامهم»؟

قال عمار: فلذلك أتبعتك حين أخذت على يدى.

و روى أيضاً أنّ حذيفة أمّ بالمداين على دكان، فأخذ عبد الله بن مسعود بقميصه فجذبه، فلمّا فرغ من صلاته قال: ألم تعلم أنّهم كانوا ينهون عن ذلك؟ قال:

بلى فذكرت حين جذبتنى «٣». و الظاهر اتحاد القضية و أنّ اختلاف الروايتين إنّما نشأ من سهو بعض الرواة، و على أىّ تقدير فالمحكّي عن الحدائق أنّه قال بعد نقل الخبرين عن الذكرى: إنّ هذين الخبرين من روايات العامة أو من الأصول التي وصلت إليه و لم تصل إلينا «٤».

و بالجملة: فالظاهر إنّ لا مجال للمناقشة و التردد في أصل الحكم على طريقة الإمامية، نعم ذهب الجمهور إلى الكراهة نظراً إلى الروايتين «٥» و استثنوا منها أيضاً صورة قصد الإمام التعليم، فإنّه لا يكره له القيام في مكان عال، مستندين في ذلك

(١) الخلاف ١: ٥٥٦ مسألة ٣٠١.

(٢) شرائع الإسلام ١: ١١٣.

(٣) سنن البيهقي ٣: ١٠٨-١٠٩، سنن أبي داود ١: ١٦٣ ح ٥٩٧-٥٩٨، و فيه في الحديث الثاني: «فجذبه» و هو لغة في جذب. النهاية لابن الأثير ١: ٢٣٥-تذكرة الفقهاء ٤: ٢٦٠ الشرط الخامس.

(٤) الذكرى ٤: ٤٣٣، الحدائق ١١: ١١١.

(٥) المغنى لابن قدامة ٢: ٤١، الشرح الكبير ٢: ٧٨.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٢٩٩

إلى ما روى من قصة تعليم النبي صلى الله عليه وآله الصلاة، حيث إنّّه صلّى على المنبر و رجوع رجوع القهقري لأجل السجود، ثمّ عاد إلى المنبر و قال بعد الفراغ منها: «صلّوا كما رأيتموني أصلى» «١».

وقد عرفت أنهم لا يقولون بقادحيّة البعد أيضا وإن كان كثيرا، نعم حكى عن الشافعي أنّه قال: لا بدّ أن لا يكون الفصل أزيد من ثلاثمائة ذراع «٢»، ولكننا لم نظفر به بعد التتبع في كتبه. وعرفت أيضا أنّ مقتضى رواية زرارة المتقدمة «٣» اعتبار أن لا يكون الفصل كثيرا لا يمكن طيه بخطوة، وإن كان يبعد اعتبار هذا المقدار قولهم بجواز اقتداء المأموم المسبوق و الركوع قبل الوصول إلى الصفّ و الالتحاق به بعده كما لا يخفى.

الرابع من شرائط الجماعة: عدم تقدّم المأموم على الإمام

من الأمور المعبرة في الجماعة، عدم تقدّم المأموم على الإمام، و اعتبار ذلك ممّا انعقد عليه الإجماع «٤»، بل كاد أن يكون ضروريًا عند المتسرّعة فلا إشكال في ذلك، كما أنّه لا إشكال في استحباب المساواة في المأموم الواحد، و وقوعه عن يمين الإمام إن كان رجلا- أو صبيًا، و التأخر في المأموم المتعدّد أو الواحد إذا كان أنثى «٥»، خلافا لصاحب الحدائق رحمه الله حيث أوجب التأخر في المتعدّد و المساواة في الواحد،

(١) صحيح مسلم ٣: ٢٩ ح ٥٤٤، سنن البيهقي ٣: ١٠٨، تذكرة الفقهاء ٤: ٢٤١ ذ الشرط الخامس.

(٢) راجع ٣: ٢٨٩.

(٣) الوسائل ٨: ٤١٠. أبواب صلاة الجماعة ب ٤٢ ح ١-٢.

(٤) الخلاف ١: ٥٥٥ مسألة ٢٩٩، المعتمد ٢: ٤٢٢، تذكرة الفقهاء ٤: ٢٣٩، جواهر الكلام ١٣: ٢٢١، مستند الشيعة ٨: ٧٢، مدارك الأحكام ٤: ٣٣٠، مفاتيح الشرائع ١: ١٦١.

(٥) الخلاف ١: ٥٥٤ مسألة ٢٩٦، تذكرة الفقهاء ٤: ٢٤٢-٢٤٧ مسألة ٥٤٣-٥٤٧، جواهر الكلام ١٣: ٢٢١-٢٢٧، مستند الشيعة ٨: ١١٠-١١٣، رياض المسائل ٤: ٣١٨ و ٣٧٧.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٠٠

مستدلًا عليه بتكاثر الأخبار و استفاضتها بأنّه متى كان المأموم متّحدا فموقفه عن يمين الإمام، و المتبادر منه المحاذاة، و إن كانوا أكثر فموقفهم خلفه، ثمّ قال: و حينئذ فحكمهم بالاستحباب في كلّ من الموقفين- مع دلالة ظواهر الأخبار على الوجوب من غير معارض سوى مجرّد الشهرة بينهم- تحكّم محض «١»، انتهى.

هذا، و لكنّ الظاهر أنّه لا محيص عن الالتزام بالاستحباب نظرا إلى الشهرة، نعم، يقع الإشكال في الصلاة حول الكعبة المشرفة، بحيث كانت الصفوف المتشكّلة مستديرة، فإنّه يصدق على بعض المأمومين الواقعين في الجهة المقابلة للإمام أنّهم متقدّمون على الإمام، كما أنّه يصدق على الإمام أيضا التقدّم عليهم.

و الإشكال في الصلّة ينشأ ممّا ذكر من صدق التقدّم على بعض المأمومين، و من استقرار السيرة على ذلك من الصدر الأول، كما أنّه يؤيده تعرّض الشافعي لحكم هذه الصلاة «٢»، مع كونه في النصف الأخير من القرن الثاني. هذا، و ربما يرجح هذا الوجه نظرا إلى أنّ السيرة و إن لم تكن متحقّقة في زمن النبيّ صلى الله عليه و آله و لا- من أصحاب الأئمّة عليهم السّلام، و عدم إظهارهم الإنكار يكشف عن الرضا و الإمضاء، لأنّهم و إن لم يكونوا مبسوطي اليد، إلّا أنّه لم يكن مانع عن إظهار الإنكار عند أصحابهم، كسائر البدع التي شدّدوا النكير عليها.

هذا، و لكن يمكن أن يقال بكفاية الأخبار الظاهرة في وجوب كون موقف المأمومين خلف الإمام «٣»، في مقام الردع و الإنكار، لأنّه ليس الملحوظ التقدّم بالنسبة إلى الكعبة و التأخر عنها، حتّى لا يصدق على واحد من المأمومين في الصورة المفروضة التقدّم بالنسبة إليها، بل الظاهر من التقدّم هو التقدّم في الجهة

(١) الحدائق ١١: ١١٦.

(٢) المجموع ٤: ٣٠٠، تذكرة الفقهاء ٤: ٢٤١ مسألة ٥٤٢.

(٣) الوسائل ٨: ٣٤١. أبواب صلاة الجماعة ب ٢٣.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٠١

الخاصة التي توجه إليها الإمام، وحينئذ يظهر بطلان الجماعة في الصورة المفروضة من المأمومين الواقفين في مقابل الإمام. ثم إنه اعتبر بعض العائمة في الجماعة أمرا آخر عدا الأمور الأربعة التي ذكرناها، وهو تتميم الصفوف و عدم تشكيل صف قبل تمامية الصف المتقدم، و أنه متى كان في الصف المتقدم محل للمأموم الداخل لا يجوز له الوقوف خلف ذلك الصف «١»، و كذا اعتبر بعض المتأخرين من الخاصة أيضا أمرا آخر، وهو المتابعة في الأفعال بل الأقوال، و سيأتي التكمّل في اعتبارها.

إذا نوى الاقتداء ثم انكشف فقدان بعض ما يعتبر في الجماعة

إذا نوى الاقتداء و صلى ثم انكشف فقدان بعض ما يعتبر في الجماعة من الأوصاف المعتمدة في الإمام، أو خصوصيات النسبة بين موقف الإمام و المأموم، سواء انكشف فقدانه من أول الأمر أو من الأثناء، كما إذا انكشف وقوفه في موضع عال بقدر معتد به، أو تحقق البعد الكثير أو الحائل القادح بينه و بين المأموم، أو تقدّم المأموم على الإمام أو غير ذلك من الأمور المعتمدة في صحة الصلاة جماعة، لا في صحة أصل الصلاة.

فإن أخلّ بوظائف المنفرد كما إذا أخلّ بالقراءة في الأوليين أو زاد ركنا لأجل المتابعة، أو رجع في شكّه إلى حفظ الإمام و بنى عليه مع كون مقتضى الأصل خلافه، فلا إشكال في بطلان أصل صلاته كبطلان جماعته، و إن لم يخلّ بوظائف المنفرد ففي صحة أصل صلاته بعد بطلان جماعته إشكال.

و لا يذهب عليك أن هذه المسألة مما تفتن لها المتأخرون، و لم يقع لها تعرض

(١) المغنى لابن قدامة ٢: ٤٢، الشرح الكبير ٢: ٦٤، المجموع ٤: ٢٩٨، تذكرة الفقهاء ٤: ٢٤٩ مسألة ٥٤٩.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٠٢

في كتب القدماء بهذا العنوان، لا من أصحابنا الإمامية و لا من العامة.

نعم، يظهر من تعرضهم لبعض فروع المسألة القول ببطلان أصل الصلاة، كما يظهر من تتبع كتب الشيخ وغيره. و لنذكر بعضا من العبارات الظاهرة في ذلك فنقول:

قال الشيخ في الخلاف: لا- يجوز أن يؤمّ أمي بقارئ فإن فعل أعاد القارئ الصلاة. و قال فيه أيضا: إذا وقف المأموم قدام الإمام لم تصح صلاته. و قال فيه أيضا: إذا صلى في مسجد جماعة و حال بينه و بين الإمام و الصفوف حائل لا تصح صلاته «١».

و قال في المبسوط: إذا رأى رجلين يصليان فرادى، فنوى أن يأتّم بهما لم تصح صلاته، لأنّ الاقتداء بإمامين لا يصحّ. و قال: و إذا نوى أن يأتّم بأحدهما لا بعينه لم يصحّ.

و قال: إذا صلى رجلان فذكر كلّ واحد منهما أنه إمام صحّت صلاتهما، و إن ذكر كلّ واحد منهما أنه مأموم بطلت صلاتهما، و إن شكّا فلم يعلم كلّ واحد منهما أنه إمام أو مأموم لم تصحّ أيضا صلاتهما، لأنّ الصلاة لا تنعقد إلّا مع القطع «٢».

و أيضا حكم ببطلان صلاة المأموم فيما إذا تقدّم على الإمام، و كذا فيما إذا كان بينه و بين الإمام البعد المفرط، و كذا فيما إذا كان بينهما حائل. إلى غير ذلك من كلماته الظاهرة في بطلان أصل الصلاة مع كون مقتضى إطلاقها عدم الفرق بين ما لو أخلّ بوظائف

المنفرد و ما لو لم يخل «٣».

و قال السيد في الانتصار في مسألة الاقتداء بولد الزناء: الظاهر من مذهب

(١) الخلاف ١: ٥٥٠، ٥٥٥، ٥٥٦ مسألة ٢٩١ و ٢٩٩ و ٣٠٠.

(٢) المبسوط ١: ١٥٢ و ١٥٣.

(٣) المبسوط ١: ١٥٥-١٥٦.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٠٣

الإمامية أنّ الصلاة خلفه غير مجزئة، و الوجه في ذلك و الحجّة له الإجماع و طريقة براءة الذمّة «١». و قال في مسألة المنع من إمامة الفاسق: دليلنا الإجماع المتكرّر و طريقة اليقين ببراءة الذمّة. «٢».

و قال القاضي في المهذب: إذا رأى إنسان رجلين يصليان و نوى الائتتمام بواحد منهما غير معيّن لم تصحّ صلاته، و إذا رأى اثنين يصليان، أحدهما مأوم و الآخر إمام، فنوى الائتتمام بالمأوم لم تصحّ صلاته، و إذا صلى رجلان فذكر كلّ منهما. أنّه مأوم لم تصحّ صلاتهما «٣».

و قال الحلّي في السرائر: و إذا اختلفا، فقال كلّ واحد منهما للآخر كنت آتّم بك، فسدت صلاتهما و عليهما أن يستأنفا «٤». و قال أيضا: و لا تصحّ الصلاة إلّا خلف معتقد الحقّ بأسره، عدل في ديانتته. «٥».

و قال المحقّق في المعتمد: و لا تصحّ و بين الإمام و المأموم حائل يمنع المشاهدة، و هو قول علمائنا. و قال فيه أيضا: و لا يقف المأموم قدّام الإمام، و تبطل به صلاة المؤتم و هو قول علمائنا. «٦».

و قال العلّامة في القواعد: الثالث: عدم تقدّم المأموم في الموقف على الإمام، فلو تقدّمه المأموم بطلت صلاته «٧»، و في مفتاح الكرامة في شرح هذه العبارة: قد نقل الإجماع على هذا الشرط في التذكرة، و نهاية الأحكام في آخر كلامه،

(١) الانتصار: ١٥٨.

(٢) الانتصار: ١٥٧.

(٣) المهذب ١: ٨١.

(٤) السرائر ١: ٢٨٨.

(٥) السرائر ١: ٢٨٠.

(٦) المعتمد ٢: ٤١٦ و ٤٢٢.

(٧) قواعد الأحكام ١: ٣١٤.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٠٤

و المنتهى، و الذكري، و الغريّة، و إرشاد الجعفرية، و المدارك، و المفاتيح، و ظاهر المعتمد، و الكفاية. و في الأول و الرابع و الخامس الإجماع على أنّه لو تقدّمه بطلت سواء كان عند التحريمه أو في أثناء الصلاة «١».

و في القواعد أيضا: السادس عدم علو الإمام على موضع المأموم بما يعتدّ به، فتبطل صلاة المأموم لو كان أخفض «٢». و في مفتاح الكرامة في شرح العبارة: عند علمائنا كما في التذكرة، و عملا برواية عمّار المؤيدة بعمل الأصحاب، إذ ليس لها في الفتوى مخالف «٣». و في القواعد أيضا: و لو نوى كلّ من الاثنين الإمامة لصاحبه صحّت صلاتهما، و لو نوى الائتتمام أو شكّا فيما أضمراه بطلتا «٤».

و في المفتاح في شرحه: أمّا البطلان في الأول فعليه الإجماع، كما في التذكرة و نهاية الأحكام، و عمل الأصحاب كما في الروض و

المسالك و الذخيرة «٥». و في التحرير حكم بطلان صلاة المأموم إذا كان أسفل أو متقدماً على الإمام، و فيما إذا ائتم القارئ بالأمي «٦» إلى غير ذلك من العبارات الظاهرة في بطلان أصل الصلاة.

و دعوى كون الغالب الإخلال بوظائف المنفرد، و عليه ينزل إطلاق عبائهم.

مدفوعة بعد ملاحظة كثرة المأموم المسبوق بركعتين أو أزيد، و عدم سقوط القراءة في الأخيرتين، و بعد ملاحظة جواز القراءة في الأوليين مع عدم سماع قراءة الإمام في الصلوات الجهرية و لو همهمة، بل لعله كان المشهور وجوبها في هذه الصورة و بعد ملاحظة قلة موارد زيادة الركن لأجل المتابعة، و كذا الرجوع إلى

(١) مفتاح الكرامة ٣: ٤١٧.

(٢) قواعد الأحكام ١: ٣١٥.

(٣) مفتاح الكرامة ٣: ٤٢٧.

(٤) قواعد الأحكام ١: ٣١٥.

(٥) مفتاح الكرامة ٣: ٤٣١.

(٦) تحرير الأحكام ١: ٥١ و ٥٣.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٠٥

حفظ الإمام كما لا يخفى.

□
و كيف كان، فقد ورد في الفرع الذي وقع التعرض له في أكثر العبارات المتقدمة رواية واحدة و هي رواية السكوني عن أبي عبد الله، عن أبيه عليهما السلام قال: «قال أمير المؤمنين عليه السلام في رجلين اختلفا فقال أحدهما: كنت إمامك، و قال الآخر: أنا كنت إمامك، فقال: صلاتهما تامة»، قلت: فإن قال كل واحد منهما: كنت آتم بك، قال: «صلاتهما فاسدة و ليستأنفا» (١).

فإن الحكم ببطلان صلاتهما في الفرض الأخير مع ترك الاستفصال عن الإخلال بوظائف المنفرد و عدمه خصوصاً مع ملاحظة ما ذكرنا من عدم كون فرض العدم نادراً، لا ينطبق إلّا على كون وجود الإمام معتبراً في صحة صلاة المقتدى لا في صحة أصل الاقتداء، حتى لا ينافي بطلانه صحة أصل الصلاة.

و حمل الفساد المحمول على الصلاة على فسادها من حيث كونها جماعةً خلاف ظاهر الرواية، و كذا ظاهر العبارات المتقدمة بل بعضها مما لا يمكن حملها على ذلك، فإن إيجاب الإعادة كما حكم به الشيخ فيما إذا ائتم قارئ بأمي «٢» لا يكاد ينطبق على بطلان خصوص الجماعة فقط كما هو ظاهر، مع أن البطلان رتب على الائتمام كذلك لا على فقدان القراءة و نحوها. هذا، و يؤيد البطلان بل يدل عليه رواية زرارة المتقدمة الواردة في مسألة الحائل «٣»، فإن ظاهرها نفى أصل الصلاة مع وجود السترة، أو الجدار، أو كون الفصل بين الصفوف قدر ما لا يتخطى، و فيها عبارات ظاهرة في بطلان أصل

(١) الكافي ٣: ٣٧٥ ح ٣، الفقيه ١: ٢٥٠ ح ١١٢٣، التهذيب ٣: ٥٤ ح ١٨٦، الوسائل ٨: ٣٥٢. أبواب صلاة الجماعة ب ٢٩ ح ١.

(٢) الخلاف ١: ٥٥٠ مسألة ٢٩١.

(٣) الوسائل ٨: ٤٠٧ أبواب صلاة الجماعة ب ٥٩ ح ١.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٠٦

الصلاة، و كذا رواية عمّار السابطي المتقدمة «١» الواردة في باب علو الظاهرة في أنه لو قام الإمام على شبه دكان أو سقف و

المأمومون على الأرض لا- تكون صلاة المأمومين بمجزية أو جائزة أصلا كما لا يخفى، و من هنا يمكن نسبة الفتوى بذلك إلى الكليني و الصدوق و الشيخ بإيرادهم هذه الروايات في جوامعهم، بل و إلى أرباب الجوامع التي أخذها هؤلاء منها، كجامع حسين بن سعيد و غيره من الجوامع الأوليّة.

هذا، و لكن ظاهر جعل تلك الأمور شروطا لعنوان الجماعة دون أصل الصلاة، أنّ الإخلال بشيء من تلك الأمور يوجب عدم تحقق ذلك العنوان دون عنوان الصلاة، فيصير مقتضى القاعدة حينئذ عدم البطلان فيما لو لم يخل بوظائف المنفرد.

و لكن في مقابل القاعدة، الأقوال المتقدمة و الروايات الكثيرة الظاهرة في بطلان أصل الصلاة دون القدوة فقط، و من هنا يشكل الأمر، و لأجله ذهب صاحب الجواهر و كثير من المتأخرين إلى الصحّة نظرا إلى القاعدة المعتضدة بالروايات الواردة فيما لو فقد بعض أوصاف الإمام مثل ما ورد فيما لو انكشف كون الإمام على غير وضوء، أو كونه كافرا، أو مستدبرا، أو غير قاصد لعنوان الصلاة ممّا يدلّ على صحّة صلاة المأمومين و عدم وجوب الإعادة عليهم.

بدعوى عدم ظهور الفرق بين مورد هذه الروايات و بين سائر الموارد، و أنّه يستفاد من تلك الروايات بأنّه مع عدم تحقق الاقتداء لأجل فقد بعض ما له دخل فيه، لا موجب لعدم تحقق عنوان الصلاة أيضا «٢».

و لكن يرد عليه أنّ ظاهر تلك الروايات الصحّة و لو مع الإخلال بوظائف

(١) الوسائل ٨: ٤١١. أبواب صلاة الجماعة ب ٦٣ ح ١.

(٢) جواهر الكلام ١٤، ٢-١٢.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٠٧

المنفرد، إذ من البعيد عدم تحقق الإخلال فيما لو صلّى الرجل من خراسان إلى بغداد خلف رجل ظهر كونه يهوديا مع بعد المسافة بينهما و طول المدّة في الطريق خصوصا في الأزمنة السابقة، مع أنه مورد بعض تلك الروايات «١».

هذا، مضافا إلى أنّه يمكن دعوى الفرق بأنّ فقدان شيء من أوصاف الإمام لا يضرّ بتحقيق عنوان الجماعة الذي مرجعه إلى جعل المأمومين واحدا واسطة في مقام العبادة و الخضوع، بحيث كانت عبادتهم تابعة لعبادته، و خضوعهم متعبقا لخضوعه، بل المعتبر أصل وجود الإمام الذي يكون حافظا لوحدهم ناظما لاجتماعهم، و لا يعتبر في تحقّقها إلّا مجرد إحراز كونه واجدا للشرائط، و لو لم يكن واجدا لها واقعا.

و هذا بخلاف ما إذا تحقق الفصل بينهما، أو كان هناك حائل، أو تقدّم المأموم على الإمام، فإنّه مع ذلك لا يكاد يتحقّق عنوان الجماعة، و به يختل نظامها، و إن شئت قلت في الفرق بين المقامين: إنّ النزاع في المقام إنّما هو فيما لو انكشف فقدان ما هو الشرط، و المفروض في تلك الروايات تحقّقه، إذ ليس الشرط هو الإسلام الواقعي، و كذا الطهر الواقعي، و كذا غيرهما من الأوصاف المعتبرة في الإمام، بل المعتبر هو إحراز تلك الأوصاف و لو بأمارة أو أصل، و المفروض فيها تحقق ما هو الشرط، فلا يقاس المقام بذلك أصلا.

و كيف كان، فلا مجال لرفع اليد عن رواية السكوني المتقدمة الدالّة على وجوب الاستئناف فيما إذا قال كلّ واحد منهما: كنت آتم بك، خصوصا بعد كونها معمولا بها هنا لدى الجميع، و إن كان الصدوق لا يعمل بما انفرد به السكوني تبعاً لشيخه «ابن الوليد» إلّا أنّه أيضا أفتى على طبق روايته هنا، فلا مجال لطحها.

(١) الوسائل ٨: ٣٧٤. أبواب صلاة الجماعة ب ٣٧ ح ١ و ٢.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٠٨

وقد عرفت أن حمل وصف الفساد على الفساد من حيث الجماعة - نظرا إلى بعض العبارات الواقعة في أدلته اعتبار تلك الأمور في الجماعة كقوله عليه السلام في رواية زرارة الواردة في البعد والحائل: «إن صلى قوم و بينهم وبين الإمام ما لا يتخطى فليس ذلك الإمام لهم بإمام» (١) - خلاف الظاهر، لأنه مضافا إلى ظهور بعض العبارات الأخر في بطلان أصل الصلاة بل و أظهرته من ذلك لا يمكن هذا الحمل في رواية السكوني الظاهرة في وجوب الاستئناف، كما لا يخفى.

كما أن دعوى تعارض الظهورين و وجوب الرجوع إلى القاعدة التي تقتضى الصحة كما عرفت، مندفعه، بأنه لا مجال لها مع وجود الدليل الاجتهادي الحاكم بوجوب الإعادة و الاستئناف.

فالإنصاف أنه لا بد من الحكم بالبطلان في مورد رواية السكوني و ما يشابهه من الموارد التي يكون فقدان بعض الأمور المعبرة فيها موجبا لاختلال نظم الجماعة، و محلا بالوحدة التي بها تتقوم الجماعة، و يحكم بالفرق بينها و بين ما لو انكشف فقدان بعض أوصاف الإمام كما عرفت.

مسألة: اعتبار قصد القربة من حيث الجماعة و عدمه

قال في العروة: لا يعتبر في صحة الجماعة قصد القربة من حيث الجماعة، بل يكفي القصد القربة في أصل الصلاة، فلو كان قصد الإمام من الجماعة هو الجاه، أو مطلب آخر دنيوي و لكن كان قاصدا للقربة في أصل الصلاة صح، و كذا إذا كان قصد المأموم من الجماعة سهولة الأمر عليه أو الفرار من الوسوسة. (٢).

(١) الوسائل ٨: ٤١٠. أبواب صلاة الجماعة ب ٤٢ ح ٢.

(٢) العروة ١: ٦٠٥ مسألة ٢٢.

و علق على الحكم بالصحة في الفرض الأول سيدنا العلامة الأستاذ (مد ظله العالی) في حاشية العروة ص ٥٩ قوله: و هذا في غاية الإشكال، و لكنه لم يستشكل فيه أحد من محشي العروة إلا بعض الأعظم من المعاصرين، بل زاد على مجرد الإشكال قوله: و هذا مما نزل منه أقدام الرجال. «المقرر».

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٠٩

و لا بأس ببسط الكلام في هذا المقام في التية و تحقيق حال الخصوصيات المفردة المقرونة مع الطبيعة المكتنفة بها، فنقول:

قال بعض الأعظم من المعاصرين في كتاب صلاته في هذا المقام ما ملخصه:

أن إيجاد الضمانات المتحددة مع الصلاة من جهة الأغراض الدنيوية مع قصد القربة في أصل الصلاة يتصور على وجوه:

أحدها: أن يكون الداعي إلى إيجادها متولدا من أمر الشارع المتعلق بالطبيعة، بمعنى أن إرادة امتثال أمر الشارع ألجأه إلى تعيين فرد من بين أفراد الطبيعة، و لو لا أمر الشارع بإيجادها لم يكن له داع إلى إيجاد ذلك الفرد أصلا، و لما أمره بإيجاد أصل الطبيعة و صار عازما على ذلك و دار أمره بين هذا الفرد و باقي الأفراد، رجح هذا الفرد لكونه موافقا لبعض الأغراض الدنيوية، و هذا لا مجال لتوهم الإشكال فيه.

ثانيها: أن يكون ما يترتب عليه الغرض الدنيوي عنوانا غير عنوان العبادة يمكن اتحادهما في الخارج، و يمكن انفكاكهما، كما إذا فرض حصول الغرض بنفس الكون في مكان خاص، سواء اتحد مع الصلاة أم لا، فأوجد الصلاة بهذا الكون بواسطة الأمر بها.

ثالثها: أن يحصل الغرض الدنيوي بالصلاة على وجه خاص، و في كل من القسمين الأخيرين بعد فرض كفاية أمر الأمر في إيجاد العمل، و إن لم يضم إليه داع آخر، إمّا أن يكون الداعي الآخر أيضا يكفي في إيجاد العمل و إن لم يكن أمر الأمر مؤثرا، و إمّا أن يكون ضعيفا.

ثم قال ما ملخصه: إنه قد عرفت عدم الإشكال في صحة القسم الأول من الأقسام المذكورة، وهو أن يكون الداعي الراجع إلى نفسه إنما نشأ من أمر المولى

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣١٠

بمعنى أن أمر المولى لما أوجاه إلى إيجاد الطبيعة من دون اقتضاء لخصوص فرد من الأفراد، اختار الفرد الخاص منها لجهة من الجهات الراجعة إلى نفسه، كاختيار الماء البارد في الصيف للوضوء، والماء الحار في الشتاء.

و أمّا القسم الثاني، فالظاهر أنه بقسميه كالأول، و مطابق لما ذكر فيه. و أمّا القسم الثالث فيشكل الأمر فيه مطلقاً، سواء كان الداعي الآخر ضعيفاً أو قوياً، لأنّ العمل الخاصّ مستند إلى المجموع في كلتا صورتين، ثمّ يبين الفرق بينه وبين القسم الثالث و ذكر في طريق التخلّص أنّه يمكن رفع اليد عن الغرض الدنيويّ و الإغماض منه، بناء على ما قرّره في الأصول من كون الإرادة من الأفعال الاختيارية للنفس، و أنّه لا طريق للتخلّص على غير هذا المبنى.

ثمّ يبين حكم الضمان الرجح و أنهى الأمر بعد ذلك إلى الضميمة المحرّمة، و قال فيها ما ملخصه: أنّ الضميمة المحرّمة إن كانت مرغّبة في عرض داعي الأمر، فبطلان العبادة بعد فرض اعتبار الإخلاص معلوم، مضافاً إلى الأخبار الكثيرة، و إن كانت موجبة لترجيح فرد من بين أفراد الطبيعة المأمور بها، فمقتضى القاعدة عدم البطلان.

ثمّ حكى عن شيخنا المرتضى بطلان عمل المرئي مطلقاً، من دون فرق بين ما إذا كان داخلاً في أصل العمل أو في ترجيح بعض أفراد على بعض، و أنّ الرياء ليس كالضميمة المباحة غير القادحة في ترجيح بعض الأفراد على بعض «١»، ثمّ استشكل في الحكم بالبطلان في القسم الثاني، و ذكر جملة من الأخبار الواردة في الرياء، و قال: إنّ الناظر في أخبار الباب يكاد يقطع بأنّ المحرّم و الممنوع و المبطل للعبادة هو إظهار عبادة الله تعالى مع أنّه لا يكون كذلك في نفسه، لا مطلق الإظهار و لو كان

(١) كتاب الطهارة للشيخ الأنصاري ٢: ١٠٤، الأمر الثالث من بحث الرياء.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣١١

مطابقاً لما في نفسه «١». انتهى ملخص موضع الحاجة من كلامه، زاد الله في علوّ مقامه.

تحقيق حول الرياء و الجاه

الظاهر في باب الرياء ما أفاده شيخنا المرتضى قدّس سرّه من عدم الفرق في بطلان العمل بين ما إذا كان داخلاً في أصل العمل و مرغّباً في عرض داعي الأمر، سواء كان ضعيفاً أو قوياً، و بين ما إذا صار محرّكاً لترجيح بعض الخصوصيات المفردة المقترنة مع الطبيعة في الوجود المكتنفة بها على البعض الآخر.

و دعوى عدم دلالة الأخبار الواردة في باب الرياء على بطلان العمل في الصورة الثانية.

ممنوعة، خصوصاً مثل قول أبي جعفر عليه السلام في رواية زرارة و حمران: «لو أنّ عبداً عمل عملاً يطلب به وجه الله و الدار الآخرة و أدخل فيه رضى أحد من الناس كان مشركاً» «٢»، أفلا يصدق على مثل ذلك العمل أنّه أدخل فيه رضى أحد من الناس؟ و كذا قول أبي عبد الله عليه السلام في رواية عليّ بن سالم: «قال الله تعالى: أنا أغنى الأغنياء عن الشرك، فمن أشرك معي غيري في عمل لم أقبله إلّا ما كان خالصاً» «٣».

هذا، مضافاً إلى أنّ الرياء بحسب الغالب إنّما يكون في الخصوصيات دون أصل الطبيعة، لأنّه لا يكاد يتحقّق الرياء بالنسبة إلى أصل الإتيان بالصلاة من

(١) كتاب الصلاة للمحقق الحائري: ٤٥٦-٤٦١.

(٢) المحاسن ١: ٢١٢ ح ٣٨٤، الكافي ٢: ٢٩٣ ح ٣، عقاب الأعمال: ٢٨٩ ح ١، الوسائل ١: ٦٧. أبواب مقدّمة العبادات ب ١١ ح ١١.

(٣) الزهد: ٦٣ ح ١٦٧، الوسائل ١: ٧٣. أبواب مقدّمة العبادات ب ١٢ ح ١١.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣١٢

المسلم، فإنّه لا يترك الصلاة حتّى يكون الإتيان بها رياء فالرياء الذي قد يصدر من المسلم إنّما هو في الخصوصيات المقترنة مع أصل الطبيعة الموجبة لترجيح بعض أفرادها على بعض، فالأخبار الواردة فيه لو لم نقل بشمولها لمثل ذلك لكان اللّازم أن يقال بكونها مسوقة لبيان حكم بعض الأفراد النادرة كما لا يخفى. وبالجملة: فلا ينبغي الإشكال في البطلان في هذا القسم.

إنّما المهمّ في الباب ملاحظة حال ما لو كان الترجيح لبعض الخصوصيات والأفراد على البعض الآخر، مستندا إلى الجاه، دون الرياء الذي وردت فيه الروايات الكثيرة الدالّة على حرمة و بطلان العمل به، مضافا إلى كونه منافيا لقصد التقرب المعبر في العبادة «١». والكلام في الجاه قد يقع من حيث الحكم التكليفي المتعلّق به، وأنّه هل يكون محرّما أم لا؟ وقد يقع من جهة الحكم الوضعي وأنّه هل يكون مبطلا للعبادة من جهة دعوى منافاته لقصد التقرب المعبر في العبادة أم لا؟ وقد يقع فيما تقتضيه الأدلّة الخاصّة الواردة فيه فنقول:

لا ينبغي الارتياح في أنّ الجاه قد يترتب عليه بعض من الأمور المهيّئة الدينيّة، كترويج المعروف و حصول الاجتناب عن بعض المعاصي بسببه، و في هذا الفرض لا إشكال في جواز تحصيل هذا الجاه لهذا الغرض بل وجوبه، و كذا في جواز حفظه بعد وجوده بل و في وجوبه، و ليس حبّ تحصيل مثل ذلك أو حفظه من الرذائل الأخلاقيّة و المبعوضات الشرعيّة كما هو واضح. و قد لا يترتب عليه ذلك، و لكنّه في صورة اقترانه بالعبادة لا يتجاوز عن مجرد تعلّق الحبّ بهذا المقدار، و هو أن يكون مجرد الإمامة التي يترتب عليها متابعتها

(١) راجع الوسائل ١: ٦٤ و ٧٠. أبواب مقدّمة العبادات ب ١١ و ١٢.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣١٣

المأمومين في أفعالهم له، و ركوعهم بركوعه، و سجودهم بسجوده محبوبا له، فلا يكون له غرض زائد على هذا المقدار بل يكون حبّه متعلقا بخصوص ذلك.

ولا خفاء في كون هذا الجاه- تحصيلاً و حفظاً- من النقائص الأخلاقيّة المعدودة في علم الأخلاق من الرذائل، و كان المهذبون للنفس من الأعلام يبيدون هذه الرذيلة عن أنفسهم و لو بالرياضة و المجاهدة، إنّما الإشكال في كونه مبطلا للعمل مع تعلّقه ببعض خصوصياته، و الظاهر أنّه لا فرق بينه و بين الرياء من هذه الجهة.

لأنّ مقتضى التأويل في الأخبار الواردة في باب الرياء أنّ قدحه في العمل ليس لأجل حرمة، بل لأجل عدم اجتماعه مع الخلو و القربة المعبر في العبادة، و هذه الجهة مشتركة بينه و بين الجاه، فحينئذ يكون الإتيان بالصلاة في جماعة لأجل الجاه موجبا لبطانها، و الحكم بالصحة كما في متن العروة على ما عرفت في غاية الإشكال.

وجوب متابعة المأموم للإمام

من أحكام الجماعة وجوب متابعة المأموم للإمام مطلقاً أو في خصوص الأفعال، وقد حكى الإجماع عليه مستفيضاً «١» ولكنّها لم تقع بعنوانها مورداً للحكم بالوجوب في الروايات الكثيرة الواردة في الباب، لأنّ موردها - كما سيجيء - بعض فروع المسألة. نعم، الظاهر أنّ الجمهور حكموا بوجوبها بعنوانها، والدليل لهم في هذا الباب النبوي: «إنّما جعل الإمام ليؤتمّ به». هذا، ويستفاد من الروايات الواردة من

(١) المعبر ٢: ٤٢١، المنتهى ١: ٣٧٩، مدارك الأحكام ٤: ٣٢٦، مفاتيح الشرائع ١: ١٦٢، جواهر الكلام ١٣: ٢٠١، مستند الشيعة ٨: ٩٤، الذخيرة: ٣٩٨.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣١٤

طرقنا أنّ وجوب المتابعة كان أمراً مسلماً بين المتشرّعة، ولكنّه لم يكن مورداً لمراعاة جميع الناس، ولذا وقع فيها السؤال عن عدم مراعاتها.

ثمّ إنّ لترك المتابعة فردين على ما في كلام الفقهاء:

أحدهما: تقدّم المأموم على الإمام في الركوع، أو السجود، أو نحوهما، أو في الأقوال على القول بوجوب المتابعة فيها أيضاً.

ثانيهما: تخلف المأموم عن الإمام في ظرف وجود الفعل، أو القول من الإمام، كما إذا تأخّر عنه في الركوع حتّى يرفع رأسه مثلاً.

ثمّ إنّ قوله صلى الله عليه وآله: «إذا ركع فاركعوا» كما ورد في جميع ما ورد في هذا الباب المذكور في الصحاح الست منقولاً عن سنّة من الصحابة متفرّعا على قوله صلى الله عليه وآله: «إنّما جعل الإمام ليؤتمّ به، أو إنّما جعل الإمام ليؤتمّ به» الصادر منه صلى الله عليه وآله على ما يستفاد من المجموع، وكذا قوله: «إذا سجد فاسجدوا» كما في البعض «١»، هل يستفاد منه إيجاب أن يكون ركوع المأموم أو سجوده في ظرف فراغ الإمام عن الركوع أو السجود، حتّى كانت مخالفته متحقّقة بركوع المأموم أو سجوده، حتّى في ظرف ركوع الإمام أو سجوده، أو يستفاد من ذلك المنع من التقدّم والردع عن السبق إليهما، والمخالفة حينئذ تتحقّق بركوع المأموم أو سجوده قبل اشتغال الإمام بهما؟

وعلى الثاني هل المراد إيجاب كون ركوع المأموم أو سجوده في زمان حدوثه من الإمام، بمعنى كون الواجب عليه أن يكون متابعاً له في الحدوث وإن تخلف عنه في البقاء، أو أنّ المراد وجوب المتابعة ما دام كونه في الركوع؟ فإذا رفع رأسه قبل أن يرفع الإمام رأسه منه خالف في بقاء المتابعة، كما يستفاد من الأخبار الآتية

(١) صحيح البخارى ١: ١٩٠ ح ٦٨٨ و ٦٨٩، سنن الترمذى ١: ٣٧٦ ح ٣٦١، صحيح مسلم ٤: ١١٢ ح ٨٦ و ص ١١٣ ح ٨٩، سنن النسائي ٢: ٩٠ ح ٧٩٠، سنن أبي داود ١: ١٦٤ ح ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٥، سنن ابن ماجه ١: ٣٩٢.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣١٥

الواردة من طرقنا، حيث أمر بإعادة الركوع فيما إذا رفع رأسه قبل الإمام، وهذا بخلاف الوجه الأول، فإنّ المخالفة فيه إنّما تتحقّق بأنه لم يتابع الإمام في الحدوث وإن تابعه في البقاء.

هذا، والظاهر أنّ العرف لا يكاد يستفيد من هذه العبارة، الوجه الأول الراجع إلى لزوم أن يكون حدوث الفعل من المأموم عقيب انقضائه من الإمام، بحيث كان ركوعه بعد فراغ الإمام من ركوعه، بل الظاهر منها لزوم أن لا يكون ركوع المأموم سابقاً على ركوع الإمام حدوثاً، بأن يتقدّم عليه فيه ويسبقه.

كما أنّ الظاهر بعد ذلك هو كون الغرض اجتماعهما في الفعل، بأن لا يتقدّم عليه ولا يتأخّر عنه تأخراً فاحشاً، ويؤيد ذلك الروايات الواردة من طرقنا التي سيجيء نقلها والتكلم في مفادها.

ثم إن الروايات الواردة من طرقنا كثيرة:

□

منها: رواية ربيع بن عبد الله و الفضيل بن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

سألناه عن رجل صلى مع إمام يأتيه به، فرفع رأسه من السجود قبل أن يرفع الإمام رأسه من السجود؟ قال: «فليسجد» (١).

ومنها: رواية سهل الأشعري عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته عن ركع مع إمام يقتدى به ثم رفع رأسه قبل الإمام؟ قال: «يعيد ركوعه معه» (٢).

ومنها: رواية محمد بن علي بن فضال (٣) عن أبي الحسن عليه السلام قال: قلت له:

(١) التهذيب ٣: ٤٨ ح ١٦٥، الفقيه ١: ٢٥٨ ح ١١٧٣، الوسائل ٨: ٣٩٠، أبواب صلاة الجماعة ب ٤٨ ح ١.

(٢) الفقيه ١: ٢٥٨ ح ١١٧٢، التهذيب ٣: ٤٧ ح ١٦٣، الاستبصار ١: ٤٣٨ ح ١٦٨٨، الوسائل ٨: ٣٩٠، أبواب صلاة الجماعة ب ٤٨ ح ٢.

(٣) الظاهر عدم وجود هذا العنوان بين الرواة، لأن علي بن فضال كان له ابن واحد وهو الحسن المعروف الذي يروى عن الرضا عليه السلام، وكان له أبناء ثلاثة: محمد وعلي وأحمد، وعليه فيحتمل أن يكون محمد هذا منسوبا إلى جدّه «علي بن فضال»، لا إلى أبيه (حسن بن علي بن فضال)، وعليه فلا بد أن يكون المراد بأبي الحسن هو أبا الحسن الثالث عليه السلام، لكنّه يبيّنه عدم وجود مثل ذلك في الأسانيد، كما لا يخفى (منه).

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣١٦

أسجد مع الإمام فأرفع رأسى قبله أعيد؟ قال: «أعد و اسجد» (١).

ومنها: رواية حسن بن علي بن فضال قال: كتبت إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام في الرجل كان خلف إمام يأتيه به، فيركع قبل أن يركع الإمام وهو يظن أن الإمام قد ركع، فلما رآه لم يركع رفع رأسه ثم أعاد ركوعه مع الإمام، أفسد ذلك عليه صلاته أم تجوز تلك الركعة؟ فكتب: «تتم صلاته، ولا تفسد صلاته بما صنع» (٢).

ومنها: رواية علي بن يقطين قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يركع مع الإمام ثم يقتدى به ثم يرفع رأسه قبل الإمام؟ قال: «يعيد ركوعه معه» (٣).

والظاهر أن مورد الروايات هو ما لو أخل المأموم بالمتابعة جهلا منه بفعل الإمام، وأنه هل رفع رأسه من الركوع أو السجود أم لا؟ أو أنه هل ركع أم لا؟ ولا يشمل صورة العمد ولا مورد نسيان أصل الجماعة أو الصلاة.

ويؤيده قول الراوى في رواية ابن فضال: «وهو يظن أن الإمام قد ركع»، فالمورد خصوص ما لو كان الإخلال بالمتابعة مسببا عن مظنة تحقق الفعل المتابع فيه من الإمام كما لا يخفى، وبذلك يجمع بينها وبين رواية غياث بن إبراهيم (٤) قال:

سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل يرفع رأسه من الركوع قبل الإمام، أيعود فيركع إذا أبطأ الإمام ويرفع رأسه معه؟ قال: «لا» (٥).
بحملها على ما لو أخل المأموم بالمتابعة

(١) التهذيب ٣: ٢٨٠ ح ٨٢٤، الوسائل ٨: ٣٩١، أبواب صلاة الجماعة ب ٤٨ ح ٥.

(٢) التهذيب ٣: ٢٧٧ ح ٨١١ و ص ٢٨٠ ح ٨٢٣، الوسائل ٨: ٣٩١، أبواب صلاة الجماعة ب ٤٨ ح ٤.

(٣) التهذيب ٣: ٢٧٧ ح ٨١٠، الوسائل ٨: ٣٩١، أبواب صلاة الجماعة ب ٤٨ ح ٣.

(٤) هو من فضلاء المحدثين من العامة، له كتاب في الفقه، رواه عن جعفر بن محمد عليهما السلام، ولذا رموه بالضعف وعدم الوثاقة.

(٥) الكافي ٣: ٣٨٤ ح ١٤، التهذيب ٣: ٤٧ ح ١٦٤، الاستبصار ١: ٤٣٨ ح ١٦٨٩، الوسائل ٨: ٣٩١، أبواب صلاة الجماعة ب ٤٨ ح ٦.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣١٧

عمدا و رفع رأسه من الركوع قبل الإمام كذلك، كما حملها الشيخ رحمه الله على ذلك. □

و به ترتفع المعارضة الواقعة بينها وبين تلك الروايات منطوقا، كما بالنسبة إلى البعض، و مفهوما كما بالإضافة إلى البعض الآخر. هذا، و يمكن الجمع بينهما بحمل هذه على ما لو كان الإمام ممن لا يقتدى به، و حمل تلك على ما لو كان هناك إمام يقتدى به كما وقع في أكثرها التصريح به.

ثم إن ما عدى رواية ابن فضال واردة فيمن رفع رأسه من السجود أو الركوع قبل رفع الإمام رأسه، و من الواضح في مثل هذا المورد تحقق الركوع أو السجود من المأموم، لأن المفروض أنه لم يخل بالمتابعة في إحداثهما و أنه ركع و سجد معه.

و حينئذ يقع الكلام في أن الركوع أو السجود المعاد بعد رفع الرأس هل كان إيجابه لغرض حفظ الوحدة فقط، و التشاكل و الانتظام المتقوم بالمتابعة في الأفعال، فلا يكون له موجب إلا ذلك، و لا يكون ركوعا و سجودا حقيقيا بل صورة الركوع و السجود، أو أن بقاء الإمام في ركوعه أو سجوده و عدم رفع رأسه منهما يوجب أن لا يكون رفع المأموم رأسه من ركوعه أو سجوده مضرا ببقاء ركوعه أو سجوده بعد اعادته و الالتحاق بالإمام، غاية الأمر أن البقاء بالنسبة إلى الإمام حقيقى و بالنسبة إلى المأموم شرعى، فلم يتحقق منه شرعا إلا ركوع واحد و سجود واحد؟

وجهان:

الظاهر هو الوجه الثانى، لأن ظاهر الأمر بالإعادة أن الركوع أو السجود المعاد إدامه للركوع أو السجود الأول، و أنه لا ينبغي نفاذه قبل رفع الإمام رأسه، و يترتب على الوجهين أنه على الوجه الثانى لا بد من الإتيان بالذكر المعبر فى الركوع و السجود لو لم يأت به فى الأول منهما، و هذا بخلاف الوجه الأول، فإنه لا يلزم عليه الإتيان به كما لا يخفى.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣١٨

هذا، و أميا رواية ابن فضال فهي واردة فيما لو ركع قبل أن يركع الإمام، و حينئذ يقع الكلام في أن جواز الإعادة هل هو لأجل كون ركوعه الأول الواقع قبل الإمام غير مجز و أن الركوع المحسوب جزء من الصلاة هو الركوع المعاد الذى تابع فيه الإمام، أو أن الركوع الثانى قد شرع لغرض حفظ الوحدة و الانتظام كما عرفت؟، و جهان: و سيجىء التعرض لمسألة السبق إلى الركوع إن شاء الله تعالى.

وجوب المتابعة شرطى أو تكليف نفسى؟

إن المتابعة فى الأفعال فقط أو الأقوال أيضا هل هى واجبة شرطا أو أن المستفاد من الأدلة حكم تكليفى نفسى كان الغرض منه حفظ الانتظام و تحقق الوحدة كما هو المشهور «١»؟

و على تقدير الشرطية هل هى شرط لصيرورة الفعل المتابع فيه متصفا بوصف الجزئية للصلاة، فلا يحسب الركوع الذى لم يتابع فيه ركوعا للصلاة، فيجب عليه إعادته لكى لا تخلو صلاته من ركوع، أو أن المتابعة شرط لا تصاف الفعل المتابع فيه بكونه واقعا فى جماعة، أو أن المتابعة شرط لأصل صحة الصلاة بحيث كان الإخلال بها مضرا بصحتها؟، و جوه و احتمالات:

الظاهر أنه لا محيص فى هذا الباب عن الالتزام بما عليه المشهور من عدم كون الوجوب شرطيا، لعدم دلالة الروايات على أزيد من حكم تكليفى، و ليس فيها إشعار بدخالة المتابعة فى الصلاة أو فى الجماعة، نعم قد يقال كما قيل: بأنه لا فرق بين الرواية النبوية الواردة فى المتابعة الظاهرة فى إيجابها و إيجاب الركوع إذا ركع الإمام

(١) تذكرة الفقهاء ٤: ٣٤٧ مسألة ٦٠٦، نهاية الأحكام ٢: ١٣٥-١٣٦، الذكري ٤: ٤٤٥، مدارك الأحكام ٤:

٣٢٨-٣٢٩، جواهر الكلام ١٣: ٢١٠.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣١٩

و كذا السجود و التكبير (١)، و بين ما ورد في باب الوضوء من قوله تعالى إِذِ انقَضَتْ إِلَى الصَّلَاةِ فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَايْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ. (٢) من جهة إفادة الشرطية.

فكما أنه لا إشكال في أن مفاد هذه الآية الشريفة بيان اشتراط الصلاة بالوضوء، و أن الأمر به أمر إرشادي و الغرض منه الإرشاد إلى شرطية الوضوء للصلاة لا وجوبه في نفسه، فكذلك لا ينبغي الإشكال في ظهور الرواية النبوية الدالة على أنه «إنما جعل الإمام ليؤتم به» في اشتراط المتابعة في صحة القدرة، و لا فرق بين الآية و الرواية من هذه الجهة أصلا.

هذا، و لكن الأمر ليس كما ذكره، فإنه هناك حيث يكون في البين عنوان آخر متعلق للوجوب، و قد علق وجوب الوضوء على إرادة القيام إليه لا يكاد يفهم من ذلك إلا مدخلية الوضوء في حصول الغرض من الأمر المتعلق بذلك العنوان، و أنه لا يكاد يحصل ذلك الغرض إلا بعد كون الإتيان به في حال كونه متوضئا و ممثلا للأمر المتعلق بالوضوء.

و أمّا هنا فإنه و إن كان في البين عنوان آخر أيضا، و هو الائتمام، و قد تعلق به الأمر الاستحبابي، إلا أنه لا تكون الرواية بصدد بيان اشتراطه بشرط مثل نية الائتمام مثلا، فإنك عرفت سابقا أن هذه الرواية على تقدير صدورهما عن النبي صلى الله عليه و آله قد صدرت بعد مضي سنين متعدّدة من إقامته بالمدينة، مع أنه كانت الصلاة جماعة متداولة بين المسلمين من أول قدوم النبي صلى الله عليه و آله بها بل قبل قدومه.

و لا ينبغي توهم كون الجماعة متداولة بينهم سنين تقرب من عشر، و بعد ذلك

(١) راجع ٣: ٣١٤.

(٢) المائدة: ٦.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٢٠

بين النبي صلى الله عليه و آله أنها تحتاج إلى كذا و كذا، فالرواية لا تكون بصدد بيان هذه الجهة أصلا، بل التأمل فيها يقضى بكون مفادها بيان نفس الائتمام بما له من المعنى عند العرف، و أن الاقتداء و الائتمام في باب الصلاة معناه هو الاقتداء المتداول بين الناس في أمورهم الاجتماعية التي من شأنها جعل واحد منهم رئيسا و متبوعا.

فكما أن الاقتداء عرفا و جعل واحد متبوعا في جهة من الجهات لا يكاد يتحقق إلا بمتابعته في الجهة التي اقتدى به في تلك الجهة، فإنه مع الإخلال بالمتابعة لا يكاد يرى تابع و متبوع لتقومه بالانظام و الوحدة، فكذلك الاقتداء في باب الصلاة.

و بالجملة: فالرواية ناظرة إلى أن جعل الإمام إنما هو كجعله في سائر الأمور الاجتماعية التي يكون الغرض من جعل المتبوع فيها معلوما لكل واحد من الناس، فكما أن الغرض منها هو الائتمام بالمتبوع و المتابعة له في الجهة التي كان فيها متبوعا، كذلك الغرض من جعل الإمام في باب الجماعة في الصلاة هو الائتمام به و الاقتداء و التبعية له.

فغاية نظر الرواية هو بيان معنى الائتمام في لسان الشرع، و أنه هو المعنى العرفي المعهود بين أهل العرف في أمورهم العادية، و ليست بصدد إفادة اشتراط الائتمام بشيء أصلا حتى يكون الإخلال به موجبا لعدم تحققه.

و إن شئت قلت: إن صدور هذه الرواية بعد مضي سنين متعدّدة من زمان الإتيان بالصلاة في جماعة دليل على عدم بطلان الصلاة بالإخلال بالمتابعة، و إن كانت الرواية ظاهرة في وجوبها، لأنّ تعرّض النبي صلى الله عليه و آله لذلك إنما هو لأجل ردع بعض من المصلين في جماعة، حيث لم يكن يراعى المتابعة مسامحة، فالرواية بصدد بيان إيجابها ردعا لمن لم يراع، و حينئذ فمع عدم مراعاته

في طول سنين و عدم بيان النبي صلى الله عليه و آله يستكشف عدم كون الإخلال بها مضراً بصحة أصل الصلاة أو القدوة.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٢١

فانقذ من جميع ذلك أنه لا بد من الالتزام بما عليه المشهور من عدم كون وجوب المتابعة وجوباً شرطياً أصلاً.

ثم إنه على التقديرين - أي الوجوب النفسى للمتابعة أو الشرطى الراجع إلى مدخليتها فى الصحة - هل الواجب هى المتابعة فى جميع الأفعال أو معظمها؟ وجهان:

الظاهر هو الوجه الأول لقوله صلى الله عليه و آله: «إنما جعل الإمام ليؤتم به» الظاهر فى لزوم الائتتمام و المتابعة ما دام كونه إماماً، و ما ذكر متفرعاً عليه فإنما هو على سبيل المثال، و الغرض وجوب المتابعة فى جميع الأفعال و الهيئات الصادرة عن الإمام من قيام و قعود و انحناء و سجود و وضع و رفع.

و احتمال كون الواجب خصوص المتابعة فى معظم الأفعال مع أنه لا يتجاوز عن حد الاحتمال و لا يكاد يساعده ظواهر شىء من الأدلة مجمل جداً، لأنه لم يعلم أن المراد هو المعظم مفهوماً أو مصداقاً، و عليه يقع الاختلال فى الجماعة، لأنه يختار أحد المتابعة فى الركوع و الآخر المتابعة فى السجود و الثالث المتابعة فى غيرهما، و كيف كان فلا مجال لهذا الاحتمال أصلاً.

و يقع الكلام بعد ذلك بناء على استفادة الوجوب الشرطى من الرواية النبوية:

«إنما جعل الإمام ليؤتم به» فى أن الاقتداء العملى و المتابعة المستفادة شرطيتها هل هو شرط بالنسبة إلى مجموع الصلاة، بحيث كان الاقتداء فى كل فعل شرطاً فى اتصاف مجموع الصلاة بوصف الوقوع فى جماعة و كان الإخلال بالمتابعة و لو فى فعل واحد مانعاً عن اتصاف الصلاة بذلك الوصف، أو أن المتابعة فى كل فعل شرط لوقوع نفس ذلك الفعل جماعة، بحيث زاد ثواب خصوص ذلك الفعل على ما لو وقع فرداً بخمس و عشرين درجة، أو بأربع و عشرين «١»، فالإخلال بالمتابعة فى الركوع مانع عن اتصافه بكونه ركوعاً قدوياً، و لا يقذح فى اتصاف السجود بهذا

(١) راجع الوسائل ٨: ٢٨٥. أبواب صلاة الجماعة ب ١.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٢٢

الوصف لو لم يقع الإخلال بالمتابعة فيه؟

و لا- يبتنى ذلك على أن الصلاة هل هى اسم لنفس الأفعال و الأقوال و الهيئات الواقعة فيها التى يوجد شىء منها و ينعدم، و يوجد شىء آخر، أو أنها عبارة عن الخضوع و الخشوع المتحقق بالشروع، و يستمر إلى آخر الأفعال؟ و ذلك لأنه على التقدير الثانى أيضاً يمكن البحث فى أن الصلاة التى هى عبارة عن الأمر الواحد الذى يستمر بعد وجوده، هل يكون وقوعها فى جماعة مشروطاً برعاية المتابعة فى جميع الأفعال الواجبة معه، بحيث كان الإخلال بها و لو فى خصوص التسليم مضراً و مانعاً عن وقوع شىء منها كذلك، أو أن المتابعة فى كل فعل شرط لوقوع الحال المقارن معه متصفاً بوصف الجماعة؟

و كيف كان، فعلى تقدير استفادة الشرطية يقع الكلام فى أن المشروط له المتابعة هل هو المجموع أو الأبعاض؟ و لا يذهب عليك أن إجمال الرواية على هذا التقدير دليل على ما ذكرنا من عدم كونها بصدد إفادة الوجوب الشرطى أصلاً حتى يقع فيها الاجمال من هذه الحيثية، بل مفادها مجرد الحكم التكليفى النفسى، و لا تقذح مخالفته بصحة الصلاة و لا بصحة الاقتداء أصلاً كما لا يخفى.

ثم إنك عرفت أن الروايات الواردة من طرقنا أكثرها واردة فى رفع الرأس من الركوع أو السجود قبل الإمام، و بعضها واردة فى خصوص السبق إلى الركوع،

و لا بد لنا من التكلم فى هذين الفرعين فنقول:

فروع:

الفرع الأول: رفع الرأس من الركوع أو السجود قبل الإمام

لو رفع الرأس من الركوع أو السجود قبل أن يرفع الإمام رأسه، ففيه صورتان

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٢٣

١- ما إذا كان ذلك مسببا عن السهو والذهول عن كون صلاته جماعة، أو عن الظنّ بكون الإمام قد رفع رأسه فرفع وانكشف الخلاف، و أنه لم يرفع الإمام رأسه بعد.

٢- ما إذا وقع ذلك عن تعمّد و التفات.

أمّا الصورة الأولى، فالحكم فيها بمقتضى بعض الأخبار الواردة من طرقنا أنه يجب عليه العود و اللحق بالإمام فى الركوع حتى كان متبعا له فى حدوث الركوع و بقاءه «١»، غاية الأمر أن البقاء هنا لا يكون بقاء حقيقيا لتخلل الرفع، بل بقاء حكمي اعتبره الشارع بقاء للركوع الأول و إن كان بحسب الواقع ركوعا ثانويا.

فإذا كان الحكم كذلك فإن عاد و لحق بالإمام فى الركوع، و إن خالف و لم يتابع الإمام فى بقاء الركوع و لم يعد إليه مع كون الواجب عليه العود و اللحق، فإن قلنا:

بأن المتابعة واجبة شرطا و أن الإخلال بها يقدح فى الصلاة، أو فى القدوة فى مجموع الصلاة، أو فى الجزء الذى خالف فيه و الأجزاء اللاحقة، أو فى خصوص الجزء الذى لم يتابع فيه، فاللازم القول ببطان الصلاة أو القدوة فى المجموع أو البعض.

و إن لم نقل باعتبار المتابعة شرطا و قلنا: بأن الرواية النبوية المروية بطرق العامة «٢» التى هى الأصل فى هذا الحكم لا دلالة لها على أزيد من إفادة تكليف نفسى فى حال القدوة، كما استظهرنا ذلك منه، فاللازم فى المقام أن يقال: إن ترك المتابعة لا يؤثر فى بطلان الصلاة و لا فى بطلان القدوة أصلا، بل غايته أنه معصية لتكليف نفسى مستقل لا يترتب عليها إلا استحقاق العقوبة. و لا مجال لأن يقال: إن ترك المتابعة الذى به يتحقق العصيان متحد مع إدامه

(١) راجع الوسائل ٨: ٣٩١. أبواب صلاة الجماعة ب ٤٨ ح ٤.

(٢) راجع ٣: ٣١٤.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٢٤

القيام بعد رفع الرأس و عدم اللحق بالإمام، فإدامه القيام و الاستمرار عليه مبغوض للمولى حينئذ، فكيف يمكن أن يصير مقربا بمجرد وقوعه جزء من الصلاة؟! ضرورة أن المبغوض لا يكاد يمكن أن يكون مقربا للعبد إلى الله سبحانه و تعالى، فالبطلان مستند إلى عدم قابلية القيام للوقوع جزء من الصلاة، و ذلك لأن القيام المعتبر فى الصلاة بعد الركوع هو قيام ما، و المتابعة فيه متحققه على ما هو المفروض.

لأنّ الفرض فيما لو استمرّ على القيام حتى رفع الإمام رأسه من الركوع و تحقّق المتابعة فى القيام، فالذى يكون جزء للصلاة و هى طبيعة القيام المتحقّقة بالقيام أنا ما، قد تحقّقت فيه المتابعة، فلم تلزم صيرورة المبعّد مقربا كما لا يخفى.

و هذا بخلاف ما إذا خالف الإمام و لم يتابعه فى حدوث الركوع بل سبق إليه عمدا، فإنّه هناك لا يقع الركوع المسبوق إليه إلا مبغوضا مبعّدا للعبد عن ساحة المولى، و لا يمكن أن يكون مقربا، فالفرق بينهما أنّه هنا لم يتحقّق الإخلال بالمتابعة فيما هو جزء من الصلاة كما عرفت، و أمّا هناك فقد تحقّق الإخلال بها عمدا و صارت المعصية متّحدة مع ما هو من أجزاء الصلاة، و لا محيص فيه من الحكم بالبطلان.

وقد انقذ مّا ذكرنا أنه بناء على كون وجوب المتابعة نفسيًا لا مجال لتوهم بطلان أصل العبادة ولا القدوة، لعدم استلزام المخالفة صيرورة المبعّد مقرّبًا حتّى يؤثر في البطلان لأجل الاستحالة العقلية، ولا تكون المتابعة شرطًا في صحة القدوة كما هو المفروض. فعلى هذا المبني تكون العبادة صحيحة و القدوة متحقّقة و المخالفة غير مؤثّرة، و أمّا على القول باستفاداة الشرطية من الرواية النبوية: «إنّما جعل الإمام ليؤتمّ به»، أو من الروايات الخاصّة الواردة من طرقنا الظاهرة في الأمر بالركوع و العود إليه لو نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٢٥

رفع المأموم رأسه منه قبل الإمام سهوا، بدعوى كون الأمر الواقع فيها إرشادا إلى اعتبار ذلك في تحقّق الجماعة و صحة القدوة، فالظاهر بطلان القدوة مع عدم رعاية المتابعة كما عرفت.

و يمكن تصحيحها في هذا الفرع بناء على الشرطية أيضا، بدعوى أنّ الظاهر من الأدلة الظاهرة في الشرطية، أنّ المتابعة المعترّبة في صحة القدوة إنّما هي المتابعة في أجزاء الصلاة، و أمّا مقدّمات الأجزاء كالرفع و الهويّ و نحوهما، فليست المتابعة فيها أيضا معترّبة في صحة الجماعة، و في المقام لم يتحقّق الإخلال بالمتابعة فيما صار جزء من الصلاة و عدّ من أجزائها.

ضرورة أنّ الركوع الذي هو جزء للصلاة قد تحقّقت فيه المتابعة، لأنّ المفروض أنّ إحداثه من المأموم إنّما وقع تبعا للإمام، و رفع الرأس منه الذي قد خولف فيه المتابعة لا يكون من أجزاء الصلاة، و القيام بعده الذي هو من أجزاء الصلاة قد روعيت فيه المتابعة، لأنّ المفروض استمرار المأموم على حال القيام حتّى يلحق به الإمام و تتحقّق المتابعة فيه، و لا يقدح مجرد كون حدوثة سابقا على الإمام بعد كون الجزء للصلاة بعد رفع الرأس هو طبيعته القيام المتحقّقة بقيام ما، و قد تحقّقت فيه المتابعة على ما هو المفروض.

و أمّا الصورة الثانية، فالحكم فيها بمقتضى الجمع بين الروايات الواردة في المقام بعد حمل رواية غياث «١» على صورة التعمد، أنّه لا يجوز له العود، بل يبقى على حاله حتّى يلحق به الإمام، و لا يبطل صلاته أو قدوته بذلك أصلا، لا بناء على استفاداة الوجوب النفسي، و لا بناء على الشرطية، أمّا على الأول فواضح، و أمّا

(١) الوسائل ٨: ٣٩١. أبواب صلاة الجماعة ب ٤٨ ح ٦.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٢٦

على الثاني فلما عرفت من أنّ المتابعة إنّما هي معترّبة في الأجزاء دون مقدّماتها، و أنّ الإخلال بها فيها لا يقدح بصحة الصلاة و لا بالقدوة أصلا.

الفرع الثاني: سبق المأموم إلى الركوع

إشارة

□
ما لو سبق الإمام إلى الركوع، و ليعلم أنّه لم يتعرّض لهذا الفرع أصحابنا الإمامية رضوان الله عليهم أجمعين إلى زمان المحقّق، نعم أورد الشيخ رحمه الله في زيادات التهذيب الرواية الدالّة عليه، و هي رواية ابن فضال المتقدّمة «١»، و لكتبه اقتصر على مجرد نقل الرواية من غير إشعار بالعمل بها، و لم يتعرّض له في كتبه الفقهية. و أمّا المحقّق فقد عنون في الشرائع مسألة رفع الرأس من الركوع أو السجود قبل الإمام و قال بعد ذلك: و كذا إذا سبق الإمام فيه «٢».

و يستفاد من ذلك أنّه استنبط حكم سبق من الرفع، و أنّه لا يكون له دليل مستقل، و لعلّه كان لأجل عدم صلاحية الرواية الواردة فيه للاعتماد عليها، و كيف كان، فهذه المسألة أيضا له صورتان:

١- سبق إليه عمدا.

٢- سبق إليه سهوا.

أمّا في صورة العمد فربما يقال بطلان الصلاة فيها نظرا إلى أنّ الفعل قد وقع منهيا عنه، فلا يمكن أن يقع جزء من العبادة «٣»، و لا يمكن تداركه لاستلزامه الزيادة المبطلّة، و قد أجيب عنه بأنّ اتّصاف الفعل بوقوع منهيا عنه مبنّى على اقتضاء الأمر بالشىء للنهى عن الضدّ الخاصّ، و قد حقّق في محلّه خلافه.

(١) التهذيب ٣: ٢٧٧ ح ٨١١.

(٢) شرائع الإسلام ١: ١١٣.

(٣) مستند الشيعة ٨: ٩٨.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٢٧

و دعوى أنّ البطلان لا يتوقّف على كون الفعل منهيا عنه بل يكفى فيه عدم كونه مأمورا به، فهو ثابت بلا إشكال، لأنّ الأمر بالشىء و إن كان لا- يقتضى النهى عن الضدّ الخاصّ، إلّا أنّه يوجب خلوه عن الأمر و هو يكفى فى البطلان و عدم إمكان الوقوع جزء من العبادة.

مدفوعه بأنّه لا يحتاج فى الصّحة إلى الأمر الفعلى، بل تكفى المحبوبة الذاتية و الرجحان فى نفسه، مع قطع النظر عن المانع الخارجى. هذا، و لكنّ التحقيق أنّ الأمر بالشىء و إن كان لا يقتضى النهى عن الضدّ، إلّا أنّه فيما إذا لم يكن الضدّان ممّا لا ثالث لهما، و إلّا فالضدّ بعينه منهى عنه، لكونه مخالفة للأمر بالضدّ الآخر، فإنّ عصيان الأمر بالسكون يتحقّق بمجرد الحركة، و عصيان الأمر بالحركة لا يتحقّق إلّا بالسكون.

و كذا فى المقام، فإنّ عصيان وجوب المتابعة لا يتحقّق فى نفس الأمر إلّا بالسبق إلى الركوع و لا واقعية له غير ذلك، فلا محيص عن الالتزام بكونه منهيا عنه.

سلمنا عدم تعلق النهى به لأجل عدم اقتضاء الأمر بالشىء للنهى عن الضدّ مطلقا، لكن نقول: إنّ الوجود الذى يكون عصيانا للمولى و لا يقع إلّا مبغوضا صرفا، كيف يمكن أن يقع جزء من العبادة و يصلح لأن يتقرّب به و بسائر الأجزاء؟! هذا كلّ فى العمد.

و أمّا فى صورة السهو فالحكم يدور مدار العمل بالرواية الواردة فيه، فإن قلنا بأنّ عدم عمل الأصحاب بها إلى زمان المحقّق، و الدليل عليه عدم تعرّضهم لهذا الفرع يوجب الإعراض، و هو قادح فى الأخذ بها، فلا بدّ من الحكم فيه على

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٢٨

القاعدة «١»، و إن لم نقل بذلك فلا مانع من الفتوى على طبق الرواية و الحكم بجواز المتابعة كما لا يخفى.

لو سبق المأموم الإمام و لم يستكشف من الدليل أن وجوب المتابعة يكون نفسيا أو غيريا فما الحكم؟

ثمّ إنّ لو لم يستكشف من الدليل أنّ وجوب المتابعة هل يكون وجوبا نفسيا لا يترتب على مخالفته سوى الإثم و استحقاق العقوبة، أو وجوبا شرطيا يكون متعلقه دخيلا فى القدوة بحيث لا يمكن تحقيقها بدونه؟ ففيمّا إذا أخلّ بالمتابعة و سبق إلى الركوع أو السجود عمدا لا- بدّ من البحث فيه تارة فى أنّ مراعاة الاحتياط المساوق للعلم بحصول الواقع بما ذا يحصل، و اخرى فى أنّ مقتضى العلم الإجمالى أعنى الحجّة الإجمالية على التكليف المراد بين النفسى و الغيرى ما ذا؟.

أمّا الأول: فطريق الاحتياط لمن لم يراع التكليف المتعلّق بالمتابعة بل أخلّ به عمدا بالسبق إلى الركوع مثلا أن يراعى المتابعة فيما بعد و لم يخلّ بها ثانيا، و يصلّى صلاة كانت صحيحة على التقديرين «جماعة و فرادى» بأن كان الإخلال بالمتابعة فى الركعة الثانية أو بعدها.

لأنّ لو كان فى الركعة الاولى لا يمكن له ذلك من جهة القراءة فى الركعة الثانية، لأنّه يدور أمره بين لزوم ترك القراءة لو كانت

صلاته جماعة، و لزوم الإتيان بها لو كانت صلاته فرادى، فلا يمكن له مراعاة ذلك بحيث تصحّ صلاته على كلا التقديرين، و لم يحصل له فيما بعد ما هو من وظيفة الجماعة خاصّة، بحيث لو كانت

□

(١) و محصّيها ما أفاده سيّدنا العلّامة الأستاذ (أدام الله ظلّه على رؤوس الأنام) في حاشية العروة الوثقى (ص ٦١) من الإشكال في وجوب المتابعة و لزوم مراعاة الاحتياط مع المتابعة بالإعادة بعد الإتمام. «المقرّر».

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٢٩

صلاته فرادى لبطلت، كما في موارد الرجوع إلى حفظ الإمام مع كون حكم الشكّ مع قطع النظر عن الرجوع إليه البطلان، فعند اجتماع القيود الثلاثة- و هي عدم الإخلال بالمتابعة فيما بعد من الأفعال و الركعات، و عدم الابتلاء بالقراءة فيما بعد حتّى يدور أمره بين المحذورين، و عدم الابتلاء بالرجوع إلى حفظ الإمام فيما لو كان الحكم مع قطع النظر عن الرجوع البطلان و لزوم الاستئناف- يتمّ صلاته القابلة للوقوع جماعة و فرادى، و بعد ذلك يستأنفها أيضا.

و ذلك إنّما هو لأجل احتمال البطلان بمجرد السبق إلى الركوع المحتمل لأن يكون محرّما، لاحتمال كون التكليف المتعلّق بالمتابعة نفسيا، فيصير الركوع محرّما، و المحرّم لا يصلح لأن يكون مقرّبا.

نعم، و وجوب الاستئناف إنّما هو بناء على عدم جواز قصد العدول من الائتمام إلى الانفراد، لأنّه بناء على الجواز يقصد الانفراد بعد الإخلال بالمتابعة و يتمّ صلاته فرادى، و بذلك يحصل له العلم بفرغ الذمّة عن التكليف المتعلّق بالصلاة، و ذلك لأنّ المفروض أنّ المتابعة على تقدير كونها واجبة شرطا لا تكون شرطا لصحّة أصل الصلاة حتّى يكون الإخلال بها موجبا لاحتمال البطلان من رأس، بل طرف العلم الإجمالى هي الشرطية للقُدوة فقط.

و بالجملة: فبناء على جواز العدول لا مجال لوجوب الاستئناف.

و أمّا الثانى: فالظاهر أنّ هذا العلم الإجمالى أعنى الحجّة الإجمالية لا يؤثّر في تنجّز التكليف على تقدير ثبوته، لأنّه مع مخالفته لا يحصل العلم بالمخالفة لتكليف أصلا، لأنّ المفروض أنّ أحد طرفيه هو التكليف النفسى، و الطرف الآخر هو الوجوب الشرطى الذى لا يترتّب على مخالفته سوى انهدام القدوة و بطلان الاقتداء، فلا يحصل مع عدم رعايته المتابعة بالسبق إلى الركوع أو السجود العلم بمخالفة تكليف منجّز على المكلف.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٣٠

نعم، مع اختلال شىء من القيود الثلاثة المتقدّمة لا يحصل له العلم بفرغ الذمّة عن التكليف بالصلاة، لأنه يحتمل معه البطلان و لكن ذلك التكليف خارج عن طرفى العلم الإجمالى، لأنّه تكليف معلوم بالتفصيل، و الغرض هو التكلّم فى ما يقتضيه العلم الإجمالى الموجود فى البين و طرفاه هما التكليف النفسى المتعلّق بالمتابعة و وجوبها الشرطى و أمّا أصل التكليف بالصلاة فهو خارج عن الطرفية للعلم الإجمالى.

و بالجملة: العلم الإجمالى هنا لا يؤثّر فى تنجّز التكليف على تقدير ثبوته، لأنّه لا يترتّب على مخالفته بعض أطرافه على تقدير ثبوته إلّا بطلان القدوة فقط لا أصل الصلاة.

نعم قد عرفت أنه مع اختلال شىء من القيود المتقدّمة لا يحصل له العلم بالفراغ، كما أنه مع عدم اختلاله أيضا لا يحصل، لأنّ مقتضى احتمال كون وجوب المتابعة نفسيا حرمة مخالفته المتحقّقة بالركوع الذى سبق فيه، و مع اتّصاف الركوع بالحرمة و كونه مبعوضا لا يعقل أن يكون مقرّبا، فمقتضاه بطلان أصل الصلاة حينئذ.

ثمّ إنّ ذكر بعض الأعظم من المعاصرين كلاما فى مقام الشكّ، فى أنّ المتابعة هل تكون واجبة نفسا أو شرطا؟، و لا بأس بذكره، فنقول:

قال: لو كانت المتابعة في كل فعل واجبة إجمالاً، و لم نعلم كونها من قبيل الوجوب النفسى أو الشرطى، فاللازم مراعاة كليهما، بمعنى أنه لو خالف و كان وجوب المتابعة نفسياً لصحّت العقوبة و إن صحت صلاته، لكون الوجوب النفسى طرفاً للعلم الإجمالى، إلا أن يقال: إن العلم الإجمالى إنما ينجز الواقع إن كان الأخذ بالأصول فى أطرافه موجبا للمخالفة القطعية، و ليس ما نحن فيه من ذلك.

فإن المفروض أن الشك فى الشرطية فى باب الجماعة يقتضى مراعاتها لا

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٣١

معاملة الشك فى القيد أو جزء من أجزاء المركب الذى بنينا على البراءة، فحينئذ لو بنى على بطلان الجماعة و يأتى بالصلاة تامة بوظيفة الفرادى لا يكون قاطعاً بالمخالفة، نعم لو كان المبنى على البراءة فى القيد المشكوك فى باب الجماعة لكان الأخذ بالبراءة من حيث التكليف النفسى، و من حيث الشرطية موجبا للمخالفة القطعية.

فإن قلت: بأى وجه يسقط العلم الإجمالى المفروض عن الأثر بمجرد لزوم مراعاة الشرطية من جهة أخرى، أليس يمكن أن يكون لزوم مراعاة الشرطية مستندا إلى جهتين: إحداهما ما ذكرت من القاعدة فى باب الجماعة، و الأخرى من جهة العلم الإجمالى؟.

قلت: لو كان الأخذ بمقتضى الشرطية هنا من باب الأصل التبعدى و هو حكم الشك لكان لما ذكرت وجه، و إن كان قابلاً للخدشة أيضاً، و لكنك عرفت أن ذلك من باب الدليل اللفظى الدال على لزوم فاتحة الكتاب فى الركعة المتأخرة عن الركعة التى سبق الإمام إلى الركوع، و مقتضى العموم المذكور احتياج الركعة الآتية إلى فاتحة الكتاب اللازم منه بطلان الجماعة، فيكون من قبيل ما إذا قامت الأمانة الشرعية المثبتة لأحد طرفى العلم الإجمالى، و قد قرّر فى الأصول انحلال العلم الإجمالى بذلك، و صيرورة الشك فى الطرف الآخر بدوياً.

نعم، ما ذكرت يمكن تقريبه بالنسبة إلى غير الركعة الأولى، كمن سبق الإمام فى ركوع الركعة الثانية أو الثالثة مثلاً، لعدم ما يدل على بطلان الجماعة فى غير الأوليين، فيدور الأمر بين كون المتابعة واجبة نفساً أو شرطاً، فإن كانت واجبة نفساً يحرم، و إن كانت واجبة شرطاً تبطل الجماعة، لكن يرد على ذلك أيضاً أن السبق إلى الركوع لا يكون مخالفة قطعياً للشارع، فإنه لو عامل مع هذه الصلاة معاملة غير الجماعة و لم يأت بعد ذلك بما هو وظيفة الجماعة لم يحصل منه المخالفة

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٣٢

القطعية. (١).

و يرد عليه ما أوردناه عليه فى السابق من أن التمسك بقوله: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب» (٢) فى موارد الشك فى اعتبار شىء فى الجماعة، تمسك بالعام فى الشبهة المصدقية للمخصّص، و الجواز فيه و إن كان مورداً للاختلاف بينهم إلا أن الظاهر وفاقاً للقائل عدم الجواز.

و ذلك لأنّ محصل دليل المجوز يرجع إلى أن الحجية من قبل المولى لا تتم إلا بعد ثبوت الكبرى و الصغرى معاً، و الموجود فى المقام كبريان معلومتان: إحداهما ما يدل على وجوب إكرام كل عالم مثلاً، و الأخرى ما يدل على النهى عن إكرام الفساق من العلماء، و قد انعقد الظهور لكل منهما، و لكن فردية زيد للأولى معلومة و للثانية مشكوكة، فبضميمة الصغرى المعلومة إلى الكبرى الأولى ينتج وجوب إكرام زيد، و ليس فى البين ما يزاحمها، لكون فرديته لموضوع الثانية مشكوكة، و الحجّة لا تتم بالكبرى وحدها، بل لا بدّ من ثبوت الصغرى أيضاً.

و يرد عليه أن حكم المخصّص لا يختص بالأفراد المعلومة، و ليس وظيفة المولى إلا إلقاء الكبريات و بيانها للناس، و هذه الكبريات حجّية بأنفسها من دون توقّف على تشخيص صغرياتها، نعم حجّيتها بالنسبة إلى الخارجيات تتوقّف عليه، فقول المولى: أكرم العلماء مثلاً حجّة على العبد يجب عليه امتثاله، و إن كان لا يتعين عليه فى الخارج إلا إكرام من ثبت كونه عالماً.

و بالجملة: فالتمسك بالعام فى الشبهة المصدقية للمخصّص لا يجوز على ما قرّر فى محلّه، و حينئذ يرد على هذا القائل إنّه مع اعترافه

بعدم الجواز كيف تمسك به هنا؟

(١) كتاب الصلاة للمحقق الحائري: ٤٩٠-٤٩١.

(٢) مستدرک الوسائل ٤: ١٥٨ ح ٥ و ٨، يراجع الوسائل ٦: ٣٧. أبواب القراءة في الصلاة ب ١ ح ١. و ص ٨٨ ب ٢٧ ح ٤.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٣٣

إن قلت: إن مراده ليس هو التمسك بالعام في الشبهة المصدقية، بل مراده هو التمسك به مع الشك في مفهوم عنوان المخصيص، نظير ما إذا تردّد مفهوم الفاسق الخارج عن العلماء الذين يجب إكرامهم بين خصوص مرتكب الكبيرة أو الأعم منه و من مرتكب الصغيرة، و لا بأس بالتمسك بالعام في مثل ذلك.

قلت: لو سلّمنا ذلك نقول: إن التمسك بالعام في الشبهة المفهومية و إن كان جائزا إلا أنه لا مجال بعد الجواز لاستكشاف عدم كون المورد المشكوك مصداقا لعنوان المخصيص، كما صرح به، حيث استكشف من التمسك بعموم ما يدل على احتياج الصلاة إلى فاتحة الكتاب عدم كون المورد المشكوك من أفراد الجماعة.

فإنه يرد عليه إنه لا- وجه لهذا الاستكشاف، ضرورة أن الحكم الجارى في موضوع الشك كيف يمكن أن يرفع الشك؟ فإن مورد التمسك بالعام هو المشكوك بما أنه مشكوك، فكيف يرفع التمسك بالعام للشك، و يثبت به عدم كونه من أفراد المخصيص كما لا يخفى؟! «١» و كيف كان، ففي مسألة السبق إلى الركوع لو لم يعلم حال المتابعة و أنها واجبة نفسا أو شرطا بل علم بوجودها إجمالا وجهان:

أحدهما: بطلان الصلاة من رأس و عدم صحتها جماعة و لا فرادى، نظرا إلى أن أمر المتابعة يدور بين الوجوب النفسى و الشرطى، و على التقديرين يكون الإخلال بها مبطلا.

(١) و الانصاف أن عباراته في هذا المقام مختلفة جدا، حيث إنه يستفاد من بعضها أن التمسك بعموم قوله: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب» من قبيل التمسك بالعام في الشبهة المصدقية للمخصيص، و قد صرح في بعضها بأن الشبهة هنا من جهة المفهوم، و أنه ليس لنا مشكوك في الخارج، و في ثالث بعدم كون الشبهة في الموضوع و لا- في المفهوم، لعدم كون مفهوم الجماعة من المفاهيم المجملة، بل الدليل الدال على مشروعيتها ليس له إطلاق، و أن المتيقن منه قسم خاص من الجماعة، و الموارد المشكوكه تبقى بلا دليل، فلا مانع من التمسك بالعموم الدال على لزوم القراءة، فلا تغفل. «المقرر».

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٣٤

أما على التقدير الأول فلأن المتابعة و إن لم تكن على هذا التقدير شرطا لا فى أصل الصلاة و لا فى القدوة، إلا أن الإخلال بها بالسبق إلى الركوع يوجب أن يكون الركوع محرّما، لأن الأمر بالشىء و إن كان لا يقتضى النهى عن الضد الخاص، إلا أنه فيما لو لم يكن الضد الخاص عصيانا للأمر بحيث كانت مخالفته متحققة بنفس ذلك الضد و لم يكن لعصيانه واقع غيره.

و أما فيما كان عصيان الأمر بالضد متحققا بنفس إيجاد الضد الآخر كما فى الضدين اللذين لا ثالث لهما، فالأمر بالشىء فيه يقتضى النهى عن الضد بلا ريب، فعلى تقدير كون وجوب المتابعة نفسيا لا مجال للإشكال فى أن مخالفته بالسبق إلى الركوع يوجب وقوع الركوع محرّما، و معه لا يصلح لأن يقع مقربا أو جزء لما هو مقرب.

و أما على التقدير الثانى فلأنه مع الإخلال بالمتابعة على فرض كونها شرطا للقدوة لا لأصل الصلاة لا تقع الصلاة صحيحة لا جماعة و لا فرادى، أما جماعة فواضح، لأن المفروض الإخلال بشرطها، و أما فرادى فلأنها غير مقصودة و المقصود وقوعها جماعة، و هى غير واقعة، فلا تكون صحيحة أصلا.

ثانيها: صحة الصلاة فرادى لا البطلان ولا الصلوة جماعة، لأن التكليف النفسى الذى هو أحد طرفى العلم الإجمالى أعنى الحجّة الإجمالية لا يكون على تقدير ثبوته بمنجز، لأن الطرف الآخر لا يكون تكليفاً، ومع عدم التنجز لا يكون الركوع الذى به تتحقق مخالفته محرماً لكى لا يصلح للجزئية لما هو المقرّب، واحتمال الشرطية للقدوة لا يترتب عليه على تقدير كونه موافقاً للواقع إلا بطلان القدوة دون أصل الصلاة.

ودعوى كون وقوعها فرادى غير مقصود فكيف تقع فرادى؟! مدفوعة بأن ما يفتقر إلى القصد إنما هو نفس عنوان الصلاة، وكذا صيرورتها

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٣٥

جماعة، وأما وقوعها فرادى فلا يحتاج إلى قصد آخر زائداً على قصد عنوان الصلاة، فلا مانع بعد عدم تأثير قصد الاقتداء فى صيرورة الصلاة صلاة المقتدى من وقوعها صلاة المنفرد وإن لم تكن بهذه الصفة مقصودة.

نعم، لو قلنا فى موارد اختلال بعض شروط الجماعة - كثبوت الحائل بين الإمام والمأموم أو تحقق فصل معتد به بينهما، أو غيرهما من الموارد - ببطلان أصل الصلاة و صيرورتها فاسدة من رأس، يصير البطلان فى المقام محتملاً أيضاً. هذا، والتحقيق فى المقام أن هنا مسائل متعدّدة مفترقة من حيث الملاك والحكم:

١- ما لو كانت الجماعة فاقدة لشيء من الشروط المعبرة فيها، أو واجدة لشيء من الموانع المخزبة لها، من دون أن يكون المصلّى جماعة عالماً بذلك، بل كان معتقداً لاستجماعها لجميع الأمور المعبرة فيها وجوداً أو عدماً، ثم انكشف الخلاف، كما إذا انكشف بعد الفراغ ثبوت الحائل، أو تحقق الفصل، أو غيرهما من الأمور التى دلّ الدليل على اعتبارها فى الجماعة.

وقد تعرّضنا لهذه المسألة فيما سبق، واستشكلنا فى صحة الصلاة فرادى أيضاً بعد عدم وقوعها جماعة، نظراً إلى رواية السكونى المتقدمة «١» التى كانت معمولاً بها عندهم، الدالّة على أنه لو قال كلّ واحد من الرجلين المصلين لصاحبه: «كنت آتم بك» تكون صلاة كلّ واحد منهما فاسدة، ويجب عليهما الاستئناف والإعادة، من دون تفصيل بين صورتى الإخلال بوظائف المنفرد و عدمه.

٢- ما كان الحكم مشكوكاً، وكان الجهل متعلقاً بالحكم الشرطى مع كونه بسيطاً، بمعنى أنه لم تعلم مدخلية شيء فى الجماعة من دون أن يكون الطرف الآخر

(١) الكافى ٣: ٣٧٥ ح ٣، الوسائل ٨: ٣٥٢. أبواب صلاة الجماعة ب ٢٩ ح ١.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٣٦

هو احتمال التكليف النفسى، بل كان أمر الشيء دائراً بين الشرطية للجماعة و عدم الشرطية، من دون تعلق تكليف به، فالفرق بين المسألتين أن الجهل فى المسألة الأولى جهل مركّب، و مرجعه إلى اعتقاد المصلّى كون صلاته مستجمعة لجميع شرائط الجماعة ثم انكشف الخلاف بعد ذلك، و فى هذه المسألة جهل بسيط و مرجعه إلى تردد المكلف فى اعتبار شيء فى الجماعة.

و من هنا قد انقدح أن المجهول فى المسألة الأولى هو الموضوع الخارجى، و فى الثانية هو الحكم الشرعى، غاية الأمر أن المراد بالحكم هو الحكم الشرطى لا التكليفى، و هذه المسألة هى التى ذكر المحقق المتقدم «١» أن الأصل فيها يقتضى الشرطية، نظراً إلى عموم قوله: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب» «٢».

و استشكل القائل بجريان استصحاب بقاء الجماعة على الشيخ الأنصارى قدس سرّه بأن الشبهة فيها إنما تكون من جهة المفهوم، و ليس لنا مشكوك البقاء فى الخارج، و هذه هى التى اعترضنا فيها على ذلك المحقق بعدم جواز التمسك بالعام فى الشبهة المصدقية لعنوان المخصّص أولاً، و عدم جواز استكشاف فقد عنوان المخصّص من التمسك بالعام ثانياً، كما عرفت مفصلاً.

٣- ما إذا كان الحكم مشكوكاً و كان الجهل متعلقاً بالحكم الشرطى، و لكن كان الطرف الآخر هو احتمال تكليف نفسى، و قد

عرفت أنه في هذه المسألة يكون في الإخلال بالمتابعة في السبق إلى الركوع وجهان، وقد عرفت أيضا أن الحق عدم تنجز التكليف النفسى بسبب العلم الإجمالى، وعدم ترتب أثر على احتمال الشرطية، لأنه يصير بعد عدم تنجز التكليف النفسى كالمسألة الثانية التى هى مجرى البراءة مطلقا على ما هو الحق، وقد تقدّم سابقا.

(١) كتاب الصلاة للمحقق الحائرى: ٤٩٠-٤٩١.

(٢) راجع ٣: ٣٣٢.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٣٧

وقد تحضّل من جميع ما ذكرنا فى بحث المتابعة أنه بناء على ما اخترناه فى هذا الباب من كون وجوب المتابعة نفسيا لو سبق إلى الركوع عمدا تبطل صلاته من جهة وقوع الركوع عصيانا للتكليف النفسى المتعلق بالمتابعة، والمحزّم لا يصلح لأن يصير مقرّبا أو جزء لما هو المقرّب.

وهكذا الكلام لو سبق إلى السجود عمدا، لأنه لا فرق بينهما بعد كون الواجب هى المتابعة فى كل فعل، وأما لو سبق إلى الركوع نسيانا فقد عرفت أن المستند فى حكمه هى رواية ابن فضال المتقدمة، وهى مضافا إلى أنه لم يعلم العمل بها لما عرفت من أنه لم يتعرّض لمسألة السبق إلى الركوع أحد من أصحابنا الإمامية إلى زمان المحقق.

نعم أورد الشيخ رحمه الله هذه الرواية فى زيادات التهذيب «١» من غير إشعار بكونها معمولا بها، لا يستفاد منها وجوب المتابعة، بل غايته السؤال عن حكم الرجل الذى سبق الإمام إلى الركوع ثم رفع رأسه منه، والجواب دال على الصحّة وعدم كون ذلك مفسدا لعمله «٢».

ولكن لا- يبعد عدم كون السبق إليهما موجبا لبطلان الصلاة، بل الظاهر جريان حكم المتابعة فيه. وأما رفع الرأس من الركوع أو السجود فإن كان سهوا فمقتضى الروايات الواردة فيه أنه يرجع إلى الركوع مثلا، ويتابع الإمام فى بقائه، ويعدّ ركوعه الثانى بقاء للركوع الأول حكما لا حقيقة.

وأما إذا كان ذلك عمدا، فالظاهر أنه لا يقدح ذلك بصحّة صلاته، لعدم تحقق الإخلال بالمتابعة فيما هو من أجزاء الصلاة، لأن الإخلال بها إنما وقع فى الرفع وهو

(١) التهذيب ٣: ٢٧٧ ح ٨١١، الوسائل ٨: ٣٩١. أبواب صلاة الجماعة ب ٤٨ ح ٤.

(٢) ولذا استشكل سيّدنا الأستاذ (مد ظله) فى حاشية العروة (ص ٦١) فى السبق إلى الركوع سهوا، قال:- وأولى منه بالإشكال السبق إلى السجود لخروجه عن مورد جميع الروايات الواردة فى هذا المقام. «المقرّر».

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٣٨

من مقدّمات الأجزاء، والقيام الحادث بعد الرفع لا يكون بتمامه جزء، بل الجزء إنما هو قيام ما، والمفروض تحقق المتابعة بالنسبة إليه كما عرفت.

الفرع الثالث: رفع الرأس قبل الإمام بتخيّل السجدة الأولى

لو رفع رأسه من السجود فرأى الإمام فى السجدة فتخيّل أنها الأولى فعاد إليها بقصد المتابعة فإن كونها الثانية، أو تخيّل أنها الثانية فسجد اخرى بقصد الثانية فإن أنها الأولى، حكم فى العروة بأنها تحسب ثانية فى الأولى و متابعة فى الثانية ولكن احتاط بإعادة الصلاة فى صورتين بعد الإتمام. «١»

هذا، وقد استشكل بعض الأعلام على ما في العروة بأن صيرورة أجزاء الصلاة جزء موقوف على الإتيان به بقصد الجزئية وإن كان على نحو الاجمال، والمفروض أنه لم يأت بالسجدة بقصد أنها جزء من الصلاة في الصورة الأولى، نعم لو أتى بها بقصد الأمر الواقعي مع تخيل أن الأمر الواقعي كان متعلقا بالسجدة للمتابعة، تقع السجدة المأتى بها جزء لتحقق القصد إجمالاً. وهكذا الكلام في الصورة الثانية، حيث إن مقتضى القاعدة احتسابها ثانية، إلا أن يرجع قصده إلى الإتيان بالسجدة المأمور بها فعلا مع تخيل أنها الثانية، فانكشف كونها مطلوبة بعنوان المتابعة (٢).

والظاهر احتسابها ثانية في الصورة الأولى و متابعه في الثانية، لأن المطلوبية بعنوان المتابعة لا تخرج المطلوب بها عن الجزئية للصلاة، فإن الركوع أو السجود

(١) العروة الوثقى ١: ٦١٧ مسألة ١١.

وقد نهى عن ترك هذا الاحتياط في صورتين سيدنا العلامة الأستاذ (أدام الله أظلاله على رؤوس المسلمين) في حاشية العروة ص ٦١. «المقرر».

(٢) كتاب الصلاة للمحقق الحائري: ٤٩٧.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٣٩

المعاد لأجل المتابعة لا يكون عملاً خارجاً من الصلاة أتى به لأجل المتابعة، ولو قلنا بكون المتابعة واجبة نفساً، بل الظاهر أنه أيضاً جزء من الصلاة.

و مرجع ذلك إلى أن الملاك في باب الجماعة هو عمل الإمام الذي تقع المتابعة فيه، فما دام كونه مشتغلاً بالجزء يقع عمل المأموم المتابع متصفاً بوصف الجزئية، وإن وقع مكرراً بعنوان المتابعة ولا يخرج عن الجزئية، ومجرد تخيل المأموم أن سجدة الإمام سجدة ثانية، والإتيان بالسجدة بهذا القصد لا يخرج عمل المأموم عن صدق المتابعة، كما أن تخيل كون سجدة الإمام سجدة أولى والإتيان بها بقصد المتابعة لا يوجب خروجها عن كونها سجدة ثانية.

والسر في ذلك ما عرفت من أن العمل الواقع بعنوان المتابعة لا ينافي مع الجزئية، وإن الملاك في باب الجماعة هو عمل الإمام، فالظاهر ما حكم به في العروة.

مسألة: التأخر الفاحش عن الإمام

بروجردى، آقا حسين طباطبائي، نهاية التقرير، ٣ جلد، ه ق

نهاية التقرير؛ ج ٣، ص: ٣٣٩

قد تكلمنا فيما سبق في الإخلال بالمتابعة الواجبة نفساً على ما استظهرناه من جهة التقدم والسبق على الإمام بكلتا صورتيه - العمد و السهو - ولنتكلم الآن في الإخلال لها بالتخلف عن الإمام بالإتيان بالفعل مؤخراً عنه، وهو الذي قد عبر عنه في كلام الشيخ رحمه الله ومن تبعه بالتأخر الفاحش «١» الذي يكون المراد منه بحسب الظاهر هو التخلف عن الإمام، وعدم رعاية المتابعة له في ركن أو أزيد، وكيف كان فنقول: قد ورد في هذا الباب روايات:

(١) كتاب الصلاة للشيخ الأنصاري: ٣٤٥ و ٣٤٩، وفيه: «التخلف الفاحش»، مصباح الفقيه: ٦٤٧، كتاب الصلاة للمحقق الحائري:

٤٨٨ - ٤٨٩.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٤٠

منها: رواية حفص بن غياث التي رواها المشايخ الثلاثة كل بسند مستقل قال:

سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في رجل أدرك الجمعة وقد ازدحم الناس فكبر مع الإمام وركع ولم يقدر على السجود، وقام الإمام والناس في الركعة الثانية، وقام هذا معهم، فركع الإمام ولم يقدر هذا على الركوع في الثانية من الزحام وقدر على السجود، كيف يصنع؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام: «أما الركعة الأولى فهي إلى عند الركوع تامّة، فلما لم يسجد لها حتى دخل في الركعة الثانية لم يكن ذلك له، فلما سجد في الثانية فإن كان نوى هاتين السجدين للركعة الأولى فقد تمت له الأولى، فإذا سلم الإمام قام فصلّى ركعة فسجد فيها ثمّ يتشهد ويسلم، وإن كان لم ينو السجدين للركعة الأولى لم تجز عنه للأولى ولا للثانية و عليه أن يسجد سجدين و ينوى أنّهما للركعة الأولى، و عليه بعد ذلك ركعة تامّة يسجد فيها.

هذا بحسب ما رواه الصدوق والشيخ، وأما الكليني فرواه إلى قوله: لم تجز عنه للأولى ولا للثانية، و في التهذيب زيادة على ما في الفقيه و هي: إنه قال حفص:

فسألت عنها ابن أبي ليلى فما طعن فيها ولا قارب «١».

وهذه الرواية تشتمل على حكمين مخالفين لما يستفاد من الروايات الواردة في باب صلاة الجماعة، لأنها تدلّ بظاهر على أن المأموم الذي فاتته السجود من الركعة الأولى والركوع من الركعة الثانية، لا بدّ له أن ينوي السجدين من الركعة الثانية للركعة الأولى، وإلا لم تجز عنه للأولى ولا للثانية.

و مرجع ذلك إلى أنه لا بدّ في اتّصاف كل جزء من أجزاء الركعة بوصف الجزئية للركعة الأولى أو الثانية من تعلق القصد بذلك، و أنّه لو لم يتعلّق القصد بهذه الجهة لم يحتسب الجزء المأتمّي به جزء للركعة الأولى وللثانية، مع أنّ الظاهر على ما

(١) الكافي ٣: ٤٢٩ ح ٩، الفقيه ١: ٢٧٠ ح ١٢٣٥، التهذيب ٣: ٢١ ح ٧٨، الوسائل ٧: ٣٣٥. أبواب صلاة الجمعة و آدابها ب ١٧ ح ٢.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٤١

يشهد به النصّ و الفتوى أنه لا مدخلية لهذا القصد في تحقّق ذاك الاتّصاف.

و كذلك الرواية تدلّ بذيلها المرويّ في التهذيب و الفقيه على أنّه إذا لم يأت بالسجدين من الركعة الثانية للإمام بتية الركعة الأولى، فعليه أن يسجد سجدين آخرين ينوي بهما الركعة الأولى، و عليه بعد ذلك ركعة تامّة، مع أنّه يلزم على ذلك زيادة السجود الذي هو ركن و هي مبطلّة. □

نعم، ذكر الشهيد رحمه الله في محكيّ الذكرى «١» أنّه لا بأس بالعمل بهذه الرواية لاشتغالها بين الأصحاب و عدم وجود ما ينافيها، و زيادة السجود مغتفرة في المأموم كما لو سجد قبل إمامه، و هذا التخصيص يخرج الروايات الدالّة على الإبطال بزيادة السجود عن الدلالة، و أمّا ضعف الراوي فلا يضّر مع الاشتهار، على أنّ الشيخ قال في الفهرست: إنّ كتاب حفص معتمد عليه «٢»، انتهى.

و يمكن أن يقال: بعدم كون الذيل تنميّة للرواية بل هو فتوى الصدوق، كما هو دأبه في كتاب الفقيه، حيث يذكر فتواه بعد نقل الرواية، و لعلّه صار سبباً لإضافة الشيخ أيضاً، حيث إنّ زعم كونه جزء للرواية، و لم يرجع إلى المصدر لكثرة اشتغاله.

و منها: رواية عبد الرحمن بن الحجّاج قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون في المسجد إمّا في يوم الجمعة و إمّا في غير ذلك من الأيام، فيزحمه الناس إمّا إلى حائط و إمّا إلى أسطوانة. فلا يقدر على أن يركع و لا يسجد حتى رفع الناس رؤوسهم، فهل يجوز له أن يركع و يسجد وحده ثمّ يستوى مع الناس في الصّفّ؟

قال: «نعم لا بأس بذلك» «٣».

(١) الذكرى ٤: ١٢٧، الوسائل ٧: ٣٣٦. أبواب صلاة الجمعة و آدابها ب ١٧ ح ٢.

(٢) الفهرست: ٦١.

(٣) التهذيب ٣: ٢٤٨ ح ٦٨٠ وفيه: «حتى يرفع الناس»، الوسائل ٧: ٣٣٦. أبواب صلاة الجمعة و آدابها ب ١٧ ح ٣.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٤٢

و منها: رواية أخرى لعبد الرحمن بن الحجاج عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته عن الرجل يصلّى مع إمام يقتدى به، فركع الإمام و سها الرجل و هو خلفه لم يركع حتى رفع الإمام رأسه و انحط للسجود أ يركع ثم يلحق بالإمام و القوم في سجودهم، أم كيف يصنع؟ قال: «يركع ثم ينحط و يتمّ صلاته معهم و لا شيء عليه» (١).

هذه هي الروايات الواردة في المقام، و قد انقذ لك أن الأخير منها واردة في التخلّف المستند إلى السهو عن الركوع، و غيرها في التخلّف الناشئ عن الإلجاء و الاضطرار لأجل الازدحام الموجب لفوت الركوع و السجود من ركعة واحدة أو الركوع من ركعة و السجود من أخرى.

فمرجع غير الأخيرة إلى أنه لو حصل التخلّف و لو بالنسبة إلى الزائد من ركن واحد و لكن كان مستندا إلى الإلجاء و الاضطرار فلا بأس بذلك، و لا يوجب بطلان القدوة إلا أن يقال: إن رواية حفص لا دلالة لها إلا على تحقّق القدوة في خصوص الركوع و السجود الذي تابع فيه الإمام، و نوى جزئيته للركعة الأولى، و عليه فلم يتحقّق التخلّف، لأن ما هو المحسوب جزء للركعة الأولى هو الركوع الواقع فيها و السجود الواقع في الركعة الثانية، و المفروض تحقّق المتابعة بالنسبة إلى كليهما.

هذا، و لكن رواية عبد الرحمن صريحة في عدم اختلال القدوة بحصول التخلّف في الزائد عن الركن الواحد في صورة الإلجاء و الاضطرار، و الظاهر بملاحظة الرواية الواردة في السهو أن ذلك لا يختصّ بحال الاضطرار، بل التخلّف السهوي بالنسبة إلى الزائد من ركن لا يوجب أيضا خلافا في القدوة، كما أن الظاهر إنه لا خصوصية للإلجاء و الاضطرار، بل يعمّ مطلق صور الاعتذار و يخرج

(١) التهذيب ٣: ٥٥ ح ١٨٨، الوسائل ٧: ٣٣٧. أبواب صلاة الجمعة و آدابها ب ١٧ ح ٤.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٤٣

خصوص صورة العمد و الالتفات.

و كيف كان، فلا ريب في دلالة الروايات على عدم اختلال القدوة بالنسبة إلى الأجزاء السابقة على الجزء الذي وقع فيه التخلّف، و كذا الأجزاء اللاحقة عليه، فلا مجال للمناقشة في ذلك، و أما بالنسبة إلى نفس الجزء الذي وقع فيه التخلّف، فإن قلنا: بعدم وقوعه متصفا بوصف الجماعة كما ربما يستظهر من قول الراوي في إحدى روايتي عبد الرحمن «فهل يجوز له أن يركع و يسجد وحده؟» فاللزام بالالتزام بأحد أمرين:

إما دعوى أن الجماعة و الفرادى و صفان لكلّ جزء من الأجزاء على سبيل الاستقلال لا للمجموع بحيث كان المصلّى عند كلّ جزء مختيرا بين إيقاعه فردا أو في جماعة، و عليه فكما أنه لا مانع من العدول عن الانتماء إلى الأفراد، كذلك لا مانع من العدول عن الانفراد إلى الانتماء، بل لا معنى للعدول أصلا، لأنّ المتّصف بذلك هو كلّ جزء مستقلا فلا يتحقّق العدول. و إما الالتزام بأنه يكفي في تحقّق الجماعة كون صلاة المأموم واقعة في حال صلاة الإمام و إن لم يتحقق المتابعة بالنسبة إلى كلّ جزء.

نعم، لا محيص عن اعتبار المتابعة بالنسبة إلى معظم الأجزاء.

هذا، و لكنّ المرتكز في أذهان المتشرّعة منذ تشريع الجماعة و تعليمها للناس الذي كان مقرونا مع تعليم أصل الصلاة، كما مرّت

الإشارة إليه في بعض المباحث السابقة «١»، أن الموصوف بوصف الجماعة هو مجموع الصلاة لا كل جزء على سبيل الاستقلال، هذا كله حكم صور العذر.

و أما إذا تخلف عن الإمام بالتأخر الفاحش عمدا، فإن قلنا: باعتبار المتابعة شرطا في صحّة الجماعة فاللازم الحكم بالبطلان، وإن لم نقل بذلك بل قلنا: بتعلّق

(١) راجع ٣: ١٩١.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٤٤

الوجوب النفسى بها كما اخترناه فيما سبق «١»، فالظاهر عدم إيجابه خللا في الجماعة، كما صرح به في الجواهر و حكى عن إطلاق المنتهى و الموجز، بل عن الثانى التصريح بالجواز، كما فى نصّ الذكرى «٢»، نعم يتوقّف فى محكّى التذكرة فى بطلان القدوة بالتأخير بركن «٣».

و كيف كان، فالظاهر بناء على هذا المبنى عدم البطلان مع حفظ صورة الجماعة و عدم صحّة سلبها.

ثمّ إنّ فى الفرض الذى ورد فيه إحدى روايتى عبد الرحمن بن الحجاج و كذا روايته حفص المتقدمان- و هو الذى كان التخلف مستندا إلى الزحام فى يوم الجمعة أو فيه و فى غيره- تتصور صور كثيرة:

١- ما ورد فى مورده رواية عبد الرحمن و هو ما إذا منعه الزحام عن الركوع و السجدين من الركعة الأولى، و قد نفت الرواية البأس عن أن يركع و يسجد وحده ثمّ يلتحق بالإمام فى الركعة الثانية، و القدر المتيقن من موردها ما إذا أدرك الإمام فى حال القيام من الركعة التالية قبل أن يركع الإمام، فإنّه لا ريب فى هذه الصورة فى عدم حصول الاختلال فى القدوة، و لا فرق فيه بين دعوى كون الجماعة و الفردى و صفيين لكلّ بعض على سبيل الاستقلال، و بين القول بكونهما و صفيين للمجموع من حيث هو مجموع. و الظاهر أنّ الحكم كذلك و إن أدرك الإمام فى ركوع الركعة التالية لا- فى حال القيام. و أمّا إذا أدركه بعد الركوع و فات منه ركوع الركعة التالية أيضا كالركوع و السجدين من الركعة الأولى، ففى بطلان القدوة و صحتها و جهان، و الأقرب

(١) راجع ٣: ٣١٨.

(٢) المنتهى ١: ٣٧٩، الموجز الحاوى (الرسائل العشر): ١١٣، الذكرى ٤: ٤٥٢، جواهر الكلام ١٣: ٢٠٦.

(٣) تذكرة الفقهاء ٤: ٣٤٧ مسألة ٦٠٦. و فيه: و لو تأخر عنه بركنين، ففى الإبطال نظر.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٤٥

الصحة بناء على ما اخترناه من كون الجماعة وصفا للمجموع، كما هو المرتكز عند المتشرّعة و المغروس فى أذهانهم، لأنّه لم يخرج بالزحام عن كونه مقتديا، فلا- وجه للحكم ببطلان صلواته خصوصا مع عدم كون التخلف عمديا، بل مستندا إلى الزحام كما هو المفروض.

٢- ما إذا منعه الزحام عن خصوص السجدين من الركعة الأولى و الحكم فيه الصحة أيضا بأقسامه الثلاثة: من الالتحاق بالإمام قبل الركوع من الركعة التالية، أو فى حاله، أو بعده كما عرفت فى الصورة الأولى.

٣- ما وردت فيه رواية حفص المتقدم، و هو ما إذا منعه الزحام عن السجدين من الركعة الأولى و الركوع من الركعة الثانية، و قد حكم فيها بأنّه إن نوى السجدين من الركعة الثانية للركعة الأولى فقد تمّت له الأولى، فإذا سلّم الإمام قام فصلّى ركعة، و إن كان لم ينو بهما الركعة الأولى لم تجز عنه للأولى و لا للثانية.

و قد عرفت أنّ اعتبار التية فى أبعاض الركعة و أنّها هل تكون من الركعة الأولى أو الثانية، و هكذا ممّا لم يذهب إليه أحد من الفقهاء

رضوان الله عليهم أجمعين.

وقد عرفت اشتغالها على زيادة بناء على رواية الشيخ والصدوق، ومقتضى تلك الزيادة الدالّة على لزوم الإتيان بالسجدتين بنية الركعة الأولى بعد الإخلال بها في السجدتين اللتين أدركهما مع الإمام في الركعة الثانية، تحقّق القدوة بإدراك ركوع واحد في مجموع الركعتين وهو مستبعد جدًّا، مضافاً إلى استلزامه لزيادة السجود الذي هو ركن، وحينئذ فيشكل العمل بالرواية وإن نفى البأس عنه في الذكرى «١» كما عرفت.

(١) الذكرى ٤: ١٢٧.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٤٦

٤- ما إذا منعه الزحام عن خصوص الإتيان بالسجدة الثانية من الركعة الثانية، والظاهر فيها صحّة الجمعة وعدم اختلال القدوة، بل يأتي بها متى تمكّن منها، ولا فرق في ذلك بين صورتى التمكّن منها قبل فراغ الإمام من الصلاة والتمكّن منها بعده، كما هو واضح.

٥- ما إذا منعه الزحام عن خصوص الإتيان بالسجدة الثانية من الركعة الأولى مقتدياً بالإمام في سجده، فإن تمكّن من الإتيان بها وللحوق بالإمام قبل الركوع من الركعة الثانية أو في الركوع، فالحكم كما لو منعه الزحام عن كلتا السجدتين من الركعة الأولى إذا تمكّن من الإتيان بهما وللحوق بالإمام قبل الركوع أو بعده، وإن لم يتمكّن من الإتيان بها إلى أن دخل الإمام في السجدة الثانية من الركعة الثانية.

فالمستفاد من رواية حفص لزوم متابعة الإمام والإتيان بالسجدة بقصد أنّها من الركعة الأولى، لأنّه لم يأت بها بعد، فعليه أن يأتي بها مع ذلك القصد، ويتم له بذلك ركعة واحدة، وعليه أن يصلّى ركعة أخرى.

وأمّا إذا تمكّن من الإتيان بها مع الإمام في السجدة الأولى من الركعة الثانية فلا ريب في لزوم متابعتها فيها بمقتضى ما استفاد من رواية حفص، وينوى بها السجدة الثانية من الركعة الأولى، إنّما الأشكال والارتباب في أنه هل يلزم عليه إطالة السجود حتى يلحق به الإمام في السجدة الثانية ثمّ يتابعه في رفع الرأس منها، أو أنه يلزم عليه متابعة الإمام في رفع الرأس من السجدة الأولى والجلوس بين السجدتين ثمّ الإتيان بالسجدة الثانية لأجل المتابعة؟ وجهان.

ولا يبعد ترجيح الوجه الثاني للزوم متابعة الإمام مهما أمكن، وإن استلزمت زيادة الركن، أو كان العمل الذي تقع فيه المتابعة صادراً عن الإمام في غير المحل كالقنوت في غير الركعة الثانية حيث إنّّه ورد النصّ على متابعة المأموم للإمام فيه «١»

(١) التهذيب ٢: ٣١٥ ح ١٢٨٧، الوسائل ٦: ٢٨٧. أبواب القنوت ب ١٧ ح ١.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٤٧

وإن وقع في غير محله.

والمتابعة وإن لم تكن بعنوانها أموراً بها في الروايات الصادرة عن العترة الطاهرة «صلوات الله عليهم أجمعين» إلّا أنه استفاد اعتبارها من الفروع التي وقع التعرض لها فيها، بل استفاد أنّ وجوبها كان مفروغاً بين الرواة ولم يكن لهم ارتياب في ذلك، فالظاهر بمقتضى ما ذكرنا لزوم المتابعة في المورد المفروض.

ثمّ إنّ لو وقع التخلف في شيء من الموارد المذكورة مستنداً إلى التعمد والاختيار دون النسيان أو الزحام والاضطرار، فهل يوجب ذلك بطلان القدوة أم لا؟ التحقيق أن يقال: إن قلنا باعتبار المتابعة العمليّة في حقيقة القدوة عرفاً، بحيث لم يمكن تحقّقها بدونها عند العرف، كما ربّما يحكى ذلك عن الشيخ الأعظم العلّامة الأنصاري قدّس سرّه «١»، فالتخلف والإخلال بالمتابعة يوجب اختلال القدوة بلا ارتياب، إلّا أنّ هذا القول ممّا لا يساعده الدليل، ولا ينبغي الالتزام به، فإنّه لو كانت المتابعة دخيلاً في حقيقة القدوة وماهيتها، لم

يكن فرق في ذلك بين صورتى الاختيار والاضطرار أصلاً، مع ظهور الروايات المتقدمة في بقائها، وعدم اختلالها بالتخلف الناشئ عن السهو أو الزحام.

فهذا المعنى ممياً لا يمكن الالتزام به، اللهم إنا أن يراد أن الإخلال بالمتابعة عمداً لا يجتمع مع نية الاقتداء المقرونة بالشروع في الصلاة، ولكنه يرد عليه أيضاً أن عدم إمكان اجتماع ذلك مع تلك النية متفرع على عدم إمكان اجتماعه مع المنوى، بل ليست المضادة والمنافاة إلاً معه، ضرورة أن النية من حيث هي مع قطع النظر عن ملاحظة المنوى، لا مضادة بينها وبين التخلف والإخلال بالمتابعة العملية، كما هو أوضح من أن يخفى.

(١) كتاب الصلاة للشيخ الأنصارى: ٢٩٨.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٤٨

نعم، لو قلنا: بعدم اعتبار المتابعة في حقيقة القدوة عرفاً، بل باعتبارها فيها شرعاً، فاللازم الالتزام بعدم تحققها مع التخلف الاختيارى فقط، لدلالة الأدلة المتقدمة على عدم قبح الإخلال بها في حالتى السهو والاضطرار.

هذا ولكن هذا المبنى أيضاً عندنا غير صحيح، لأنك قد عرفت أن وجوب المتابعة على ما يعطيه التأمل في الدليل الدال عليه، لا يكون وجوباً شرطياً بحيث يكون لمتعلقه دخل في الاقتداء شرعاً، بل لا يكون إلاً وجوباً نفسياً لا يترتب على مخالفته سوى الإثم واستحقاق العقوبة.

و مما ذكرنا يظهر الخلل فيما أفاده صاحب المصباح حيث قال:

والذى يقتضيه التحقيق هو أنه لا بد في تحقق مفهوم الائتمام عرفاً أو شرعاً من المتابعة، ألا ترى أنه لو سبق المأموم الإمام في مجموع صلاته أو تأخر عنه كذلك لا يعد مؤتماً به، ولكنه قد يلاحظ الائتمام بالنظر إلى مجموع الصلاة على سبيل الإجمال، وبهذه الملاحظة يصح أن يقال لمن صلى خلف زيد الظهر مثلاً بنية الائتمام إذا تابعه في معظم أفعالها: أنه صلى الظهر مقتدياً بزيد، وإن تخلف عنه في بعض أفعالها بتقديم أو تأخير.

وقد يلاحظ كونها فعلاً - تدريجياً حاصلًا بمتابعة الإمام في أفعالها المتدرجة، ففي كل جزء تخلف عنه بتقديم أو تأخير لا يتحقق بالنسبة إليه الاقتداء، ولكن لا ينفي ذلك صدق كونه مقتدياً في أصل الصلاة عند ملاحظتها على سبيل الإجمال، فلا يبطل به الائتمام من أصله ما لم يكن ذلك مقروناً بنية الإعراض عن الجماعة أو بالعزم على الإتيان به كذلك من أول الأمر، بحيث يكون هذا الجزء بنفسه مستقلاً بالملاحظة.

فمن نوى الائتمام بشخص في صلاته مقتضاه أن يتابعه في جميع الهيئات الصادرة منه من القيام والقعود والركوع والسجود، فلو خالفه في شىء منها وهو على هذا

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٤٩

العزم فقد تعدى عما هو وظيفته من المتابعة، فهو آثم لكونه مشرعاً، ولكن لا تبطل قدوته بذلك ما لم يكن التخلف بمقدار ينقطع به علاقة الائتمام عرفاً (١)، انتهى موضع الحاجة من كلامه زيد في علو مقامه.

ويرد عليه أنه لا وجه لدعوى اعتبار المتابعة في ماهية الجماعة عرفاً أو شرعاً، لأنك قد عرفت أن مقتضى التأمل في دليل وجوب المتابعة أنه لا يكون وجوباً إلاً وجوباً نفسياً لا يترتب على مخالفته سوى الإثم واستحقاق العقوبة، وقد عرفت أيضاً أن معروض وصف الجماعة على حسب ارتكاز المتشرع منذ تشريعها الحاصل بتشريع أصل الصلاة، إنما هو مجموع الصلاة لا كل جزء على سبيل الاستقلال.

فلحاظ الصلاة من حيث اتصافها بالجماعة تارة على سبيل الإجمال، و أخرى على نحو التفصيل، ثم دعوى أن الإخلال بالمتابعة في

جزء موجب لبطلان القدوة في خصوص ذلك الجزء دون غيره من الأجزاء السابقة اللاحقة مما لا وجه له، بعد ما عرفت من كون معروض الجماعة هو المجموع، ولا يقدح بذلك التخلف عمدا، فضلا عن السهو والاضطرار.

قراءة المأموم خلف الإمام

هذه المسألة مما اختلف فيه الأقوال و تشتت فيه الآراء، و التحقيق أن الخصوصيات التي بها يختلف الحكم لا بد من النظر فيها مستقلا، لأجل التعرض لها في الروايات تصريحاً أو تلويحاً، فهنا أمور:

(١) مصباح الفقيه كتاب الصلاة: ٦٤٨.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٥٠

أحدها: الركعتان الأولتان من الصلوات الجهرية مع عدم سماع صوت الإمام و لو همهمة.

ثانيها: هذا الفرض مع سماع صوت الإمام.

ثالثها: الصلوات الإخفائية.

رابعها: الركعتان الأخيرتان مطلقاً.

وقد وقع الخلاف بين الفقهاء في حكم كل من هذه الخصوصيات «١»، و هنا خصوصية أخرى، و هي كون الإمام مرضياً و مقتدى به أو غير مرضى لعدم كونه من الإمامية، و لكن هذه الخصوصية خارجة عن محط النظر في المقام، و لعلّه يجيء التكلم في حكم القراءة خلف من لا يقتدى به في ما بعد.

و كيف كان، فالأخبار الواردة في هذا المقام كثيرة جداً، و قد أوردتها في الوسائل في أبواب متعدّدة، و لكنّها مختلفة من حيث المورد، لأنّ طائفة منها واردة في الصلاة الجهرية، و اخرى في الصلاة الإخفائية، كما أنّ ما ورد منها في الصلاة الجهرية بعضها وارد في حكم القراءة مع سماع صوت الإمام، و بعضها في حكمها مع عدمه، كما أنّ بعضها منها وارد في حكم القراءة في الأخيرتين. أمّا ما ورد منها في الركعتين الأولتين من الصلاة الجهرية مع سماع صوت الإمام فهي كثيرة، و مدلولها النهي عن القراءة بعضها بالصراحة و بعضها بالإطلاق.

□

منها: صحيح الحلبي الذي رواه المشايخ الثلاثة، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال:

«إذا صلّيت خلف إمام تأتمّ به فلا تقرأ خلفه سمعت قراءة أم لم تسمع، إلّا أن تكون

(١) الحدائق ١١: ١٢٣-١٣٧، جواهر الكلام ١٣: ١٨١-٢٠٠، مفتاح الكرامة ٣: ٤٤٥-٤٥٩، مستند الشيعة ٨:

٧٤-٩٢.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٥١

صلاة تجهر فيها بالقراءة و لم تسمع فاقراً» (١).

و منها: رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إن كنت خلف إمام فلا تقرأ شيئاً في الأولتين و أنصت لقراءته و لا تقرأ شيئاً في الأخيرتين، فإن الله عزّ و جلّ يقول للمؤمنين و إذ قرئ القرآن - يعني في الفريضة خلف الإمام - فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَ أَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ» (٢) فالأخيرتان تبعان للأوليين (٣).

و منها: رواية زرارة و محمد بن مسلم قالاً: قال أبو جعفر عليه السلام: «كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول: من قرأ خلف إمام يأتّم به فمات بعث على غير الفطرة» (٤).

و الظاهر أنّ النظر في الرواية إنّما هو إلى العائمة الذاهبين إلى لزوم القراءة خلف الامام، فالمراد أنّ ذلك تشريع يوجب البعث على غير الفطرة الإسلامية.

ومنها: رواية المرافقي و البصرى عن جعفر بن محمد عليهما السّلام أنه سئل عن القراءة خلف الإمام، فقال: إذا كنت خلف الإمام تولّاه و تتق به، فإنّه يجزيك قراءته، و إن أحببت أن تقرأ فاقراً فيما يخافت فيه، فإذا جهر فأنصت، قال الله تعالى وَ أَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ «٥».

ومنها: رواية يونس بن يعقوب قال: سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الصلاة خلف من ارتضى به أقرأ خلفه؟ قال: «من رضيت به فلا تقرأ خلفه» «٦».

(١) الكافي ٣: ٣٧٧ ح ٢، الفقيه ١: ٢٥٥ ح ١١٥٦، التهذيب ٣: ٣٢ ح ١١٥، الاستبصار ١: ٤٢٨ ح ١٦٥٠، الوسائل ٨: ٣٥٥. أبواب صلاة الجماعة ب ٣١ ح ١.

(٢) الأعراف: ٢٠٤.

(٣) الفقيه ١: ٢٥٦ ح ١١٦٠، السرائر ٣: ٥٨٥، الوسائل ٨: ٣٥٥. أبواب صلاة الجماعة ب ٣١ ح ٣.

(٤) الكافي ٣: ٣٧٧ ح ٦، الفقيه ١: ٢٥٥ ح ١١٥٥، عقاب الأعمال: ٢٧٤، المحاسن ١: ١٥٨ ح ٢٢٠، التهذيب ٣:

٢٦٩ ح ٧٧٠، السرائر ٣: ٥٨٥، الوسائل ٨: ٣٥٦. أبواب صلاة الجماعة ب ٣١ ح ٤.

(٥) التهذيب ٣: ٣٣ ح ١٢٠، الوسائل ٨: ٣٥٩. أبواب صلاة الجماعة ب ٣١ ح ١٥.

(٦) التهذيب ٣: ٣٣ ح ١١٨، الاستبصار ١: ٤٢٨ ح ١٦٥٣، الوسائل ٨: ٣٥٩. أبواب صلاة الجماعة ب ٣١ ح ١٤.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٥٢

ومنها: رواية عليّ بن جعفر عن أخيه موسى عليه السّلام قال: سألته عن الرجل يكون خلف الإمام يجهر بالقراءة و هو يقتدى به، هل له أن يقرأ من خلفه؟ قال:

«لا و لكن يقتدى به».

قال في الوسائل بعد حكاية هذه الرواية عن كتاب قرب الإسناد: و رواه عليّ ابن جعفر في كتابه إلّا أنّه قال: و لكن ينصت للقرآن «١».

ومنها: رواية أبي خديجة عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «إذا كنت إمام قوم فعليك أن تقرأ في الركعتين الأولى، و على الذين خلفك أن يقولوا: سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلّا الله و الله أكبر و هم قيام، فإذا كان في الركعتين الأخيرتين فعلى الذين خلفك

أن يقرأوا فاتحة الكتاب، و على الإمام أن يسبح مثل ما يسبح القوم في الركعتين الأخيرتين» «٢».

ومنها: ما رواه سماعة في حديث قال: سألته عن الرجل يؤمّ الناس فيسمعون صوته و لا يفقهون ما يقول؟ فقال: «إذا سمع صوته فهو يجزيه، و إذا لم يسمع صوته قرأ لنفسه» «٣».

و مقتضى هذه الروايات أنه لا تجوز القراءة في الأولى مع سماع قراءة الإمام و المراد من سماعها أعم من سماع الصوت و لو همهمة، كما وقع التصريح به في بعضها.

و أمّا ما ورد منها في الركعتين الأولى من الجهريّة مع عدم سماع صوت الإمام فبعضها ظاهر في الأمر بها، و بعضها دالّ على النهي عنها بالإطلاق، و واحدة تدلّ على التخيير.

أمّا ما يظهر منه الأمر بالقراءة:

(١) قرب الإسناد: ١٧٧ ح ٧٩٧ مسائل عليّ بن جعفر: ١٢٧ ح ١٠١، الوسائل ٨: ٣٥٩. أبواب صلاة الجماعة ب ٣١ ح ١٦.

(٢) التهذيب ٣: ٢٧٥ ح ٨٠٠، الوسائل ٨: ٣٦٢. أبواب صلاة الجماعة ب ٣٢ ح ٦.

(٣) التهذيب ٣: ٣٤ ح ١٢٣، الاستبصار ١: ٤٢٩ ح ١٦٥٦، الوسائل ٨: ٣٥٨. أبواب صلاة الجماعة ب ٣١ ح ١٠.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٥٣

فمنها: صحيح الحلبي المتقدم. □

و منها: رواية قتيبة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا كنت خلف إمام ترتضى به في صلاة يجهر فيها بالقراءة فلم تسمع قراءته فاقراً أنت لنفسك، وإن كنت تسمع الهمهمة فلا تقرأ» (١).

و منها: رواية عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة خلف الإمام، أقرأ خلفه؟ فقال: «أما الصلاة التي لا تجهر فيها بالقراءة فإن ذلك جعل إليه فلا تقرأ خلفه، وأما الصلاة التي يجهر فيها فإنما أمر بالجهر لينصت من خلفه، فإن سمعت فأنصت وإن لم تسمع فاقراً» (٢).

و أما ما يدل على النهي بالإطلاق فهي صحيحة زرارة عن أحدهما عليهما السلام، قال:

«إذا كنت خلف إمام تأتم به فأنصت و سبّح في نفسك» (٣) و رواية زرارة و محمد بن مسلم المتقدم، و رواية يونس المتقدم أيضاً. و أما ما يدل على التخيير فهي رواية علي بن يقطين قال: سألت أبا الحسن الأول عليه السلام عن الرجل يصلي خلف إمام يقتدى به في صلاة يجهر فيها بالقراءة فلا يسمع القراءة؟ قال: «لا بأس إن صمت و إن قرأ» (٤).

و روى الشيخ هذه الرواية في التهذيب و الاستبصار معا في باب صلاة الجماعة، و لكنّه رواه في الاستبصار عن سعد بن عبد الله، عن أبي جعفر، عن

(١) الكافي ٣: ٣٧٧ ح ٤، التهذيب ٣: ٣٣ ح ١١٧، الاستبصار ١: ٤٢٨ ح ١٦٥٢، الوسائل ٨: ٣٥٧. أبواب صلاة الجماعة ب ٣١ ح ٧.

(٢) الكافي ٣: ٣٧٧ ح ١، التهذيب ٣: ٣٢ ح ١١٤، الاستبصار ١: ٤٢٧ ح ١٦٤٩، علل الشرائع: ٣٢٥ ح ١، الوسائل ٨: ٣٥٦. أبواب صلاة الجماعة ب ٣١ ح ٥.

(٣) الكافي ٣: ٣٧٧ ح ٣، التهذيب ٣: ٣٢ ح ١١٦، الاستبصار ١: ٤٢٨ ح ١٦٥١، الوسائل ٨: ٣٥٧، أبواب صلاة الجماعة ب ٣١ ح ٦.

(٤) التهذيب ٣: ٣٤ ح ١٢٢، الاستبصار ١: ٤٢٩ ح ١٦٥٧، الوسائل ٨: ٣٥٨، أبواب صلاة الجماعة ب ٣١ ح ١١.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٥٤

□
الحسن بن علي بن يقطين، عن أخيه الحسين، عن أبيه علي بن يقطين. و في التهذيب عن سعد بن عبد الله، عن أبي جعفر، عن الحسن بن علي بن يقطين، عن أبي الحسن الأول عليه السلام و لكنّه مضطرب، و الصحيح ما في الاستبصار.

و حيث إن هذه الرواية معمول بها عند الأصحاب فتصير قرينة على تقييد المطلقات الناهية بما إذا سمع قراءة الإمام، و على أن المراد بالأمر الوارد في الروايات الآمرة هي الإباحة، لكونها واردة في مقام توهم الحظر، كما يظهر بالتأمل في بعضها كرواية الحلبي و شبهها، و إن أبيت عن ذلك فلا محيص عن الحمل على الاستحباب، و دعوى كون القراءة في هذه الصورة مستحبة، كما لا يخفى.

و أما ما ورد في الصلاة الإخفائية:

فمنها: المطلقات الناهية المتقدمة (١).

و منها: إطلاق صدر رواية الحلبي المتقدم، فإن الاستثناء فيها قرينة على شمول الصدر للصلاة الإخفائية أيضاً.

و منها: إطلاق رواية زرارة المتقدم عن أبي جعفر عليه السلام.

و منها: رواية سليمان بن خالد قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أقرأ الرجل في الأولى و العصر خلف الإمام و هو لا يعلم أنه يقرأ؟ فقال: «لا ينبغي له أن يقرأ يكله إلى الإمام» (٢).

و منها: رواية عبد الرحمن بن الحجاج المتقدّمه الظاهرة بصدورها في النهى عن القراءة في الصلاة التي لا تجهر فيها بالقراءة.
و منها: رواية عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا كنت خلف إمام في صلاة لا يجهر فيها بالقراءة حتى يفرغ، و كان الرجل مأمونا على القرآن فلا تقرأ»

(١) راجع الوسائل ٨: ٣٥٥. أبواب صلاة الجماعة ب ٣١.

(٢) التهذيب ٣: ٣٣ ح ١١٩، الاستبصار ١: ٤٢٨ ح ١٦٥٤، الوسائل ٨: ٣٥٧. أبواب صلاة الجماعة ب ٣١ ح ٨.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٥٥

خلفه في الأولتين»، و قال: «يجزيك التسييح في الأخيرتين»، قلت: أى شىء تقول أنت؟ قال: «أقرأ فاتحة الكتاب». «١»
و منها: رواية علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام قال: سألته عن رجل يصلّى خلف إمام يقتدى به في الظهر و العصر، يقرأ؟ قال: «لا، و لكن يسيح و يحمد ربّه و يصلّى على نبيّه صلى الله عليه و آله».
و منها: رواية بكر بن محمّد الأزدي عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال: «إني أكره للمرء أن يصلّى خلف الإمام صلاة لا يجهر فيها بالقراءة فيقوم كأنه حمار»، قال:

قلت: جعلت فداك فيصنع ما ذا؟ «قال: يسيح» «٢».

و هنا روايتان ظاهرتان في التخيير:

١- رواية المرافقى المتقدّمه «٣».

٢- رواية علي بن يقطين قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الركعتين اللتين يصمت فيهما الإمام، أقرأ فيهما بالحمد و هو إمام يقتدى به؟ فقال: «إن قرأت فلا بأس، و إن سكت فلا بأس» «٤».

هذا، و يحتمل أن يكون المراد بالركعتين اللتين يصمت فيهما الإمام، الركعتين الأخيرتين من الصلاة الجهرية، بل لعله الظاهر، و ذلك لأنّ التعبير بالركعتين لا يلائم مع إرادة الصلاة الإخفائية التي يجب الإخفات في جميع ركعاتها.

هذا، و لكن رواية المرافقى صريحة في جواز القراءة فيما يخافت فيه الإمام، و هي تصير قرينة على تقييد المطلقات و حمل النهى في غيرها على كونه واردا في

(١) التهذيب ٣: ٣٥ ح ١٢٤، الوسائل ٨: ٣٥٧. أبواب صلاة الجماعة ب ٣١ ح ٩.

(٢) قرب الإسناد: ٤٧ ح ١١٢، الفقيه ١: ٢٥٦ ح ١١٦١ التهذيب ٣: ٢٧٦ ح ٨٠٦، الوسائل ٨: ٣٦٠. أبواب صلاة الجماعة ب ٣٢ ح ١.

(٣) الوسائل ٨: ٣٥٩. أبواب صلاة الجماعة ب ٣١ ح ١٥.

(٤) التهذيب ٢: ٢٩٦ ح ١١٩٢، الوسائل ٨: ٣٥٨. أبواب صلاة الجماعة ب ٣١ ح ١٣.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٥٦

مقام توهم الوجوب كما لا يخفى.

نعم، لا ينبغي المناقشة في أنّ مقتضى الاحتياط بملاحظة الروايات الناهية الترك.

و أمّا ورد في الركعتين الأخيرتين:

فمنها: رواية زرارة المتقدّمه «١»، و الظاهر اختصاصها بأخيرتي الجهرية، و قد حكم فيها بالنهى عن القراءة لأجل التبعية للأولين.

و منها: رواية عبد الله بن سنان المتقدّمه أيضا «٢»، الظاهرة في أجزاء التسييح في الأخيرتين، و الظاهر عدم كون الملحوظ في هذه الفقرة فيها خصوص حال الجماعة، بل أعمّ منه و من حال الانفراد، فلا دلالة لها حينئذ بالمنطوق على حكم الأخيرتين خلف الإمام.

ومنها: رواية زرارة الواردة في المأموم المسبوق، و أنه كان مسبوقاً بركعتين في الظهر أو العصر أو العشاء، قرأ في كل ركعة ممّا أدرك خلف الإمام في نفسه بأتم الكتاب و سورة- إلى أن قال:- «فإذا سلّم الإمام قام فصلّى ركعتين لا- يقرأ فيهما «٣»، هذا، و المستفاد منها مجرد الفرق بين الأخيرتين و الأولتين من دون دلالة على كيفية الفرق.

وقد انقذ أنه لا دليل على النهي عن القراءة في الأخيرتين، أمّا في الإخفائية من الصلاة فواضح، و أمّا في الجهرية فمقتضى رواية زرارة و إن كان هو النهي، إلّا أنّها لا- تنهض دليلاً عليه بعد عدم كون النهي ثابتاً في الأولتين منها مع سماع صوت الإمام، فالأقوى الجواز و التخيير بينها و بين التسبيح.

(١) الوسائل ٨: ٣٥٥. أبواب صلاة الجماعة ب ٣١ ح ٣.

(٢) الوسائل ٨: ٣٥٧. أبواب صلاة الجماعة ب ٣١ ح ٩.

(٣) الفقيه ١: ٢٥٦ ح ١١٦٢، التهذيب ٣: ٤٥ ح ١٥٨، الاستبصار ١: ٤٣٦ ح ١٦٨٣، الوسائل ٨: ٣٨٨. أبواب صلاة الجماعة ب ٤٧ ح ٤.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٥٧

موارد إدراك الجماعة و تحقّقها

لا إشكال في تحقّق الجماعة فيما لو اقتدى بالإمام بعد فراغه عن تكبيره الإحرام، و لكنّ الظاهر أنه لا دليل على لزوم ذلك، و الرواية النبويّة المتقدّمة «١» الظاهرة في الأمر بالتكبير بعد تكبير الإمام لا دلالة لها على لزوم كون شروع المأموم بالتكبير بعد فراغ الإمام من تكبيره، و إلّا لكان اللازم الالتزام بذلك في مثل الركوع و السجود المذكورين في الرواية بعد التكبير، مضافاً إلى أنّ الرواية كما عرفت سابقاً لا تدلّ على أزيد من حكم نفسى مستقلّ، و لا دلالة فيها على اعتبار شيء في الجماعة.

و كيف كان، فلا إشكال في عدم لزوم ذلك، كما أنه لا إشكال في عدم تحقّق الجماعة فيما لو تلبس المأموم بالصلاة قبل أن يتلبس الإمام بها، لا لأجل وجوب المتابعة و اعتبارها، بل لأجل كون الاقتداء بالإمام إنّما هو في صلاته و لم تتحقّق منه صلاة بعد، كما هو المفروض.

إنّما الإشكال في أنه هل تكفى المقارنة عند الشروع أو يعتبر التأخر؟ و على التقديرين هل يكفى الفراغ من التكبير قبل الإمام أو يعتبر عدم الفراغ قبله؟

و المنسوب إلى المشهور بل معظم عدم جواز المقارنة الحقيقية في التكبير «٢».

و لكنّ الظاهر أنه لا فرق بين التكبير و غيرها من أفعال الصلاة، فكما أنه

(١) راجع ٣: ٣١٤.

(٢) المنتهى ١: ٣٧٩، الذكري ٤: ٤٤٥، الروضة البهيّة ١: ٣٨٤، الدروس ١: ٢٢١، البيان: ١٣٨، مدارك الأحكام ٤: ٣٢٧، الذخيرة: ٣٩٨،

مستند الشيعة ٨: ٩٦-٩٧، جواهر الكلام ١٣: ٢٠٧-٢٠٨.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٥٨

تجوز المقارنة فيها بلا إشكال، كذلك ينبغي القول بجواز المقارنة في التكبير، و ذلك لعدم الدليل على اعتبار التأخير، و يؤيده خبر عليّ بن جعفر المروّى في قرب الاسناد عن عليّ بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السّلام قال: سألته عن الرجل يصلّى إله أن يكبر قبل الإمام؟ قال: «لا يكبر إلّا مع الإمام، فإن كبر قبله أعاد التكبير» «١» هذا، و لكنّ الظاهر أنه بصدد النهي عن التقدّم، و لا نظر له إلى حال التقارن أصلاً.

مضافا إلى أن مورد السؤال هو الرجل في حال الصلاة و اشتغاله بها، و البحث في المقام فيمن أراد التلبس بها و لم يتلبس بعد، فهي أجنبية عن المقام. و أما القول بعدم جواز الفراغ قبل الإمام بل عدم جواز المقارنة معه، فيستند إلى أن تكبيره الإحرام حيث جعلت فاتحة للصلاة يكون فراغ المأموم منها قبل الإمام بمنزلة ما لو دخل في الصلاة قبله. فكما أن التلبس بالتكبير قبل الإمام ينافي الالتزام، كذلك الفراغ قبله بعد ملاحظة أن الشارع اعتبر مجموعها افتتاحا، و أنه ما لم تتم التكبير كأنه لم يدخل في الصلاة.

هذا، و لكن الظاهر خلاف ذلك، فإن بناء المتشرع و سيرتهم لا يكون على الالتزام بأن لا يكبروا إلا بعد فراغ الإمام من تكبيره، بل يكبرون بمجرد شروعه فيها، و كون التكبير افتتاحا لا يوجب بطلان الاقتداء فيما لو فرغ من التكبير قبل الإمام، لأن كونها افتتاحا إنما هو لأجل كونه أول أجزاء الصلاة، و الدخول فيها إنما يتحقق بمجرد الشروع فيها كما لا يخفى، هذا كله فيما لو اقتدى بالإمام في حال التكبير أو بعده بلا فصل.

و أما الاقتداء بالإمام في أثناء القراءة فهو و إن كان ممّا لا خلاف في جوازه و صحته، إلا أنه يمكن أن يناقش فيه من حيث ما ورد من أن الإمام ضامن لقراءة

(١) قرب الإسناد: ١٨٣ ح ٨٤٠، الوسائل ٣: ١٠١. أبواب صلاة الجنائز ب ١٦ ح ١.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٥٩

المأموم «١» لأن ظاهر ذلك عدم سقوط القراءة عن المأموم، غاية الأمر أن الإمام ضامن لها.

و من الواضح أن هذا فيما لو اقتدى به في جميع أجزاء القراءة، و لا دليل على ضمان الإمام فيما لو اقتدى به في الأثناء. هذا، و لكنه لا ينبغي الإشكال في أصل الحكم من حيث بناء المتشرع و فتاوى الأصحاب «٢».

و أما الاقتداء بالإمام في حال الركوع، فربما يقال كما حكى عن بعض الأقدمين: بعدم كونه موجبا لإدراك الجماعة في الركعة التي اقتدى فيها، بل الموجب له هو إدراك الإمام في تكبير الركوع «٣» و لكن المشهور أن إدراكه في حال الركوع يكفي في درك الاقتداء و تحققه في تلك الركعة «٤»، و المنشأ للاختلاف الروايات الواردة في هذا الباب بحسب الظاهر.

أما ما يدل على مذهب غير المشهور فهو ما جمعه في الوسائل في باب ٤٤ من أبواب الجماعة.

منها: رواية عاصم، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا أدركت التكبير قبل أن يركع الإمام فقد أدركت الصلاة».

و منها: ما رواه جميل، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال لي:

(١) الفقيه ١: ٢٤٧ ح ١١٠٤، التهذيب ٣: ٢٧٩ ح ٨٢٠، الاستبصار ١: ٤٤٠ ح ١٦٩٤، الوسائل ٨: ٣٥٣، ٣٥٤.

أبواب صلاة الجماعة ب ٣٠ ح ١ و ٣.

(٢) النهاية: ١١٣، جمل العلم و العمل (رسائل المرتضى) ٣: ٤١، الفقيه ١: ٢٦٣، الكافي في الفقه: ١٤٥، السرائر ١: ٢٨٦، المنتهى ١: ٣٨٤، مختلف الشيعة ٣: ٧٥-٧٨، مجمع الفائدة و البرهان ٣: ٣٢٧، مدارك الأحكام ٤:

٣٨٣، مستند الشيعة ٨: ١٤٥-١٤٦، الحقائق ١١: ٢٤٢.

(٣) النهاية: ١١٤، التهذيب ٣: ٤٣، الاستبصار ١: ٤٣٥، المبسوط ١: ١٥٨، المهذب ١: ٨٢.

(٤) جمل العلم و العمل (رسائل الشريف المرتضى) ٣: ٤١، الوسيلة: ١٠٧، الكافي في الفقه: ١٤٥، السرائر ١:

٢٨٥، مختلف الشيعة ٣: ٧٩ و حكاة عن ابن الجنيد أيضا، المنتهى ١: ٣٨٣، الدروس ١: ٢٢٢، مدارك الأحكام ٤: ٣٨٥.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٦٠

«إن لم تدرك القوم قبل أن يكبر الإمام للركعة فلا تدخل معهم في تلك الركعة».

ومنها: ما رواه علاء، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «لا تعتد بالركعة التي لم تشهد تكبيرها مع الإمام».

ومنها: رواية محمد بن مسلم قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «إذا لم تدرك تكبير الركوع فلا تدخل في تلك الركعة» (١) وقد انقذ أن الراوى فى جميعها هو محمد بن مسلم، و المروى عنه هو أبو جعفر الباقر عليه السلام، نعم واحدة منها مروية عن الإمام الصادق عليه السلام.

و أما ما يدل على المذهب المشهور فهو ما جمعه فى الوسائل فى باب ٤٥ من أبواب الجماعة.

ومنها: رواية سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: فى الرجل إذا أدرك الإمام و هو راع و كبر الرجل و هو مقيم صلبه ثم ركع قبل أن يرفع الإمام رأسه:

«فقد أدرك الركعة».

ومنها: رواية الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «إذا أدركت الإمام و قد ركع فكبرت و ركعت قبل أن يرفع الإمام رأسه فقد أدركت الركعة، و إن رفع رأسه قبل أن ترفع فالتكرك الركعة» (٢).

ومنها: رواية أبي أسامة زيد الشحام أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن رجل انتهى إلى الإمام و هو راع؟ قال: «إذا كبر و أقام صلبه ثم ركع فقد أدرك».

ومنها: رواية معاوية بن ميسرة عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «إذا جاء الرجل

(١) الكافي ٣: ٣٨١ ح ٢، التهذيب ٣: ٤٣ ح ١٤٩-١٥١، الاستبصار ١: ٤٣٤-٤٣٥ ح ١٦٧٦-١٦٧٨، الوسائل ٨: ٣٨١. أبواب صلاة الجماعة ب ٤٤ ح ١-٤.

(٢) الكافي ٣: ٣٨٢ ح ٦ و ٥، الفقيه ١: ٢٥٤ ح ١١٤٩، التهذيب ٣: ٤٣ ح ٢٧١ و ١٥٢ و ١٥٣ و ٧٨١، الاستبصار ١: ٤٣٥ ح ١٦٧٩ و ١٦٨٠، الوسائل ٨: ٣٨٢. أبواب صلاة الجماعة ب ٤٥ ح ١ و ٢.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٦١

مبادرا و الإمام راع أجزاء تكبير واحدة لدخوله فى الصلاة و الركوع» (١) و غير ذلك.

هذا، و الظاهر أن الجمع بين الطائفتين - بحمل الطائفة الأولى على كراهية الاقتداء فى تلك الركعة و استحباب التأخير إلى الركعة الآتية فلا منافاة بينها و بين الطائفة الثانية الظاهرة فى جواز الاقتداء و تحققه فى تلك الركعة - مستبعد جداً، لأنه بعد إمكان إدراك فضيلة الجماعة فى هذه الركعة لا تتصور كراهية الاقتداء و استحباب التأخير إلى الركعة الآتية كما لا يخفى، فهذا النحو من الجمع مما لا سبيل إليه.

و الظاهر لزوم الأخذ بالطائفة الثانية الموافقة للمشهور، إما لكون الطائفة الأولى مروية عن الإمام الباقر عليه السلام و الثانية عن الإمام الصادق عليه السلام، و هو يدل على كون الحكم الصادر عن الإمام السابق صادرا لمانع - كما قد قرّر فى باب التعادل و الترجيح من مباحث الأصول -، و إما لكون الطائفة الأولى لا تتجاوز عن رواية واحدة، لكون الراوى فى جميعها محمد بن مسلم، و الطائفة الثانية روايات متعددة متكثرة.

و إن أبيت عن وقوع التعارض بينهما و عدم كون شىء مما ذكر من المرجحات بمرجح، فلا محيص عن ترجيح الطائفة الثانية لكونها موافقة لفتوى المشهور، و الشهرة فى الفتوى من المرجحات بلا ريب، بل هى أولها، كما اخترناه و حققناه فى محله (٢)، بل هذه المسألة إجماعية كما فى محكي خلاف الشيخ قدس سره (٣).

(١) الفقيه ١: ٢٥٤ و ٢٦٥ ح ١١٥٠ و ١٢١٤، التهذيب ٣: ٤٥ ح ١٥٧، الوسائل ٨: ٣٨٣. أبواب صلاة الجماعة ب ٤٥ ح ٣ و ٤.

(٢) نهاية الأصول: ٥٤٣.

(٣) الخلاف ١: ٦٢٢ مسألة ٣٩٢.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٦٢

و يؤيد ما ذكرنا، الروايات الواردة في أنّ من خاف أن يرفع الإمام رأسه من الركوع قبل أن يصل إلى الصفوف جاز له أن يركع مكانه و يمشى راکعاً أو بعد السجود، و تكفي تكبيرة واحدة للافتتاح و الركوع «١»، و كذا الروايات الواردة في استحباب تطويل الإمام الركوع ليلحق به المأموم «٢».

هذا و لكنّ الظاهر أنه لو قطعنا النظر عن الشهرة التي هي أول المرجحات، لما كان محيص عن الأخذ بمقتضى الطائفة الأولى، لكونها مخالفة لفتاوى العامية، حيث إنهم متفقون ظاهراً على تحقّق درك الجماعة بإدراك الإمام في الركوع، و لا- يتوقّف على إدراك تكبيرته «٣».

ثمّ إنّه ليس المراد بإدراك الإمام في الركوع إدراكه فيه مع الطمأنينة المعتبرة فيه التي هي عبارة عن الاستمرار على ذلك الوضع، و تلك الكيفية بمقدار الذكر الواجب، بل الظاهر كفاية إدراكه في الركوع و لو كان متصلاً بقيام الإمام عنه بلا فصل. هذا كلّ فيما يتعلّق بالاعتداء في الركوع.

و أمّا الاقتداء بالإمام بعد الركوع في حال القيام أو السجود فلم يقع مورداً للنصّ إلّا في الركعة الأخيرة، حيث ورد النصّ فيها على جواز التكبير و متابعة الإمام في السجود أو في التشهد، ثمّ استئناف الصلاة من رأس من غير احتياج إلى إعادة التكبير «٤»، و يمكن أن يستفاد من ذلك النصّ جواز الاقتداء في حال السجود في غير الركعة الأخيرة و لكن لا يعدّها ركعة و سيأتي.

و أمّا المأموم المسبوق بركعتين أو أزيد، فلا إشكال عند علمائنا الإمامية في أنه

(١) راجع الوسائل ٨: ٣٨٤. أبواب صلاة الجماعة ب ٤٦.

(٢) راجع الوسائل ٨: ٣٩٤. أبواب صلاة الجماعة ب ٥٠.

(٣) المجموع ٤: ٥٥٦ و ٥٥٨، المغنى لابن قدامة ٢: ١٥٨، الشرح الكبير ٢: ١٧٧، تذكرة الفقهاء ٤: ٤٢ مسألة ٣٩٧.

(٤) راجع الوسائل ٨: ٣٩٢. أبواب صلاة الجماعة ب ٤٩.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٦٣

يجب عليه أن يجعل ما أدركه أولّ صلاته، بأن يقرأ فيما يدركه من ركعة أو ركعتين فاتحة الكتاب و سورة «١»، خلافاً للعامة حيث إنهم متفقون في أنه يجعل آخر صلاته أوله و أول صلاته آخره، و يصير ما لم يدركه من أول صلاته قضاء.

نعم، ظاهر الشافعي الحكم بمثل مقالة الإمامية و إن اختلف معنا في بعض الفروع، كما أنّ ما عداه من أئمّتهم مختلفون في بعض الفروع، و إن اتّفقوا في جعل الأولّ آخراً و بالعكس «٢»، و عليه فيجوز للمأموم التسبيح في الركعة أو الركعتين بناء على القول بوجوبه، بل لا يجب عليه شيء من القراءة و التسبيح بناء على القول بعدم وجوب شيء في الأخيرتين، كما ذهب إليه أبو حنيفة «٣».

هذا، و الأخبار الواردة من العترة الطاهرة صلوات الله عليهم أجمعين، الظاهرة بل الصريحة في إنكار ما عليه العامية، من جعل الأولّ آخراً و بالعكس كثيرة، و قد جمعها في الوسائل في باب ٤٧ من أبواب الجماعة، و لا بأس بنقل بعضها فنقول:

منها: رواية الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال: «إذا فاتك شيء مع الإمام فاجعل أولّ صلاتك ما استقبلت منها، و لا تجعل أولّ صلاتك آخرها» «٤».

□

و منها: رواية عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يدرك الركعة الثانية من الصلاة مع الإمام و هي

له الأولى، كيف يصنع إذا جلس الإمام؟ قال: «يتجافى ولا يتمكن من القعود، فإذا كانت الثالثة للإمام وهي له

- (١) المعبر ٢: ٤٤٦، المنتهى ١: ٣٨٣، تذكرة الفقهاء ٤: ٣٢١، نهاية الأحكام ٢: ١٣٤، روض الجنان: ٣٧٦، رياض المسائل ٤: ٣٦٥.
- (٢) المغنى لابن قدامة ٢: ٢٦٠، الشرح الكبير ٢: ١١، المجموع ٤: ٢٢٠، تذكرة الفقهاء ٤: ٣٢١ مسألة ٥٩٤، وليس بينهم في المسألة اتفاق، بل هم على قولين، راجع تذكرة الفقهاء في هذه المسألة.
- (٣) المجموع ٣: ٣٦١، المغنى لابن قدامة ١: ٥٦١، الشرح الكبير ١: ٥٦٠، تذكرة الفقهاء ٣: ١٤٤.
- (٤) الفقيه ١: ٢٦٣ ح ١١٩٨، الوسائل ٨: ٣٨٦. أبواب صلاة الجماعة ب ٤٧ ح ١.
- نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٦٤

الثانية فليثبت قليلا إذا قام الإمام بقدر ما يتشهد ثم يلحق بالإمام» قال: و سألته عن الرجل الذى يدرك الركعتين الأخيرتين من الصلاة كيف يصنع بالقراءة؟ فقال:

«اقرأ فيهما فإنهما لك الأولتان، ولا تجعل أول صلاتك آخرها» (١).

ومنها: رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا أدرك الرجل بعض الصلاة وفاته بعض خلف الإمام يحتسب بالصلاة خلفه جعل أول ما أدرك أول صلاته، إن أدرك من الظهر أو من العصر أو من العشاء ركعتين وفاته ركعتان قرأ في كل ركعة مما أدرك خلف الإمام في نفسه بأتم الكتاب وسورة، فإن لم يدرك السورة تأميه أجزأته أم الكتاب، فإذا سلم الإمام قام فصلي ركعتين لا يقرأ فيهما، لأن الصلاة إنما يقرأ فيها في الأولتين في كل ركعة بأتم الكتاب وسورة، وفي الأخيرتين لا يقرأ فيهما، إنما هو تسبيح وتكبير وتهليل ودعاء ليس فيهما قراءة، وإن أدرك ركعة قرأ فيها خلف الإمام، فإذا سلم الإمام قام فقرأ بأتم الكتاب وسورة ثم قعد فنشهد، ثم قام فصلي ركعتين ليس فيهما قراءة» (٢)، إلى غير ذلك مما يدل على أنه يجب أن يجعل ما أدرك أول صلاته.

و عليه فيجب على المأموم قراءة الفاتحة والسورة فيما يدركه مع الإمام، حيث إن ما أدركه يكون أول صلاته ويجب في الأولتين الفاتحة والسورة معا، خلافا لصاحب المدارك حيث إنه بعد إيراد صحيح زرارة وعبد الرحمن بن الحجاج المتقدمين قال ما لفظه:

و مقتضى الرويتين أن المأموم يقرأ خلف الإمام إذا أدركه في الركعتين

- (١) الكافي ٣: ٣٨١ ح ١، التهذيب ٣: ٤٦ ح ١٥٩، الاستبصار ١: ٤٣٧ ح ١٦٨٤، الوسائل ٨: ٣٨٧، أبواب صلاة الجماعة ب ٤٧ ح ٢.
- (٢) التهذيب ٣: ٤٥ ح ١٥٨، الاستبصار ١: ٤٣٦ ح ١٦٨٣، الفقيه ١: ٢٥٦ ح ١١٦٢، الوسائل ٨: ٣٨٨. أبواب صلاة الجماعة ب ٤٧ ح ٤.
- نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٦٥

الأخيرتين، وكلام أكثر الأصحاب خال من التعرض لذلك، وقال العلامة رحمه الله في المنتهى: الأقرب عندي القراءة مستحبة. ونقل عن بعض فقهاءنا الوجوب لئلا تخلو الصلاة عن قراءة، إذ هو مخير في التسبيح في الأخيرتين وليس بشيء، فإن احتج بحديث زرارة وعبد الرحمن حملنا الأمر فيهما على الندب، لما ثبت من عدم وجوب القراءة على المأموم (١).

هذا كلامه رحمه الله ولا يخلو من نظر، لأن ما تضمن سقوط القراءة بإطلاقه لا ينافي هذين الخبرين المفصّلين، لوجوب حمل الإطلاق عليهما، وإن كان ما ذكره من الحمل لا يخلو من قرب، لأن النهي في الرواية الأولى عن القراءة في الأخيرتين للكرهية قطعاً، وكذا الأمر بالتجافى وعدم التمكن من القعود في الرواية الثانية محمول على الاستحباب، ومع اشتغال الرواية على استعمال الأمر في الندب أو النهي في الكراهية يضعف الاستدلال بما وقع فيهما من الأوامر على الوجوب أو المناهى على التحريم، مع أن مقتضى الرواية الأولى كون القراءة في النفس، وهو لا يدل صريحا على وجوب التلفظ بها. وكيف كان، فالروايتان قاصرتان عن إثبات الوجوب (٢).

انتهى كلام صاحب المدارك.

قال في المصباح بعد نقل هذا الكلام: وقد أكثر في الجواهر من ذكر المؤيدات لهذا القول، ثم اعترف في ذيل كلامه بأن شيئاً منها ليس بشيء يلتفت إليه في مقابل ما سمعت، كما أنه لا ينبغي الالتفات إلى ما ذكره في المدارك وجهاً للخذش في دلالة الصحيحين على الوجوب، بعد وضوح عدم كون إرادة الكراهة من النهي عن القراءة في الأخيرتين بعد تسليمها. والغرض عما ذكرناه في محله في توجيه النهي، موهن لإرادة الوجوب من الأمر

(١) المنتهى ١: ٣٨٤.

(٢) مدارك الأحكام ٤: ٣٨٣.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٦٦

الواردة في الفقرة السابقة عليه أو اللاحقة به، وكذا عدم صلاحية إرادة الاستحباب من الأمر بالتجافي في صحيحة ابن الحجاج، قرينة لإرادة الاستحباب من الأمر الآخر الوارد في الجواب عن مسألة أخرى، لا ربط لها بالأولى كما هو واضح «١». انتهى كلامه. وبملاحظته ينقدح أنه لا مجال للإشكال في وجوب قراءة الفاتحة و السورة، كما قد حكى عن جماعة من أعيان القدماء كالشيخ في التهذيبيين و النهاية و السيد و الحلبي و الصدوق و الكليني «٢» و كثير من المتأخرين «٣». ثم إن أمهله الإمام أن يقرأهما فلا إشكال في الوجوب، وإن أمهله أن يقرأ الفاتحة فقط فمقتضى صحيحة زرارة المتقدمة سقوط وجوب السورة، وإن لم يمهل أن يتم الفاتحة أيضاً بحيث كان إتمامها موجبا للخوف من عدم إدراك الإمام في الركوع و اللحوق به فيه.

فهل الحكم بطلان القدوة و صيرورة الصلاة فرادى، أو أن الجماعة باقية بعد، و يجب عليه إتمام الفاتحة و اللحوق بالإمام فيما يمكنه أن يدركه معه و لو في حال السجود أو بعده، أو أنه يجب عليه متابعة الإمام في الركوع و يسقط ما لم يمهل الإمام من الفاتحة؟ و على الأخير فهل يجوز له أن يتابع الإمام في الركوع فوراً، أو أنه يجب عليه إدامة القراءة إلى حدّ يمكنه إدراك الإمام في بقاء الركوع، فلو كان ركوعه طويلاً لا يجوز للمأموم أن يرفع اليد عن القراءة بمجرد إحداث الإمام الركوع؟ وجوه

(١) مصباح الفقيه كتاب الصلاة: ٦٩٧.

(٢) التهذيب ٣: ٤٦، الاستبصار ١: ٤٣٧، النهاية: ١١٥، جمل العلم و العمل (رسائل المرتضى) ٣: ٤١، الكافي في الفقه: ١٤٥، الفقيه ١: ٢٦٣، الكافي ٣: ٣٨١.

(٣) منهم: صاحب الحقائق ١١: ٢٤٧ و البهبهاني في شرح المفاتيح ٧: ٢١٩-٢٢١، رياض المسائل ٤: ٣٦٧.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٦٧

و احتمالات:

أما الوجه الأول فينتى على أن الصلاة تحتاج إلى فاتحة الكتاب بمقتضى قول:

«لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب»، غاية الأمر أن قراءة الإمام في الأولتين تسقطها عن المأموم، لأنه ضامن له، و أمّا فيما لو اقتدى بالإمام في الثالثة أو الرابعة فلا دليل على سقوط القراءة، و حيث إنه لا يمكن الإتيان بها ثم أدرك الإمام في الركوع- و المفروض أنه تجب المتابعة في الأفعال- فلا محيص عن الذهاب إلى بطلان الجماعة، و صيرورة الصلاة فرادى فيما لو لم يعلم ذلك من أول الشروع، و إلا فلم تصر صلاته جماعة حتى تصير فرادى كما لا يخفى.

و يردّ هذا الوجه الأخبار المتقدمة الدالة على أن إدراك الركعة يتحقق بإدراك الركوع، فضلاً عن إدراك تكبيرة الركوع أيضاً، فإنه

إذا كان الاقتداء بالإمام في الركوع وإدراكه معه موجبا لتحقق الجماعة في تلك الركعة، فإدراكه في حال القيام يوجب ذلك بطريق أولى.

ومن هذا يظهر بطلان الوجه الثاني، فإنه إذا كانت القراءة بأسرها ساقطة عن المأموم فيما لو أدرك الإمام في الركوع، فسقوط بعضها عنه فيما لو أدركه في حال القيام بطريق أولى.

وحينئذ فلا مجال لملاحظة حال دليل وجوب المتابعة مع دليل وجوب الفاتحة في الصلاة وعدم تماميتها بدونها، فإنه يكون حال المسألة بعينها حال ما لو أدرك الإمام في تكبيره الركوع في الركعة الثالثة أو الرابعة.

ودعوى الفرق بين المسألتين بأنه هناك لا يتمكّن من قراءة شيء من الفاتحة، فلا يتوجه إليه الأمر المتعلق بها أصلا، وهذا بخلاف المقام فإنه قد توجه إليه الأمر بالفاتحة بعد الاقتداء كما هو المفروض، لأنّ الكلام إنّما هو على تقدير وجوب قراءتها في الأخيرتين اللتين هما أولتان للمأموم، فالمزاحم لدليل وجوب الفاتحة

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٦٨

إنما هو وجوب الائتمار لا وجوب أصل قراءة الفاتحة، ولا دليل لترجيح وجوب المتابعة.

مدفوعه بأنه لا يرى العرف فرقا بين المسألتين من هذه الجهة، بل يستكشف حال المقام من الأخبار الواردة في تلك المسألة، بمفهوم الموافقة الذي هو عبارة أخرى عن إلغاء الخصوصية، كما نبهنا عليه مرارا، و مرجع ذلك إلى أنّ الأمر بالفاتحة ينحلّ إلى أوامر متعدّدة حسب تعدّد أجزاء الفاتحة، فإذا كانت الأوامر المتعلقة بأجزائها ساقطة بأسرها فيما لو أدرك الإمام في الركوع فسقوط بعضها عنه فيما لو أدركه في حال القيام بطريق أولى.

والذي يستفاد من تلك الأخبار أنّ المعتبر في إدراك الجماعة في الركعة إدراك الإمام في الركوع، وإلا فلا وجه لإيجاب متابعته في الركوع فيما لو أدركه فيه، بل كان اللازم هناك قراءة الفاتحة والحق بالإمام في السجود، فرفع اليد عن قراءة الفاتحة وإيجاب متابعة الإمام في الركوع دليل على مدخلة المتابعة في الركوع في تحقق الجماعة في الركعة.

ولعلّ السرّ فيه أنّ معنى الركعة هو الركوع مرّة كما نبهنا عليه في مسألة الركوع وجزئته للصلاة، فلا معنى لتحقيق الجماعة في الركعة مع عدم إدراك ركوع الإمام.

هذا، ويدلّ على ما ذكرنا مضافا إلى ما ذكر، رواية معاوية بن وهب قال:

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يدرك آخر صلاة الإمام وهي أول صلاة الرجل فلا يمهلها حتى يقرأ، فيقضى القراءة في آخر صلاته؟ قال: «نعم» (١).

فإنه يستفاد منها أنه مع عدم إمهال الإمام حتى يقرأ المأموم لا مجال لرفع اليد عن متابعته بإتمام القراءة، بل لا بدّ من متابعة الإمام في الركوع، بل يستفاد منها أنّ

(١) التهذيب ٣: ٤٧ ح ١٦٢ و ص ٢٧٤ ح ٧٩٧، الاستبصار ١: ٤٣٨ ح ١٦٨٧، الوسائل ٨: ٣٨٨. أبواب صلاة الجماعة ب ٤٧ ح ٥.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٦٩

ذلك كان مفروغا عنه عند السائل، ولذا لم يسأل عنه، بل إنّما سأل عن أمر آخر وهو قضاء القراءة في آخر صلاته أي في الركعتين الأخيرتين، و ظاهر الجواب وإن كان وجوب ذلك - وهو ممّا لم يقل به أحد - إلا أنّ ذلك لا يقدر في الاستدلال بالرواية لما نحن بصددده كما هو واضح.

ويدلّ على ما ذكرنا أيضا مرسلتنا دعائم الإسلام:

١- ما أرسله في محكيها عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: «و ليقرأ فيما بينه وبين نفسه إن أمهله الإمام» (١) فإنها بمفهومها تدلّ على

عدم وجوب القراءة مع عدم إمهال الإمام.

٢- مرسلتها أيضا عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: «فاقرأ لنفسك بفاتحة الكتاب و سورة أن أمهلك الإمام، أو ما أدركت أن تقرأ»
 «٢» فإذا ينقدح أن الظاهر عدم وجوب قراءة ما بقي من الفاتحة مما يراحم المتابعة مع الإمام في الركوع «٣».
 و أما حكم التشهد فإن كان واجبا على الإمام دون المأموم كما في المأموم المسبوق بركعته، حيث إنه لا يجب عليه التشهد في الركعة الثانية للإمام التي هي الركعة الأولى له، فالظاهر أنه يجب عليه المتابعة للإمام في الجلوس فقط، بناء على اختصاص وجوب المتابعة بالأفعال، و في التشهد بناء على عدم الاختصاص و وجوب المتابعة في الأقوال أيضا.
 و الظاهر استحباب كون القعود على نحو التجافي، و إن نسب إلى الصدوق الوجوب، بل استظهر من جملة من القدماء «٤»، و قواه جماعة من متأخري

(١) دعائم الإسلام ١: ١٩١، بحار الأنوار ٨٥: ١١٣، مستدرک الوسائل ٦: ٤٨٩. أبواب صلاة الجماعة ب ٣٨ ح ١.

(٢) دعائم الإسلام ١: ١٩٢، مستدرک الوسائل ٦: ٤٩٠. أبواب صلاة الجماعة ب ٣٨ ح ٤.

(٣) و ان كان سيدنا العلامة الأستاذ- دام ظلّه الوارف- استقرّب في حاشية العروة: ٦١، إتمام الفاتحة و اللحوق بالإمام في السجود، إلّا أنه قد عدل عنه و استظهر عدم وجوب الإتمام لما ذكر (المقرّر).

(٤) الفقيه ١: ٢٦٣، الكافي ٣: ٣٨١ ح ١، الكافي في الفقه: ١٤٥، الغنية: ٨٩، السرائر ١: ٢٨٧.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٧٠

المتأخريين «١» استنادا إلى ظاهر صحيحتي ابن الحجاج و الحلبي المتقدمتين «٢»، إلّا أن الظاهر عدم نهوضهما دليلا على الوجوب، خصوصا بعد كون هذا النحو من الجلوس لا يلائم المتابعة المرعية شرعا في أفعال الصلاة كما لا يخفى.

و إن كان التشهد واجبا على المأموم دون الإمام، كما في المأموم المسبوق بركعة أيضا بالنسبة إلى الركعة الثالثة للإمام التي هي له ركعة ثانية، فالظاهر أنه يجب عليه أن يجلس للتشهد، غاية الأمر إنه يقتصر فيه ثم يلحق بالإمام، و يتابعه فيما يأتي به. هذا و قد جمع الروايات الواردة في حكم التشهد في الوسائل في باب (٦٦ و ٦٧) من أبواب صلاة الجماعة.

و أمّا إدراك الإمام بعد رفع الرأس من الركوع، فلم يتعرّض الأصحاب لحكمه، إلّا في خصوص الركعة الأخيرة «٣»، كما أن أكثر الروايات الواردة في هذا المقام قد وردت في خصوص هذه الركعة، نعم إطلاق بعضها يشمل غير الأخيرة أيضا.

و كيف كان، فلنذكر عدّة من الروايات الواردة في هذا الباب:

منها: رواية معلّى بن خنيس عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا سبقك الإمام بركعة فأدركته و قد رفع رأسه فاسجد معه و لا تعتدّ بها» «٤».

و منها: رواية محمد بن مسلم قال: قلت له: متى يكون يدرك الصلاة مع الإمام؟ قال: «إذا أدرك الإمام و هو في السجدة الأخيرة من صلاته فهو مدرّك

(١) مفاتيح الشرائع ١: ١٦٧، جواهر الكلام ١٤: ٥٠، رياض المسائل ٤: ٣٦٩، مصباح الفقيه كتاب الصلاة:

٦٩٩، العروة الوثقى ١: ٦٢٠ مسألة ١٩.

(٢) الوسائل ٨: ٤١٨. أبواب صلاة الجماعة ب ٦٧ ح ١ و ٢.

(٣) شرائع الإسلام ١: ١١٦، تذكرة الفقهاء ٤: ٣٢٦ مسألة ٥٩٥، جامع المقاصد ٢: ٥٠٢، مجمع الفائدة و البرهان ٣: ٣٣٤، مدارك

الأحكام ٤: ٣٨٥، رياض المسائل ٤: ٣٧٠.

(٤) التهذيب ٣: ٤٨ ح ١٦٦، الوسائل ٨: ٣٩٢. أبواب صلاة الجماعة ب ٤٩ ح ٢.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٧١

لفضل الصلاة مع الإمام «١»، و في سند الرواية إرسال، حيث إنّه لا يمكن لمحمد بن أحمد بن يحيى أن يروى عن ابن أبي نصر من دون واسطة، لأنّه من الطبقة السادسة من الطبقات التي رتبناها، و هو من الطبقة الثامنة و لا- بدّ أن يتوسّط بينهما واحد من الطبقة السابعة.

و كيف كان، فهل المراد بإدراك الإمام في السجدة الأخيرة الدخول في الصلاة بالإتيان بتكبيره الإحرام ثمّ متابعة الإمام في تلك السجدة، أو أنّ المراد به هو إدراكه في السجدة بمتابعته فيها من غير سبق تكبيره الإحرام؟ و على الأوّل هل يستفاد من الرواية كون هذا الإدراك نظير إدراك الإمام في الركوع من حيث عدم الاحتياج إلى إعادة تكبيره الإحرام- و إن كان بينهما فرق من جهة كون إدراك الإمام في الركوع يوجب تحقّق الجماعة في تلك الركعة، و إدراكه في السجود لا يحقّق ذلك، بل لا بدّ من الإتيان بجميع ركعات الصلاة- أو أنّه لا يستفاد منها إلّا مجرد كون هذا النحو من الإدراك يوجب درك فضيلة الصلاة مع الإمام؟ و هذا لا ينافي وجوب استئناف الصلاة من رأس و الإتيان بجميع أجزائها حتّى تكبيره الافتتاح.

و هنا احتمال آخر في الرواية، و هو أن يكون المراد بإدراكه في السجدة الأخيرة هو إدراكه فيها بالتكبير في حال سجود الإمام من دون متابعته في السجدة، إذ لا- دلالة فيها على المتابعة فيها و لا يحتاج إليها أيضا، لما عرفت من أنّ حقيقة الائتمام ترجع إلى جعل الصلاة مرتبطة بصلاة الإمام، و لا تكون المتابعة في الأفعال مقومة لحقيقة الائتمام، بل غايتها أنّها واجبة نفسا كما عرفت. و منها: رواية أبي هريرة التي رواها ابن الشيخ رحمه الله في محكي مجالسه بسند عامي قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: «إذا جئتم إلى الصلاة و نحن في السجود فاسجدوا و لا

(١) التهذيب ٣: ٥٧ ح ١٩٧، الوسائل ٨: ٣٩٢. أبواب صلاة الجماعة ب ٤٩ ح ١.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٧٢

تعتدوها شيئا، و من أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة» «١»، و هل المراد من عدم الاعتداد، عدم الاعتداد بالسجدة التي أدركها مع الإمام، فلا ينافي الاعتداد بتكبيره الافتتاح على تقدير وجوب الإتيان بها قبل السجود، أو أنّ المراد به عدم الاعتداد بجميع ما أتى به حتّى التكبير على تقدير وجوبها؟

و قد انقذ مما ذكرنا أنّ الروايات الواردة في هذه المسألة التي يمكن الاستناد إليها فيها من حيث الدلالة لا ينهض شيء منها على لزوم كون إدراك الإمام في السجود مسبوqa بتكبيره الافتتاح، فضلا عن كونها مجزيه عن تكبيره الصلاة، بحيث لم يجب استئنافها بعد الخروج عن متابعة الإمام.

نعم، روى معاوية بن شريح عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا جاء الرجل مبادرا و الإمام راكع أجزأته تكبيره واحدة لدخوله في الصلاة و الركوع، و من أدرك الإمام و هو ساجد كبر و سجد معه و لم يعتدّ بها، و من أدرك الإمام و هو في الركعة الأخيرة فقد أدرك فضل الجماعة، و من أدركه و قد رفع رأسه من السجدة الأخيرة و هو في التشهد فقد أدرك الجماعة، و ليس عليه أذان و لا إقامة، و من أدركه، و قد سلّم فعليه الأذان و الإقامة» «٢». و ظاهرها وجوب التكبير على تقدير إرادة درك فضيلة الصلاة مع الإمام ثمّ متابعته في السجود.

هذا، و لكنّ يحتمل أن لا يكون قوله: «و من أدرك الإمام و هو ساجد»،

من كلام الإمام عليه السلام، بل كان من كلام الصدوق كما هو دأبه في كتاب الفقيه، حيث إنّ بناءه على ذكر فتواه بعد نقل الرواية. و يؤيده خلوّ ما في التهذيب «٣» عن هذا الدليل.

(١) أمالي الطوسي ١: ٣٩٨، الوسائل ٨: ٣٩٤، أبواب صلاة الجماعة ب ٤٩ ح ٧.

(٢) الفقيه ١: ٢٦٥ ح ١٢١٤، الوسائل ٨: ٣٩٣. أبواب صلاة الجماعة ب ٤٩ ح ٦.

(٣) التهذيب ٣: ٤٥ ح ١٥٧.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٧٣

هذا، ولكنه على تقدير أن يكون من كلام الإمام عليه السلام لا دلالة للرواية على كون المراد بالتكبير هي تكبيرة الافتتاح، و على تقدير كون المراد به ذلك، لا دلالة فيها على إجزائها عن تكبيرة الصلاة، بحيث لم يجب الاستئناف لو لم نقل بظهور قوله: «و لم يعتد بها»، في عدم الاعتداد بشيء مما أتى به من التكبير و السجود لا عدم الاعتداد بخصوص السجود.

و أما فتاوى الأصحاب فقال الشيخ قدس سره في النهاية: و من أدرك الإمام و قد رفع رأسه من الركوع فليسجد معه، غير أنه لا يعتد بتلك السجدة، فإن وقف حتى يقوم الإمام إلى الثانية كان له ذلك، و إن أدركه و هو في حال التشهد جلس معه حتى يسلم، فإذا سلم الإمام قام فاستقبل صلاته «١».

و قال في المسبوط: و من أدرك الإمام و قد رفع رأسه من الركوع استفتح الصلاة و سجد معه السجدين و لا يعتد بهما، و إن وقف حتى يقوم الإمام إلى الثانية كان له ذلك، فإن أدركه في حال التشهد استفتح و جلس معه، فإذا سلم الإمام قام و استقبل القبلة، و لا يجب عليه إعادة تكبيرة الإحرام «٢».

و قال في التهذيب: و من أدرك الإمام و قد رفع رأسه من الركوع فليسجد معه، و لا يعتد بذلك السجود «٣».

و قال الصدوق في الفقيه: و من أدرك الإمام و هو ساجد إلى آخر ذيل الرواية المتقدمة، بناء على أن يكون من كلام الصدوق لا تتمم للرواية «٤».

و قال الحلّي في السرائر: و من أدركه ساجداً جاز أن يكبر تكبيرة الافتتاح

(١) النهاية: ١١٦.

(٢) المسبوط ١: ١٥٩.

(٣) التهذيب ٣: ٤٨.

(٤) الفقيه ١: ٢٦٥ ذيل ح ١٢١٤.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٧٤

و يسجد معه، غير أنه لا يعتد بتلك الركعة و السجدة «١».

و قد انقذ بذلك أنه لا دلالة لما عدى عبارة الشيخ في المسبوط و الحلّي في السرائر على لزوم كون إدراك الإمام في السجدة مسبقاً باستفتاح الصلاة بتكبيرة الإحرام فضلاً عن إجزائها عن تكبيرة الصلاة، و على هذا يمكن دعوى الشهرة على خلاف الشيخ و الحلّي، مضافاً إلى أن فتواهما ما يوافق مع العامة في هذا الباب.

و كيف كان، فما يحتمل في المسألة أمور:

أحدها: ما حكى عن العلامة في جملة من كتبه كالتذكير و نهاية الأحكام من أنه ينوي الصلاة و يكبر تكبيرة الإحرام و يتابع الإمام في السجود و ما بعده، ثم يستأنف الصلاة و يفتتحها بتكبيرة ثانية، مستدلاً لذلك ببطلان الصلاة بمتابعة الإمام في السجود، لكونه ركناً و زيادة الركن مبطله، و لا دليل على اغتفارها هنا من نص أو إجماع «٢».

هذا، و يرد عليه عدم معقولية ذلك، فإن من يعلم بأنه يبطل صلاته بزيادة الركن، بل بكونه مكلفاً بالإبطال للمتابعة، كيف يتمشى منه

نتيجة الصلاة المشتملة على الركعات المعينة؟!، فإن الإرادة وإن كانت من الأمور الاختيارية، إلا أنها ليست بحيث يمكن تعلقها بكل شيء جزافاً، بل لا بد لها من مقدمات ومبادئ، ولا يمكن تحققها بدونها، ومن المعلوم عدم إمكان تعلقها بالصلاة في المقام، مع العلم بأنه لا يتمها ولا تصدر منه، فهذا الاحتمال مردود لأجل عدم المعقولية.

ثانيها: ما حكى عن الشهيد الثاني في أكثر كتبه من أنه ينوي الصلاة ويكبر تكبيرة الافتتاح، ويقوم على حاله حتى يرفع الإمام رأسه من السجود، ثم يأتي المأموم بباقي صلاته من غير إعادة التكبير، والأفضل له متابعة الإمام في

(١) السرائر ١: ٢٨٥.

(٢) تذكرة الفقهاء ٤: ٣٢٦ مسألة ٥٩٥ فرع - ج -، نهاية الأحكام ٢: ١٣٢.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٧٥

السجود «١»، وهذا الاحتمال في نفسه معقول متصور، ولكن لا بد من ملاحظة الأخبار الواردة في المقام، وأنها هل تنطبق عليه أم لا؟
ثالثها: ما احتملناه في رواية محمد بن مسلم من متابعة الإمام في السجود من غير افتتاح بالتكبير ثم الاستئناف من رأس «٢».

هذا، ولكن الظاهر أنه لا مانع من نيّة الصلاة والإتيان بتكبيرة الافتتاح برجاء إدراك فضل الجماعة. ثم القيام على حاله حتى يرفع الإمام رأسه من السجود، ثم يتم المأموم صلاته من غير إعادة التكبير، ولا تجب المتابعة في السجود كما أفتى به الشهيد الثاني، نظراً إلى رواية عبد الرحمن بن أبي عبد الله البصرى عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: «إذا وجدت الإمام ساجدا فاثبت مكانك حتى يرفع رأسه، وإن كان قاعدا قعدت، وإن كان قائما قمت» «٣»، لظهورها في عدم لزوم المتابعة فتصير قرينة على حمل الروايات المتقدمة على الاستحباب، كما أن الاحتياط يحصل بنية الصلاة والإتيان بتكبيرة برجاء ذلك، ومتابعة الإمام في السجود، وإتمام الصلاة ثم إعادتها كما لا يخفى.

هذا كله فيما لو أدرك الإمام في حال السجود، وأما لو أدركه في حال التشهد فمقتضى رواية عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن الرجل يدرك الإمام وهو قاعد يتشهد وليس خلفه إلا رجل واحد عن يمينه؟ قال: «لا يتقدم الإمام ولا يتأخر الرجل، ولكن يقعد الذي يدخل معه خلف الإمام، فإذا سلم الإمام قام الرجل فأتهم صلاته» «٤» إنه يستفتح الصلاة ويتابع الإمام في حال التشهد، ثم يقوم

(١) منها: المسالك ١: ٣٢٣، الروضة ١: ٣٨٣-٣٨٤، روض الجنان: ٢٩٢.

(٢) راجع ٣: ٣٧٠.

(٣) التهذيب ٣: ٢٧١ ح ٧٨٠، الكافي ٣: ٣٨١ ح ٤، الوسائل ٨: ٣٩٢. أبواب صلاة الجماعة ب ٤٩ ح ٥.

(٤) الكافي ٣: ٣٨٦ ح ٧، التهذيب ٣: ٢٧٢ ح ٧٨٨، الوسائل ٨: ٣٩٢. أبواب صلاة الجماعة ب ٤٩ ح ٣.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٧٦

فيمت صلاته من غير إعادة التكبير.

ولا استبعاد في الفرق بين إدراك الإمام في السجود وإدراكه في التشهد من هذه الجهة، وهي لزوم استفتاح الصلاة فيما بعد في الأول وعدم لزومه في الثاني، بل تكفي التكبيرة السابقة على التشهد، فإن التشهد ليس من أركان الصلاة ولا تكون زيادته مبطله، وهذا بخلاف السجودتين.

مضافاً إلى أنه لا دلالة للرواية على مزيد من وجوب القعود خلف الإمام في حال التشهد، ولا دلالة فيها على لزوم المتابعة في التشهد أيضاً. هذا، مضافاً إلى أنه لم ينقل الخلاف هنا في عدم الاحتياط إلى استئناف تكبيرة الإحرام، وقال بذلك من قال بلزوم تكبير

مستأنف فيما لو أدركه في السجود كالمحقق في الشرائع (١).

ثم إن هنا رواية أخرى لعمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أدرك الإمام وهو جالس بعد الركعتين؟ قال: يفتح الصلاة ولا يقعد مع الإمام حتى يقوم (٢) و ظاهرها النهي عن القعود مع الإمام، كما أن ظاهر روايته المتقدمة الأمر بالقعود خلفه، والجمع بينهما أن روايته الأولى ظاهرة في التشهد الأخير، وهذه في التشهد الأول الذي يمكن معه إدراك الإمام فيما بعد من الركعة الثالثة، أو هي مع الركعة الرابعة، وبذلك يرتفع التدافع بين الروایتين.

إعادة المنفرد صلاته جماعة

تستحب إعادة المنفرد صلاته إذا وجد جماعة يصلون تلك الصلاة جماعة، إماما كان أو مأموما، وللمسألة صور:

(١) شرائع الإسلام ١: ١١٦.

(٢) التهذيب ٣: ٢٧٤ ح ٧٩٣، الوسائل ٨: ٣٩٣. أبواب صلاة الجماعة ب ٤٩ ح ٤.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٧٧

١- ما ذكر وهو الإتيان بالصلاة الأدائية منفردا، ثم وجدان جماعة يصلون تلك الصلاة كذلك جماعة، وهذه الصورة هي القدر المتيقن من الفتاوى والنصوص الواردة في هذا الباب (١).

٢- الإتيان بها منفردا ثم وجدان جماعة يصلون صلاة أخرى، كما إذا صلى صلاة الظهر، ثم وجد جماعة يصلون العصر جماعة أو يصلون صلاة الظهر القضائية لا الأدائية.

٣- ما إذا أتى بصلاته جماعة، ثم أراد الإتيان بها ثانيا كذلك. وهو تارة يكون إماما في كليهما، وأخرى مأموما كذلك، وثالثة إماما في الأولى ومأموما في الثانية، ورابعة عكس ذلك.

وعلى التقادير تارة تكون الجماعة الثانية هي الجماعة الأولى، وأخرى جماعة أخرى. وما عدا الصورة الأولى من هذه الصور يشكل الاستفادة استحباب إعادة فيه من الروايات الواردة في المسألة التي جمعها في الوسائل في باب -٥٤- من أبواب الجماعة، فاللزام ملاحظة كل واحدة منها فنقول:

منها: رواية هشام المتحددة تقريبا مع رواية حفص بن البختری (٢) من حيث المتن عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في الرجل يصلّي الصلاة وحده ثم يجد جماعة قال:

«يصلّي معهم و يجعلها الفريضة إن شاء» (٣)، والظاهر أن موردها هو الرجل الذي صلى وحده، ثم وجد جماعة يصلون تلك الصلاة التي صلاها منفردا، فلا تشمل ما عدى الصورة الأولى.

(١) المعتمد ٢: ٤٢٨، تذكرة الفقهاء ٤: ٢٧٥ مسألة ٥٥٩، المنتهى ١: ٣٧٩، مدارك الأحكام ٤: ٣٤١، رياض المسائل ٤: ٣٢٥، مستند الشيعة ٨: ١٦٨، الوسائل ٨: ٤٠١. أبواب صلاة الجماعة ب ٥٤.

(٢) الكافي ٣: ٣٧٩ ح ١، التهذيب ٣: ٥٠ ح ١٧٦، الوسائل ٨: ٤٠٣. أبواب صلاة الجماعة ب ٥٤ ح ١١.

(٣) الفقيه ١: ٢٥١ و ٢٦٢ ح ١١٣٢، الوسائل ٨: ٤٠١. أبواب صلاة الجماعة ب ٥٤ ح ١.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٧٨

ثم إن التعبير بأنه عليه السلام «قال في الرجل يصلّي»، يحتمل لأن يكون الموضوع - وهو الرجل الموصوف بالوصف المذكور - موردا لسؤال الراوي، والصادر من الإمام عليه السلام إنما هو الحكم المترتب عليه، ويحتمل لأن يكون الموضوع مذكورا في كلام

الإمام عليه السلام.

و نظير هذه الرواية في عدم الشمول ما رواه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في حديث قال: «لا ينبغي للرجل أن يدخل معهم في صلاتهم و هو لا ينويها صلاة، بل ينبغي له أن ينويها و إن كان قد صلى، فإن له صلاة أخرى» (١).

فإن الظاهر أن الصلاة التي يدخل الرجل معهم فيها و ينبغي له أن ينويها صلاة و يحسب له صلاة أخرى، هي نفس تلك الصلاة التي صلّاها منفردا، و المراد بأن له صلاة أخرى أنه يتاب عليها أيضا، كما يتاب على ما صلّاها وحده، فله ضعف ثواب صلاة الظهر مثلا إذا أتى بها كذلك، فلا دلالة لهذه الرواية أيضا على حكم ما عدى الصورة الأولى، و هكذا الروايات الأخر المذكورة في هذا الباب، فإنها أيضا لا تشمل غيرها، بل بعضها صريح في الورد في خصوص صورة الأولى، و هي رواية إسماعيل بن بزيع قال:

كُتِبَ إلى أبي الحسن عليه السلام: إنني أحضر المساجد مع جيرتي و غيرهم فيأمروني بالصلاة بهم و قد صلّيت قبل أن آتيهم، و ربّما صلّي خلفي من يقتدى بصلاتي و المستضعف و الجاهل، فأكره أن أتقدم و قد صلّيت لحال من يصلّي بصلاتي ممن سمّيت لك، فمرني في ذلك بأمرك انتهى إليه و أعمل به إن شاء الله فكتب عليه السلام: «صلّ بهم» (٢).

و المراد بالمستضعف من ليس له تمييز حتى يميز بين الشيعي و غيره، و بالجاهل

(١) الفقيه ١: ٢٦٢ ح ١١٩٥، الوسائل ٨: ٤٠١. أبواب صلاة الجماعة ب ٥٤ ح ٢.

(٢) التهذيب ٣: ٥٠ ح ١٧٤، الكافي ٣: ٣٨٠ ح ٥، الوسائل ٨: ٤٠١. أبواب صلاة الجماعة ب ٥٤ ح ٥.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٧٩

من كان جاهلا بأمر الولاية، غير عارف به.

و هكذا رواية يعقوب بن يقطين قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: جعلت فداك تحضر صلاة الظهر فلا نقدر أن ننزل في الوقت حتى ينزلوا فننزل معهم فنصلي، ثم يقومون فيسرعون فنقوم و نصلي العصر و نريهم كأننا نركع ثم ينزلون للعصر فيفقدوننا، فنصلي بهم؟ فقال: «صلّ بهم لا صلى الله عليهم» (١)، و كذا غيرها من الروايات الأخر المذكورة في ذلك الباب، فإنه لا يستفاد من شيء منها مشروعية الإعادة في غير الصورة الأولى.

نعم، يستفاد من بعضها جواز الإعادة و لو منفردا مع العامة و الاقتصار على صورة الجماعة.

ثم إن الصلاة الثانية المعادة جماعة التي استفيد استحبابها من الأخبار، قد اختلف في شأنها الروايات الواردة في المقام، حيث إن مقتضى بعضها أنه يحسب له الأفضل منها و من الصلاة الأولى و أتمهما، أو أنه يختار الله أحبهما إليه، و بعضها يدل على أنه يجعلها الفريضة كما في رواية حفص أو يجعلها الفريضة إن شاء كما في رواية هشام بن سالم.

و من المعلوم اختلاف مفاد هذه التعبيرات، فإن مقتضى قوله: «يحسب له أفضلهما و أتمهما» (٢) أو أنه يختار الله أحبهما إليه (٣)، أن الاختيار في ذلك إلى الله تعالى، و أنه لا يختار إلّا ما هو أحب إليه، و معنى كونه أحب إليه ليس إلّا ما هو أكمل و أتم من حيث الاشتمال على الأمور المعبرة في العبادة فرضا و نفلا، و من جهة الاشتمال على ما هو حقيقة العبادة و روحها.

(١) الكافي ٣: ٣٧٩ ح ٤، التهذيب ٣: ٢٧٠ ح ٧٧٧، الوسائل ٨: ٤٠٢. أبواب صلاة الجماعة ب ٥٤ ح ٦.

(٢) الفقيه ١: ٢٥١ ح ١١٣٣، الوسائل ٨: ٤٠١. أبواب صلاة الجماعة ب ٥٤ ح ٤.

(٣) التهذيب ٣: ٢٧٠ ح ٧٧٦، الكافي ٣: ٣٧٩ ح ٢، الوسائل ٨: ٤٠٣. أبواب صلاة الجماعة ب ٥٤ ح ١٠.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٨٠

و معنى اختياره تعالى أنه يأمر بضبطه في طومار العمل و بالثواب عليه في الآخرة، و إلّا فهو تعالى غني لا يفتقر إلى أعمالنا و لا عائدة

فيها إليه، وليس المراد باختيار الأحبِّ و محبوبيَّة الأفضل و الأتمَّ أنَّ غيره من التام و المفضول لا يترتب عليه ثواب أصلا، و يصير بعد اختيار الأحبِّ كأنه لم يصدر، بل الظاهر ترتب الثواب عليه أيضا، غاية الأمر أنَّ ما يتحقَّق به الامتثال و يسقط به الأمر يجعل ما هو الأكمل و الأتمَّ.

و كيف كان، فمقتضى هذا التعبير أن الاختيار في ذلك إلى الله و هو لا يختار إلَّا الأتمَّ. و أمَّا قوله عليه السَّلام: «يجعلها الفريضة»، فإن لم يكن معلقا على مشيئة المصلِّي كما في رواية حفص، فظاهره أنه يكون المكلف مخيرا في الصلاة المعادة بين أن ينويها نفس الفريضة التي صلَّها منفردا، و بين أن ينويها صلاة أخرى من قضاء أو غيرها.

و أمَّا مع التعليق على المشيئة كما في رواية ابن سالم، فظاهره أن المكلف مخير بين أن يجعل فريضته التي أمر بإتيانها هذه التي أتى بها ثانيا، و بين أن يجعلها تلك التي أتى بها منفردا، و مرجع ذلك إلى أن الاختيار بيد المصلِّي من حيث تعيين ما به يتحقَّق الامتثال.

اللهم إلَّا أن يكون المراد من جعل الثانية فريضة، ما ذكرنا في معنى رواية حفص، نظرا إلى أنه لا فرق في ذلك بين التعليق على المشيئة و عدمه، و لو لم يكن ظاهرا في ذلك لوجب الحمل عليه، لثلا يعارض مع ما يدلُّ على أن الاختيار بيد الله و أنه يختار أحبهما و أفضلهما.

نعم، يبقى في المقام، الكلام في الامتثال عقيب الامتثال، و لقد أجب عن هذا الإشكال بعض الأعظم من المعاصرين في كتابه في الصلاة بما حاصله: إن الطبيعة المتعلقة للأوامر بملاحظة صرف الوجود تنقسم باعتبار الغرض الداعي إليها على

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٨١

قسمين:

١- ما يكون وجود الطبيعة محصِّلا لغرضه الأصلي، كما إذا أمر المولى بإحضار الماء و كان غرضه حضور الماء عنده أنا ما، فإذا أحضر الماء عنده سقط الغرض الأصلي.

٢- ما يكون وجود الطبيعة توطئة لتحصيل الغرض الآخر و إن كان العبد غير مأمور إلَّا بإيجاد الطبيعة المفروضة، كما إذا أمر بإحضار الماء لغرض الشرب، فإنَّ إحضار الماء حينئذ و إن كان موجبا لسقوط الأمر، و لكنَّه لو أتى ثانيا بفرد آخر من الماء بملاحظة أنه أحلى من الأول يكون مقربا عقلا كما هو واضح.

و هذا المثال الذي ذكروا إن كان في الموالى العرفيَّة بالنسبة إلى عبيدهم، و هي تفارق مع الأمر الشرعي من حيث أنه ليس الأوامر الشرعيَّة منبعثة عن أغراض الأمر و حصول المنافع لنفسه تعالى، إلَّا أنه يمكن تصوير كلا القسمين في الأغراض الراجعة إلى العبيد التي صارت موجبة لأمر الشارع «١»، انتهى.

و الحكم بالنسبة إلى الأوامر العرفيَّة صحيح كما أفاده قدس سره، إلَّا أن تطبيقها على الأوامر الشرعيَّة مع عدم كون الغرض المترتب على المأمور بها راجعا إلى المولى أصلا، بل الغرض يرجع إلى كمال العبد و ارتقائه في غاية الإشكال، فتأمل.

الافتداء بمن يصلَّى عن الغير

هل يجوز الافتداء بمن يصلَّى عن الغير - إمَّا لكونه وليا بالنسبة إليه، و إمَّا لكونه أجيورا لأن يصلَّى عنه - أم لا؟

قد يقال بالجواز نظرا إلى أن العمل الصادر عن الولي أو النائب إنَّما هو صادر

(١) كتاب الصلاة للمحقِّق الحائري: ٥٣٣.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٨٢

عن كلِّ واحد منهما حقيقة، و لا يكون العمل إلَّا عملا له و لا يجعل النائب عمله عمل الغير تنزيلا، بحيث كأنه صدر من ذلك الغير

حتى لا يجوز الاقتداء به، لعدم كون العامل أهلاً للاقتداء به، بل العمل عمل للنائب حقيقة، ولا يعتبر إلاً كذلك واستحقاق الأجره في صورة الاستيجار ليس إلاً بلحاظ كونه صادراً بتيه الغير، فالأجره ليست في مقابل نفس العمل، بل إنما هي في مقابل إصداره بتلك التيه.

□

و ربما يؤيد ذلك ما ورد في شأن بعض الواجبات الإلهية من أنه دين الله «١»، بضميمة أن الاعتبار في باب دين الخلق، إنه كما أن المديون له السلطنة على إفراغ ذمته من الدين و جعل الكلي المتعلق بعهدته مشخفاً في فرد يدفعه إليه بعنوان أداء الدين، كذلك هذه السلطنة ثابتة لغير المديون، فإن له أن يفرغ ذمته بأداء دينه تبرعاً، و جعلت له هذه السلطنة أيضاً، فيمكن له أن يجعل الكلي المتعلق بعهدته المديون مشخفاً في فرد يدفعه بذلك العنوان.

فيقال في العرف: إنه قضي عن فلان دينه، و لكن ذلك لا يوجب أن يعتبر العمل عملاً صادراً عن المديون، بل العمل إنما يعتبر عملاً للمتبرع، غاية الأمر إنه حيث أتى به بتيه سقوط الدين عن الغير، و صار في النتيجة مثل العمل الصادر عن نفس المديون، فعمله يشترك مع العمل الصادر عن المديون في الأثر المترتب عليه، و إلاً فهما مختلفان من جهة القيام الصدوري، و من يصدر عنه العمل، فيقال في المقام الذي هو دين الله، أن العمل الصادر عن النائب يحسب عملاً له لا للغير، غاية الأمر أن إصداره كان لأجل الغير و إفراغ ذمته من التكليف المتوجه إليه من جهة الخالق، فلا فرق بين دين الخلق و دين الخالق من هذه الجهة أصلاً.

هذا، و لكن الظاهر أن الحكم بجواز الاقتداء بمثل من ذكر في غاية الإشكال،

(١) الوسائل ١: ١٥ و ٢٠. أبواب مقدمه العبادات ب ١ ح ٤ و ٢٠ و ج ١٦: ٢٠٩. أبواب الأمر و النهي ب ٢٤ ح ١٩ و ص ٢١٥ ب ٢٥ ح ٤.

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٨٣

لأنه مضافاً إلى أنه يحتمل أن يكون الاعتبار في باب عمل النائب أن يكون عملاً للمنوب عنه و يحسب فعلاً له تنزيلاً، يدل على عدم الجواز أنه ليس لنا في باب الجماعة دليل مطلق حتى يؤخذ بإطلاقه، بل العمدة هي السيرة التي مبدؤها قدوم النبي صلى الله عليه و آله المدينة المنورة، بل قبله كما عرفت سابقاً، و استمرار السيرة بعده، و لم ينقل لنا انعقاد جماعة كان الإمام فيها مؤدياً للصلاة عن الغير «١».

هذا، و أنه لا محيص في مسألة النيابة الاستيجارية من أن يقال: إن عمل الأجير منطبق عليه عنوانان:

أحدهما: عنوان الوفاء بعقد الإجارة الذي هو متعلق للأمر الوجوبي المتوجه إلى الأجير بسبب الإجارة، و لا محالة يحسب الفعل بهذا الاعتبار فعلاً للأجير، لأنه يحسب عليه الوفاء بعقد الإجارة، و لا يتحقق الوفاء إلاً بإتيان العمل المستأجر عليه.

ثانيهما: العنوان الذي يكون متعلقاً للأمر الوجوبي المتوجه إلى المنوب عنه، و لا محالة يحسب فعل الأجير بهذا الاعتبار فعلاً للمنوب عنه، و إلاً لما كان مسقطاً للتكليف المتوجه إليه، ففعل الأجير ينطبق عليه عنوانان، نظير سائر الموارد التي يكون الفعل الواحد منطبقاً عليه عنوانان متعلقان لحكمين متماثلين أو مختلفين.

و الفرق بين المقام و بين تلك الموارد أن في تلك الموارد يكون الحكمان المتعلقان بالعنوانين المتغيرين مفهوماً متوجهين إلى شخص واحد هو الموجد للفعل، و هنا يكون أحد الحكمين متوجهاً إلى المنوب عنه و الآخر إلى النائب، و قد تحقق متعلقهما في فعل واحد صادر من الأجير، فلا محالة لا بد من أن يحسب فعلاً

□

(١) و لذا قال سيدنا العلامة الأستاذ (أدام الله أظلاله على رؤوس المسلمين): إنه قد كان الحكم بالجواز مشكلاً عندنا من أول الأمر، و لذا استشكلنا فيه في حاشية كتاب منتخب الرسائل للمرحوم المحقق اليزدي صاحب العروة الذي هو أول كتاب علقنا عليه. «المقزر».

نهاية التقرير، ج ٣، ص: ٣٨٤

للأجير و المستأجر معا.

فباعتبار كونه وفاء لعقد الإجارة يحسب فعلا للأجير، و باعتبار كونه صلاة أو صياما أو حجاً أو نحوها يحسب فعلا للمستأجر، و الذى يعتبر فيه قصد التقرب هو متعلق الأمر الوجوبى المتوجه إلى المستأجر، و أما الوجوب المتوجه إلى الأجير فلا يكون تعديدا. هذا آخر ما أفاده سيدنا العلامة الأستاذ- دام ظلّه الوارف- فى مبحث الصلاة، و قد وقع الفراغ من تسويده فى شهر جمادى الأولى من شهر سنة ١٣٧٨ من الهجرة النبوية، بيد الفقير إلى الله الغنى، محمد الموحى اللكرانى عفى عنه، و الحمد لله رب العالمين و الصلاة على نبينا و عترته أجمعين.

برجردى، آقا حسين طباطبايى، نهاية التقرير، ٣ جلد، ه ق

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهدوا بأموالكم و أنفسكم فى سبيل الله ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون (التوبة/٤١).

قال الإمام على بن موسى الرضا - عليه السلام: رحمة الله عبداً أحياناً أمرنا... يتعلم علمونا و يعلمها الناس؛ فإن الناس لو علموا محاسن كلماتنا لأتبعونا... (بناذر البحار - فى تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عيون أخبار الرضا(ع)، الشيخ الصدوق، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الثقافى بأصفهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادى - رحمه الله - كان أحداً من جهابذة هذه المدينة، الذى قد اشتهر بشعفه بأهل بيت النبى (صلوات الله عليهم) و لاسيما بحضرة الإمام على بن موسى الرضا (عليه السلام) و بساحة صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)؛ و لهذا أسس مع نظره و درايته، فى سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسه و طريقه لم ينطفئ مصباحها، بل تتبّع بأقوى و أحسن موقف كل يوم.

مركز "القائمية" للتحري الحاسوبى - بأصفهان، إيران - قد ابتدأ أنشطته من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامى - دام عزه - و مع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلميه و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، فى مجالات شتى: دينيه، ثقافيه و علميه...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافه الثقليين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحري الأذق للمسائل الدينيه، تخليف المطالب النافعة - مكان البلايت المبتدله أو الرديئه - فى المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضيه واسعة جامع ثقافيه على أساس معارف القرآن و اهل البيت عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعه ثقافه القراءه و إغناء أوقات فراغه هواه برامج العلوم الإسلاميه، إناله المنابع اللازمه لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة فى الجامعه، و...

- منها العدالة الاجتماعيه: التى يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثه متصاعده، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - فى آكناف البلد - و نشر الثقافه الاسلاميه و الإيرانيه - فى أنحاء العالم - من جهه أخرى.

- من الأنشطة الواسعه للمركز:

(الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبه، نشره شهريه، مع إقامة مسابقات القراءه

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيه و مكتبيه، قابله للتشغيل فى الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثلاثيه الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركه و... الأماكن الدينيه، السياحيه و...

(د) إبداع الموقع الانترنتى "القائمية" www.Ghaemiyeh.com و عدّه مواقع أُخرَ

(ه) إنتاج المُنتجات العرضية، الخَطابات و... للعرض فى القنوات القمرية

(و) الإِطلاق و الدّعم العلمى لنظام إجابة الأسئلة الشرعية، الاخلاقية و الاعتقادية (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

(ز) ترسيم النظام التلقائى و اليدوى للبلوتوث، ويب كشك، و الرّسائل القصيرة SMS

(ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعية و اعتبارية، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميه، الجوامع، الأماكن الدينيه كمسجد جَمكران و...

(ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع "ما قبل المدرسه" الخاص بالأطفال و الأحداث المُشاركين فى الجلسة

(ى) إقامة دورات تعليمية عمومية و دورات تربية المربى (حضوراً و افتراضاً) طيلة السنّة

المكتب الرئيسى: إيران/أصبهان/ شارع "مسجد سيد/ ما بين شارع "بنج رمضان" و "مفترق" وفائى/ "بنايه" القائمية"
تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنية: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكترونى: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الانترنتى: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠٢٣-٢٣٥٧٠٢٣ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٣٥٧٠٢٢ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزانية الحالية لهذا المركز، شعبيّة، تبرّعية، غير حكومية، و غير ربحية، اقتُنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنّها لا تُوفى الحجم المترايد و المتسع للامور الدينية و العلميه الحالية و مشاريع التوسعة الثقافية؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمة) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحه بقبّيه الله الأعظم (عَجَّلَ اللهُ تعالى فرجه الشريف) أن يُوفّق الكلّ توفيقاً متراًئداً لإعانتهم - فى حدّ التمكن لكلّ احدٍ منهم - إيانا فى هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله ولىّ التوفيق.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
الغمامة اصحمان

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

